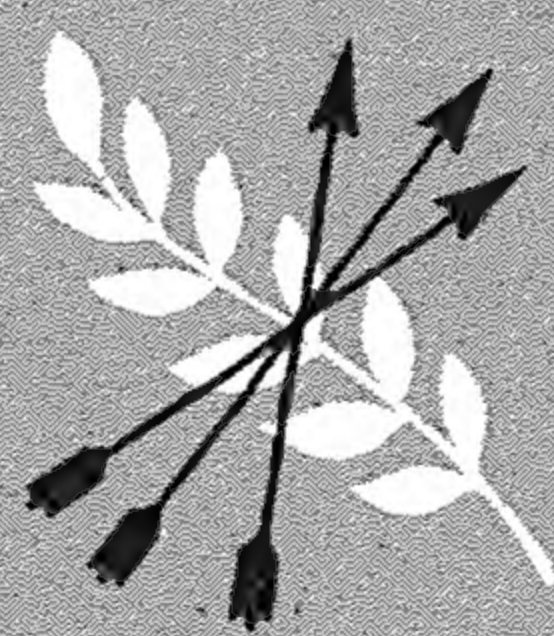


مر

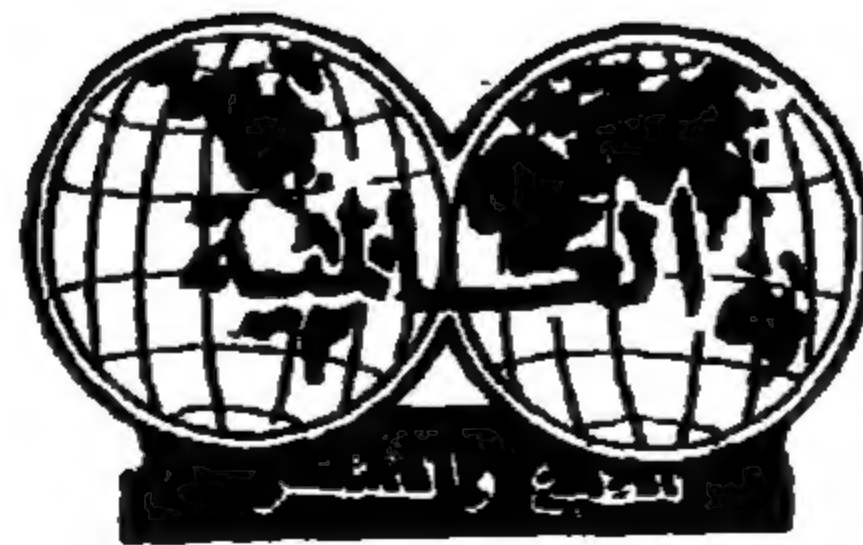
امر



چون فوستر دالاس

جون فوستر دالاس

حُرْبُ أُمِّ سَلَامٍ



١٦ ، ١٧ شارع ضريح سعد
تليفون ٢٩٣١٧ - القاهرة

مُقَدِّمَةٌ

[صدر هذا الكتاب في سنة ١٩٥٠ بنيويورك بدون مقدمة ،
وفي ٢٦ يناير سنة ١٩٥٧ صدرت طبعة جديدة منه وبها مقدمة كتبها
المؤلف في ذلك التاريخ فيما يلي نصها] :

« إنه لمن دواعي سروري أن يتوالى نشر كتاب « حرب أم سلام » باللغات
المختلفة . لقد كتب هذا الكتاب في أوائل عام ١٩٥٠ ، مستهدفاً تصوير خطر
الحرب ، شارحاً الاتجاهات السياسية والروحية التي قد يحتاج إليها كسب السلام .
وأنا إذاً كتب هذه المقدمة الآن — بعد مرور سبع سنوات — لا أجد
سوى القليل مما قلته عندئذ لا ينبغي قوله الآن ، ولكن جدت حوادث معينة
تستدعي التعليق .

إن الفصل الثاني بعنوان « إعرف عدوك » مؤيد إلى حد كبير بالوثائق
المأخوذة من كتابات ستالين وخاصة كتابه « مشاكل اللينينية » ، وكان ستالين
مغضوباً عليه بعض الشيء من الكتلة السوفييتية أثناء كتابته ، وعلى أية حال فإن
الشيوعية السوفييتية مستمرة في متابعة النظرية التي رسمها ستالين لها .

ويناقش الفصل السادس عمل الأمم المتحدة لإنشاء جمهورية كوريا ، وقد
أشير حتى وقت كتابته — أوائل عام ١٩٥٠ — إلى أن تأثير الرأي العام العالمي ،
ممثلاً في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، قد منع الغزو الشيوعي من الشمال . ولكنني
قلت إنه يكون من التسرع افتراض أن هذه الحال ستستمر إلى ما لا نهاية .
والواقع أنها تستمر ، ففي يونيو سنة ١٩٥٠ هاجم الشيوعيون بالقوة المسلحة جمهورية
كوريا متحدّين بذلك الأمم المتحدة . ويعتبر رد الفعل الناشئ عن ذلك في الأمم

المتحدة أمراً تاريخياً معروفاً . وإنها حلقة كبرى في تطور التنظيم العالمى ، لأنه مهما كانت الأسباب التى شجعت الشيوعية على الشعور بأنها تستطيع أن تهاجم وهى فى أمان أو بدون مقاومة ، فقد حدث أن كانت هناك مقاومة ، ومقاومة فعالة ، وأن المعتدين قد ارتدوا على أعقابهم إلى ما وراء النقطة التى بدأوا منها اعتداءهم .

وهذه هى المرة الأولى فى التاريخ التى ووجه فيها العدوان وعوقب بواسطة جمعية عالمية سبق تنظيمها .

ومع ذلك فإن هذا الحادث يلقى ضوءاً إضافياً على مشكلة المنظمة العالمية التى عولجت فى الفصل السادس عشر ، فإن الرد السريع للأمم المتحدة على الاعتداء الكورى لم يكن ممكناً إلا لأن الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت بالذات كان يقطع مجلس الأمن فلم يستطع استعمال حق الفيتو .

والدرس الذى يستفاد من هذا الحادث أنه أدى إلى تنمية نظام المؤسسات الإقليمية المبين فى الفصلين الثامن والسادس عشر . فى بداية سنة ١٩٥٠ كان التنظيم الوحيد لنظام الدفاع الجماعى يتمثل فى المنظمات التى أنشئت بمقتضى معاهدة ريو سنة ١٩٤٧ . ومعاهدة حلف شمال الأطلسى نفسها قد اتسع نطاقها بعد انضمام اليونان وتركيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية إلى عضويتها . وظهرت إلى الوجود أيضاً عدة معاهدات للأمن تتصل بآسيا . فهناك معاهدة (الولايات المتحدة — الفلبين) المعقودة فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥١ ، والمعاهدة المعقودة بين « الولايات المتحدة — استراليا — نيوزيلندا » فى سبتمبر سنة ١٩٥١ (الأنزس) ، ومعاهدة الأمن المعقودة فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٥١ بين « الولايات المتحدة واليابان » ، وفى أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ بين « الولايات المتحدة وجمهورية كوريا » ، ومعاهدة جنوب شرق آسيا فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٤ بين استراليا وفرنسا ونيوزيلندا

وبا كستان والفليبين وتايلند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة «سيانو» ، والتي تشمل أراضي كبوديا ولاوس وجمهورية فيتنام وذلك بروتوكول خاص . والمعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة والصين الوطنية في ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ .

فالولايات المتحدة مرتبطة الآن مع ٤٢ أمة أخرى في ميثاق الأمن الجماعي طبقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

ويعتبر التطور السريع غير المتوقع لمثل هذه الأحلاف ، بحيث أصبحت تحمي الآن معظم العالم ، نتيجة مباشرة للاعتداء الشيوعي المسلح على جمهورية كوريا ، والخوف من أن يحدث اعتداء مماثل لا يتوافر له رد من الأمم المتحدة بسبب الفيتو السوفيتي .

ومهما يكن فإن مثل هذه الأحلاف ليست بديلاً للفيتو في مجلس الأمن . فقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف سنة ١٩٥٠ قرارات وقواعد بحيث تستطيع أن ترد بسرعة على أي هجوم مسلح يقع ولا يستطيع مجلس الأمن أن يتصرف فيه بسبب الفيتو الذي قد يستعمله الأعضاء الدائمون .

وقد جاء إجراء الجمعية العامة تحت اسم «الاتحاد من أجل السلام» ، واستخدم في حال الاعتداء المسلح الذي وقع في الشرق الأوسط في أكتوبر — نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، وهكذا فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد ارتفعت إلى مكانة جديدة . وينتهي الفصل الثاني عشر (حساب الخمس سنوات) بملاحظة متشائمة نوعاً ما ، فهناك نقلنا افتتاحية التحرير في جريدة ازفستيا التي صدرت في أول يناير سنة ١٩٥٠ والتي تعدد البلاد التي دخلت تحت حكم الشيوعية السوفيتية . ولاحظنا أن رئيس التحرير يستخلص أن «الشيوعية ستنتصر . عام جديد سعيد أيها الرفاق . عام جديد وسعيد جداً» .

وعلى أية حال فإننا نلاحظ أنه منذ كتابة افتتاحية التحرير التفاضرية هذه ، لم يحدث سوى إضافات لا تستحق الذكر لما أسمته «الازفستيا» معسكر الديمقراطية والاشتراكية ، « فقد ضمت الصين الشيوعية التبت ، وتشبعت فيتنام من شمالها إلى جنوبها بالشيوعية ، ولكن العناصر الشيوعية استؤصلت شأقتها من جنوب فيتنام حيث يبدو أن جمهورية فيتنام قد بنيت على أسس قوية بالرغم من أن الجزء الشمالي يسيطر عليه ما يسمى « بالمجموعة الشعبية » .

وعلى وجه العموم ، فإن التدابير الجماعية التي اتخذتها الأمم الحرة ساعدت على صد اندفاع الشيوعية الذي تنبأت به الأزفستيا في أول يناير سنة ١٩٥٠ ، وكذا نجد أن القوى الشيوعية في جواتيمالا وإيران والنمسا قد استؤصلت إلى حد كبير . ويعنى الجزء الرابع بـ « ما يحتاج إلى عمله » .

وبعض ذلك قد عمل فعلاً ، وإلى هذه الأعمال يرجع الفضل في المحافظة على الحريات في كثير من أنحاء العالم وكسب هذه الحريات في أجزاء أخرى . والمنظمة العالمية قد نمت إلى حد ما كما تكلمنا في الفصل السادس عشر ، ونجحت إلى حد كبير في اكتساب صفة العالمية فبلغ عدد أعضائها ٨٠ عضواً .

وفي الطبعة الأولى من هذا الكتاب « حرب أم سلام » أبديت الرغبة في تنمية نظام موازنة الأصوات ، فإن نمو عدد الأعضاء يساعدنا على ملاحظة عدم كفاية نظام التصويت ، سواء في الجمعية العامة أو مجلس الأمن ؛ وفي الظروف الحالية أصبحت الحاجة إلى إعادة النظر في حقوق التصويت أكثر إلحاحاً .

لقد اتفق في الجمعية العامة من ناحية المبدأ على فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر لإعادة النظر في الميثاق ، كما بحث على ذلك الفصل السادس عشر ، ولكن الانعقاد الفعلي لذلك المؤتمر ما زال موضع شك .

وما زلت مقتنعاً بأن مؤتمراً يعقد لإعادة النظر في الميثاق سيخدم أغراضاً نافعة ، فإن الجو العالمى الذى سينعقد فيه المؤتمر قد يسمح بتعديلات شكلية تؤدي إلى الوصول بالميثاق إلى شكل يساير فيه حاجات عصر الذرة . وعلى أية حال سيكون من المفيد اختبار مدى التقدم الذى قامت به ، واتخاذ قرار فى كيفية التطور بها لكي تصبح أكثر فعالية فى إقرار السلم العالمى .

وفى الفصل السادس عشر أشير إلى إمكان انضمام حكومة الصين الشيوعية إلى الأمم المتحدة حتى تصبح أعم وأشمل . فقد ذكرنا أن أى نظام ينادى بأنه قد أصبح ممثلاً للسلطة ببلد ما ، وذلك عن طريق الحرب الأهلية ، لا يعترف به إلا بعد مرور فترة مناسبة من الاختبار . وقد دل هذا الاختبار على مقدرة النظام الشيوعى حتى الآن على الإمساك بزمام السلطة ، بالرغم من أن ذلك تم بطريق استعمال القسوة المتناهية والوسائل البوليسية .

وعلى أية حال فإنها أيضاً قد أظهرت أن هذا النظام لا يملك المقومات التى تخول له التحدث باسم الصين فى الأمم المتحدة ، سواء فى الجمعية العامة أو مجلس الأمن المزود من جميع الأعضاء بتفويض لحل « المسئولية الأولى لحفظ السلم والأمن الدوليين » .

فمنذ كتابة « حرب أم سلام » قام النظام الصينى الشيوعى بعدد من الأعمال البارزة . فقد ساهم فى الاعتداء المسلح ضد كوريا . وقد أدانت الأمم المتحدة النظام الشيوعى الصينى على وجه الخصوص فى تلك المسألة ، وطالبت بفرض العقوبات الاقتصادية ضد هذا النظام . وهذا الإجراء من الجمعية العامة لم يبلغ بعد . وما زال النظام الشيوعى الصينى باقياً فى مراكز عسكرية بالجزء الشمالى من كوريا ، متحدياً إجراء الأمم المتحدة ، وهو قد أخضع التبت لسلطانه بالقوة ، وأجج الحرب فى الهند

الصينية بعنف ، وهدد بضم تايوان (فرموزا) مستخدماً القوة في ذلك ، وامتنع عن إعلان رفض استخدام القوة في هذه المنطقة طبقاً للنداء الأساسي الذي يوجهه الميثاق لجميع الأعضاء بالامتناع عن استخدام القوة إلا بما يتلاءم مع الشروط التي نص عليها الميثاق ، وقام بحرق الهدنة في كوريا باعتهاله أشخاصاً عسكريين من الأمم المتحدة ، ناقضاً بذلك التأكيدات الرسمية التي أعطاها ، وأودع السجن مدنيين من رعايا الولايات المتحدة .

ولما كان ميثاق الأمم المتحدة يتطلب مؤهلات خاصة للاشتراك في الأمم المتحدة (أنظر المواد ٤ ، ٥ ، ٦) ؛ ولما كان النظام الشيوعي الصيني يبدى الخصائص التي بينت ، فإنه لا يجب إعطاؤه حق التمثيل في الأمم المتحدة .

وأعود فأؤكد أن الفكرة الأساسية لكتاب « حرب أم سلام » ، هي أن السلام لن يستتب إلا إذا بذلت مجهودات مستمرة لكسبه ، وأن أي تراخ في هذه الجهود يحمل الخطر في طياته .

أحصى كوينسي رايت في كتاب « دراسة الحرب » ٢٧٨ حرباً وقعت بين عامي ١٤٨٠ و ١٩٤١ أي بتعدل ثلاث حروب كل خمس سنوات ، وعدد من هذه الحروب ، بما في ذلك الحرب العالمية الثانية ، وقعت بعد إنشاء عصبة الأمم ، وبعد معاهدة باريس التي توصلت إلى جميع الأمم أن تلغى الحرب .

وحدثت أيضاً عدة حروب منذ تكوين هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ ، ويدخل في ذلك الحرب الكورية ، والحرب بين العرب وإسرائيل ، والاعتداء البريطاني الفرنسي المسلح على مصر ، ومازالت الحروب اليوم تهدد باحتمال وقوعها في عدة أجزاء من العالم .

والواقع أن الحرب ستستمر تمثل خطراً دائماً حتى تتوافر مؤسسات أفضل لحفظ

السلام، مثل قانون دولى متكامل، وقوة بوليسية دولية، وتخفيض التسليح الوطنى .
إننا نعيش اليوم فى ظل شبح الحرب ، وأخشى أننا سنستمر نعيش هكذا
مدة طويلة ، ولن نستطيع أن نبذل الجهد الكافى لمنع الحرب إلا إذا راعينا
هذه الحقيقة باهتمام زائد .

فلندرك أن الحرب لا تمنع بمجرد كره الحرب وحب السلام ، فمنذ بدء
الخليقة وشعوب العالم تكره الحرب وتتشوق إلى السلام ، ولكن ذلك لم
يكسبهم السلام . حتى المجهودات المخلصة مثل معاهدة باريس قد أظهرت عقم
المحاولة لإلغاء الحرب دون إنشاء مؤسسات كافية وفعالة لتحل محلها .

فالواقع أن حب السلام فى حد ذاته لم يكن كافياً أبداً لمنع الحرب .

إن من أكبر ما حدث من تقدم فى عصرنا هذا هو إدراك أن إحدى وسائل
منع الحرب هو ردعها بواسطة الرغبة والمقدرة على استخدام القوة لمعاقبة المعتدى .
وهذا يشمل بذل الجهود ، مع مجتمع الأمم ، للاستجابة للمبدأ الذى ينادى بعدم
استخدام العنف فى هذا المجتمع . وبذا يمكن سن القوانين التى تحدد الجرائم
والعقوبات التى تقابلها . ومن الممكن إنشاء قوة بوليسية وهيئة قضائية . وهكذا
يوجد مانع قوى لجرائم العنف .

ومبدأ الردع هذا لا يؤتى ثماره بشكل كامل حتى فى أحسن المجتمعات المنظمة .
ولكن من المسلم به أن المبدأ فعال ، ويمكن أن تمتد فوائده إلى مجتمع الأمم ،
وهذا ، كما رأينا ، قد حدث بدرجة تدعو إلى الإعجاب .

وزاوية أخرى من المشكلة أنه لا يمكن أن يوجد أبداً على مر الزمن سلام
حقيقى ما لم يوجد قانون وعدالة ، وحتى وأنا أكتب الآن يقع ظلم بين صارخ

مثل استعباد الدول التابعة لروسيا والتقسيم ، الذى حدث لألمانيا وكوريا وفيتنام .
ولكن حتى هذا الظلم من الممكن إزالته ، فإن الظروف الطارئة لا يمكن أن
تستمر إلى الأبد ، فالتغير سنة الحياة ، دائماً تظهر ظروف جديدة تستدعى التغير ،
وإلا كان هناك ظلم ، ومثل هذا الظلم يقود حتما إلى الالتجاء إلى القوة إلا إذا وجدت
وسائل أخرى من التجديد .

إن على هؤلاء الذين يحبون السلام ويرغبون فيه ، أن يعرفوا أنهم ما لم يعملوا
هم أنفسهم بهمة ونشاط من أجل السلام ، كما يعملون من أجل النصر ، وما لم
يعملوا من أجل العدالة كما يعملون من أجل السلام ، لكانوا غير جديرين بالحصول
على أى من السلام أو العدالة ، فالسلام والعدالة لا يفترقان ، وهذا الإصطلاح
موجود فى المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة .

إن مهمة كسب السلام والجزء الذى لا يتجزأ عنه ، وهو العدالة ، هى مهمة
تتطلب منا بذل أقصى الجهود ، ويجب أن تساهم كل أمة فى شق الطريق لبناء
المؤسسات اللازمة للسلام .

والسلام يعتمد أيضاً على مجهودات الأفراد فى توجيه سياسات أممهم ، وربما
ساهموا هم أنفسهم بشكل مباشر فى عمل أو أكثر من نواحي النشاط الدولى .
لقد كان هناك من قبل نقص فى مساندة وتضحيات الأفراد فى الجهود
المحلى الذى نحتاج إليه لإيقاظ العالم من الحرب ، ومن المؤكد أن هذا النقص يجب
تداركه الآن فى الوقت الذى أصبحت الحرب فيه تعنى كارثة من المفرع التفكير
فى نتائجها .

القسم الأول

المشكلة

الفصل الأول

الخطر

إن وقوع الحرب أمر محتمل ما لم نتجنبها بوسائل إيجابية وجهود موجهة توجيهاً حسناً .

ليست الحرب مما لا يمكن تفاديه ، ولست أظن أنها وشيكة الوقوع . إن في الإمكان عمل شيء في هذا السبيل ، ولو لم أكن أعتقد ذلك لما كتبت هذا الكتاب .

هناك أمل . . . بشرط أن يرى قومنا الخطر بوضوح وعلى حقيقته حتى لا نقع في شرك الحيل الخادعة .

وبشرط أن تتفهم السياسات الحالية العديدة الطيبة حتى نقف خلفها في اتحاد وتصميم .

بشرط أن نرى عدم كفاية هذه السياسات الحاضرة حتى نحولها إلى سياسات ذات طابع عالمي .

بشرط أن ننمى من قوانا المعنوية التي بدونها لن تكون أية سياسة أكثر من تخبط .

إذا نظرنا إلى العالم اليوم فإننا نرى إشارات الخطر التي كانت في الماضي القريب تنبئ عن ثقة بمجيء الحرب .

فهناك توجد قوة عظمى -- روسيا -- تحت سيطرة جماعة مستبدة متعصبة

لمذهب ينادى بالسيطرة على العالم ، وينكر الحريات الشخصية التي تكون معظم تراثنا السياسى والدينى الذى نعز به .

وتحت سيطرة الشيوعية السوفيتية أكثر من ٧٠٠ مليون نسمة ، أى حوالى ثلث الجنس البشرى . حدث هذا فى ٣٣ عاماً . ولم يحدث من قبل أن فئة بمثل هذه القلة ربحت بهذه الكثرة وبهذه السرعة . ومثل هذا النجاح عادة ما يدير رؤوس الرجال ويجعلهم أكثر تهوراً .

ولدى القارة السوفيتية قوة حرية عظمى ، فهم يسيطرون على أكبر منبع للقوة البشرية فى العالم يمكن الإعتماد عليه . كما أنهم يمتلكون الآن أسلحة ذرية ، ويقف أمام الإتحاد السوفيتى دول كبرى أخرى من بينها الولايات المتحدة . ونحن أيضاً نمتلك جهازاً حربياً ضخماً ، ونسعى جاهدين إلى زيادة إحتياطينا من القنابل الذرية ، كما أننا قررنا المضى فى إنتاج القنابل الهيدروجينية .

فهناك سباق للتسلح ، وكل محاولات الأمم المتحدة للحد منه قد باءت بالفشل . لقد كان الشيوعيون يفترضون دائماً أن الشيوعية والرأسمالية لابد أن يتقابلا فى صراع حياة أو موت ، واليوم هناك كثيرون فى الولايات المتحدة يفترضون هذا الافتراض . وهذا بدوره يجعل الحرب أكثر احتمالاً ، ويضطر الزعماء السياسيين إلى وضع الاعتبارات الحربية فى المكان الأول من تقديرهم لكسب أى حرب مقبلة ، بدلاً من التقديرات السياسية لكسب السلام . كل ذلك يزيد حدة التوتر ويجعل الانفجار أمراً لا مفر منه .

وإذا كان التاريخ رائدنا فإن الحرب ستقع نتيجة لهذه الحالة . إننا لا يجب أن نتعلل بالأوهام والخيال حول حقيقة الخطر ، فالواقع أن الخطر جسيم .

إن الأجيال القادمة ستلتفت إلى أيامنا هذه بذهول إذا ابتعد خطر الحرب ،

فإنها ستكون نتيجة بغير مقدمات — ومع ذلك فهذه هي مهمتنا .

— مهمة تحتاج إلى جهود مثل التي نحتاجها لكسب حرب كبرى .

— لم لا نقوم بهذا الجهد ؟ فلا اللسان ولا القلم بمستطيعين تصوير أهوال الحرب العالمية الثالثة . ولتفادى الحرب لماذا لا نتمى ونستخدم الوسائل التي يستدعى الأمر الاستعانة بها في مجهودات كسب الحرب ؟

إن الجنس البشرى لن يحصل أبداً على سلام دائم طالما أن الرجال يستخدمون كل إمكانياتهم في شئون الحرب .

لنتهز فرصة السلام الحالى ، ولنجنس جميع إمكانياتنا ، وخاصة المعنوية والروحية ، التي ندخرها عادة من أجل الحرب . ربما تطلب ذلك مجهوداً شاقاً ولكن هل هذا كثير ؟ لا أعتقد ذلك . ولا أعتقد أن الأمريكيين سيظنون ذلك .

يميل الزعماء السياسيون إلى التقليل من قيمة الشعوب ، وهذا يسرى على الجميع دون نظر إلى أحزابهم . إنهم يظنون أن الشعوب تريد أن تحمل على فراش مريح من الورود ، وهم عادة تواقون إلى من يوفرون لهم الأشياء الجميلة وضروريات الحياة التي يعتقدون أن الناس في حاجة إليها .

فالزعماء السياسيون في البلاد التي تسمى «بالديموقراطية» ، والذين يعتمدون على اختيار الشعب لهم ، نادراً ما يحاولون تنمية القوى الأخلاقية وروح التضحية إلا عندما تعلن الحرب ، أى عندما تصبح المهمة ليست إبعاد شبح الحرب وإنما كسب الحرب .

وإذا انتظرنا حتى يحدث ذلك مرة أخرى فإننا سننتظر طويلاً جداً ، فلن نستطيع أحد أن يكسب الحرب المقبلة .

وإني لعلّ ثقة أن شعب الولايات المتحدة على استعداد للقيام بأعباء مجهودات السلم ، إذا طلب القادة منهم ذلك ، سواء أ كانوا من الرسميين أم من غير الرسميين الذين يثقون بهم ، وإذا شفع مع ذلك الطلب برنامج يفهمونه ويؤمنون به .

وهذا السعى نحو السلام يمكن أن يكون مغامرة رائعة بالنسبة لأولئك الذين يدركون الخطر ، ويبصرون الهدف ، ويتبعون ما يحدث من تحركات معتادة .

إن الميدان فسيح ، مجاله العالم بأسره وما بداخله من جميع القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية والروحية . والوسائل متعددة وطنية ودولية . والمنظر دائم التغير . وليس هناك أى اتفاق على اصطلاح معين للسلام أو عمل يضمّنه . وكل من يعظ الناس في هذا إنما هو مخادع . فلن يضمن السلام سوى الجهود العديدة المتحدة في مختلف الدرجات والأماكن . وفي هذه الجهود يمكن أن نجد لكل الدور الذى يلعبه .

إن المضاربة على هذه اللعبة هي أضخم رهان لعب به أى رجل . وإنتى لأتذكر — أيام أن كنت صبياً — قراءتى لقصة روبرت لويس ستيفنسن « نادى الانتحار » . كان أعضاء النادى يوزع عليهم ورق اللعب مساء كل سبت ، وكان على العضو الذى يسحب الآس الدينارى أن يقتل العضو الذى يسحب الآس الأسبائى فى ظرف أربع وعشرين ساعة .

— لقد قرأت هذه القصة وأعدت قراءتها بأنفاس مبهورة .

— واليوم فإننا جميعاً — بشكل ما — أعضاء فى نادى الانتحار ، مع فارق واحد هو أن المسألة بالنسبة لنا ليست مسألة لعبة تتوقف على الحظ ، فلدينا الفرصة لمنع انتحار البشرية .

الفصل الثاني

إعرف عدوك

لقد ثبت أن النصيحة القائلة « إعرف عدوك » صالحة دائماً ، فإننا إذا لم نعرف من الذى يعاملنا كعدو ، ونعرف أى نوع من الأشخاص هو وطريقة تفكيره ، فإننا لن نستطيع أن ندافع عن أنفسنا جيداً ، فقد تتبين أننا ننشئ دفاعاً ضد خطر وهمى معرضين أنفسنا للخطر الحقيقى .

فى لعبة كرة القدم حيلة قديمة ما زالت تستخدم يطلق عليها اسم « تمثال الحرية » . فى هذه الحيلة يأخذ أحد أعضاء الفريق المهاجم شكلاً واضحاً كمن يستعد لقذف الكرة إلى الأمام ، ومن ثم يندفع المهاجمون فى اتجاهه تاركين ثغرة خطيرة ينفذ منها المهاجم الحقيقى .

وعلى الولايات المتحدة ألا تكون ضحية لمثل هذه الخدعة بحيث يوجه الرأى العام إلى خطر وهمى تاركاً الأمة معرضة للخطر الحقيقى .

علينا أولاً أن نعلم ما الذى يولد الشعور بالعداء الذى يسم الجوالدى نعيش فيه . ليس هناك أى عداوة فى قلب الشعب الروسى تجاهنا ، فليس بيننا وبينهم أى نزاع . فالروس قد أثبتوا فى مناسبات عديدة أن لديهم صفات حميدة من المودة والشجاعة والنظام ، ومات منهم ملايين عديدة فى أبشع العمليات البرية وأوسعها نطاقاً فى الحرب أثناء الغزو الألمانى .

فالروس يريدون السلام ، على الأقل كما يريد غيرهم من الناس ، فهم ليسوا أعداءنا إذن .

قالعدو — والعدو الذى لا يخفى عداوته — هى الفئة القليلة نسبياً والشديدة التعصب ، هو الحزب الشيوعى السوفييتى وعلى رأسه ستالين ، والمكتب السياسى الذى هو المصدر الرئيسى للقرارات التى تتطلب الطاعة العمياء من صميم القلب من جميع أعضاء الحزب الشيوعى فى كل مكان من العالم .

هؤلاء الأعضاء فى الحزب الشيوعى لديهم سلطة استبدادية فى روسيا وفى كل مكان آخر ، وهم يعتقدون أن من واجبهم أن تمتد هذه السلطة وتشمل جميع أنحاء العالم ، ويعتقدون أن من حقهم استعمال الخداع والتدليس والإرهاب والعنف وأى وسيلة أخرى تقريبهم من الغاية التى يبغيونها ، وكل من يعارض سياستهم يعامل كعدو .

منذ أربع سنوات ، أى عام ١٩٤٦ ، كتبت بحثاً بعنوان « السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتى وما يمكن عمله تجاهها » . وقد أيدت الحوادث ما قلته وقتئذ ، وقد أ كسبني ذلك مهاجمة الشيوعيين وسبهم إياى من ذلك الوقت .

وهاجمنى المستر فيشنسكى فى هيئة الأمم المتحدة ، ووصفنى بأننى من تجار الحروب . ولم يتورع عن التصريح علانية بأننى يجب أن أكبل بالأغلال . وصورت أنا والمستر مارشال فى مهرجان عيد أول مايو فى موسكو سنة ١٩٤٧ فى صورة من يقطعان شجرة السلام ، وفى كاريكاتير آخر أنا والمستر تشرشل كطوريدين منطلقين من غواصة لإغراق سفينة السلام .

مثل هذا التشهير من الشيوعيين لا يعنى أى بغض لشخصى فقد كُنا فى المؤتمرات وفى المناسبات الاجتماعية نتمشى سوياً فى حالة عادية يبدى كل منا للآخر أسمى مظاهر الاحترام .

وكثيراً ما حاول ستالين ومولوتوف وفيشنسكى أن يقدفوا التراب فى أعيننا

عن طريق حملات السلام التي تصور زعماء الغرب في شكل تجار الحروب . بينما يدعى الزعماء السوفييت — وذلك للاستهلاك الخارجى — أن الشيوعية السوفيتية تريد أن تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع الرأسمالية .

والأغراض الحقيقية للشيوعية السوفيتية يمكن الحكم عليها على ضوء المذهب الرسمى الذى يدرس للملايين من الشيوعيين الذين يتكون منهم أعضاء الحزب في روسيا وغيرها من البلاد . فهذا المذهب يعتبر إلى حد كبير مرشداً حقيقياً يمكن الاعتماد على ما فيه لإرشادنا أكثر من التصريحات التي يرددونها في المناسبات لإيقاع البلبلة في صفوفنا .

ليس من السهل فهم مبادئ ونظريات الشيوعية السوفيتية ، فإنها معقدة ومتداخلة تشبه في صعوبتها الرياضيات الذهنية ، ولكنها تمسك في قبضتها الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم ، فإذا كان الآخرون قد استطاعوا فهمها فلا شك أنهم لا يفوقون الأمريكين ذكاء .

ورد في كتاب التاريخ الرسمى للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى في صفحة ٣٥٥ « لا يستطيع أن يقود الطبقة العاملة ويدفعها إلى الأمام سوى حزب قد تمكن من فهم النظرية الماركسية — اللينينية » .

ومن الصحيح كذلك أنه لا يستطيع سوى أولئك الذين تمكنوا من فهم هذه النظرية أن يتنبأوا ويقوموا بعرقلة أعمال هؤلاء الذين يتخذون منها « مرشداً لهم في مقاومتها » .

إن التركيب الميكانيكى لمفجر زمنى معقد . ولكن إذا ركب مثل هذا المفجر في مادة مفرقة قد تدفع بنا إلى الأبدية ، فحذر بنا عندئذ أن نكرس القليل من دراستنا لهذه الميكانيكية التي طالما هي تدق ، فهي تدق منبئة بانقضاء الدقائق الباقية لنا في الحياة .

إن الشرح السائد اليوم للنظرية الشيوعية هو ما يقوله ستالين . إن أعمال
ماركس وإنجلز ولينين لها أهمية تاريخية ، ولكن وجهة نظرهم لم تعد بعد « مرشداً
للعمل » إلا إذا أعاد ستالين تأكيدها . وآراء ستالين التي يعتمد عليها مدونة في
المجلد الخاص بمشاكل اللينينية ، وآخر طبعة متداولة حالياً هي الطبعة الحادية عشر
التي نشرت في موسكو عام ١٩٤٠ .

والدليل الرسمي لعام ١٩٤٠ لمطبوعات اتحاد جمهوريات روسيا السوفيتية
(كتنجنايا بالاتا) يقرر أنه قد تم طبع ١٣,٧٧٤,٠٠٠ نسخة من الطبقات السابقة .
وهناك ثلاث طبقات من طبعة ١٩٤٠ . والصفحة الأخيرة من طبعة سنة ١٩٤٧
تقرر أن مجموع ما طبع حتى ذلك الوقت بلغ ٤ مليون نسخة ، وبذا يبلغ المجموع
الكلي ١٨ مليون نسخة تقريباً ، وقد ترجم إلى ٣٥ لغة .

وقد أصبح لكتاب ستالين هذا من المكانة بالنسبة للحزب الشيوعي ، مثل
ما كان لكتاب هتلر « كفاحي » بالنسبة للحزب النازي . فهو يشرح مذهب
وأهداف الشيوعية السوفيتية وخططها ووسائلها لتحقيق السيطرة على العالم . لقد
أهل العالم كتاب هتلر إلى الوقت الذي لم يعد من الممكن فيه عمل شيء سوى
الأسف ، ويجب ألا تقع في نفس الخطأ بالنسبة لكتاب ستالين «مشاكل اللينينية» .
إن قراءة « الجدلية المادية » ليست أمراً مسلياً ، ولكن متى أصبح المذهب الشيوعي
السوفيتي مفهوماً فإن ذلك سيوضح لنا الكثير مما يحدث في العالم اليوم .
إن أساس الشيوعية السوفيتية هو الإلحاد وافتراس عدم وجود الإله .
وكل شيء قائم على هذا الأساس .

إذا لم يكن هناك إله فليس هناك إذن قانون أخلاقي أو طبيعي ، ويكون
العالم المادي هو الأصل . وبينما تعترف الشيوعية السوفيتية بأن هناك أشياء روحية

مثل التفكير والأفكار ، فإنها تنعتها بأنها مجرد انعكاسات للبيئة المادية . وعليه ، وطبقاً لمبدأ ستالين ، فإن المهمة الرئيسية هي تنمية الحياة المادية للمجتمع (ص ٦٠٢) وخاصة الجماعة التي يطلق عليها « الجماهير » أو « الطبقة العاملة » التي تدير آلات الإنتاج الميكانيكية .

ومن أجل ضمان نجاح هذه التنمية المادية ، ولإنهاء « استغلال الفرد للفرد » ، وضعت جميع أدوات الإنتاج تحت سيطرة الدولة لتديرها طبقاً للسياسة التي يقررها قادة الحزب .

ويجب أن نلاحظ أن هذه هي الاشتراكية وليست الشيوعية . فالاتحاد السوفيتي يحكمه الحزب الشيوعي ، ولكن هذا لا يعنى أنه يطبق الشيوعية « إن الوصول بجمهوريات اتحاد روسيا السوفيتية إلى الاشتراكية قد تحقق فعلاً ، ولكن المجتمع السوفيتي لم يصل بعد إلى الدرجة العليا من الشيوعية » (ص ٥٦٩) ، ولدى القادة السياسيين سلطة مطلقة ، فإن ديكتاتورية الطبقة العاملة تعنى « سلطة غير محدودة مستمدة من القوة وليس من القانون (ص ١٢٩) ، ذلك لأنه من خلال مثل هذه السلطة فقط يمكن كسب النضال من أجل تحقيق أغراض الجماهير .

ليس « القانون » جهداً لإقرار « الحق » أو « العدالة » . فإذا لم يكن هناك قانون أخلاقي ، فليس هناك أى شيء مثل الحق المجرد أو العدالة ، فالقوانين هي الوسائل والأحكام التي بوساطتها تملئ ديكتاتورية الطبقة العاملة إرادتها « لقمع أى مقاومة من أعداء طبقهم » (ص ٣٢) .

ومادام ليس هناك إله فليس للأفراد أى حقوق قد منحها لهم الإله ، وليس لشخصية الفرد أية حرمة . فالهم هي الرفاهية المادية للجماعة . وعليه فأى فرد قد تكون لديه رغبات أو معتقدات تقف في سبيل رفاهية الجماعة يجب التخلص منه .

و « السلام » — محلياً كان أم عالمياً — ينظر إليه كحالة يكون فيها كل فرد متفقاً مع كل فرد آخر ، ولا يكون هناك أى نـشاز ، وتسير الأداة الإنتاجية في يسر تحت إدارة الزعماء السياسيين كمدبرين للمصانع ، وكل من لا يتلاءم مع ذلك يكون مثل الحصاة بين عجلات الماكينة ويجب أن تنظف الماكينة منه .

إن ذلك يفسر لنا لماذا يكون تعداد المقيمين في معسكرات الاعتقال السوفيتي دائماً حوالى ١٥ مليون فرد بالرغم من النسبة العالية في الوفيات بينهم .

وهناك واجب بنشر هذا النظام حتى يعم العالم ، وهو ليس واجباً أخلاقياً ، لأنه ليس هناك قانون أخلاقي في عرفهم ، ويفسر ذلك بأن الضرورات تبيح المحظورات لأنهم يعتقدون ويدرسون في مبدئهم أن « ديكتاتورية الطبقة العاملة » لا يمكن أن تعيش آمنة إذا كانت تقتصر على بلدان قليلة ، وإنما ستكون آمنة فقط إذا أخذنا على عاتقنا أن تنتصر الاشتراكية في جميع البلدان أو في أغليبتها ، وأن ينشأ حصار اشتراكي بدلاً من الحصار الرأسمالي .

تقول الشيوعية السوفيتية إن النظام الرأسمالي في الدول المسماة بالاستعمارية يعتمد على الحروب المتكررة ، « إنه يتضمن الحروب الاستعمارية كعنصر حيوي لوجوده » (ص ٣) . وهناك في هذه البلاد « الاستعمارية » كراهية عميقة للشيوعية حتى إن قادتهم قد تعهدوا بمحاولة تدمير النظام الشيوعي إذا استطاعوا . « إن الدول البورجوازية والهيئات التي بها ... ترسل الجواسيس والقتلة والمخربين إلى بلادنا وهم يتحينون الفرصة المواتية لمهاجمتها بالقوة المسلحة » (ص ٦٥٧) .

ومنذ سنة ١٩١٧ ظلت الولايات المتحدة مدرجة في قائمة هذه الدول الاستعمارية (ص ٣٤) .

وبما أن « الاستعماريين » سيحاولون حتماً السعي لتدمير الشيوعية عن

طريق الحرب فإن على الحزب الشيوعي أن يبدأ بالهجوم كأمر دفاعي ، ويتخلص من الحكومات الغير الشيوعية مبتدئاً بالاستيلاء على البلاد الضعيفة ، وربما رأى أن تكون هذه البلاد هي المستعمرات التابعة للدول الغربية الاستعمارية (ص ٥٢) وبذلك سيتم توسيع تدريجي « للاشتراكية » التي ستطوق الأمم الاستعمارية الكبرى أكثر فأكثر .

وعندما يتم مثل هذا التطويق ، أو يكون على وشك الإتمام ، فقد تواتى لحظة الهجوم التي ستمحق الدول البورجوازية وجيوشها العتيقة (ص ٦٦٠) ليحل محلها « اتحاد الدولة الواحدة » (ص ٣٧) التي هي الهدف الدولي للشيوعية . وعندئذ فإن جميع الشعوب في كل مكان من العالم ستكون مرغمة على أن تفكر وتتصرف في تناسق من أجل تأكيد السلام العالمي التي وهبت الشيوعية نفسها لتحقيقه .

والفقرة الثانية من كتاب ستالين تستحق التدبر . حتى مرحلة معينة من نمو القوى الإنتاجية تتم التغيرات في العلاقات بين القوى الإنتاجية بشكل آلي ومستقل عن توجيه الأفراد ، ولكن ذلك يكون للحظة معينة حتى تصل القوى الإنتاجية النامية الجديدة إلى درجة مناسبة من النضج . وبعد نضوج هذه القوى تصبح العلاقات الإنتاجية الحالية ومنظموها — الطبقات الحاكمة — العقبة الكوود التي لا يمكن إزاحتها إلا بالعمل الواعي من جانب الطبقات الجديدة ، بأعمال العنف ، بالثورة (ص ٦١٧) .

والظن بأن مثل هذه الثورة يمكن أن تتم بالوسائل السلمية في نطاق الديمقراطية البورجوازية التي أعدت لتلائم حكم البورجوازيين ، معناه إما أن الفرد قد فقد عقله وقد معه الإدراك الإنساني العادي ، وإما أنه قد تنكر بصراحة للثورة العمالية (ص ١٢٦) .

ويقول لينين «إتنا لانعيش في دولة فحسب ، بل نعيش في نظام من الدول ، وإن وجود الجمهورية السوفيتية جنباً إلى جنب مع الدول الاستعمارية لفترة طويلة أمر لا يمكن التفكير فيه ، فإن واحداً منهم يجب أن ينتصر في النهاية ، وقبل أن تأتي هذه النهاية فلا مفر من وقوع سلسلة من الاصطدامات الحخيفة بين جمهوريات السوفيت والدول البورجوازية . وذلك معناه أنه إذا أرادت الطبقة الحاكمة البروليتاريات — أن تمسك بزمام الحكم ، كان عليها أن تثبت قدرتها على القيام بذلك عن طريق التنظيمات المسلحة أيضاً » (ص ١٥٦) .

كفانا هذا عن النظرية وعن المذهب ولننتقل إلى الحديث عن التنظيم . إن للتنظيم الذي يتبعه الإتحاد السوفيتي طابعاً عدوانياً . فالحزب الشيوعي وزعماءه يؤمنون بأنهم « هيئة أركان الحرب العامة » التي لا بد منها للحزب للامساك بزمام السلطة بنجاح (ص ٧٩) . والعمال السوفيت يعتبرون كجنود العاصفة لعمال العالم (ص ٥٣٨) والحزب نفسه يتبع في داخله نظاماً حديدياً « ٠٠٠٠ » وإن الوصول إلى ديكتاتورية الطبقة العاملة والمحافظة عليها مستحيل دون أن يوجد حزب قوى بتناسكه ونظامه الحديدي . . . والأحزاب الشيوعية الدولية التي تركز نشاطها من أجل تحقيق وتثبيت دعائم ديكتاتورية الطبقة العاملة لا تستطيع أن تتساهل أو تسمح بحرية الإنقسام . إن الحزب يمثل وحدة الإدارة التي تحول دون المشاغبات والإنقسام في السلطة داخل الحزب (ص ٨٠ و ٨١ و ٨٢) ، هذه الوحدة الداخلية تتحقق عن طريق إجراء التطهيرات في الحزب على فترات دورية بشكل يكون من الضروري معه « معاملة بعض الرفاق بطريقة خشنة ، غير أن ذلك لا يمكن منعه .

والدولة السوفيتية نفسها إحدى أدوات الحزب . « إن الحزب يمارس ديكتاتورية الطبقة العاملة » ، فلا يمكن أن يتقرر أى شيء في شأن أى مشكلة

سياسة هامة أو تنظيمية بواسطة الإتحاد السوفيتي دون التوجيهات الإرشادية من الحزب (ص ١٣٤ ، ١٣٥) .

والدولة بدورها تحت مثل هذا التوجيه من الحزب إنما هي منظمة حربية .
« الدولة آلة في أيدي الطبقة الحاكمة لقمع مقاومة أعدائها من الطبقات الأخرى .
إن ديكتاتورية العمال هي حكم البروليتاريات — الذي لا يقيدده قانون والذي أساسه القوة — للبرجوازية (ص ٣٢ ، ٣٣) . وطبقاً لهذه القاعدة فلا فردية سواء في السياسة أو حتى في الثقافة أو العلوم والفنون ، وهناك إجبار على التفكير والعمل بما يتلاءم مع الخطوط التي يرسمها الحزب ، وهناك إبعاد بالقوة لأي عنصر قد لا يتواءم معها » (ص ٣٢ — ٣٣) .

وبمقتضى هذا تقمع الفردية . ففي السياسة ، وحتى في الآداب والعلوم والفنون ، يوجد إجبار على التفكير والتصرف وفقاً لسياسة الحزب ، ويوجد إبعاد جبري لكل العناصر التي قد تشذ عن ذلك .

وفي سياسته الخارجية يبدى الإتحاد السوفيتي تشبته بالنظرية التي تقول إن الغايات التي يسعى إليها لا يمكن تحقيقها إلا بوسائل العنف .

وهو يزعم أن المناطق المستعمرة لا يمكن أن تنال استقلالها عن طريق التطور السلمى بل عن طريق الثورة (ص ٥٢) .

وفي الدولة غير المستعمرة يوجد تسلل ، سرى وعلنى ، بقصد الوصول بهؤلاء الذين يقبلون النظام الحديدي للحزب إلى المراكز الحساسة ، للاستعانة بهم في وقت الحاجة في استخدام وسائل الإضرابات السياسية والتخريب والإرهاب وحرب العصابات والحرب الأهلية . ومبادئ الحزب التي أشرنا إليها تدرّس لجميع أعضاء الحزب بتوسع ، وهي عديدة . على أن سياسة الإتحاد السوفيتي إنما تعكس في

الحقيقة هذه المبادئ ، وبالأخص فكرة أن التغيرات المرغوب فيها لا يمكن أن تتم بالوسائل السلمية ، وأن سبيل التطور السلمى ممكن فقط فى الأجل البعيد إذا انتصرت الطبقة العاملة فى معظم البلاد الرأسمالية الهامة .

ومنذ تكوين الإتحاد السوفيتى كانت هناك مجهودات مستمرة لتصوير الإتحاد كأنه محاط بقوى شريرة وأعداء مقترسين .

« علينا أن نذكر دائماً أننا محاطون بشعوب وطبقات وحكومات تصرح علناً بعداوتها الشديدة لنا ، وعلينا أن نذكر أننا معرضون فى كل وقت لجميع وسائل الغزو (ص ١٥٧) . فهناك مجهودات مستمرة لبذر بذور الكراهية تجاه ما يسمى بالشعوب « البورجوازية » والاستعماريين « وخاصة الأمريكين والإنجليز » . يجب ألا تبرد نار كراهيتنا لأعدائنا » (برافدا يناير سنة ١٩٤٨) . وهناك دائماً السب والافتراء على أشخاص قادة البلاد غير الشيوعية بأنهم « فاشيست » ، والمساهمة الاجتماعية المشتركة معهم ينظر إليها كعمل من أعمال الخيانة . والزواج منهم ممنوع .

وإنه من الملحوظ أن حرب الطبقات لا الحرب الأهلية هى التى تدرس كوسيلة مفضلة لتحقيق الحصار السوفيتى . وهذا يفسر لنا لماذا يستطيع ستالين أن يقول على غير عادته فى تصريحاته إن الإتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية كأميتين يستطيعان العيش جنباً إلى جنب فى سلام . . . دون قيام حرب بينهما .

فإن الإتحاد السوفيتى يحتفظ بقوة عسكرية هائلة يخصص لها نسبة عالية من الدخل القومى . ووجود هذه القوة العسكرية يقوى من شوكة الأحزاب الشيوعية فى كل مكان . ولكن ما زال أمراً مستبعداً أن الإتحاد السوفيتى ينوى أن

يستخدم الجيش الأحمر كقوة مهاجمة ، وقد حرص الحزب الشيوعي على أن يبين بإصرار أن القوة الحربية للدولة إنما أنشئت لتستخدم في الدفاع قبل كل شيء ، وأن الهجوم هو مهمة الحزب الأول ليقوم بها بوسائل الحرب الطبقيّة والأهليّة والتسلل والإرهاب والدعاية .

وتوضيح ذلك أمر مهم ، فإن الكثيرين يشعرون أن القادة السوفييت الشيوعيين يعاملوننا كأعداء ، وبما أن لدولتهم قوة عسكرية ضخمة فإن التفكير ينصرف بالتالي إلى أنهم سيدخلون في حرب قومية ضدنا ، وأنتا يجب أن نهتم بالأمور العسكرية .

أما عن كون القادة السوفييت يفكرون فعلا في القتال ، فهذا ما سنتناوله بتفصيل أكثر فيما بعد ، ولكن ذلك ليس أمراً مؤكداً ، وإذا أخذناه على أنه شيء مؤكد ، وحددنا موقفنا على هذا الأساس ، فإننا قد نقع ضحايا للعبة خادعة مميّنة . فالحزب يشن حرب الطبقات والحرب الأهلية وحرب العصابات في كل مكان تكون الظروف فيه مناسبة . وهذا الأسلوب نجح في الصين ، ويستخدم الآن في الهند الصينية ، واستعمل في اليونان .

والحزب يضع عملاءه في المراكز الحساسة في اتحادات العمال والأحزاب السياسية بقصد تدمير الاضطرابات والتخريب والاضطرابات البرلمانية لإضعاف المؤسسات الحرة ووضع أسس عدم الاستقرار الأهلي ، وهذا الأسلوب قد اتبع في فرنسا وإيطاليا .

وهو يشيع التدمير بواسطة الدعاية الواسعة في الراديو والصحف ، ويصور نظامه على أنه الوحيد الذي سيحقق أمنيات كل المتذمرين .

وبكبت جميع الخصوم الذين يقعون في قبضتهم دون أدنى شفقة ، يرهب

القادة السوفيت المعارضين الذين قد يأتون بعدهم حتى يصمتوا لكي لا يصيبهم هم أيضاً ما أصاب إخوانهم إذا ما امتد النظام الشيوعي إلى بلادهم .

والتكتيك السوفيتي الشيوعي أخطر من ذلك لأنه يشمل أسلوب التقهقر ، ويشير سالتين إلى أن واضعي الاستراتيجية يذكرون دائماً أن هناك أوقات للهجوم وأوقات أخرى للتراجع . فليس من الضروري أن يكون هناك ١٢ تكتيك هجومي دائماً في كل مكان ، وأنه من المهم أن تعرف « كيف تتراجع بنظام » كما تعلم « كيف تهاجم » ، وأن من الأمور الحيوية والشديدة الأهمية ألا تكون متعجلاً ، كما أن « اللحظة التي توجه فيها الضربة الحاسمة » يجب توقيتها بعناية .

وفي هذا المضمار فإن الشيوعية السوفيتية أخطر من النازية الهتلرية التي يبدو أنها كانت تعتقد أنه من الضروري أن تكون مهاجمة وتطلب الحصول على النصر في وقت قصير محدد ، ففي ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٩ قال هتلر « إن نجاح البرنامج النازي إنما يتوقف على وجودي شخصياً ، فإنه لن يأتي مرة أخرى رجل لديه كل السلطات التي في يدي ، فوجودي إذن عامل ذو قيمة كبرى » .

إن الشيوعية السوفيتية تفكر لآجال أطول مدى وغير مقيدة بحياة أي رجل ، وستالين يقول « إن الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية يجب ألا ينظر إليه كفترة عابرة ، وإنما يجب النظر إليه كحقبة تاريخية » (ص ٣٠ ، ٣١) .

في الفقرات السابقة قدمت دون تحيز النظرية التي تقوم عليها الشيوعية السوفيتية ، ووسائلها كما يدرسها ستالين نفسه ، وأنا أعلم أن هناك أقوالاً معارضة تنادي بأن هذا تحليل لشيء قديم مهمل ، وأن الزعماء السوفيت قد تغيروا ، وأنهم لم يعودوا يهدفون إلى السيطرة على العالم ، وأنهم لا يستخدمون الآن وسائل الخداع وطرق التسلل والعنف ، وتلك في رأي أضغاث أحلام .

وإني لأرجو وأعتقد أنه في يوم ما ستأتى حكومة روسية وتعلن أن كثيراً مما تتضمنه نظرية ستالين قد أصبح عتيقاً بالياً كما فعل ستالين نفسه بكثير مما نادى به ماركس وإنجلز .

إن ذلك ممكن الحدوث ، فقد حدثت تغييرات كبيرة في النظريات في الماضي ، إذ كان تروتسكى وبوخارين يناديان بنوع آخر يختلف اختلافاً كبيراً عن شيوعية ستالين . وكذلك يفعل « تيتو » الملحد . ولكن لا يجب أن نسمح لأنفسنا بأن نعتقد أن الشيوعيين السوفيت قد تغيروا ، وأنهم سيحيدون عن المبادئ السابق ذكرها ، طالما أنهم وأتباعهم يأخذون كتاب ستالين على أنه الكتاب المقدس لهم الذى يتعلم منه الشيوعيون الحاليون وكذلك من يمكن أن يصبحوا شيوعيين . كما أننا لا يجب أن نصدق أن الشيوعية « السوفيتية » قد غيرت أساليبها إذا كنا نرى أن هذه الأساليب تطبق في جميع أنحاء العالم .

ويحضرني هنا مناقشة حدثت في عام ١٩٤٧ في لندن مع أحد القادة الرسميين لدولة شيوعية ، فقد قال لى إن الشيوعيين راغبون بشدة في أن يعيشوا في وئام جنباً إلى جنب مع الرأسماليين والابتعاد عن حرب الطبقات .

وقد سأله عما إذا كان يستطيع أن يفسر لى معنى الاضرابات السياسية العنيفة التى كانت مائدة وقتئذ في فرنسا ، والتى دعا إليها توريث زعيم الحزب الشيوعى الفرنسى عندما كان فى موسكو .

وقد رد على قائلاً « ألا تعرف لماذا ؟ كان ذلك فقط كرد على مشروع مارشال » . وكانت معى نسخة من كتاب المشا كل اللينينية لستالين فتناولته وقرأت عليه الفقرة الآتية (ص ٥٩٧) :

« إن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية لا يمكن الوصول إليه عن

طريق التغير البطيء كالإصلاحات وإنما بتغير جوهري في النظام الرأسمالي ...
بالثورة .. وبناء عليه وحتى لا نخطيء في سياستنا فإن علينا أن نكون ثواراً
لا مصلحين ... » .

وقرأت له من (ص ١٢) درساً عن فوائد « الإضراب السياسي العام » .
وقلت « إن ذلك قد كتب قبل مشروع مارشال بوقت طويل ، فكيف يكون
مشروع مارشال تفسيراً له ؟ » .

إننا نقف وجهاً لوجه أمام شيء خطير . إنه يبدو في الوقت الراهن ثابتاً ولو
أن أساليبه مرنة لا يمكن التكهن بها . إن الاتحاد السوفيتي لا يحكمه فرد مستبد
مثل هتلر يستطيع أن يخطيء التصرف وفقاً لأهوائه وخيالاته .

ولكن عندما تتفاوض حكومتنا مع حكومة الاتحاد السوفيتي ، فإنها
لا تتعامل مع أفراد أو رؤساء للدولة ، وإنما تتعامل مع هؤلاء الذين هم بجانب
كونهم رؤساء للدولة زعماء في الوقت نفسه لحزب محدد المذهب ، وهم كأعضاء
في الحزب يتشبثون بهذا المذهب بنفس الحماس للعقيدة الدينية تقريباً . إن في روسيا
حكماً ديكتاتورياً ولكنها ديكتاتورية حزب وليست ديكتاتورية فرد (ص ٨٠) .

إن الروس كقوم اجتماعيين يمكن أن يكونوا محبوبين ، أما كرسامين فهم
أعضاء في الحزب ، بل إنهم سجناء الحزب وعقيدته . ففي روسيا لا يستطيع أي
زعيم في الحزب أن يجحد عن اتجاهات الحزب دون أن يوقع بذلك وثيقة موته .
وذلك يسرى على كل واحد منهم ، مهما يكن مركزه كبيراً . وكان ممكناً أن
يسرى حتى على ستالين نفسه .

في المفاوضات الهامة مع الاتحاد السوفيتي لا يستطيع أي أجنبي أن يتقابل

وجهاً لوجه مع هؤلاء الذين يتخذون القرار النهائي ، فالقرار النهائي يتخذ بمعرفة المكتب السياسى — الهيئة العليا للحزب — واجتماعاته سرية .

ليس هناك وهم أكبر أو أخطر من الظن بأن فى الإمكان أن يتخلى السوفييت عن نواياهم بطريق الإقناع .

ولا يمكن الموافقة على عمل أى شىء هام دون موافقة المكتب السياسى ويستثنى من ذلك « شراء عدو قوى وكسب مهلة » (ص ٦٢) .
وتأمل جيداً هذه الكلمة (قوى) .

فالقوة هى مفتاح النجاح فى المعاملة مع قادة السوفييت ، والقوة تشمل بالطبع لا مجرد القوة العسكرية فقط وإنما الاقتصادية والقوى الأخرى الغير مرئية ، مثل القيم الأخلاقية والرأى العام العالمى الذى يحكم على أعمال الناس وعلى درجة أدائهم لهذه الأعمال .

والزعماء السوفييت الشيوعيون أنفسهم لديهم قوى هائلة ، ولذا فهم يحترمون القوة التى عند الآخرين ، وليس لديهم سوى الاحتقار للتوسلات التى تنبعث من الضعف أو الخوف .

هذه هى طبيعة العدو الذى أمامنا ...

الفصل الثالث

الهدف

إذا كنا قد عزمنا على العمل من أجل المهمة الكبرى وهى النضال من أجل السلام ، فإن علينا أن نعرف ما نعنيه بـ « السلام » .

فإن بعض الناس يتصورون السلام بطريقة هى من الغرابة والتشويه بحيث يكون السعى إلى هذا السلام معناه الحرب فعلاً .

مثلاً : بعض الأمريكيين يفكرون فى السلام كحالة تكون أمتنا فيها معزولة عن كل القوى الخارجية ومنصرفه إلى حياة منفردة ، وقبول هذه الفكرة يعتبر بمثابة دعوة إلى الحرب والهزيمة .

فالبرنامج السوفييتى يبغي محاصرتنا وعزلنا ، وهم يريدون ذلك ليس بقصد تركنا نعيش حياتنا الخاصة فى عزلة سلمية ، وإنما ليقضوا علينا بسرعة .

ولا أستطيع أن أفكر فى شيء يمكن أن يؤدي إلى الحرب والهزيمة للولايات المتحدة أكثر من عدم مبالاة الأمريكيين بما حولهم ، والجلوس لاهين ، بينما الشيوعية السوفييتية تلتهم البلد تلو الآخر ، وتتم حصارها طبقاً للخطة التى رسمت لعزلنا وإضعافنا وأخيراً القضاء علينا .

وتصور آخر خاطيء عن السلام ، وهو أنه يعنى أن يكون العالم تحت سيطرة الولايات المتحدة .

وليس بالشىء الجديد على الشعوب أن تقوم بتعريف السلام وتحديد معناه

على ضوء ما تملك من القوة بالنسبة للآخرين ، وثيوسيديدس يروى لنا أن الكورثيين عند ما أرادوا أن يهيثوا سكان جزر البلوبونير للحرب ضد أثينا كانوا يستحثونهم قائلين « إدعوا للحرب ولا تخشوا الخطر العاجل ولكن اجعلوا نصب أعينكم السلام الدائم الذى سبلى ذلك » .

وفى سنة ١٩٣٩ ، وقبل قيام الحرب العالمية الثانية بأسابيع قليلة ، كنت أحضر أحد المؤتمرات الدولية فى جنيف ، وهناك حاول بعض الألمان تفسير النظرية النازية بما يأتى :

إن العالم يشبه حديقة كان يجب أن تزدهر بمختلف أنواع الزهور الجميلة ، ولكن الألمان وحدهم ليسهم الكفاءة ليكونوا البستانيين لهذه الحديقة ، وذلك بحكم طبيعتهم ونعمة الله عليهم ، وعلى ذلك فإذا قبل العالم أن يكون الألمان بستانيي حديقة العالم فسيتمتع كل فرد بالسعادة والرخاء ، ويصبح العالم مكاناً جميلاً ، ويتحقق قول هتلر فى الحصول على « سلام لمدة ألفى عام » .

وهناك بعض الأمريكيين الذين يسلّمون — بسذاجة وإلى حد ما بدون وعى — بأن العالم فى حالة السلام سيكون مطابقاً لمثلنا العليا ورغباتنا . ولعل هناك فئة قليلة تحب أن تضمن التفوق الأمريكى بما يسمونه « بالحرب الوقائية » لإزاحة العقبة الرئيسية الهامة القائمة فى « السلام الأمريكى » ، وفئة قليلة أخرى تعتقد أن السلام يمكن تحقيقه بتنظيم الأمم المتحدة فى شكل يجعلها تتبع دائماً ما هو « صواب » طبقاً للمقاييس الأمريكية .

لقد عرف العالم أوقات كانت فيها أمة واحدة تتمتع بالسيطرة السياسية وفى مركز يمكنها من إرغام غيرها على أن يتواءموا مع وجهة نظرها ، فقد كان هناك السلام الرومانى ، والسلام البريطانى ، ولكن كليهما جاء نتيجة للحرب ، وهذا

النوع من السلام لا يمكن اكتسابه إلا بالحرب ، ولكن في الأيام الحديثة لا يمكن أبداً أن تنجح أى « حرب لتضع حداً للحروب » .

وتصور ثالث خاطئ : أنه لكي تستمر حالة السلام يجب أن يبقى كل شيء على ما هو عليه ، ذلك رأى أولئك الذين يشعرون بالرضا عن حالهم .

ومن الأسباب المتكررة لقيام الحرب ، الجهود التى تبذلها الشعوب القانعة الراضية لتعريف السلام بأنه تخليد للوضع الراهن .

إن التغير هو سمة الحياة الدولية تماماً كما فى حياة الفرد ، فإذا وضعنا العراقيل أمام كل تغير فإننا نجعل حدوث التغير باستخدام العنف والتدمير أمراً مؤكداً .

إن المتصرين فى الحرب يحاولون عادة تقسيم العالم بما يناسبهم ، ثم يقولون إن « السلام » معناه الإبقاء على هذا الوضع إلى الأبد .

وذلك أمر مجافٍ للأخلاق وغير عملى .

وإذا أردت أن تختبر هذه الحقيقة فاذهب إلى مكتبة عامة واحصل على أطلس قديم للعالم ، ويستحسن أن يكون « أطلس تاريخى » . أنظر إلى التسوية السياسية للعالم منذ خمسين عاماً ، منذ مائة عام ، أو منذ ألفى عام ، واسأل نفسك إذا كنت تحب أن يكون هذا هو حال العالم اليوم ، هل من الصواب أو من الأمور العملية الإبقاء على ملايين من الشعوب فى قبضة امبراطورية عفى عليها الزمن وتعفت ؟

إن أحد الأخطاء الكبرى لعصبة الأمم ، كان محاولتها الإبقاء على « الوضع القائم » . إن السلام يجب أن يكون حالة تتم فيها التغيرات بطريقة سلمية ، وعليه ففى كفاحنا من أجل السلام علينا ألا ننظر إليه كحالة عزلة أو سيطرة على العالم من الولايات المتحدة أو الإبقاء على الحالة كما هى ، فالسلام حالة اجتماعية من

الاختلاف والتغير ، والأمريكيون يدركون ذلك لأن ذلك هو طبيعة مجتمعنا المسلم .
إن لدينا الآن مجتمعاً بعد أن حطمنا الحواجز أمام تحركات البضائع والأفراد
والأفكار بين الولايات .

ولدينا التنوع لأن من القواعد الأساسية طبقاً لدستورنا أن تكون هناك
حرية في الفكر وحرية في العقيدة ، وأن يكون لكل شخص الحق في أن يحاول
إقناع الآخرين بأن يؤيدوه في رأيه .

ولدينا التغير السلمي فقوانيننا تسن وتغير عن طريق ممثلين منتخبين ،
والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تمت كانت واسعة النطاق .

ومن الطريقة التي نسير عليها في حياتنا القومية نستطيع أن نستخلص طريقة
السلام العالمي .

إن العالم الذي يعيش في سلام سيكون عالماً يسوده الأخذ والعطاء ، ولا حاجة
إلى أن يكون عالماً تسوده التجارة الحرة وحرية التنقل والهجرة ، وإنما يحتاج إلى
أن يكون عالماً ليست حدوده القومية متأثر حديدية .

إن عالماً يسوده السلام هو عالم تقابل فيه الاختلافات بالتسامح ولا تستبعد
بالعنف .

كيف يمكننا أن نحقق هدفنا من إيجاد عالم يسوده السلام وحيث تكف
الحكومات والأحزاب عن استخدام أساليب الخداع والإرهاب والعنف ؟

إن لدى بعض الناس مستويات عالية من الأخلاق بحيث يمتنعون طوعاً
عن استخدام الوسائل الخسيسة في الحصول على ما يريدون ، فهم يعتقدون أنه
حتى النتائج الطيبة المرغوب فيها لا تبرر استخدام الوسائل الشريرة ، ولكن
لا يمكن أن نتظر من الملحد أن يعملوا طبقاً لهذه المثالية . إن المقياس الوحيد

الذى يتوقع أن يلجأوا إليه هو مقياس التذرع بالصبر ، فهل هذا المقياس نافع ؟
إنه نافع بالتأكيد ، فقد أحرزت الوسائل الشيوعية السوفيتية نجاحاً مذهشاً .

إن عصبة صغيرة من الثوريين المتعصبين الذين لم يكونوا يسيطرون على شيء
في بداية عام ١٩١٧ ، قد أصبحت في خلال جيل واحد تسيطر سياسياً على ما يزيد
عن ٧٠٠ مليون نفس هم تعداد ما كان من قبل اثنتى عشرة أمة مستقلة . وهم
يمارسون أيضاً نفوذاً هائلاً فيما تبقى من العالم ، فليس هناك بلد ليس لهم فيها قوة
كبيرة داخل اتحادات العمال والأحزاب السياسية ، ونادراً ما توجد بلد منها ليس
من الممكن أن تنفوس في لجنة الفوضى الاقتصادية عن طريق الإضرابات السياسية
التي تدعو إليها موسكو .

كيف إذن نستطيع أن نخلص العالم من الأساليب الشريرة إذا كانت هذه
الوسائل تستطيع أن تحقق مثل هذا النجاح للذين يستخدمونها ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تكمن في أن نجعل العالم في حالة لا يستطيع
معها أولئك الذين يستخدمون هذه الأساليب الشريرة تحقيق إنتصارات كبيرة ،
ومعنى ذلك ابتكار سياسات لا تجدى معها هذه الأساليب .

ليس هناك شك في أن وسائل الشيوعية من الخداع والتدليس والإرهاب
والعنف ممقوتة لدى معظم الناس ، ويتفق على ذلك ممثلو البلاد الذين يجتمعون
في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ولكن هذا البغض مازال إلى حد بعيد في مرحلة عاطفية ، ولم يتمخض بعد
عن سياسات ثابتة تسندها القوة بحيث تكون قادرة على إحباط أثر الأساليب
الشريرة التي تستخدمها الشيوعية السوفيتية ويضطرها إلى نبذها لعدم ملاءمتها .
لقد قامت الولايات المتحدة ببناء قرة عسكرية هائلة بحيث قد يرى زعماء

السوفييت أنه ليس المناسب القيام باعتداء عسكري صريح قد يؤدي إلى الدخول في حرب معنا ، وفي هذا المجال قد تكون سياستنا العسكرية سليمة طيبة ولكنها لا تحل كل مشكلة .

فلا بد من وجود القلق العميق طالما أن جزءاً كبيراً من القوة البشرية والموارد الطبيعية في العالم تحت إدارة استبدادية لجماعة ليس لديها شك في أن استخدام الحرب كوسيلة يؤدي بها إلى ما تريد . جماعة تعمل في سرية وتستطيع أن تضرب دون إنذار .

وفوق هذا فإن كون الولايات المتحدة لديها قوة عسكرية هائلة لا يدفع وسائل التدليس والإرهاب والعنف كطرق للاعتداء الغير مباشر ، وبهذه الأساليب الشريرة أحرزت الشيوعية السوفييتية معظم انتصاراتها بعد الحرب . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم يستخدم الاتحاد السوفيتي الجيش الأحمر في الغزو في اعتداء مباشر ، وعليه فإن سياسة تقتصر على مجرد صد الاعتداء المباشر هي سياسة غير كافية .

سنتناول في القسم الثاني السياسات التي اتبعتها أمتنا بعد الحرب في سبيل السلام . وفي الجزء الثالث سنبحث في قيمة هذه السياسات من ناحية ما نتوقعه منها ، ومن ناحية نواحي النقص فيها . وفي الجزء الرابع سنمضي في إيضاح ما سنحتاج إلى عمله أكثر من ذلك بحيث تصبح سياساتنا ، فضلاً عن كونها سليمة دائماً ، كافية في الوقت نفسه لإنهاء حالة التهديد الحالية .

القسم الثاني

السياسات التي لدينا

الفصل الرابع

لا تهدة

إن كلمة تهدة (بالإنجليزية) معروفة في القواميس بأنها « الوصول إلى حالة من السلام أو تلطيف الحدة ». ومع ذلك فإن هذه الكلمة منذ اتفاقية ميونيخ في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٨ قد أصبحت ذات سمعة سيئة .

ففي ميونيخ اتفق تشمبرلين ودلاييه وموسوليني مع هتلر على أن ألمانيا تستطيع أن تضم إليها جزءاً من تشيكوسلوفاكيا مقابل وعد من هتلر بأنه لن يسعى إلى ضم أراضٍ جديدة ، وكان من المفروض أن هذه الصفقة ستحقق « السلام في عصرنا » . ولأيام قلائل رحب أولئك الذين كانوا يشعرون بزفير أنفاس الحرب الحارة بهذه الاتفاقية .

وعلى كل حال فإن الأمور سارت بخلاف ما يعتقدون ، إذ يبدو أن إعطاء جزء من تشيكوسلوفاكيا لهتلر إنما كان فتحاً لشهيته ، ففي ١٥ مارس سنة ١٩٣٩ احتل أراضى أخرى من تشيكوسلوفاكيا ، وفي ٢٠ مارس استولى على « ميكل » من ليتوانيا وشرع في الاستعداد للانقضاض على بولندا .

عندئذ غيرت الحكومة البريطانية من سياستها فأعلنت في ٢٤ مارس سنة ١٩٣٩ أنها تضمن سلامة بولندا . ومع ذلك فقد هاجم هتلر بولندا في أول سبتمبر ، وعندها ، في ٣ سبتمبر ، أعلنت إنجلترا بالاشتراك مع فرنسا الحرب على ألمانيا وبدأت الحرب العالمية الثانية .

وقد أعطى ستالين صورة ناطقة لهذه الفترة من « التهدة » . ففي ١٠ مارس

سنة ١٩٣٩ قام بتوبيخ ما أسماه « الدول غير المعتدية وعلى رأسها إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة لكونها » قامت باستسلام تلو آخر للمعتدين حتى أصبحنا نرى بأعيننا تقسماً جديداً للعالم ومناطق النفوذ على حساب الدول الغير معتدية . والسبب الرئيسى لذلك هو أن غالبية الدول الغير معتدية وخاصة إنجلترا وفرنسا قد رفضت سياسة الأمن الجماعى وسياسة المقاومة الجماعية للمعتدين واتبعت سياسة عدم التدخل والحياد (ص ٦٢٥) .

والنتيجة التى نستخلصها من أحداث فترة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ بصفة عامة هى أن ستالين كان محقاً . إن الدول القوية التى ترغب فى السلام لا تستطيع الحصول عليه عن طريق إلقاء قطع من الدول الضعيفة من بين أنياب الديكتاتوريين الطموحين ، إن ذلك يجعلهم أشد ضراوة .

وعلى أى حال فإنه عندما اضطرت كل من روسيا والولايات المتحدة إلى دخول الحرب وأصبحنا حليفين، كان لستالين رأى آخر ، فنراه يطالب — وخاصة فى مؤتمر يالتا الذى انعقد فى فبراير سنة ١٩٤٥ — بأن تقوم إنجلترا والولايات المتحدة بتهدئة الإتحاد السوفيتى بالمواقفة على امتداد سلطانه فى الصين وبولندا وغيرها من مناطق أوربا الوسطى .

وسواء اعتبرت هذه التهدئة كإجراء حربى أم لا فإنها ستظل دائماً محل جدل .
فنحن نبحث هنا أثر أعمال التهدئة أثناء الحرب فى سياسات الولايات المتحدة بعد الحرب من أجل السلام .

كانت نظرية السوفيت أن السلام المنشود فى المستقبل يتطلب الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، فإذا « حدث » أن اتفقت هاتان القوتان العظيمتان كان السلام مؤكداً ، فإذا أخفقتا فى الوصول إلى اتفاق كان من المحتمل

قيام الحرب ، وعليه فإن على الولايات المتحدة — لصالح السلام — أن تقوم بتنفيذ كل ما يطلبه الاتحاد السوفيتي كضمن للاتفاق ، فإذا لم تفعل الولايات المتحدة ذلك كان معنى هذا أن أولئك الذين يمثلونها هم من تجار الحروب .

هذا ما واجهته الولايات المتحدة في أول مؤتمر هام عقد بعد الحرب . وكان ذلك هو الاجتماع التمهيدى لمجلس وزراء الخارجية الذى انعقد فى لندن فى شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٤٥ . وكان المستر بيرنز هناك كوزير لخارجية الولايات المتحدة وكنت معه — ممثلاً للحزب الجمهورى — كمستشار .

وكان المجلس كما نصت اتفاقية بوتسدام يتكون من وزراء خارجية الصين وفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة . وبدأ الخمسة فى مناقشة معاهدات الصلح الإيطالية ودول البلقان وفنلندا . وقد أحرزنا تقدماً حسناً ، بل إننا اتفقنا على العناصر الضرورية لهذه المعاهدات ، وتم التوقيع عليها فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ . ولكن بعد حوالى عشرة أيام ، ولدهشتنا جميعاً ، صرح المستر مولوتوف بأنه قد اكتشف لتوه أن الاجراءات التى اتخذت كانت خاطئة ، وأن وزير خارجية الصين ليس له حق الحضور فى الغرفة أثناء بحث المسائل المتعلقة بمعاهدة الصلح الإيطالية ، وأن وزراء خارجية فرنسا والصين ليس لهما حق الحضور بالقاعة عند مناقشة معاهدتى الصلح البلقانية والفنلندية ، لأن دولتيهما مشتركتان فى إعلان «شروط الاستسلام» ، وطبقاً لذلك فإنه يجب إرغام وزيرى خارجية فرنسا والصين على الانسحاب وإلغاء القرارات التى اتخذت فعلاً بحضورهما واعتبارها فاسدة وغير قانونية .

وإذا نظرنا إلى المسألة من الناحية الشكلية فإنها لا تبدو سوى مسألة إجراءات ، ولكن الواقع أنها كانت متصلة بالجوهر ، فإن الطلب فى جوهره كان

يعنى أن على إنجلترا والولايات المتحدة أن تشارك الاتحاد السوفيتي في إذلال حكومتى الصين وفرنسا بشكل علنى .

ولو أن الولايات المتحدة وافقت على هذا المطلب لكانا قد دمرنا الفرصة التى كانت مازالت بأيدينا للإبقاء على حكومة صديقة فى الصين ، وكذلك المحافظة على حكومة صديقة لنا فى فرنسا .

ففى ذلك الوقت كان يوجد فى كل من الصين وفرنسا حزب شيوعى قوى يسعى إلى السيطرة على البلاد ، ولا شك أنهما كانا سيصلان إليه بسرعة لو وافقت الولايات المتحدة على إذلال الزعماء غير الشيوعيين لهذه البلاد بمجرد أن يطلب الزعماء السوفيت ذلك ، وعلى كل فإن ذلك كان الثمن الذى حددته مولوتوف للوصول إلى اتفاق مع السوفيت . وقد حاول الرئيس ترومان أن يغير من هذا الطلب فى رسالة شخصية بعث بها إلى المارشال ستالين ، ولكن ستالين رد عليه برفض صريح . وقد أثار مطلب السوفيت بشكل واضح موضوعاً جريئاً وهو هل على الولايات المتحدة — حتى بعد أن انتهت الحرب — أن تمضى فى التضحية بمصالح الحكومات الصديقة — الأضعف — من أجل الإبقاء على المظهر الخارجى للاتفاق مع الاتحاد السوفيتي . هل تستمر فى اتباع سياسة الترضية أثناء الحرب وتأخذ شكل ترضية سليمة ؟

فى هذه الأيام التى انعقد فيها مجلس وزراء الخارجية فى لندن عام ١٩٤٥ ، كان المستر مولوتوف يتبع مسلكاً تميز ببراعة ندر أن يوجد لها مثيل فى الدبلوماسية ، فإن أعضاء الاجتماع كانوا قليلين ، فقد كان مكوناً من وزراء الخارجية ومع كل منهم أربع مستشارين يجلسون جميعاً حول مائدة مستديرة ، وفى جماعة بهذا العدد يستطيع المستر مولوتوف ، وهو مبارز ماهر ، أن يصل إلى أفضل النتائج . أما فى

الاجتماعات التي يحضرها عدد كبير فإن المستر فيشنسكى المدعى العام الكبير أقوى أثراً ، فإن كلماته التي ينطق بها حتى بلغة غير مفهومة تشبه انطلاق الرصاص من مدفع رشاش .

وفي لندن سنة ١٩٤٥ كان المستر مولوتوف في أحسن حالاته وكانت الظروف في جانبه . وهو نفسه لديه خبرة دولية طويلة إذ أنه وزير للخارجية منذ عام ١٩٣٩ . وكان زملاؤه الأربع الآخرون يحضرون أول مؤتمر هام بصفتهم وزراء للخارجية عدا المستر بيغن الذي حضر الأيام الخمس الأخيرة في مؤتمر بوتسدام .

وقد قدر المستر مولوتوف ببراعة بالغة الإمكانيات التي يستطيع استغلالها فنياً في الوصول إلى غايته .

فمثلاً كان المستر بيرنز يتكلم بصراحة وحرية ، وقد أظهر مقدرة في استطاعته أن يتحدث كشخص منسجم مع آخرين ، ولكنه لم يكن دائماً يحكم الصياغة القانونية . وقد حاول مولوتوف مراراً أن يجره في الحديث آملاً بذلك ، ما دام المستر بيرنز يتكلم ارتجالياً ، أن يتشعب الحديث فيجعله يتفوه بكلمات أو عبارات يمكن التمسك بها باعتبارها ملائمة للبرنامج السوفيتي .

فبعد أن ينتهى المستر بيرنز من كلامه ترى المستر مولوتوف يكرر القول بأنه متحير لأن المستر بيرنز كان يعبر عن وجهة نظره بعدة طرق مختلفة وأنه لا يدرى على وجه الدقة ماذا يريد أن يقترح ؟ هل يتكرم المستر بيرنز ويعيد لنا رواية ما كان يقوله بوضوح . وكان واضحاً أن المستر مولوتوف يأمل أنه في حالة استرجاع وإعادة شرح تصريحات ارتجالية فإنه قد يتوصل إلى اختلاف في الإعادة يستطيع أن يتمسك به .

وكان من المسلى حقاً مشاهدة المستر بيرنز وهو يروغ من الفخاخ الخطرة في
مباراة الذكاء هذه .

أما بالنسبة للمستر بيغن فقد اتبع المستر مولوتوف أسلوباً مختلفاً . فقد كان
المستر بيغن عاطفياً سهل الإثارة سريع الفوران . وسرعان ما كان يندم على ثورته .
وقد عامله المستر مولوتوف كما يعامل مصارع الثيران الثور . فكان يرميه بالسهم
التي تصل به إلى قمة الانفجار ، ومن هناك يتحول سريعاً إلى إبداء الميل إلى
التسليم بالمطلوب ، وفي إحدى المرات أثاره إلى درجة أن المستر بيغن قال إن المستر
مولوتوف يتحدث كما كان هتار يتحدث وسرعان ما قفز المستر مولوتوف واقفاً على
قدميه قائلاً إنه لم يأت إلى لندن كي يهان من وزير الخارجية البريطاني ، وترك
مكانه من المائدة واتجه ناحية الباب ، وأسرع المستر بيغن خلفه ليفسر له عبارته
المتلهية . وكعلامة من علامات الإخلاص وحسن النية أشار بأنه يسلم للمستر
مولوتوف برأيه في النقطة موضوع الخلاف .

وكان المستر مولوتوف حريصاً على أن يفتح الباب ببطء شديد ، وقد عاد
إلى مكانه قبل أن تترجم إليه كلمات المستر بيغن بالروسية بمدة طويلة ولكنه كان
يعتقد أنه أحرز كسباً طفيفاً .

أما الهدف الذي توخاه المستر مولوتوف من المسيو يبدو فهو أن يثيره حتى
يترك المؤتمر . وللوصول إلى ذلك أخذ يضرب على أوتار الحساسية المعروفة عن
الفرنسيين والتي كانت ملحوظة في المسيو يبدو .

فللمرة الأولى منذ استسلام فرنسا سنة ١٩٤٠ يجلس مندوبها على مائدة
الدول الكبرى ، وكان الفرنسيون يشعرون بالألم والمهانة من جراء إبعادهم عن
الاجتماعات الخاصة السرية التي سبقت مؤتمر سان فرانسيسكو والإبعاد الكامل

عن مؤتمر بوتسدام ، وعلى هذا قرر المستر مولوتوف إشعال نار العنجهية الفرنسية بإبداء علامات عدم الاهتمام به .

مثال ذلك أنه كان يتحدث إلى المستر بيغن والمستر بيرنز طالباً تأجيل موعد الاجتماع لمدة ساعة دون أن ينبىء المسيو بيدو بذلك .

في الساعة السابق الاتفاق عليها يحضر المسيو بيدو ، ثم يجلس منتظراً بصبر نافذ ظهور زملائه الأربع دون أن يحضر أحد . وعندئذ يعود إلى الفندق الذى كان ينزل به . وفى مرات عديدة كان على وشك العودة إلى باريس ، ولكنه كان يمتنع عن ذلك خوفاً من الوقوع فى الفخ الذى أعده المستر مولوتوف .

أما المستر وانج وزير الخارجية الصينى فإنه كان ذكياً ورزيناً وكان نادراً ما يتكلم . ولم يكن من الممكن استثارته . واتبع مولوتوف معه أسلوب التجاهل . فعندما كان يتكلم المستر وانج لم يكن مولوتوف يعيره أية أهمية ، ثم كان يتابع حديثه كأن شيئاً لم يقل . وقد أوضح أن الصين ، أعلى الأقل الصين الوطنية لا تساوى فى نظره أكثر من صفر ، وأن مقعد المستر وانج كان من الأفضل أن يكون خالياً .

لقد أدى المستر مولوتوف دوره بمهارة . فإن أساليبه التى كانت تختلف فى كل حالة عن الأخرى كانت تنفذ بمقدرة غير عادية . لقد شاهدت جميع رجال السياسة الدوليين فى هذا القرن إبتداء من هؤلاء الذين اجتمعوا فى مؤتمر لاهاى للسلام سنة ١٩٥٧ . ولم أشاهد قط مقدرة دبلوماسية شخصية بهذه الدرجة من العلو والكمال كما شاهدت المستر مولوتوف فى هذه الدورة .

وعلى أى حال فإنه لم يحصل على النتائج التى كان يريد ، فإن هذا الاحتراف الفنى للمستر مولوتوف قد اضطر إلى الاستسلام أمام إخلاص زملائه . وفى النهاية تراجع المستر مولوتوف عن إنذاره بأن السوفيت لن يستمروا ما لم

تنسحب فرنسا والصين ، ومالم تعتبر القرارات التي اتخذت بحضورهم باطلة ولاغية وأعيد النظر فيها من جديد .

ولما تبين أن الاتحاد السوفيتي يقف موقفاً شديداً الصلابة ، أمضى وفد الولايات المتحدة أياماً في شدة القلق . فقد كان الأمر صعباً على المستر بيرنز ، وهذا أول اجتماع هام يحضره كوزير للخارجية ، لأنه إنما وصل إلى منصبه كوزير للخارجية لأنه كان على درجة كبيرة من الكفاءة من ناحية تسوية الخلافات السياسية وإيجاد الصيغ القانونية التي تتفق على قبولها المصالح المتضاربة . وكان أمراً غير سار بالنسبة له أن يفكر في العودة خاوي الوفاض .

وكان واضحاً أيضاً أن الإخفاق في الوصول إلى اتفاق مع الاتحاد السوفيتي قد يؤدي إلى نتائج خطيرة ، فقد كان هنالك جزء كبير من الصحة في قول السوفيت بأنه إذا لم تتوصل دولتنا إلى اتفاق فإن السلام سيكون في خطر .

وفي يوم الأحد ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، تحدثت مع المستر بيرنز في غرفة نومه بفندق كلارديج حول المشكلة . وقد سألتني عما إذا كنت لا أشعر بأن هناك أساساً نستطيع معه الوصول إلى اتفاق ما ، فأخبرته بأنني لا أرى أي أساس لمثل هذا الاتفاق .

ومن الفندق توجهنا إلى حجرة اجتماع المجلس في لانكسترهاوس ، ولم يشر إلى المستر بيرنز بأي تلميح عما سيكون عليه قراره النهائي . وقد ظهر ذلك على كل حال في خلال المناقشات التي دارت في ذلك اليوم ، فقد رفض طلب السوفيت معلناً أنه لن يقبل أي تسوية يضحي فيها بالصدقة التاريخية لبلادنا مع الصين وفرنسا من أجل الوصول إلى اتفاق مع الاتحاد السوفيتي .

في هذه اللحظة ولدت سياستنا لما بعد الحرب ، سياسة « عدم التهدئة » ،

والتزمناها من وقتها حتى الآن بصفة عامة . إننا نرفض الابتزاز الدولي .

وإن اتباع سياسة عدم التهدة لا يعنى أننا نرفض الوصول إلى تسوية خالصة ، ولا يعنى أيضاً أننا نسعى إلى الاختلاف لمجرد رغبتنا فى الاختلاف . إن المسائل المعلقة أمر ضرورى لكل مجتمع مسلم ، ولكن التسوية تتطلب رغبة خالصة من كل من الطرفين فى التنازل عن بعض الأشياء ، وعادة ما تكون هذه الأشياء ملكاً له وليست مما يخص أمماً أخرى . ولكن من الأمور المناقضة لمذهب الشيوعية السوفيتية أن تتنازل عن أى شىء يدخل تحت سلطانها .

فى « يالتا » كان يبدو أن المارشال ستالين يوافق على بعض الشروط التحفظية ، والواقع أن الاتحاد السوفيتى لم يراع هذه التحفظات مطلقاً . فتم حصل القادة السوفيت على ما يريدون من الولايات المتحدة ، مضوا فى طريق تحقيق هدفهم الأساسى ، مستعينين فى ذلك بإذعاننا ، للقفز إلى مدى آخر من التوسع العدوانى ، إعادة تقسيم آخر للعالم فى صالحهم .

إن الإجراء الذى اتخذناه فى اجتماع لندن كانت له نتائج خطيرة الشأن كما توقعنا ، فقد كان يعنى إنتهاء عصر طهران ويالتا وبوتسدام ، وانتهاء الإدعاء من جانب السوفيت بأنهم أصدقاؤنا . وبدأت فترة كان فيها عداؤهم لنا مكشوفاً وعلنياً فى جميع أنحاء العالم .

كان ذلك عملاً كريهاً ، ولكن كان لا بد أن يحدث فى يوم ما ، ومن الخير أنه حدث قبل أن تحدث استسلامات كبرى أخرى للاتحاد السوفيتى على حساب أصدقاؤنا . فإنا كنا بعد فترة وجيزة على وشك أن نصبح بدون صديق أو شرف فى العالم .

وعند عودتى إلى الولايات المتحدة ، أذعت فى حديث لى بالراديو فى

٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ أن ما حدث في لندن لم يخلق مصاعب ، وإنما أزاح الستار عن المتاعب القديمة الوجود ، والتي كانت تحجبها الحرب ، وأن من المفيد لنا الآن أن نعرف الحقائق .

بعد خمس سنوات تقريباً من العداء الصريح ، يبدى الرأي العام في كثير من البلاد الغربية ميلاً طبيعياً ومعقولاً للتخفيف من حدة التوتر . ويجب ألا يكون معنى ذلك العودة إلى أسلوب طهران وبالتا حيث كانت الكلمات الطيبة وحدها هي التي تعبر عن مظاهر الاتفاق والصداقة .

إن قادة السوفييت يلقون إلينا بهذا الطعم دائماً ، ففي جميع اجتماعات الأمم المتحدة كان السوفييت يلحون في الاتفاق على عدم التسلح ، ويتعجلون الاتفاق على تحريم الأسلحة الذرية ، وقد أوضحوا أكثر من مرة أنهم يرغبون الوصول إلى اتفاقيات ، ولكن هذه الاتفاقيات كانت دائماً من ذلك النوع من الاتفاقيات التي :
نتمسك نحن بها ويستطيعون هم التخلص منها .

والتي تجعلنا نهجع في شعور من الأمن الزائف بحيث نوقف الاستعداد العسكري والاقتصادي اللذين يثبتان دعائم العالم الحر .

والتي تعطى للشيوعية السوفيتية منطقاً تدعى به أننا شركاؤها من الناحية الأدبية في تثبيت مركزهم في المساحات الشاسعة التي اجتاحتها ، وفي توسيع نطاق هذا المركز ما داموا يستعملون الوسائل غير العسكرية .

وقد صرح المستر أتشيسون في ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ بأن من الممكن الوصول إلى اتفاق مع الاتحاد السوفيتي إذا كان ذلك الاتفاق يؤكد حقيقة ماثلة أو وضعاً قائماً وما عدا ذلك فإنهم لا يتفقون على شيء .

في اجتماع مجلس وزراء الخارجية الذي انعقد في باريس (مايو — يونيو

سنة ١٩٤٩) ومثل الولايات المتحدة فيه المستر أتشيون ، وكنت معه كمستشار ، توصلنا فعلا إلى بعض الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي ، وكان أهمها الاتفاقية التي توصلنا إليها بشأن منع فرض الحصار على برلين . وقد كانت الاتفاقية تقريراً للواقع وهو أننا استطعنا بواسطة الجسر الجوي إظهار مقدرتنا وعزمنا على التغلب على الحصار .

ولم نضح بمرأى كزنا أو مصالح أصدقائنا للوصول إلى هذا الاتفاق . ولم نركن إلى الاتفاقية ونعتقد أنه ليس هناك خطر ما على مركزنا في برلين ، فالجسر الجوي مستعد للعمل عند أول إشارة .

إن الاتفاقات المحدودة المجال قد تكون عملية ونافعة من وقت لآخر ، ولكن عدم وجودها لا يجب أن يخيفنا إلى الدرجة التي نطرح معها عقولنا وخبرتنا جانباً ونعود إلى سياسة الاتفاقات التي على الورق في سبيل الحصول على مبرر للتخاذل ، فإننا قد نبذنا هذا السبيل منذ اجتماع مجلس وزراء الخارجية في لندن عام ١٩٤٥ وكان التخلص منه عملاً طيباً .

لا يجب علينا أن ندعن أبداً أو نغير من موقفنا لمجرد وعود من القادة السوفيت ، أو لمجرد مظهر الاتفاق دون التأكد مما إذا كان هناك اتفاق حقاً . إذا ما التزمنا هذه القاعدة في تصرفنا كانت لدينا سياسة حسنة وثابتة سنحتاج إليها لتنفيذ برنامجنا للسلام .

إنها سياسة سلبية وليست كافية ، ولكنها سياسة معقولة ولا يمكن تجاهلها لوقت طويل دون أن تحدث كارثة .

الفصل الخامس الأمم المتحدة

كثيراً ما يقال إن الأمم المتحدة هي حجر الزاوية في سياسة الولايات المتحدة الخارجية . ذلك شعور طيب رغم أنه غامض إلى حد ما ، ولكي تقدر بالضبط ما يمكن القيام به عن طريق الأمم المتحدة فإن من المهم أن نفهم طبيعة هذه المنظمة العالمية ، ماذا تستطيع أن تفعله ، وما الذي لا تستطيعه ، إنها لا تستطيع أن تفعل كل شيء . . وهي ليست ضماناً أتوماتيكياً للسلام ، إن إمكانياتها هائلة ولكن هذه الإمكانيات تختلف عن الفكرة التي يعتقدونها كثير من الناس .
إن موجزاً تاريخياً قد ينير لنا السبيل .

ميثاق الأطلنطي

عندما اجتمع الرئيس روزفلت بالمستر تشرشل في نيوفاوندلاند في أغسطس سنة ١٩٤١ ، وأصدروا تصريحهم عن أهداف السلام ، لم يأت ذكر لمنظمة دولية . وقد اقترح المستر تشرشل — كما علمنا وقتئذ — أن يتضمن التصريح الإشارة إلى مثل هذه الهيئة ، ولكن الرئيس روزفلت رغب عن ذلك قائلاً للمستر سومنز ويلز إنه يعتقد أنه « ليس هناك شيء عديم النفع أكثر من إعادة تكوين منظمة مثل الجمعية العامة لعصبة الأمم » . وكما قال المستر ويلز فإن الرئيس شعر بضرورة وجود مرحلة من الانتقال « وفي أثناء هذه المرحلة تتكفل بريطانيا العظمى والولايات المتحدة بحفظ الأمن في العالم » .

وما حدث بعد ذلك كان درساً لنا ، فهو يبين الدور الهام الذي تستطيع

الزعامة الشخصية والمجهود الفردي أن يلعباء في التأثير على السياسات القومية من أجل السلام . فقد تزعمت الكنائس الدعوة إلى إنشاء منظمة عالمية ، فقد كان الاتحاد القيدرالى لكنائس المسيح في أمريكا قد قام بإنشاء لجنة في ديسمبر سنة ١٩٤٠ مهتمها السعى إلى سلام دائم قائم على العدالة .

وكنت رئيساً لهذه اللجنة ، وعقدت لجنتنا أول اجتماعاتها في سبتمبر سنة ١٩٤١ عقب إعلان ميثاق الأطلنطى مباشرة ، وقتنا فوراً بشن حملة لتفهم الرأي العام بالولايات المتحدة مدى الحاجة إلى منظمة عالمية .

ونظمت معظم الكنائس البروتستانتية حلقات دراسية عن النظام في العالم . وقد سيرت اللجنة بعثات قومية للنظام العالمى « يرأسها الوزراء ورجال الكهنوت إلى جميع المدن الرئيسية بالولايات المتحدة . ونشرت تقرير « الأعمدة الستة للسلام » مقررأ في اختصار وإقناع الحاجة إلى منظمة عالمية ، والمهام التى تأخذها على عاتقها . وأصبح ذلك التقرير معروفاً على نطاق واسع في داخل البلاد وفي الخارج .

وفي هذه المسألة كانت الكنائس البروتستانتية على تعاون وثيق مع الأروام الكاثوليك والجماعات اليهودية وقد استطاعوا أن يوحّدوا هدفهم بالرغم من الخلافات المذهبية فيما بينهم .

وقد آتت هذه الجهود وغيرها ثماراً مبكرة ، إذ أنه في سنة ١٩٤٣ اتخذ الكونجرس قراراً بإنشاء منظمة عالمية ، وفي ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٣ ذهب المستر « هل » وزير الخارجية إلى موسكو لحضور اجتماع بشأن هذا الموضوع مع وزراء خارجية المملكة المتحدة والاتحاد السوفيتى . وفي ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ أتم هناك مع وزيرى الخارجية الآخرين والسفير الصينى « تصريح الأمم الأربع » من أجل منظمة عالمية .

لقد أمسك الرأي العام بالزمام واستطاع في خلال عامين أن يغير من اتجاه الحكومة .

دومبارتون أوكس

كان قرار موسكو في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ خطوة هامة إلى الأمام . ولكنه كان أكثر قليلاً من قرار . وذلك من ناحية المبدأ . ولترجمة هذا المبدأ إلى برنامج مفصل ، أثارت مسائل هامة معقدة تناولها بالبحث المؤتمر الذي عقد من ممثلي الاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في دومبارتون أوكس في ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٤ .

وقد قام مستر ليو باسفولسكي ورجاله من موظفي وزارة الخارجية الأمريكية بإعداد المؤتمر بمقدرة وكفاءة تحت إشراف المستر هل وزير الخارجية والمستر سومنز ويلز ، وكان في ذلك الوقت مساعداً للمستر هل . وهكذا اتخذت الولايات المتحدة خطوة استهلاكية قوية .

ولكن مؤتمر دومبارتون أوكس كان يعمل في ظروف معينة غير ملائمة . فالمؤتمر لم يكن علنياً ، ولو أنه غالباً ما يكون للأعمال التمهيدية جوها الخاص ، ولكن إذا أردنا أن نحصل على أفضل النتائج فيجب أن يشترك الرأي العام اشتراكاً كاملاً في النتائج التي يتوصل إليها .

ومن ناحية أخرى كان الذي قدم مقترحات دومبارتون أوكس هي الدول « الثلاث الكبار » ، وكانت تمثل القوى الرئيسية التي كانت مشتبكة في الحرب ضد ألمانيا واليابان . وربما كان لذلك أثره في شعورها بأن السلام يتوقف في الدرجة الأولى على الأمم القوية التي تستطيع أن تستخدم القوة الحربية لفرض نظريتها عن « السلام » على باقي دول العالم .

لعله لم يكن من الممكن تفادي أن يكون مؤتمر دومبارتون أوكس خاصاً — وقد كان مؤتمراً تمهيدياً بطبيعته — وأن يقتصر على الدول الكبار الثلاث .. وقد سمح للصين فيما بعد أن توقع على ما قام به الثلاثة . ولا شك أنه كان لذلك مزاياه وكان له أضراره أيضاً . وإحداها أن النتائج النهائية كانت تحمل في ثناياها أن السلام معناه أن تقوم الدول ذات القوة العسكرية الكبرى بالمحافظة على النظام في العالم .

وعند نشر مقترحات دومبارتون أوكس في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤، قوبلت ببعض التحفظ من هؤلاء الذين كانوا يعملون لإنشاء هيئة تعبر عن الرأي العام من أجل قيام منظمة عالمية . وبدأت جماعات الكنيسة وغيرها العمل مرة أخرى من أجل إعادة النظر في مقترحات دومبارتون أوكس ، وذلك في المؤتمر الدولي الذي تقرر انعقاده في وقت ما من سنة ١٩٥٤ .

ولقد شعرنا أن مقترحات دومبارتون أوكس كانت مغالية في الاعتماد على وحدة القوى الأربع الكبرى بعد الحرب . وفي رسالة مني إلى المجلس الاتحادي للكنائس في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، قلت إن النصوص الخاصة باستخدام مجلس للفرق العسكرية في ظل حق استعمال الفيتو ، يفترض إجماعاً سياسياً من جانب الدول الكبرى ، وهو إجماع يندر أن يحدث ، إنه إجماع لو توافر وساد لكان ضماناً للسلام .

ولما كانت السياسات العسكرية المنسقة للدول الكبرى أمراً لا يمكن الاعتماد عليه ، فهناك حاجة إلى استخدام أساليب أخرى لإيجاد منظمة عالمية للدعوة إلى القوة المعنوية — قوة الرأي العام العالمي . كما أن الدول الصغرى تستحق أن تكون في مركز أكثر نفوذاً . فكل هذين الهدفين يستدعيان زيادة الاعتماد على الجمعية

العامة المقترحة ، فهي ستكون من ممثلين لجميع الأمم ، والمناقشات التي ستدور بها ستكون مرشداً للرأى العام العالمى ، كما أنها ستعكس الحكم الأدبى العالمى . وقد شعرنا أيضاً بأن هناك حاجة إلى إنشاء لجنة لحقوق الإنسان ، ولنظام تعبر المنظمة العالمية من خلاله عن اهتمامها بشعوب المستعمرات ويساعدهم على التطور إلى حكم أنفسهم بشكل سلمى .

مؤتمر سان فرانسيسكو

كانت الفكرة الأولى عن مؤتمر سان فرانسيسكو أن مهمته لن تعدو الحصول على تصديق الدول الصغرى على ما اتفقت عليه الدول الثلاث الكبرى والصين بعدها فى دومبارتون أو كس . وعلى أى حال فإنه عندما انعقد المؤتمر فعلا عرف أن مهمته هى المهمة الجوهرية العظمى ، ألا وهى إعادة النظر فى مقترحات دومبارتون أو كس بحيث يمكن للمنظمة العالمية أن تبقى وتعمل شيئاً ما حتى ولو انقسم الأربعة الكبار على أنفسهم فى المستقبل .

وكانت مهمة إعادة النظر هذه من الصعوبة بمكان ، لأن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة شعرتا بضرورة الوقوف إلى جانب مقترحات دومبارتون أو كس إلا إذا رغب الاتحاد السوفيتى فى تغييرها ، وهكذا أصبح للاتحاد السوفيتى حق (الفيتو) ضد أى تغيير لمقترحات دومبارتون أو كس .

أما المهمة الشاقة فى سان فرانسيسكو فكانت الحصول على موافقة الاتحاد السوفيتى على إفساح المجال فى المنظمة العالمية بحيث تصبح مكاناً تناقش فيه المشاكل العالمية بشكل علنى . ولما كانت الحكومة السوفيتية تعتقد بضرورة حكم القوى للضعيف ، فقد كانت ترى أن الرأى المثالى هو أن يقوم الاتحاد

السوفييتي والولايات المتحدة — أكبر قوتين — بالاتفاق فيما بينهما على ما يجب عمله ، ثم يفرض إرادتهما على باقي أمم العالم . وقد وقف المستر مولوتوف والمستر جروميكو — ممثلا الاتحاد السوفييتي في المؤتمر — موقف المعارضة الشديدة (وبصفة خاصة) من جميع النصوص التي توسع حق المناقشة العلنية داخل مجلس الأمن والجمعية العامة .

وأصر المندوبون السوفيت على أن يكون للاتحاد السوفييتي حق منع أى مناقشة لا يرغب فيها في مجلس الأمن ، واحتجوا بأن مثل هذه المناقشة إذا لم يتفق عليها الجميع ستكشف على الملأ الخلافات التي بين القوى العظمى ، وهذا أمر ليس من مصلحة السلام .

وشعر مندوبو الولايات المتحدة أن امتداد تفسير حق الفيتو إلى هذا المدى سيقضى على الفائدة المرجوة من مجلس الأمن ، ولذا أصررنا على أن لا يسرى حق استخدام الفيتو على المناقشة .

وبدا لوقت ما أن المؤتمر سيتحطم على صخرة هذه المشكلة ، فقد وقف المندوبون السوفيت موقفاً شديداً الصلابة منها ، وكذلك مندوبو الولايات المتحدة الذين كانوا يتمتعون بالتأييد الأدبي من جميع الأمم الأخرى الممثلة في المؤتمر . وعندما بدا أن فشل مؤتمر سان فرانسيسكو بات محققاً ، أرسل المستر ستيتينيوس في ٢ يونيو سنة ١٩٥٦ تقريراً جريئاً إلى موسكو عن موقف الولايات المتحدة ، موجزه أن الولايات المتحدة تفضل التخلي عن فكرة المنظمة العالمية على إنشاء وحدة عاجزة مثل المنظمة التي يطلبها الروس ، لأننا نشعر أن ذلك يعتبر تزويراً ويخيب الآمال الكبار التي يحاول الجنس البشري تحقيقها .

وفي ذلك الوقت كان هاري هوبكنز في موسكو يبحث مستقبل العلاقات

الأمريكية السوفيتية بعد وفاة الرئيس روزفلت . وقد قام هو والسفير هاريمان بتسليم الرسالة إلى المارشال ستالين في ٦ يونيو، وجاءت النتيجة بسرعة فقد أعطيت التعليمات لمندوبي السوفيت في سان فرانسيسكو بالموافقة على ألا تنفرد أية قوة بحق الاعتراض على المناقشات داخل مجلس الأمن .

وقد أثير هذا الموضوع مرة أخرى عند بحث مسألة المناقشات في الجمعية العامة . وهناك طالب الاتحاد السوفيتي بالحد منها مرة أخرى ، فقد كان لا يريد أن تكون الجمعية العامة في مركز يمكنها من مناقشة الأمور التي يرى الاتحاد السوفيتي أنها تعنيه وحده ، والتي قد يرغب في معالجتها بوسائله الخاصة دون التعرض لاختلالات التعليق على أعماله وكشفها علانية . وثار خلاف آخر .

وكان الموعد الذي تحدد لانهاء أعمال المؤتمر قد اقترب ، وتحدد فعلاً اليوم الذي يتم فيه توقيع الميثاق .

ومرة أخرى اتخذ المستر ستيتينيوس موقفاً حازماً بتأييد إجماعي من جميع أعضاء وفد الولايات المتحدة . ففي ١٩ يونيو أرسل مذكرة إلى المندوبين السوفيت وإلى السفير هاريمان في موسكو ينبئهم فيها بأنه إذا لم يمكن التوصل إلى حل مرضٍ قبل ظهر اليوم التالي ، فإن الولايات المتحدة ستقترح على المؤتمر أن يقترح على الأعمال التي أنجزها ، تاركاً للاتحاد السوفيتي أن ينسحب إذا شاء . وفي الساعة الثانية عشر تماماً من اليوم التالي ٢٠ يونيو اتصل المستر جروميكو تليفونياً بنا وأنبأنا بأنه قد تلقى تعليمات من موسكو بأن يتفق معنا على الصيغة التي تكون مقبولة لدى المؤتمر كله .

لقد كان هناك في سان فرانسيسكو موضوعات هامة أخرى بجانب هذين الموضوعين اللذين أوضحتها ، سنتناول بعضها في الفصول الأخيرة أثناء عرض السياسات الخارجية .

لقد سردت هاتين القصتين المتصلتين بحق المناقشة في مجلس الأمن والجمعية العامة لأنهما تزيحان الستار عن أى نوع من المنظمات كنا نفكر في إنشائه . لقد أدرك وفد الولايات المتحدة لأول وهلة أنه أمر بعيد الاحتمال أن تصبح الأمم المتحدة وسيلة « لفرض السلام » باستخدام بأس الدول العظمى العسكرية الاقتصادية لفرض السياسات التي يتفق عليها . لذا رأينا أن النوع الوحيد من القوة الذي يمكن أن يعتد به في هذه المرحلة من مراحل تطور العالم ، هي القوة الأدبية ، وقوة الرأي العام العالمي . هذا هو السبب الذي جعلنا نتمسك ونعلق أهمية كبرى على المواد التي تضمن حرية المناقشة في الجمعية العامة ومجلس الأمن . لقد أردنا للأمم المتحدة أن تصبح كما وصفها السناتور فاندنبرج « الندوة التي يلتقي فيها العالم » ، وعرفنا أنها تستطيع بهذا الشكل أن تكون ذات أثر في سبيل السلام . هذا الاحتمال هو ما سعيينا إلى تحقيقه في سان فرانسيسكو وما توصلنا إليه فعلا .

هذه هي إمكانيات الأمم المتحدة التي يجب أن تكون مفهومة اليوم إذا أريد من الولايات المتحدة أن تجعل من الأمم المتحدة حجر الزاوية في سياستها .

وتوجه اليوم بعض الانتقادات للأعمال التي تمت في سان فرانسيسكو ، فيقال إنه كان يجب علينا أن نجعل من الأمم المتحدة حكومة عالمية مزودة بقوة عسكرية خاصة بها تنفذ قرارات مجلس الأمن التي تتخذ بالأغلبية دون الالتفات إلى حق الفيتو .

والبعض يظن أن الأمم المتحدة أداة عقيمة لأنها لا تشبه هذا النوع من المنظمات وأنها ستظل عديمة الجدوى حتى تأخذ هذا الشكل .

والرد على ذلك .. أنه ليس هناك فرد حضر مؤتمر سان فرانسيسكو ، أو كان على معرفة تامة بالأحوال الدولية التي كانت سائدة وقتذاك ، يعتقد بإمكان ذلك . فبالرغم من أنه من الأمور المرغوب فيها أن تصبح الأمم المتحدة حكومة عالمية ، فقد تعرضت علاقاتنا بالاتحاد السوفيتي إلى أقصى درجات التصدع لمجرد الحصول على موافقة الاتحاد السوفيتي على عدم امتداد أثر الفيتو إلى حرية المناقشات في مجلس الأمن ، والحصول على حق المناقشة العلنية في الجمعية العامة .

والاعتقاد بأن الاتحاد السوفيتي كان سيوافق على أن يعرض نفسه لعمل حربي بتوجيه من مجلس الأمن الذي كان الاتحاد السوفيتي أقلية فيه ، مثل هذا الاعتقاد فيه بعد عن الواقع وتخليق في عالم الخيال .

وفوق هذا فإنه حتى لو أخذ الميثاق الشكل الذي قد يفضل به البعض في كتابته فإن لنا أن نكون متأكدين أن القوة المقترحة لن تستعمل لأن استخدامها إنما يعجل بوقوع حرب عالمية ثالثة .

وهناك كلام كثير حول .. « قوة بوليسية دولية » ، وكأن هذه القوة إذا تكونت ستضمن السلام . علينا أن نعرف أن قوة بوليسية صحيحة لن تكون فعالة إلا إذا استخدمت ضد « أفراد قلائل يتحدثون إرادة المجتمع الذي يعيشون فيه » . إن القوة البوليسية لا تستطيع أن تنفذ قانوناً يرى المجتمع أن ليس له سند أخلاقي ، وفي هذه الحالة إما أن يصبح القانون نصاً ميتاً مثل قوانين التحريم عندنا ، وإما أن تنمو القوة البوليسية لتصبح جيشاً .. والنتيجة هي الحرب ، تماماً مثل ما حدث عندما أرادت الولايات الشمالية أن تفرض على الولايات الجنوبية تفسيرها للدستور .

إن ضعف الأمم المتحدة لا يرجع إلى أن مؤتمر سان فرانسيسكو قد وافق

على النص في الميثاق على حق الفيتو الذى سبق الاتفاق عليه في مؤتمر يالطا ، ولا إلى الإخفاق على النص في الميثاق على منح الضمانات باستخدام القوة لتنفيذ القرارات ، وإنما المرجع الأكبر لضعفها هو أنه في أشد المسائل أهمية لا يتوافر الرضى بقبول الحكم الأدبي ، أو أن الحكم الأدبي يكون من الضعف بحيث لا يشعر الناس به . إن أى نوع من أنواع الحكومات لا يستطيع أن يعمل عملاً مجدياً في مثل هذه الظروف إلا إذا كانت حكومة استبدادية تعتمد على قوتها البوليسية .

لقد قرأت في إحدى الصحف بحثاً حول الشروع في القتل وأعمال العنف « بديترويت » ، وكان عنوانه « هناك خطأ جسيم في ديترويت » . وجاء فيه أنه بالرغم من أن قوة بوليس ديترويت شديدة البأس « إلا أن قوة البوليس في أية مدينة هي أقلية صغيرة وهم لا يستطيعون أن يفعلوا الكثير لحفظ النظام إلا إذا كانوا مؤيدين تأييداً معنوياً ساحقاً من المجتمع . هذه المساعدة التي يعتمدون عليها قد انعدمت تماماً في ديترويت » . والبوليس الدولى في مجالنا هنا لن يختلف عن بوليس ديترويت ، إنهم لن يستطيعوا أن يفعلوا الكثير من أجل حفظ النظام في العالم ما لم يساعدهم في ذلك التأييد الناجم عن سيطرة عنصر الأخلاق في المجتمع الدولى . إن « الأمم المتحدة » لا تمثل الدرجة النهائية من درجات تطور العالم ، وإنما تمثل خطوة استهلاكية ، وعلى ذلك فمهمتها الأولى هي إيجاد الظروف التى تجعل من الممكن وجود منظمة أرقى ، وهذا يتطلب تنمية الفكر الأخلاقى المشترك وتقويته حتى يصبح عاملاً فعالاً في المجتمع العالمى ، وعندئذ ربما تستطيع القوة البوليسية أن تظهر أن أعظم ما حققه مؤتمر سان فرانسيسكو هو ظهور ميثاق يتفق إلى درجة معقولة مع الأحوال القائمة في العالم ، وقد قلت في ذلك الوقت إن الميثاق الحالى يمثل مجهوداً منصفاً وناجحاً من

أجل إنشاء أفضل ما يمكن الحصول عليه من المنظمات العالمية ، بالقدر الذى سمحت به الحقائق للموسم . ويستطيع أى فرد بتجاهله للحقائق والتحقيق فى عالم النظريات أن يكتب ميثاقاً أفضل . إن أى طالب متوسط الذكاء يستطيع أن يفعل ذلك . ومهمة رجل السياسة على كل حال هو أن يصل النظريات بالواقع . ينبغى أن تقترب المؤسسات السياسية من الكمال النظرى حتى تكون جديرة ببقائها على قيد الحياة فى البيئة الحاضرة . من العبث أن نزرع الأوركيد فى أيسلندة . وهذه حال كثيرين من واضعى خطط السلام .

إنه لأمر شديد الأهمية أن نفهم ما تقوم به الأمم المتحدة وما لا تقوم به . إن قدراً كبيراً من خيبة الأمل يأتى من أن كثيراً من الناس اعتقدوا أن الميثاق الذى وقع فى سان فرانسيسكو قد أنشأ « حكومة عالمية » ، ولأن الأمم المتحدة ليست كذلك فهم يشعرون أن الأمم المتحدة قد فشلت .

إن لكل أداة خصائصها ، ومن أجل الحصول على أفضل النتائج منها يجب أن تستعمل بمهارة . والأمم المتحدة أداة سياسية ذات إمكانيات ضخمة للصالح العام بشرط أن نفهم هذه الإمكانيات . إن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تفعل كل شئ ، فإن خصائصها محددة بطبيعتها . فهى مثلاً ليست بديلاً للسياسة الخارجية للولايات المتحدة ، ونشاطها لا يمكن أن يعنى الولايات المتحدة من مسؤولياتها الهامة الخاصة بها ، ولكن إمكانياتها — كما سنرى فى مناقشتنا لفصل « الأمم المتحدة تعمل » — من الأهمية بحيث يمكن — بل يجب — أن تصبح معها الأمم المتحدة حجر الزاوية فى سياسة الولايات المتحدة الخارجية .

الفصل السادس الأمم المتحدة تعمل

ليس في هذا الكتاب مجال لرواية تاريخ أوجه نشاط الأمم المتحدة المتعددة، ولكن سيكون من المفيد أن نضرب أمثلة معينة من الخبرة الفعلية للأمم المتحدة، تصور كيف تعالج الأمم المتحدة المشاكل السياسية الهامة. وعندما نعاين هذه الأمثلة نستطيع أن نحكم حكماً أفضل على المدى الذي تستطيع سياسة الولايات المتحدة أن تذهب إليه في تأييد الأمم المتحدة والاعتماد عليها كوكالة للسلام.

إيران

إن أول مشكلة سياسية هامة واجهها مجلس الأمن كانت قضية القوات السوفيتية في إيران، فقد طلبت الحكومة الإيرانية من الاتحاد السوفيتي أن يسحب هذه القوات طبقاً للاتفاقية المعقودة بينهما، والتي تنص على أن تنسحب هذه القوات بعد انتهاء الحرب. وتقدمت إيران بطلب إلى مجلس الأمن عندما تم استكمال أعضائه الغير الدائمين أثناء انعقاد دورة الجمعية العامة في يناير - فبراير سنة ١٩٤٦ في لندن. وقد أيدت المملكة المتحدة دعوى إيران بقوة نظراً لما لها من صلات سياسية واقتصادية وثيقة بها. ومثل المسترييفن وزير خارجية إنجلترا المملكة المتحدة، ومثل الاتحاد السوفيتي المسترييفنسكي وكان سكرتيراً مساعداً لوزير الخارجية.

وكإجراء مضاد طالب الاتحاد السوفيتي بانسحاب القوات البريطانية من اليونان، وأدرج ذلك في جدول الأعمال في جلسة أول فبراير سنة ١٩٤٦، وتبادل

كل من المستر بيغن والمستر فيشنسكى الهجوم على الآخر ، وكانت بداية مخيفة لمجلس الأمن ، ولكن النتيجة كانت انسحاب القوات السوفيتية من إيران في ٣١ مايو سنة ١٩٤٦ ، وبقاء القوات البريطانية في اليونان .

ما هو التفسير لهذه النتيجة ؟ إن مجلس الأمن لم يكن لديه سلطان قانوني على الاتحاد السوفيتي الذي لديه حق الفيتو وكان على استعداد لاستخدامه . إن الفضل يعود إلى ما قمنا به في سان فرانسيسكو ، فإن الاتحاد السوفيتي لم يستطع أن يستخدم حق الفيتو في منع المناقشة ، ونوقش الموضوع واقتنع الرأي العام العالمي بأن بقاء القوات السوفيتية في إيران إنما هو في الواقع اعتداء من دولة عظمى على دولة صغيرة . ولم يكن الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت يستطيع أن يحتقر هذا الحكم . وانتصرت القوة الأدبية .

أما في قضية اليونان فإن المناقشة في مجلس الأمن أظهرت أن الحكومة اليونانية كانت ترغب في بقاء القوات البريطانية لمساعدتها في حماية البلاد والدفاع عنها ضد رجال العصابات الشيوعيين الذين توجههم وتساعدهم الحكومات الشيوعية الثلاث في شمال اليونان ، وهي ألبانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا ، فكان الموقف مختلفاً تماماً عنه في إيران . واقتنع الرأي العام العالمي بأن الحكومة البريطانية لم تكن معتدية على اليونان وإنما مدافعة عنها .

في إحدى المناسبات علق ستالين على عصبة الأمم قائلاً : . بالرغم من ضعفها فإن العصبة قد تكون ذات فائدة كمكان تسلط فيه الأعضاء على المعتدين . ومهما يبلغ من ضعفها فإنها كأداة للسلام قد تمنع نشوب الحرب (ص ٦٢٨) .

وقضيتا إيران واليونان تبينان أن من الممكن أن ينطبق وصف ستالين لبعض الأمم على الأمم المتحدة . فهي ضعيفة في سلطانها ، ولكن قوتها في العرض تعطيها

نفوذاً .. إن الضوء إذا سلط على شخص يرتكب سرقة فإنه غالباً سيلتقي بالغنيمة .
والقوة الناشئة عن إمكان تسليط مثل هذا الضوء الساطع بحيث يراه كل العالم
هى فى حد ذاتها قوة هائلة .

لنفرض أن حق الفيتولم يكن له وجود بمجلس الأمن ، وأنه كان تحت تصرف
المجلس قوة عسكرية كبرى ، فهل كان المجلس يقترح على استخدام قوته العسكرية
لإرغام الاتحاد السوفيتى على الجلاء عن إيران ؟ بالتأكيد لا . فإن الحكومة
السوفيتية لن تتراجع أبداً تحت مثل هذا التهديد ، ولن يكون لدى الأمم المتحدة
القوة الكافية لإرغامها على التراجع ، وربما كانت محاولة استخدام القوة سبباً فى
التعجيل بنشوب حرب عالمية ثالثة .

اليونان

ظلت الحالة فى اليونان دائماً محل اهتمام الأمم المتحدة فقد حاربت القوات
البريطانية الألمان فى اليونان أثناء الحرب العالمية الثانية . وشهدت نهاية الحرب
وجود هذه القوات هناك . وقد ساعدت الحكومة اليونانية ضد حرب العصابات
التي كانت تشجعها الحكومات الشيوعية فى الشمال ، ولكن ما إن اشتد خطر
التهديد الشيوعى وازداد ، وأصبح عبء مقاومته أثقل ، حتى شعرت الحكومة
البريطانية بأنها لن تستطيع أن تستمر وحدها فى تحمل أعبائه .

وفى أوائل سنة ١٩٤٧ أخبرت الحكومة البريطانية حكومتنا سرّاً بأنها
تشعر بأنها غير قادرة على المضي وحدها فى اليونان ، وأنه ما لم تكن الولايات المتحدة
مستعدة للمساعدة فإنها قد تنسحب ، مع ما قد يترتب على ذلك من احتمال سقوط
اليونان ، ومحاصرة تركيا ، ووقوع شرق البحر الأبيض المتوسط بأكمله والشرق
الأدنى تحت سيطرة الشيوعية السوفيتية .

وكانت المجازفة بذلك من الأمور الخطيرة بحيث قرر الرئيس ترومان أن على الولايات المتحدة أن تتدخل لسد الثغرة . وفي ١٢ مارس سنة ١٩٤٧ ، وفي رسالة موجهة للكونجرس ، عرض على اليونان وتركيا برنامجاً للمعونة من الولايات المتحدة اعترافاً منه بالحقيقة التي عبر عنها بأن الأنظمة الجماعية التي تفرض على الشعوب الحرية بواسطة الاعتداء المباشر أو غير المباشر تقوض دعائم السلم العالمي وبالتالي سلامة وأمن الولايات المتحدة .

وأصبح هذا الإعلان معروفاً باسم مبدأ ترومان .

وعلى أى حال فإن الولايات المتحدة بينما كانت عازمة على المساعدة في حمل العبء الذي شعرت المملكة المتحدة بأنها مضطرة إلى التخلي عنه ، لم تكن ترغب في الظهور بمظهر المتجاهل للأمم المتحدة .

وقام مجلس الشيوخ بوحى من السناتور فاندنبرج بصياغة المواد في الصيغ القانونية بحيث توفق بين الإجراء الذي اتخذناه والرغبات التي قد تبديها الأمم المتحدة .

وكانت الحكومة اليونانية ترغب ، ليس فقط في المساعدة المادية من الولايات المتحدة ، وإنما في الحماية التي قد تتوفر لها من تعريض الأمم المتحدة تعريضاً علنياً بمخطر عدوان غير مباشر من جانب الحكومات الشيوعية في شمال اليونان .

وقد بدا واضحاً أن مثل هذا التعريض لن يكون ذا تأثير أو يحرز تأييداً واسعاً من الرأي العام العالمى إلا إذا كان هناك تحقيق من لجنة تابعة للأمم المتحدة . وفي البداية بحث مجلس الأمن المسألة وقرر إيفاد لجنة تحقيق وذلك بموافقة

الاتحاد السوفيتي . وقررت أغلبية اللجنة أن ألبانيا وبلغاريا ويوغسلافيا تقوم بمساعدة رجال العصابات اليونانيين . وعندما بدأ مجلس الأمن مواصلة تحقيقاته في هذا التقرير وقف الفيتو السوفيتي حائلا دون ذلك ، وعليه ففي ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ رفعت المسألة من جدول أعمال مجلس الأمن وحولت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث لا سلطان « للفيتو » .

وبعد مجادلات حادة مطولة قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، بأغلبية ٤٠ صوتاً ضد ٦ وامتناع ١١ ، إرسال لجنة إلى البلقان ، واقترح أن يكون مقر هذه اللجان في الاتحاد السوفيتي وبولندا لضمان تمثيل جميع وجهات النظر . وعلى كل حال فإنهما تنحيتا عن المشاركة في ذلك .

ذهبت اللجنة إلى اليونان . ومنعت من دخول ألبانيا وبلغاريا ويوغسلافيا . ولكنها استمرت تراقب الأحوال على طول الحدود الشمالية لليونان ، فكان أعضاء اللجنة في قلب المعركة . وفعلوا قتل أحد أعضائها من أحد الألقام الأرضية . وقد شاهدوا المدى الذي كان يرتكز إليه رجال العصابات اليونانيين الشيوعيين في الأراضي الألبانية والبلغارية واليوغوسلافية حيث كانوا يتلقون المساعدة . وكان مجرد وجود البعثة ذا تأثير نافع ، فإن الحكومات الشيوعية في شمال اليونان كانت ستقدم المزيد الكثير من المساعدة لماركوس زعيم الثوار اليونانيين الشيوعيين لولا أن كل ما كانوا يفعلونه كان يقع تحت أبصار لجنة مسئولة من قبل الأمم المتحدة ، وأنه كان سيذاع على العالم بطريقة لن تدع مجالا للشك في صحته .

وفي خريف سنة ١٩٤٨ ، اقترعت الجمعية العامة على استمرار بقاء لجنة

التحقيق في البلقان لمدة عام آخر ، واستمر ذلك عام ١٩٤٩ بأغلبية ٥٠ صوتاً ضد ٦ وامتناع ٢ .

وقد حدث أثناء المناقشات التي جرت في الجمعية العامة بشأن هذه اللجنة ، أن حاول الاتحاد السوفيتي أن يحمل الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن تطلب من الولايات المتحدة أن تضع حداً للمساعدة العسكرية والاقتصادية لليونان ، وأخفقت هذه الجهود بأغلبية ساحقة كانت تعبر في الواقع عن الموافقة على تطبيق مبدأ ترومان في اليونان .

إن النتائج التي أسفرت عنها شجاعة اليونانيين ، ومساعدة الولايات المتحدة ، وإشراف الأمم المتحدة ، هي أنه بينما كان من المحتمل منذ ثلاث سنوات أن تكتسح الشيوعية اليونان عن طريق الاعتداء غير المباشر ، فإنه يبدو أن ذلك قد أحبط الآن ، وأنه قد يتوفر للشعب اليوناني بعد طول ترقب سلام داخلي يضمن فيه الجراح الرهيبة المتتالية التي أصابته من إيطاليا الفاشستية وألمانيا النازية وحرب العصابات الشيوعية .

ويجب أن نعترف بأمانة تامة أن هذا التحول المواتي للحوادث ، قد ساعد عليه النزاع الذي نشب بين تيتو وستالين ، مما دعا الحكومة اليوغوسلافية إلى أن تركز جهودها في الدفاع عن نفسها ضد العدوان غير المباشر من الشيوعية السوفيتية . ورغم هذا التطور السعيد لليونان فإن شطراً كبيراً من الفضل يعود إلى الأمم المتحدة .

ومرة أخرى يثبت أن ستالين كان محقاً عندما اعترف بأهمية « مكان يمكن فيه فضح المعتدين » .

كوريا

وتزودنا كوريا بصورة أخرى من سلطان الأمم المتحدة . ففي أول ديسمبر سنة ١٩٤٣ اتفق في القاهرة على أن تنال كوريا استقلالها في الوقت المناسب ، وكانت تحت سيطرة اليابانيين . وفي يالنا في شهر فبراير سنة ١٩٤٥ اتفق شفويًا على أنه يجب أن تكون هناك فترة مؤقتة من الوصاية . وفي مؤتمر موسكو الذي انعقد في ديسمبر سنة ١٩٤٥ اتفق وزراء خارجية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واتحاد جمهوريات روسيا السوفيتية على أن تكون مدة الوصاية خمس سنوات تديرها الدول الأربع ، الصين والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة .

وعلى أية حال فإن الأمور لم تجر هذا الجرى . ذلك أنه طبقًا لشروط تسليم اليابان ، تلقى اليابانيون في كوريا شمال خط عرض ٣٨ ، تعليمات بالاستسلام للجيش السوفيتية ، وتلقى اليابانيون في جنوب هذا الخط ، تعليمات بالاستسلام لجيش الولايات المتحدة . وكانت النتيجة الواقعية تقسيم كوريا .

وبعد شهور عديدة من المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ظهر أن من المستحيل عليهما أن يتفقا على الشروط التي يمكن معها لهذين الجزئين أن يتحدا مرة أخرى ، بحيث يبدأ عهد وصاية الدول الأربع الكبرى . كانت الولايات المتحدة تريد سحب قواتها من جنوب كوريا ، ولكنها لم تكن تريد أن تفعل ذلك كما لو كانت تقوم بعملية تفهقر منتظم مما قد يبدو معه أننا نتخلى عن مسئوليتنا الأدبية تجاه شعب كوريا الذي تعهدنا باستقلاله .

وفي خريف عام ١٩٤٧ انهارت المفاوضات المباشرة تمامًا ، وفي ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٧ أثارت الولايات المتحدة المشكلة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ،

واقترحت أن تلغى فكرة الوصاية وأن يتحد جزءا كوريا فوراً ، وأن تمنح كوريا استقلالها في ظل حكومة تختار عن طريق انتخابات عامة تحت إشراف لجنة من الأمم المتحدة .

وعارض الاتحاد السوفيتي هذا الاقتراح بشدة ، ولكن في ١٤ نوفمبر قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ٤٣ صوتاً ضد صفر وامتناع ٦ ، إيفاد لجنة إلى كوريا لدراسة الحالة وللمساعدة على قيام حكومة كورية يمكنها أن تجري انتخابات عامة حرة ونزيهة . ولم تكن الولايات المتحدة عضواً بهذه اللجنة .

وذهبت لجنة الأمم المتحدة إلى كوريا ، وأعطيت لها الفرصة الكاملة للقيام بتحرّياتها في كوريا الجنوبية ولكن لم يسمح لها بأن تطأ بقدمها المنطقة الشمالية من كوريا وهي الواقعة في المنطقة السوفيتية .

وبما أن الجزء الجنوبي من كوريا يكون حوالى ثلثى البلاد ، سواء في المساحة أو تعداد السكان ، وبما أن أحوالها كانت تسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة ، فقد أجريت الانتخابات ، وأدلت نسبة كبيرة من السكان بأصواتهم بعد معركة انتخابية حامية . ولذلك رأت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الحكومة التي أسفرت عنها نتائج الانتخابات تمثل الحكومة الشرعية الوحيدة . واتخذ هذا القرار في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بأغلبية ٤٨ صوتاً ضد ٦ .

وأوصت الجمعية العامة أيضاً بأن تنسحب القوات الأجنبية من قسمي كوريا . وتم انسحاب قوات الولايات المتحدة في ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٩ . وتم التأكيد من ذلك بواسطة لجنة الأمم المتحدة ، ومنعت هذه اللجنة من الدخول في شمال كوريا للتأكد من الإدعاء بانسحاب القوات السوفيتية .

وقد خشي كثيرون أن يكون انسحاب قوات الولايات المتحدة بمثابة إشارة

للبدء فى غزو كوريا الجنوبية من الشمال ، حيث جهر الجيش السوفيتى قوة شيوعية كبيرة على درجة عظيمة من التنظيم والتعصب . وكان المعتقد أنها تستطيع التغلب على أية مقاومة تستطيع أن تبديها كوريا الجنوبية فى ذلك الوقت الذى لم يكن لديها فيه أى قوة حرية ذات قيمة . لقد كانت هناك غارات على الحدود من الشمال ، ولكن الغزو المرتقب لم يحدث فى خلال عام ونصف من إنشاء حكومة كوريا الجنوبية .

واليوم أصبح لدى حكومة كوريا الجنوبية قوتها المسلحة الخاصة بها . ولكن كان الذى منع الغزو الشيوعى من الشمال أثناء هذين العامين هو نفوذ رأى العام العالمى وحده ، الذى كان ينبعث من الجمعية العامة للأمم المتحدة . فإنه كان سيصبح من الصعب على الاتحاد السوفيتى أن يواصل القيام بدور المدافع المحب للسلام ، إذا قامت القوات التى دربها السوفيت بالتحرك فوراً لإسقاط حكومة كوريا الجنوبية التى قامت تحت رعاية الأمم المتحدة وفى ظروف ثبت أنها حرة ونزيهة .

وطبيعى أنه يكون من التهور ضمان استمرار هذا الوضع إلى أجل غير مسمى ولكن لنا أن نعتقد على الأقل أن حكومة كوريا الجنوبية قد اجتازت بسلام المرحلة الخطرة من أشد مراحل ضعفها .

إسرائيل

إن قيام دولة إسرائيل الجديدة هى إحدى الحوادث التاريخية المؤلمة . فقد أنشئت من الآلام والعذاب وسفك الدماء وتشريد آلاف العرب الذين أصبحوا بلا مأوى . وحدث الكثير مما يبدو ، لهذا الجانب أو ذاك ، أنه ظلم لا يمكن تحمله . وظهرت إسرائيل إلى الوجود لتحقيق حلم الأجيال اليهودية القديمة

بالعودة إلى أرض الميعاد . وقد أظهر هذا الذى حدث أن المنظمة العالمية تستطيع أن تفعل أكثر من تخليد الوضع القائم ، إنها تستطيع إحداث تغيير .

كانت فلسطين تحت إدارة المملكة المتحدة بحكم انتدابها عليها من عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى . وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية اتجهت إلى التخلي عن هذه المسئولية التى أقحمتها فى الجدل المثير بين العرب واليهود ، ذلك الجدل الذى نشأ أول ما نشأ حول الهجرة اليهودية إلى فلسطين .

وقد طلبت المملكة المتحدة من الولايات المتحدة أن تشترك معها فى محاولة إيجاد حل . وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ اتفقت الحكومتان على إرسال لجنة لتحرى الحقائق والإدلاء بتوصياتها . وبينما كانت اللجنة تقوم بعملها منحت المملكة المتحدة للأردن استقلاله فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٦ . وكان الأردن الجزء الشرقى من الأراضى التى كانت تحت انتدابها ولا يسكنها إلا العرب .

وفى ٣٠ إبريل سنة ١٩٤٦ قدمت لجنة التحقيق الانجليزية الأمريكية بشأن فلسطين تقريرها ، وقوبل هذا التقرير بعدم الارتياح سواء من العرب أو اليهود . وبدأت المشكلة مستعصية الحل ، واستمرت كذلك حتى أعلن مستر بيغن فى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٧ أن المملكة المتحدة قررت إحالة المسألة إلى الأمم المتحدة التى تؤول إليها إن عاجلاً أو آجلاً جميع المشاكل المستعصية الحل .

وانعقدت الجمعية العامة فى دورة خاصة فى أبريل سنة ١٩٤٧ ، وقررت إيفاد لجنة . وفى ٣١ أغسطس قدمت اللجنة تقريرين : أحدهما من أغلبية اللجنة والآخر من الأقلية ، وفى الدورة العادية التالية للجمعية العامة أوصت الجمعية بتقسيم فلسطين مع قيام الوحدة الاقتصادية بين جزئها متمشية فى ذلك مع تقرير الأغلبية فى إنشاء دولتين إحداهما للعرب والأخرى لليهود . وتم الحصول على ثلثى الأصوات بصعوبة بالغة نتيجة للمعارضة العربية العنيفة .

وقد سرت الاشاعات في أروقة ليك سكسس بأن جيوشاً عربية كبيرة ستزحف إلى فلسطين وتغمرها بجنود لا حصر لها .

ولكن ذلك لم يحدث لسبيين ، الأول : أن العرب لم يكن لديهم الشجاعة الكافية للقيام بهذه المغامرة ، والثاني : أن اليهود في فلسطين كانوا يكونون عصبه متحدة ومنظمة قوية الشكيمة . ولم يحدث ذلك أيضاً لأن الأمم المتحدة كانت قد منحت تأييدها الأدبي لفكرة إنشاء الدولة اليهودية الجديدة . ونشب قتال متقطع . ولكن هذا القتال أحدث انقساماً في الرأي أكثر من ذي قبل بشأن الحدود ، وأين تكون بين الدولتين ، بدلاً من أن يكون ذلك تحدياً للرأي الأصلي الخاص بإنشاء دولة إسرائيل .

كانت الدول العربية ما زالت تعارض في ذلك بشدة أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس في خريف سنة ١٩٤٨ ، وهو الاجتماع الذي حدث في ١٧ سبتمبر عقب اغتيال الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة في فلسطين . ونشر التقرير الذي أعده والتوصيات التي أوصى بها في ٢٠ سبتمبر ، وظهر اتجاه ساهمت فيه الولايات المتحدة يرمي إلى تبني تقرير الكونت برنادوت . ولكن ظهرت معارضة قوية من اليهود وكثيرين غيرهم شعروا بأنه إذا اتبعت هذه التوصيات فإنها لا شك ستقيد حدود الدولة الجديدة وتعطيها فرصة أقل لاستيعاب يهود أوروبا .

وبقيت المسألة معلقة أمام الجمعية العامة لوقت طويل . وكانت المسألة حساسة بالنسبة للولايات المتحدة ، وخاصة أثناء معركة إنتخابات الرئاسة . ولم يكن قد سبق بحث مسألة فلسطين في نطاق التعاون بين الحزبين الكبيرين ولم أكن ضمن وفد الولايات المتحدة أثناء مناقشة المسألة الفلسطينية .

وعلى أى حال فإنه بعد انتهاء معركة الرئاسة في ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، وخاصة بعد الثامن عشر من نوفمبر عندما كنت رئيساً لوفد الولايات المتحدة تغير الوضع ، وشاركت بنشاط في تحمل مسئولية السعى لإيجاد حل للمشكلة ، وذلك بتأييد من الحكومة في واشنطن . وكان قرار التوفيق الذي تقدمت به الولايات المتحدة بالاشتراك مع المملكة المتحدة مازال معلقاً أمام اللجنة السياسية . وجوهر هذا القرار يعهد بإسرائيل كأمر واقع إلى الأمم المتحدة ، ويطلب منها إنشاء لجنة مُساعدتها على حل مشاكلها مع جيرانها . وكان القرار المقترح يعكس قلقاً لا مبرر له من جانب المملكة المتحدة عن علاقاتها بالدول العربية في الشرق الأدنى ، كما كان من رأيها أنه من غير المحتمل أن تقبل الدول العربية هذه المقترحات .

وعندما اقترب موعد الاقتراع في اللجنة ، إتصلت بالسفير الأمريكي لويس و . دوجلاس في لندن تليفونياً ، وكان على اتصال دائم بوفد الولايات المتحدة في جميع المسائل التي تهم المملكة المتحدة ، وأخبرته بأنني أشعر بأن على الولايات المتحدة أن تتصرف وحدها في هذه المسألة ، مالم توافق المملكة المتحدة على إجراء بعض التغييرات في الإقتراح . وكان السفير دوجلاس يرقد في بيته في ذلك الوقت نتيجة لإصابته بنقص ولكنه استدعى إليه بعض رجال وزارة الخارجية البريطانية واتفقنا على صيغة للاقتراح أكثر قبولاً . ومرت هذه الصيغة باللجنة السياسية في ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بأغلبية ٢٦ صوتاً ضد ٢ وامتناع ٩ .

وتتخذ القرارات في لجان الأمم المتحدة بأغلبية الأصوات . أما في الجمعية العامة فتتخذ القرارات بأغلبية ثلثي الأصوات . وكانت نتيجة الاقتراع في اللجنة السياسية توحى بأن قرار التوفيق لن ينال الأصوات اللازمة للموافقة على القرار . كان لا بد من إقناع الحكومات العربية بأن تحمل بعض الوفود من وعدها

بالتصويت معها ، وهى الوفود التى أدلى مندوبوها بأصواتهم ضد قرار التوفيق فى اللجنة السياسية .

وأخذت على عاتق هذه المهمة بمعاونة أعضاء آخرين فى وفد الولايات المتحدة . وقبل قليل من أخذ الأصوات فى الجمعية أمضيت ليلة مع المندوب العربى الذى يشغل أكبر منصب رسمى فى الوفد العربى وكان يعتبر المتحدث الرسمى باسم البلاد العربية ، وشرحت له فى أقوى العبارات أن دولة إسرائيل ستنشأ وأنه من الحق والخطأ مقاومتها .

وقد نال حكم الأمم المتحدة استحساناً واسع النطاق ، ومنح القضية اليهودية تأييداً أديباً بحيث أصبح على الدول العربية أن تجد وسيلة سلمية للتعاون مع إسرائيل لتقدم وتدعيم الشرق الأوسط بأسره بتأييد جميع دول العالم التى تتمنى الخير لكل من إسرائيل والعرب ، كالولايات المتحدة مثلاً . وأكدت له أن موقف الولايات المتحدة ليس فيه أى عداوة للبلاد العربية وأن المستقبل سيظهر ذلك . ونتيجة لمجهوداتى ومجهودات الآخرين أعطى كثير من المندوبين الذين سبق أن تعهدوا بالتصويت إلى جانب العرب أصواتهم لصالح قرار التوفيق .

وقد اقترعت الدول العربية ضد القرار . ولكن تمت الموافقة عليه فى ١١ ديسمبر بأغلبية ٣٥ ضد ١٥ وامتناع ٨ .

خلال هذه الفترة خلف الدكتور رالف بانس السكونت برنادوت فى منصبه وقد اضطلع بمهمة شاقة بكفاية مشهودة وأحرز ثقة غير محدودة . وبجانب ذلك قام بمفاوضات الهدنة الدائمة بين العرب وإسرائيل . وبقى كثير من المسائل دون حل وخاصة وضع مدينة القدس ، والأماكن المقدسة ، ومصير اللاجئين العرب . ولكن ما حدث فعلاً كان مظهرًا بارزاً للقوة الإنشائية للأمم المتحدة .

أندونيسيا

إن قيام دولة أندونيسيا عمل يضارع إنشاء دولة إسرائيل . فإسرائيل ولدت بين جيران معادين لها ، وأندونيسيا ولدت من الوضع الاستعماري . وفي كلتا الحالتين كان هناك سفك الدماء وقيام خطر الحرب على نطاق واسع .

ولم يكن من اختصاص الأمم المتحدة أن تتدخل في حرب أهلية لا تعتبر اعتداء غير مباشر ، ولم يصل إلى درجة تهدد السلم العالمي ، فإن ذلك كان مستبعداً طبقاً للميثاق .

ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لأي دولة . وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لتحل بأحكام هذا الميثاق ، ولكن هذا المبدأ لا يحول دون تطبيق إجراءات التنفيذ الواردة في الفصل السابع .

وعلى أية حال فإن الحكومة الهولندية كانت قد وقعت بالأحرف الأولى في نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، ثم وقعت نهائياً في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٧ ، على منح نظام معين للحكم الذاتي للنظام الجمهوري في أندونيسيا التي كانت تسعى إلى الحصول على استقلالها .

وعند ما بدت استحالة تنفيذ هذه الاتفاقية ، شرعت هولاندا في بسط سيطرتها مستخدمة القوة . وقدمت المسألة إلى مجلس الأمن في يوليو سنة ١٩٤٧ بواسطة الهند وأستراليا . وأصرت حكومة هولاندا على أن المسألة تدخل في صميم اختصاصها الداخلي ، وأيدها في ذلك كل من فرنسا والمملكة المتحدة . وعلى أية حال فإن حكومة هولاندا ، وقد أدركت الاهتمام الدولي بالمسألة ، اتخذت موقفاً

حكياً بأن امتنعت عن التمسك بهذه النقطة وقبلت تدخل مجلس الأمن .

وأوفد مجلس الأمن لجنة إلى المنطقة سميت « لجنة المساعي الطيبة » وذلك لمحاولة إعادة النظام ، والمساعدة على الوصول بآندونيسيا إلى الحكم الذاتي بحيث يساهم في ذلك كافة الأحزاب الرئيسية في البلاد وذلك بطريقة سلمية .

وكانت المشكلة معقدة نظراً لتوفر عدد كبير من العناصر الشيوعية التي كانت تبغى استخدام الثورة العنيفة . وزاد من صعوبتها أنه كان للهولنديين استثمارات واسعة في آندونيسيا . ويعتمد برنامجهم للتعمير في أوروبا بعد الحرب على عائد هذه الاستثمارات . وكانت هناك أيضاً عدة عوامل اقتصادية وسياسية متداخلة في المشكلة فضلاً عن انعدام الثقة بين الجانبين . وكان من جراء ذلك أن وقع عبء ثقيل على عاتق الولايات المتحدة التي كانت ممثلة كعضو في لجنة المساعي الطيبة .

وفي الفترة ما بين ١٩٤٧ و ١٩٤٩ كان أعضاء مجلس الأمن يواجهون غالباً مشكلة ما إذا كانوا يقومون بتوقيع العقوبات الاقتصادية على هولندا أم لا ، وذلك بقصد إرغامها على الامتثال بسرعة ودقة لما كان يرى أعضاء المجلس أن عليها أن تقوم بتنفيذه في ذلك الوقت . ووجدت أمام مجلس الأمن حالة لديه فيها السلطة الكاملة للتصرف وإملاء إرادته .

فليس لهولندا حق الفيتو في مجلس الأمن لتحجى به نفسها . والأعضاء الدائمون في المجلس كانوا في معظم الأحيان متفقين بشأن الاقتراحات التي قد تقدم مؤيدة بالتهديد بتوقيع العقوبات . وهولندا نفسها كانت في ضائقة اقتصادية حادة وكانت تعتمد إلى درجة كبيرة على مشروع مساعدة مارشال الذي كان قد بدأ يدخل في دور التنفيذ ، وبدأت المساعدات تصدر من الولايات المتحدة سنة

١٩٤٨ . وكان قطع هذه المعونة تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن يوجه إليها ضربة قاصمة .

وبدأ الصبر ينقد . وظهر إتجاه شعبي في الولايات المتحدة لتوقيع العقوبات الاقتصادية ، للشعور بأنه بهذه الطريقة يمكن فرض حل سريع . وعلى أى حال فقد ساد في المجلس روح من الهدوء والحكمة ، وقاوم المجلس الرغبة السائدة باستخدام سياسة القهر ، واكتفى بالاعتماد على الضغط الأدبي . وفي ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ أعلنت الجمهورية الأندونيسية .

وباستخدام الأمم المتحدة للنيات الحسنة التي كانت لدى كل من حكومة الجمهورية الأندونيسية الجديدة والحكومة الهولندية ، أمكن منح الاستقلال الكامل في أتم درجاته لهذه المستعمرة السابقة التي يتكون شعبها من ٧٦ مليون نسمة .

ليس هناك بالطبع أى ضمان بأن الحكومة الأندونيسية الجديدة ستظهر كفايتها للحكم وإبعاد العناصر الشيوعية ، ولكن الموقف أحسن بكثير مما لو كانت نار حرب أهلية نشبت . ومن أجل ذلك نشكر الأمم المتحدة ، فإن مثابرتها واعتدالها ، مع تعاون هولندا ، مكنها من الوصول إلى حل سلمي في هذه المنطقة المزدهرة بالسكان في العالم والغنية من الناحية الاقتصادية .

حصار برلين

عندما استسلم الألمان تولى الحلفاء القيام بأعباء الحكم ، وقسمت البلاد إلى مناطق احتلال وإدارة . وتسلم كل من الحلفاء الثلاث الرئيسيين منطقة يديرها . وطبقاً لاتفاق يالتا اقتطعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة جزءاً من منطقتيها

للفرنسيين ، كانت المنطقة السوفييتية هي القسم الشرقى فى ألمانيا ، بما فى ذلك المنطقة التى تقع فيها مدينة برلين . وكان لكل من المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة ، إحدى المناطق الغربية الثلاث . واختيرت برلين لى تكون مكان اجتماع ممثلى الأقطاب الأربعة الذين يتولون إدارة الحكم لكونها عاصمة البلاد .

ولتسهيل ذلك ، ولإعطاء كل من الشعوب الأربعة رمزاً للنصر فى عاصمة ألمانيا ، قسمت برلين نفسها — رغم كونها واقعة فى المنطقة السوفييتية — إلى أربعة قطاعات ، وخصص كل قطاع لإحدى دول الاحتلال . فكان للاتحاد السوفييتى القطاع الشرقى من برلين ، ولكل من المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة إحدى القطاعات الغربية . وأصبحت هذه القطاعات مثل جزيرة صغيرة داخل المنطقة الشرقية من ألمانيا (السوفييتية) وفيها حوالى ٢,٥ مليون نسمة ولهم حياتهم المستقلة . وقد كانوا يقومون بالتعامل على نطاق واسع مع المناطق الغربية المحتلة بألمانيا ، ويحصلون فى مقابل ذلك على الغذاء والفحم الضروريين لبقائهم أحياء . وكانت حركة المرور بين القطاعات الغربية المحتلة فى برلين ، وبين المناطق الغربية المحتلة تتم بواسطة السكة الحديدية والطرق البرية والقنوات المائية ، وكلها تمر فى المنطقة الشرقية من ألمانيا التى يحتلها السوفييت . فكانت حركة المرور تخضع لرقابة السوفييت لأنه لم يكن للحلفاء الغربيين أى ممر خاص بهم يعطيهم منفذاً مباشراً إلى برلين .

وفى ربيع عام ١٩٤٨ بدأت السلطات السوفييتية تضع العقبات فى طريق تحركات البضائع والأفراد بين القطاعات الغربية من برلين والمناطق الغربية المحتلة فى ألمانيا وذلك بوسائل مختلفة . فكانوا يطالبون بوثائق إثبات إضافية . ثم طالبوا

القوارب التي تمر بالقنوات المائية برخص جديدة ، وادعوا إصلاح خطوط السكك الحديدية وطالبوا بتأجيل المرور بالطرق البرية حتى يتم إنشاء جسور جديدة .
وفي البداية لم يأخذ أحد كل هذه العقبات مأخذاً ذا دلالة معينة ، ولكن عند ما بدأ تضاعف الإجراءات المعقدة ، وبدأت حركة المرور ، سواء بالسكة الحديدية أو بالقنوات المائية أو الطرق المائية ، تنحف تدريجياً حتى كادت تتوقف تماماً ، بدا الاتجاه السوفيتي واضحاً . كان الاتحاد السوفيتي ينفذ خطة متعمدة لوضع الألمان في القطاعات الغربية من برلين في حالة من الجوع والبرد حتى يدفعهم اليأس إلى الثورة ضد السلطات الغربية ، والتحول عنها إلى السلطات السوفيتية إبقاء على حياتهم . وهنا التجأ الحلفاء الغربيون إلى الجسر الجوي ، وتولى قيادة طائراته طيارون من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة . وفي ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٨ بدأت طائرات الشحن في حمل الأغذية والأدوية والفحم اللازم للبقاء على حياة السكان المحاصرين . وفي الوقت نفسه اتخذ الحلفاء الغربيون إجراءات مضادة لوقف تجارة الشرق مع الغرب عن طريق ألمانيا .

ولم يكن من الممكن للحلفاء الغربيين أن يسمحوا للحصار السوفيتي أن يستمر دون أن يحتجوا ، فإن ما حدث كان استخداماً لقوى الطبيعة للوصول إلى نتائج سياسية ، وبذا يخرق ميثاق الأمم المتحدة التي تنادى بحسم المنازعات بالطرق السلمية والامتناع عن استعمال القوة . وعلى ذلك احتج الحلفاء الثلاثة الغربيون على موسكو في ٦ يوليو سنة ١٩٤٨ ، مؤكدين أن لهم ، كحلفاء في نصر مشترك ومتفقين على مسؤوليات محددة ، حقاً واضحاً في نقل الأغذية ولوازم الحياة من برلين وإليها . وقد صاغوا احتجاجهم في أسلوب قوى حاسم .

واستمرت محادثات موسكو إلى أغسطس سنة ١٩٤٨ . وبدأ لأيام قليلة ،

بعد المحادثات التي أجريت مع ستالين ، أننا وصلنا إلى اتفاق على رفع الحصار عن برلين ، بشرط قبول المارك السوفييتي كعملة سارية التداول في غرب برلين أسوة بشرقها . وحوالي نهاية شهر أغسطس انتقلت المفاوضات التفصيلية إلى برلين ، وهناك تلاشى كل شيء ، فإن ممثلي السوفييت لم يقبلوا تنفيذ روح الوفاق التي سادت في موسكو إلا بالشكل الذي يحقق لهم السيطرة الكاملة على الحياة الاقتصادية في برلين الغربية .

ودنونا من مرحلة حرجية ، ربما كانت الحرب عندها قريبة الوقوع ، فقد كان مركز الحلفاء الغربيين في خطر ، فهم لا يستطيعون — دون تعريض مراكزهم في غرب أوروبا كلها للخطر — قبول شروط موسكو بتسليمهم للسوفييت بحق رفض استخدامنا للسكك الحديدية والطرق البرية والقنوات المائية المؤدية إلى برلين . واتجهت النية إلى تأكيد حقنا في ذلك بمحاولة إرسال قافلة مسلحة من الغرب لتخترق هذا الحصار ، ولكن كان هناك سبيل آخر وهو إحالة المسألة إلى الأمم المتحدة ، فذلك يمنع حدوث أزمة عاجلة ، ويمدنا بوسيلة للتسوية لا تحوى معنى الاستسلام المخزى أو مقابلة استخدام القوة بالقوة .

وقد عارض البعض وقتذاك الالتجاء إلى هذه الخطة ، فقد رأوا أن ذلك يحمل الأمم المتحدة عبئاً أكبر من أن تستطيع تحمله ، مما قد يطيح بها ، وكان النزاع في الواقع معقداً تعقيداً خطيراً ، فقد كان هناك صدام وشيك الوقوع بين الأربعة الكبار ، بين الشرق والغرب . فهناك أربعة متنازعين لكل منهم حق الفيتو ، فكانت حالة مطابقة تماماً للحالات التي يفترض فيها أن يصبح مجلس الأمن عاجزاً تماماً .

وعلى أي حال ، كان الرجوع إلى مجلس الأمن يبدو خطوة جديرة بأن

تتخذ . وكان من سوء الحظ أن على الأمم المتحدة أن تتحمل مثل هذا الحمل الثقيل بينما هي لم تنضج بعد . ولكن الأمم المتحدة لم تكن غاية في حد ذاتها ، وإنما كانت وسيلة للسلام ، فلم تكن هناك فائدة من المخاطرة بالحرب من أجل الإبقاء على سلامة الأمم المتحدة كأثر تاريخي ، فإن الأمم المتحدة تشبه يوم الراحة الأسبوعي الذي جعل ليسترخ فيه الإنسان من عناء باقي الأيام . وعليه ففي باريس قررنا بالاتفاق مع مستر مارشال إحالة النزاع مع الاتحاد السوفيتي إلى الأمم المتحدة . وقد حدثت مناقشة عما إذا كان من الأفضل إحالة النزاع للجمعية العامة ، ولكن هذه الخطوة استبقيت إلى أن يثبت مجلس الأمن عجزه .

وكانت تلك أياماً مليئة بالقلق ، حافلة بمناقشات استغرقت ليالي وأياماً ، وتبدلت فيها آراء اشتركت فيها مع مستر مارشال وكبار رجال وزارة الخارجية وعلى رأسهم مستر فيليب ك . جيسوب وتشارلز ا . بوهلن ودين رسك ، وكثيراً ما كان السفير دوجلاس يحضر من لندن للاجتماع بنا .

وفي ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٨ أدرج النزاع حول حصار برلين في جدول أعمال مجلس الأمن كحالة « تهديد للسلام » . واهتم به على الفور الأعضاء الذين يطلق عليهم كلمة « محايدين » في المجلس ، وهم بالتحديد الأعضاء الذين ليس لهم مقاعد دائمة بالمجلس ، وهي الأرجنتين وبلجيكا وكندا والصين وكولومبيا وسوريا . فقام هؤلاء الأعضاء برئاسة مندوب الأرجنتين بإجراء اتصالات وتحريات حول إمكان إيجاد حل ، وخاصة تنفيذ شروط الاتفاق الذي كان قد قرب الوصول إليه مع ستالين في أغسطس .

وكان الجسر الجوي يعمل في نفس الوقت ، ولم يحاول الاتحاد السوفيتي التدخل فيه بشكل ظاهر ، وإن كان قد أدخل مصادقة المناورات الجوية . ولكنه لم يحاول عرقلة الراديو الذي كان لازماً في عمليات هبوط الطائرات إلى الأرض

أثناء طقس الخريف الرديء ، ولم يحاول الحلفاء الغربيون من جانبهم أن يشقوا طريقهم إلى برلين بقوافل السيارات المسلحة .

وتجمد الموقف عند هذا الحد ، وبدأ التوتر يخف ، ولم نعد نفكر في قرب وقوع الحرب .

استمرت دراسات مجلس الأمن للنزاع خلال شتاء ٤٨ — ١٩٤٩ ولم يتوصل المحايدون لأي حل مقبول ، ولكن كان مجرد دراستهم للموقف وبخبرهم عن حل ، أثره في تهدئة حدة الاحتكاك بين الشرق والغرب ، فتوسّطت الدول الصغيرة بين الدول العظمى ولم تسحق كما كان يخشى البعض ، واستطاعت بالفعل أن تمنع احتكاكاً كان من الممكن أن تنطير منه شرارات الحرب .

وقد أحرز الجسر الجوي — تحت إدارة الجنرال كلاي النشطة — نتائج باهرة ، فقد بلغ مجموع ما حمّله ١,٧٨٨,٧٢٦ طن متري ، كانت جميعها للاستهلاك المدني الألماني . وكان الشتاء لطيفاً نسبياً ، وتحمل سكان برلين الغربية متاعب جمة بشجاعة كبيرة وروح طيبة ، ونتيجة لذلك لم يضطر الحلفاء الغربيون إلى الانسحاب من برلين ، وارتفعت هيبة الغرب عند الألمان عندما شاهدوا مدى إمكانيات الشعوب الحرة وتصميمها .

وفي فبراير سنة ١٩٤٩ التقى السفير جيسوب عرضاً بمستر مالك مندوب الاتحاد السوفيتي بمجلس الأمن في صالون الوفود في ليك سكسس . وقد أشار دكتور جيسوب إلى مؤتمر صحفي للارشال ستالين صرح فيه بأن مشكلة برلين ممكنة الحل . وقد رد مستر مالك بأنه سيتحرى هذا الموضوع . وبعد شيء من التأخير عاد يقول إن الحكومة السوفيتية تعتقد أن من الممكن عمل شيء تجاه رفع الحصار عن برلين مقابل التخلي عن القيود المضادة التي فرضها الحلفاء الغربيون على التجارة بين

الشرق والغرب . وأدت هذه المحادثات إلى اتفاق في ٤ مايو سنة ١٩٤٩ لرفع الحصار عن برلين ، وإنهاء القيود المضادة . واتفق أيضاً على إعادة عقد اجتماع مجلس وزراء الخارجية الذي أرجىء عقده منذ ديسمبر سنة ١٩٤٧ . وأصبح على المجلس الآن أن يناقش مشكلة ألمانيا بأسرها ، وكان حصار برلين قد رفع منذ ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ .

وفي ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ اجتمع مجلس وزراء الخارجية في باريس ، واتفق هناك على ألا يفرض الحصار مرة أخرى على برلين ، وأن ينفذ اتفاق نيويورك الذي عقد في ٤ مايو سنة ١٩٤٩ .

قد تعيش اتفاقية باريس وقد لا تعيش ، هذا ما سينبئ عنه المستقبل ، ولكن الأمم المتحدة قامت بدورها ، وكان دورها هو القيام كحاجز بين الدول العظمى في نزاع كان يمكن أن يحطم السلام .

ليس هناك أى منظمة عالمية تستطيع منع الدول العظمى من القتال إذا أرادت ذلك ، ولكنها تستطيع أن تساعد في منع القتال عندما تكون غير راغبة في القتال ، وينتابها شعور بأنها ستضطر إليه .

وما لم يوجد تدبير لإنقاذ ماء الوجه ، فقد يكون استخدام القوة هو السبيل لتفادي كارثة فقدان الهيبة . فالمنظمة العالمية تمدنا بماوى قد يلجأ إليه حتى الدول العظمى لتلقى فيه بخلافاتها . إنها الطريق الثالث بين الاستسلام المخزى والتحدى العنيف .

المستعمرات الإيطالية

وقد سببت مشكلة المستعمرات التي كانت تحكمها إيطاليا كثيراً من المتاعب للدول العظمى ، وكان عليها في النهاية أن ترجع إلى الأمم المتحدة . كانت هذه

المستعمرات ثلاثاً : الصومال الإيطالي ، وأريتريا ، وليبيا . وكانت ليبيا بدورها مقسمة إلى برقة وطرابلس وفزان ، وكل منها لها مشكلة خاصة ذات طابع متميز . كان الصومال الإيطالي أقلها تعقيداً ، إذ كان متخلفاً وليس بذى قيمة استراتيجية . ولم تكن هناك منافسة كبيرة من أجل السيطرة على الصومال الإيطالي ، وكانت مشكلة أريتريا أخطر ، فقد كانت تقع بين الحبشة والبحر الأحمر ، وكانت الحبشة ترغب في ضمها إليها للحصول على منفذ مباشر إلى ميناء كبير وهو مصوع ، ولكن مكان الجزء الشرقي وحده هم الذين يمتنون بصلة الجنس والعقيدة للأحباش . بينما سكان الجزء الغربي تجمعهم صلة القربى بسكان السودان .

وكانت المدينتان الهامتان مصوع وأسمرة — التي تنتهى عندهما خطوط السكك الحديدية في الشمال — تضمان عدداً كبيراً من السكان الإيطاليين تربطهم بإيطاليا روابط عاطفية قوية .

وكانت ليبيا أكثر هذه المستعمرات أهمية ، وكانت فزان — قطاعها الداخلي — تحت الإدارة الفرنسية ، وأما برقة فهي ذات موقع استراتيجي هام . وقد برز اسم ميناء طبرق وبنى غازي في أثناء حملة شمال إفريقيا ، ولها إمكانيات حسنة لإنشاء المطارات ، وقد نظر إليها البريطانيون كقاعدة استراتيجية جديدة للقوات البريطانية في البحر الأبيض تحمل محل قواعدها في فلسطين ومصر ، فقد كان انتدابها في فلسطين على وشك الانتهاء ، وكان السكان يقفون منها موقفاً عدائياً بحيث لم تعد ملائمة كقاعدة بريطانية . وكانت الوطنية النامية في مصر تطالب بانسحاب القوات البريطانية . وكانت الولايات المتحدة تميل إلى تأييد البريطانيين في تقديرهم للقيمة الاستراتيجية لبرقة .

كانت طرابلس هي المنطقة التي تهتم المصالح الإيطالية ، فقد كانت طرابلس

ميناء حسناً ، وبها كذلك جالية إيطالية على طول الساحل . وإمكانات الزراعة التي قد تتوفر في الولاية تستوعب فائض السكان الإيطاليين . وكان هناك أيضاً عدد كبير من سكان البلاد الأصليين الذين أظهروا استعداداً للحكم الذاتي .

وفي الداخل كان يوجد السنوسيون الذين قاتلوا ببسالة بجانب البريطانيين أثناء الحرب وتلقوا وعداً من البريطانيين بأنهم لن يعودوا أبداً تحت الحكم الإيطالي .

لم تكن لإيطاليا مجرد مصالح عملية في مستعمراتها السابقة ، بل كانت تسعى للحصول على اعتراف دولي بحقها وكفائتها لإدارة المستعمرات ، وذلك للمحافظة على مركزها الأدبي ، خاصة أن أهلها قد تحولوا عن النظام الفاشستي .

وكانت هناك أيضاً منافسة تاريخية بين روسيا وبريطانيا ، فقد كان البريطانيون يخافون على « خط الحياة » إلى منابع الزيت في الشرق الأوسط وإلى الهند والشرق الأقصى ، وكانوا يرتابون — ولهم الحق — في أن الروس يبعثون قطع هذا الخط .

أما الفرنسيون فقد كانوا يريدون عودة مقاطعة طرابلس إلى الإدارة الإيطالية الاستعمارية . وكانوا يخافون بصفة خاصة من تشجيع سكان طرابلس في تفكيرهم في الحصول على الاستقلال المبكر ، ظناً منهم بأن العدوى قد تسرى إلى سكان المناطق المجاورة تونس والجزائر حيث كانت هناك قلاقل ملحوظة تغذيها الدعاية السوفييتية .

وكان الاتحاد السوفييتي يرى في الموقف مجالا للصيد في الماء العكر للحصول على مزايا أو ربما إحدى المستعمرات في إفريقيا نفسها .

وأقل ما يقال إن الموقف كان معقداً . وفي ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ أبحر

وفد الولايات المتحدة على ظهر الباخرة « الملكة اليزابيث » لحضور أول اجتماع لمجلس وزراء الخارجية الذي كان مقرراً أن يبحث معاهدة الصلح الإيطالية . وقد ناقشنا المشكلة على ظهر الباخرة وقررنا مبدئياً أن تعود المستعمرات الإيطالية إلى الإدارة الإيطالية طبقاً لنظام الوصاية التابع للأمم المتحدة ، على أن يكون للسوسى قدر كبير من السلطان ، وأن تنال الحبشة منفذاً إلى البحر . وقد جعلنا رد الفعل الناتج من عرض هذا رأى على لندن ، تتحول عن الاتفاق الذى اتخذناه على ظهر الباخرة كوين اليزابيث .

وفى صبيحة أحد الأيام استيقظت حوالى الساعة الثانية منشغلاً بمسألة هذه المستعمرة الإيطالية ، فإن الحل الذى اقترعناه لم يكن متفقاً مع الاتجاه الجديد الذى تضمنه ميثاق الأمم المتحدة عن مشا كل المستعمرات . فقد أثبتى على مبدأ الوصاية والحكم الذاتى دون أن يخدم مصالح أحد حتى الإيطاليين ، لأن الاقتراح كان سيحتمل الإيطاليين عبء إدارة شعبي ليبيا وأريتريا اللذين كانا سيقاومانهم بتعصب منبعث من الكراهية العنيفة للحكم الفاشى البشع ، وهى كراهية لا يمكن محوها بسهولة .

وقد فكرت فى المسألة بقية الليل ، ثم سألت مستر بيرنز عما إذا كان من الممكن تناول الإفطار معه . وفى وقت الإفطار أخبرته بما كنت أفكر فيه . وكان هو أيضاً منشغلاً بذلك أثناء الليل ، وهكذا أعددتنا أنفسنا للثور على حل آخر ، وأفضل . وبواسطة المساعدة القيمة من بنيامين ف . كوهين المستشار بوزارة الخارجية قمنا برسم خطة جديدة . وقد بدأت بفكرة منح الاستقلال فى المستقبل لكل المستعمرات ، وفى أثناء فترة الانتقال تكون الإدارة من الأمم المتحدة بواسطة حاكم عام يعين من قبلها . وقد عرض مستر بيرنز اقتراحاً يتمشى مع هذا

الاتجاه أيدته الصين في الحال ، وأيدته المملكة المتحدة بتردد بعد أن عقد مستر
بيفن اجتماعاً للوزارة بشأن هذه المسألة .

ولمّح الوفد الفرنسي إلى أنه ربما يوافق على المشروع لولا ما جاء به من منح
ليبيا استقلالها بعد عشر سنوات . فبالنسبة لهذا عارض مسيو بيدو بقوة باعتبار
ذلك خطراً يهدد مركز الفرنسيين في تونس والجزائر .

ورفض الاتحاد السوفيتي فكرة الإدارة تحت وصاية الأمم المتحدة وطالب
بأن تكون له إدارة طرابلس . وجاء مطلب مسيو مولوتوف كالتنبؤ ، فقد كنا
نعرف أن للاتحاد السوفيتي مطامع غير معروفة في البحر الأبيض ، وكنا نفترض
أن لها صلة بالمضائق التركية فقط . وكانت فكرة وجود قاعدة سوفيتية
في طرابلس في قلب البحر الأبيض تبعث القشعريرة في العمود الفقري لمستر
بيفن وغيره .

وبدا أن المناقشة بأسرها في الموضوع غير مثمرة ، ولم تؤد إلا إلى إظهار
الخلاف الحاد بين القوى الكبرى ، هذا الخلاف الذي استمر طوال السنوات التالية .
وقد تحولت بعد ذلك آراء معظم الحكومات ولكن تحولاً لم يؤد إلى
الوصول إلى اتفاق .

وقد تغير رأى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، فقد عدلت
الولايات المتحدة عن اقتراحها الخاص بالإدارة المباشرة للأمم المتحدة ، لأنه بعد
أن أخذ المندوب السوفيتي مكانه في مجلس الوصاية ، أثارت الخلافات داخل
المجلس الشك في إمكان أن يصبح هيئة إدارة فعالة . وانتقل الاتحاد السوفيتي إلى
تأييد الرأي القائل بالإدارة تحت وصاية الأمم المتحدة ، وذلك بعد أن رأى استحالة
تحقيق مخططه الخاص بأن يدير وحده مقاطعة طرابلس ، ولكنه كان مازال

يشعر بأنه قد يحصل على نفوذ في شمال إفريقيا خلال عضويته في مجلس الوصاية إذا كان المجلس نفسه هو الذى يتولى الإدارة .

وعندما وُقِّعت معاهدة الصلح الإيطالية نهائياً في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ كان مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة مازال معلقاً . وطبقاً للمعاهدة تخلت إيطاليا عن مستعمراتها ، ولكن لم يذكر إلى من ، وإنما نص على أنه إذا استمر اختلاف الأربعة الكبار حتى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، أحييت المسألة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للتوصية ، توصية تعهد جميع الأطراف بقبولها مقدماً . وكان من الصعب تصور إتمام معاهدة الصلح الإيطالية بدون الأمم المتحدة .

وأدرجت الجمعية العامة المسألة في جدول أعمالها لعام ١٩٤٨ ، وناقشها المندوبون مقدماً في اجتماع باريس الذى بدأ في سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، ودار البحث حول نواح عديدة مختلفة . وقد أيدت دول أمريكا اللاتينية وجهة النظر الإيطالية بقوة ، لما لسكان هذه البلاد من روابط ثقافية ودينية مع إيطاليا ، ورغبة هذه البلاد في حل يرفع من شأن مركز إيطاليا ويمدها بمنفذ يستوعب فائض السكان في إيطاليا . ولهذا فإن أى اقتراح لصالح إيطاليا يمكن أن يحظى بتأييد قوة كبيرة تقارب العشرين صوتاً . ومن ناحية أخرى كانت دول العرب وأعداء الاستعمار يطالبون بالاستقلال العاجل للمستعمرات وأيدوا أيضاً مطالب الحبشة في أريتريا . وكان ميعاد نظر القضية — طبقاً لترتيبها في جدول الأعمال — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ . وانقضت دورة باريس قبل هذا التاريخ كي يتمكن المندوبون من العودة إلى بلادهم قبل عيد الميلاد . ولما لهذه القضية التى لم يتم التصرف فيها من أهمية ، اجتمعت الجمعية العامة مرة أخرى في أبريل بليك سكسس ونوقشت المسألة لعدة أسابيع .

وقامت لجنة فرعية بإعداد شرح عام للاقتراحات المعقدة ، كان مفتاحها الوصول لمنح إيطاليا حق إدارة طرابلس لمدة عشر سنوات . ومهما يكن فإنه

عندما أخذت الأصوات على كل فقرة على حدة ، نالت هذه المادة أصواتاً تقل عن أغلبية الثلثين بصوت واحد .

وكانت نتيجة التصويت ٣٣ ضد ١٧ وبذلك أخفق الاقتراح بأكمله ، وأرجئت المسألة حتى انعقاد الدورة العادية للجمعية العامة . وفي خريف سنة ١٩٤٩ حدث تقدم حسن ، ففي ذلك الوقت أدركت الحكومة الإيطالية أن إدارتها لمستعمراتها السابقة سيكون عبئاً ثقيلاً ، وأنه يكون أحكم لو تعاونت مع سكان البلاد الأصليين بدلاً من محاولة حكمهم . وأخذت دول أمريكا اللاتينية بهذا الاتجاه ، وفتح المجال لاحتلالات جديدة . وتقرر عندئذ أن تستقل ليبيا ، وتحدد أول يناير سنة ١٩٥٢ لذلك ، وأن يستقل الصومال الإيطالي في خلال عشر سنوات ، وخلال ذلك يستمر تحت الوصاية الإيطالية . وتأجل اتخاذ قرار بشأن أريتريا . وتمت الموافقة على هذه الاقتراحات بأغلبية ٤٨ صوتاً ضد ١ وامتناع ٩ .

وهذا الحل الذي أوجدته الأمم المتحدة لم يكن حلاً مثالياً ، ولم يكن هناك حقاً أى حل مثالي ، وذلك لكثرة الآراء المتضاربة ، ولكن هناك حل على الأقل ، وهذا في حد ذاته نتيجة كبرى ، فغالباً ما يكون اتخاذ قرار في مثل هذه الأمور أهم من التسوية في اتخاذ القرار سعياً وراء قرار مثالي . إن عدم البت نفسه يسبب مصاعب عدة ويسبب أضراراً كبيرة للناس الذين يعنيه الأمر لأنه إذا لم يتيسر الوصول إلى تسوية سياسية للمستقبل ، فإن رسم الخطط الاقتصادية والمالية يغدو أمراً مستحيلاً .

وهنا نجد مرة أخرى دليلاً بارزاً على الكيفية التي تستطيع الأمم المتحدة بها أن تساهم في تقدم النظام في العالم . إن من النادر أن تختلط مشكلة بمثل التعقيدات الكثيرة التي اعترضت مشكلة المستعمرات الإيطالية السابقة ، والغيرة التي انتابت الدول الكبرى ، والمناورات الاستراتيجية ، والرغبات الإيطالية ، ورغبات سكان

البلاد الأصليين في الاستقلال ، إنما هي أمثلة قليلة عن القوى التي ظهرت خلالها . وقد عالج ممثلو الدول الأربع الكبار هذه المسألة لمدة ثلاث سنوات متتالية من سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، إلى سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، ولم يصلوا أبداً إلى اتفاق ، بينما قصمت الجمعية العامة للأمم المتحدة ظهر المشكلة في ما يزيد قليلاً عن عام واحد بطريقة تستحق الإعجاب وإن لم تكن كاملة .

واختفت الصيغ المعقدة التي اتخذت لموازنة المصالح السياسية للدول الأوروبية لتفسح المجال أمام المبدأ العام الذي ينادى بأنه في حالة الشك فإن من الأفضل أن تعطى الفرصة للأهالي أنفسهم لتقرير مصيرهم .

إنهم قد يخطئون ، وسيخطئون فعلاً ، ولكنها ستكون أخطاءهم على الأقل بدلاً من أن تكون أخطاء الآخرين .

مثل هذا المبدأ نادراً ما ينال تقديرًا كبيراً في اجتماعات مجالس الكبار الخاصة ، ولكنه ينال تأييداً قوياً من مكان مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث يكون العدد كبيراً ، ويتميز الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المستعمرات الإيطالية بأنه كان أول حالة تبت فيها الجمعية العامة نهائياً ، فإن الجمعية العامة لا تقوم في العادة إلا بإبداء التوصيات ، ولكن في هذه المسألة أعطى الأطراف المشتركون في المعاهدة الإيطالية الجمعية العامة الحق في أن تقول الكلمة الفاصلة . هذا المثال يمكن أن يكون أحد الأمثلة التي قد يكون من المفيد اتباعها في حالات أخرى .

الأعمال الأخرى للأمم المتحدة

رأينا بعض ما أتمته الأمم المتحدة في الميدان السياسي ، أعمال متماسكة محددة وقوية الحججة ، وتعطى فكرة عن كفاءة الأمم المتحدة في معالجة

المنازعات الدولية . وإذا اكتفينا بذلك نكون قد أنقصنا من قيمة الأمم المتحدة :
فهناك الكثير من أوجه النشاط الذي تمارسه في غير الميدان السياسي ، مثل
النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . والمجموع الكلي لهذا النشاط ذو قيمة
أدبية وثقافية تساعد في إقرار النظام في العالم والتناسق في السلوك الدولي .

إن الأمم المتحدة ليست مجرد مكان يجتمع فيه ممثلو الدول للتفاوض ، وهي
ليست عدداً من الدول الأعضاء ، إنها شيء مستقل في حد ذاته . إنها تغير من
أولئك الذين يساهمون بإيمان في أوجه نشاطها وتجعلهم أعضاء أفضل في مجتمع عالمي .
وليس من السهل بيان هذه الصفة أو إثباتها ، ولكن ليس لدى أحد
اشترك عن قرب في أعمال الأمم المتحدة شك في أنها تتمتع بهذه الصفة .

إن الأمم المتحدة أكبر بكثير من مجموع القرارات التي اتخذتها بالأغلبية
المطلوبة . إن لها حسنات خفية « لا توزن في حساب العمل ولكنها مع ذلك
تزيد قيمة هذا العمل » .

ممارسة الزمالة

وفي الأمم المتحدة تمارس روح الزمالة في أرقى درجاتها . فالمندوبون يلتقون
فيها دون تقيد بالرسميات في حبرات الطعام وصالات الاستقبال ومآدب العشاء
التي تقام في كل اجتماع دوري ، ويختلطون معاً على أساس المساواة الاجتماعية
والذهنية بالرغم من اختلافهم في العنصر والنوع والمذهب ، مسيحيين ومسلمين
وهندوساً ويهوداً وقديرين ، ويقومون بتبادل وجهات النظر بطريقة صريحة
ودية ، سواء كان لونهم أسوداً أو أسمر ، أصفر أو أبيض . الرجال والنساء متساوون ،
وممثلو الدول الكبرى متساوون مع ممثلي الدول الصغرى ويبحثون معاً جميع
المواضيع التي تهم الصالح العام .

ويشارك في ذلك حتى مندوبو البلاد الشيوعية إلى حد ما . وأنا شخصياً كانت لي محادثات مفيدة مع كثير منهم ، ولم يكن يشذ عن الاختلاط الاجتماعي سوى المندوبين الكبار للاتحاد السوفيتي . فنادرأ ما كنت ترى مسيو مولوتوف أو مسيو فيشنسكي في قاعة استراحة أو مطعم الجمعية العامة . فعادة عقب انتهاء الإجراءات الرسمية ينسحب المندوبون السوفيت الكبار مع حراسهم الخصوصيين إلى مقر إقامتهم الخاص . على أن هذه الزمالة تؤتي ثمارها حتى مع المندوبين السوفيت الكبار . فكما أسلفنا مهد حضور المندوب السوفيتي « مالك » من حجرة المندوبين في ليك سكسس ، السبيل لإعادة فتح المحادثات بشأن حصار برلين بصفة غير رسمية . وكان للمستر برنارد والمستر باروخ في أوقات معينة صلات اجتماعية وثيقة بمسترجروميكو عند ما كانوا يعملون سوياً في لجنة الذرة .

ينص ميثاق الأمم المتحدة على أن أحد أغراض إنشاء الأمم المتحدة أن تكون « مركزاً للتنسيق » . ولا شك أن تقوية روابط الزمالة بعيداً عن الرسمية بين أولئك الذين يفرق بينهم الاختلاف في الرأي مما يساعد على تنفيذ هذا النص .

فضح النفاق

عمل آخر من الأعمال غير الملموسة التي تقوم بها الأمم المتحدة هي قدرتها على فضح النفاق .

لقد قيل بصدق إن النفاق هو الجزية التي تدفعها الرذيلة للفضيلة . وأنا أظن أن كل من يأتي إلى الأمم المتحدة يتظاهر بأنه أفضل مما هو عليه . ذلك شيء جميل . فإن التظاهر غالباً ما ينقلب إلى حقيقة . إنه من المفيد غالباً معاملة الناس على أنهم في المستوى الذي يتظاهرون به .

ولكن هناك درجة من النفاق تستدعى كشف النقاب عنها . ولدى الأمم المتحدة مقدرة كبيرة على كشف النفاق .

إن أحد أسلحة الشيوعية السوفييتية الحادة ، هي الدعاية التي توجه بقصد اجتذاب المستمع إليها دون مراعاة ما إذا كانت صادقة أم لا . والدعاية هي أكبر الأسلحة أهمية لدى الشيوعية السوفييتية . وأعتقد أن الحكومة السوفييتية تنفق عليها من المال والجهد أكثر مما تنفقه جميع حكومات العالم .

في مؤتمر موسكو ولندن سنة ١٩٤٧ أتيحت لنا الفرصة لأول مرة لمشاهدة بعض نواحي هذه الدعاية .

كان المستر مولوتوف يلقي خطبة طويلة يكون جزء منها معداً بشكل يرضى البولنديين ، وآخر يرضى الألمان ، وثالث يرضى الفرنسيين ، ورابع يرضى الرأي العام السوفييتي . ويكون هناك مع ذلك جزء يروج فيه للشيوعية العالمية .

وكثير من هذه الأجزاء كان يناقض بعضه بعضاً . فمثلاً كان مستر مولوتوف يطالب بتعويضات هائلة لروسيا من ألمانيا ، ثم يمضي فيعد الألمان بأحوال اقتصادية متقدمة جداً .

ويعد البولنديين بمساحة كبيرة من الأراضي الألمانية ، ويطالب بكمية أكبر من فحم الرور للفرنسيين ثم يهاجم الولايات المتحدة ، وبريطانيا وفرنسا كدول استعمارية .

وبعد إلقاء مثل هذه الخطبة ، وأحياناً أثناء إلقائه لها ، تحرف هذه التصريحات أثناء إذاعتها بحيث تلائم الشخص المستمع ، فلا يعلم الألمان شيئاً عن الزيادة في التعويضات التي ستقتطع منهم ، أو عن الأراضي التي ستعطى لبولندا ،

المسترفيشنسكى وهى تتردد فى جميع أنحاء العالم عن طريق الراديو ، أنه لم يكن ليجرؤ على سب زملائه المندوبين الذين يجلسون معه فى نفس القاعة ، لو لم يكن هناك على الأقل بعض الصحة فى التهم التى يوجهها . وهذه الفكرة تدخل دائماً فى حساب الناس الذين يستخدمون « التلويث » كسلاح . فهم يلقون بالاتهامات فى جرأة وياسراف بحيث أن الكثيرين الذين يقللون من قيمة التهم التى تُلقى ، لما عرف عن قائلها من غدر ، لابد سيشعرون بأن التهم فيها جزء من الصحة .

ولكن الدعاية السوفييتية سرعان ما خابت . فعندما وقف المندوبون ووجوههم محمرة يتهمون زملاءهم فى عنف وينعتونهم بتجار الحروب ، شعر الجميع بأنه لو اتبعت هذه الأساليب فى كل الأمور لأصبحوا هم أنفسهم الذين يعكرون السلام . فقد كان التطرف الشديد فى الألفاظ ، والمسلك الذى اتبعه المندوبون السوفييت ، مناقضاً تماماً للموقف الهادىء الرزين الذى وقفه من كان يزعم السوفييت أنهم من محبى العنف . فقد شعر الناس أن السلام لن يكون فى أمان كافٍ بين أيدي أولئك الغير قادرين على تعويد أنفسهم السيطرة على النفس حتى يحسنوا التصرف .

وقد تأيد هذا الإحساس عندما بذلت الجهود لترجمة ما أطلق عليه « بحملة السلام » التى شنها الاتحاد السوفييتى إلى أعمال ، فقد وضعت اقتراحات للاشراف الدولى على الأسلحة الذرية ، فاقترح عمل إحصاء للتسليح القومى ، وذلك لإيجاد أساس يمكن معه إجراء تخفيض نسبي له . وهنا كان الاتحاد السوفييتى هو الذى أغلق باب التقدم فى هذا السبيل ، فقد رفض أن تقوم الأمم المتحدة بأى تحقيق عن البيانات التى تقدم ، أو أن تقوم أى رقابة دولية فعالة .

وسرعان ما وضح أن الجمعية التى يعلن عنها المندوبون السوفييت فى الدفاع

حصول القادة السوفييت على كثير من مزايا الدعاية من جراء استخدامهم الأمم المتحدة . وكانوا يرون أنه لا بد من عمل شيء ما في هذا الشأن .

والواقع أن هذه الإساءة في استعمال الامتيازات التي تخولها الأمم المتحدة عاد بالضرر على القادة السوفييت . فإن التناقض بين أقوالهم وأفعالهم كان كبيراً بحيث أن النتيجة الخالصة كانت إيجاد الشك وعدم الثقة بهم .

وأحد الخطوط الرئيسية التي تسير عليها الدعاية الشيوعية السوفيتية ، هي تصوير الاتحاد السوفيتي بمظهر المحب للسلام ، وتصوير الدول الكبرى الأخرى كدول استعمارية تتآمر على شن الحرب عليه .

عند افتتاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك ، ألقى المستر فيشنسكي في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٧ خطابه الشهير أو — الشائن — عن تجار الحروب ، وهو الخطاب الذي هاجمني فيه شخصياً مع آخرين بالرغم من أنني كنت أجلس معه كندوب في الجمعية .

وهذا الخطاب كان مفروضاً أن يكون خطاباً حماسياً وقد كان .

وكان الطلقة الأولى في « حملة السلام » التي قام بها في جميع فروع الأمم المتحدة بقصد كسب تأييد المحبين للسلام .

وصورت هذه الحملة الاتحاد السوفيتي في صورة الدولة المحبة للسلام والتي ترغب في نزع السلاح وصورت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة — طبقاً لوصف المستر فيشنسكي — بأنهما تحت سيطرة أولئك المحبين للحروب والذين يسعون إلى إشعال نارها .

وكانت الجرأة التي بدأ بها الهجوم مذهلة . وبدأ لبعض الذين سمعوا اتهامات

المسترفيشنسكى وهى تتردد فى جميع أنحاء العالم عن طريق الراديو ، أنه لم يكن ليجرؤ على سب زملائه المندوبين الذين يجلسون معه فى نفس القاعة ، لو لم يكن هناك على الأقل بعض الصحة فى التهم التى يوجهها . وهذه الفكرة تدخل دائماً فى حساب الناس الذين يستخدمون « التلويث » كسلاح . فهم يلقون بالاتهامات فى جرأة وياسراف بحيث أن الكثيرين الذين يقللون من قيمة التهم التى تُلقى ، لما عرف عن قائلها من غدر ، لابد سيشعرون بأن التهم فيها جزء من الصحة .

ولكن الدعاية السوفييتية سرعان ما خابت . فعندما وقف المندوبون ووجوههم محمرة يتهمون زملاءهم فى عنف وينعتونهم بتجار الحروب ، شعر الجميع بأنه لو اتبعت هذه الأساليب فى كل الأمور لأصبحوا هم أنفسهم الذين يعكرون السلام . فقد كان التطرف الشديد فى الألفاظ ، والمسلك الذى اتبعه المندوبون السوفييت ، مناقضاً تماماً للموقف الهادىء الرزين الذى وقفه من كان يزعم السوفييت أنهم من محبى العنف . فقد شعر الناس أن السلام لن يكون فى أمان كافٍ بين أيدي أولئك الغير قادرين على تعويد أنفسهم السيطرة على النفس حتى يحسنوا التصرف .

وقد تأيد هذا الإحساس عندما بذلت الجهود لترجمة ما أطلق عليه « بحملة السلام » التى شنها الاتحاد السوفييتى إلى أعمال ، فقد وضعت اقتراحات للاشراف الدولى على الأسلحة الذرية ، فاقترح عمل إحصاء للتسليح القومى ، وذلك لإيجاد أساس يمكن معه إجراء تخفيض نسبي له . وهنا كان الاتحاد السوفييتى هو الذى أغلق باب التقدم فى هذا السبيل ، فقد رفض أن تقوم الأمم المتحدة بأى تحقيق عن البيانات التى تقدم ، أو أن تقوم أى رقابة دولية فعالة .

وسرعان ما وضح أن الجمعية التى يعلن عنها المندوبون السوفييت فى الدفاع

عن السلام ، تفتقر إلى الجدوية في التنفيذ ، وأن إجراءات الأمم المتحدة كشفت النقاب للعالم أجمع عن نوع خطر من التفاق يحتاج إلى أن تسلط عليه الأضواء .

تقدم التعليم

عن طريق المجادلات والمناقشات غير الرسمية تقوم الأمم المتحدة بإحاطة مندوبيها بوجهة نظر المندوبين الآخرين . وغالباً ما يشار إلى الأمم المتحدة باحتقار ، على اعتبار أنها مجرد مجال للمجادلة . وأنا أرفض استعمال كلمة مجرد فإن ما نحتاج إليه فعلاً هو تبادل وجهات النظر في هذه المرحلة من مراحل التطور الدولي .

فالصعوبة الكبرى التي تواجه تطور النظام العالمى هو أن هناك الكثير من الآراء حول ما هو صحيح وما هو خاطئ . والقليل من التعارض يمكن تسويته بتصرف يعكس الحكم العام عن الصواب والخطأ . وغالباً ما تحوى الاقتراحات الدولية عنصر محاولة فرض الأغلبية نتائج على أقلية كبيرة تشعر هذه الأقلية بأنها غير عادلة ، وفي مثل هذه الأحوال يجب أن تسير الإجراءات الدولية في حذر ، وإلا فإنها قد تحفز إلى مقاومتها بعنف مما قد يشعل نار حرب عامة .

إن المهمة العاجلة اليوم لأى منظمة عالمية هى تعليم أعضائها كيفية الوصول إلى فهم أفضل ، والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة ، وذلك بقصد الوصول إلى عرف عام وتسمية يقبلها العقل عن الخطأ والصحيح .

وغالباً ما تؤدي المناقشة الصريحة إلى الكشف عن آراء الأفراد التي لم يسبق أن نالت حظها من التقدير .

إن المناقشات التي حدثت في الأمم المتحدة — وأنا لا أشير إلى المناقشات الرسمية المسجلة وإلى المناقشات الخاصة التي تحدث — تؤدي هذه المناقشات إلى

تغيير في الأوضاع . لقد قدم وفد الولايات المتحدة كثيراً من المقترحات التي كانت تحرر مسودتها مقدماً بحيث تلتقي في رغبة حقيقية مع آراء الآخرين . وكنا عادة نجد أننا قد أغفلنا عناصر تستحق العناية . وعلى قدر ما أذكر فإن كل اقتراح قدمه وفد الولايات المتحدة قد عدل نتيجةً للمناقشات ، ولم يكن هذا التعديل بقصد الحصول على الأصوات لإقراره ، بل لإدراك جدارة رأى الآخرين الذي أغفل ذكره في الاقتراح .

ومن الضروري لأجل الحصول على نتائج إيجابية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أن تصاغ المقترحات بحيث تنال تأييد الأمم المختلفة في جميع أنحاء العالم ، وذلك يجعل الأمم تقترب من بعضها أكثر من ذي قبل ، إنه عامل موحد ويعكس الفضل الكبير لمثل الحكومات .

عندما تحدث انتخابات في بلد حر يحاول الزعماء السياسيون للأحزاب المتنافسة أن يعرضوا برنامجهم بطريقة تجعلهم يحصلون على تأييد الأغلبية . إن ذلك يجعل الأحزاب المتعارضة تقترب من بعضها . وفي الغالب تنكش الاختلافات الرئيسية حول المبادئ ، ويجد زعماء الأحزاب المتعارضة صعوبة متزايدة في إيجاد تناقض كبير بين برنامج حزبهم والأحزاب الأخرى .

هذا بالضبط هو نوع التقارب الذي نحتاج إليه في الشؤون العالمية ، وذلك ما تزودنا به الأمم المتحدة .

إن الأشياء التي تتساوى أمام نفس الشيء تتساوى مع بعضها . ونفس الشيء في الأمم المتحدة هو أغلبية الآراء التي لعلها تتمثل على الأغلب في الدول الصغرى . في سان فرانسيسكو اعتاد الصحفيون أن يتحدثوا عن « الخمس الكبار » « والخمس والأربعين الصغار » . إن هؤلاء الصغار الخمس والأربعين قد أصبحوا

« الصغار الأربع والخمسين » وذلك يمثل النسبة المطلوبة في الأصوات لاتخاذ القرارات .

إن الأمم الصغرى تعلق آمالاً كبرى على السلام والعدالة والحرية . وهي تعتمد في ذلك على القوى الأدبية أكثر من اعتمادها على القوة المادية ، وربما كان ذلك لأنه ليس لديها الكثير من القوة الأخيرة . ولكن الدول الكبرى لا تستطيع أن تتصرف في أى شىء فى الجمعية العامة للأمم المتحدة إلا عن طريق اقتراحات تتمشى مع الروح الأساسية لهؤلاء الذين يمتلكون الأغلبية العددية . وبما أن الأمم المختلفة فى الآراء تبغى الاستعانة بهذه الروح فإنها تتقارب من بعضها .
بمثل هذه الطريقة تؤدي الجمعية العامة للأمم المتحدة مهمتها فى أن تصبح « ملتقى تنسق فيه الجهود » .

إنهاء « الحياذ »

عند ابتداء الخلاف بعد الحرب بين الشرق والغرب كانت هناك حملة شائعات يغذيها الشيوعيون ، تقول إن الخلافات بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة إنما هى مجرد خلاف عارض داخل المحيط الخاص للصراع بين القوى العظمى ، وإن الولايات المتحدة تحاول السيطرة على العالم مهددة بوقوع كارثة الحرب لأنها تنظر إلى الاتحاد السوفيتى كمنافس لها .

وفى مثل هذه الظروف سيكون من الطبيعى والمناسب للأمم التى لا يعنىها الأمر مباشرة أن تكون بعيدة عن هذا الخلاف وأن لا تنحاز إلى أحد من الخصمين المتنازعين .

كان ذلك جزءاً من الخطة السوفيتية التى رسمت للبقاء على الدول غير

الشيوعية مقسمة بحيث يمكن التغلب عليها واحدة بعد الأخرى .

وفي الاجتماعات الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة ، كان هناك قبول عام لوجهة النظر هذه ، وهي أن الصراع إنما هو في الواقع مجرد صراع بين قوتين عظيمتين ، تماماً كما كان يحدث في الماضي أيام أن كانت روما وقرطاجنة ، وانجلترا وأسبانيا ، وفرنسا وألمانيا ، مثلاً ، متنافسة فيما بينها . وحتى مسترييفن كان في بعض الأوقات يقول إن دور بريطانيا أن تكون كعبر بين الاتحاد السوفيتي وبين الولايات المتحدة .

ولو أن وجهة النظر هذه كانت سادت ، لكان من الصعب إيجاد التماسك الذي ساعد بلاداً مثل اليونان وتركيا وإيران وكوريا على الوقوف في وجه التغلغل الشيوعي وتحريضه على الحرب الأهلية .

في أثناء انعقاد الدورات الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة كانت بعض الدول الصغرى تشعر بكثير من الحرج من جراء تصويتها إلى جانب الولايات المتحدة ، وخاصة عندما تكون النتيجة أغلبية ساحقة ضد الاتحاد السوفيتي . لقد كانت متفقة معنا ولكنها كانت تشعر بأنه ربما كان من الأفضل لو أن أمماً أكثر تعطي أصواتها إلى جانب الاتحاد السوفيتي لمجرد أن تعطي لنفسها الحياد . وكذلك في أثناء الاجتماع الأول لمجلس وزراء الخارجية كان مفروضاً ألا يتحدث ممثلو الولايات المتحدة مع ممثلي الصين وفرنسا وانجلترا مقدماً ويُعبّروا عن رأيهم . لقد كان مفروضاً أن الحياد قائم .

وعلى أي حال فإن الإجراءات التي حدثت في الأمم المتحدة أدت إلى تبدد سريع لهذا الاتجاه نحو الحياد ، فإن الولايات المتحدة عن طريق اتباعها سبيلاً عملياً في سلوكها وأعمالها ، كذبت بصورة قاطعة إعزاز السوفيت بأن الصراع

الدائر في العالم قد عجل به طموح الولايات المتحدة للسيطرة على العالم . فأصبح مفهوماً أن الصراع مرتبط قبل كل شيء بمصير الدول الصغيرة التي تريد أن تعيش في حرية .

وبذا انتهى « الحياد » من ناحية الميل إليه ، ومن ناحية التصويت ، ونشأ بدلاً عنه تماسك روحى على بين الأمم غير الشيوعية وبشكل ليس فيه أى نوع من الخجل . وكانت الرابطة بينهم ليست هى الرغبة فى خدمة « شهوة السيطرة » للولايات المتحدة ، ولكن الرغبة للمحافظة على الحريات والاستقلال والحقوق المتساوية لجميع الأمم المستقلة .

ومن الطريف أن أشير هنا مرة أخرى إلى خطاب ستالين فى ١٠ مارس سنة ١٩٣٩ ، وهو الخطاب الذى سبق أن أشرت إليه . ففيه يقرر ستالين أن « الحياد » هو الذى مكن هتلر وموسوليني وقادة الحرب اليابانيين من إعادة تقسيم العالم على نحو يكون فى صالحهم ، ولمد سلطانهم على حساب إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة ، والتي وصفها وقتذاك بأنها دول غير معتدية ، وقال إن « الحياد » هو الذى جعل من المحتم قيام حرب عالمية ثانية . وكما أوضح ستالين فإن الفترة من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٩ كانت بالنسبة لعصبة الأمم فترة ضعف عجزت فيها عن إبعاد روح الحياد التي تركت كل دولة وحيدة « للدفاع عن نفسها ضد المعتدين » . إن الأمم المتحدة قد تستطيع أن تكون أفضل من هذه الناحية ، فقد هدتنا بروح التعاون المخلص وبعد النظر فى الأغراض الدولية ، ونتيجة لذلك نشأت روح من التآزر بسرعة لم يسبق لها مثيل .

وسواء أكان ذلك التآزر سيستمر أم لا ، نظراً لأن الحكومات إنما تتصرف ليس طبقاً لما تريده وإنما طبقاً لما تجرؤ على عمله ، سواء أكان ذلك أم لا ،

فإن هناك تفضيلاً واضحاً للتأزر كعمل بديل للحياة ولكن برفض أن ذلك سيؤدي إلى زيادة أمنها .

وإذا كان هناك أى شك في ذلك فإن الخوف قد يحطم الاستعداد القوى لأولئك الذين يرفضون فكرة الحياة في ظروف أنفسهم ويفضلون أن يتجمعوا معاً ضد أى اعتداء مباشر أو غير مباشر .

والأمم المتحدة لا تستطيع وحدها وبنفسها أن تضمن التأزر المطلوب لتأكيد الأمن ، إن ذلك يعتمد أيضاً على الأمم الأعضاء نفسها ، وعلى ما تقوم بعمله في داخل نطاق الميثاق ، وفي تنفيذها « الحقوق الأساسية للفرد أو الدفاع الجماعي عن النفس » .

الفصل السابع

التطور الاستعماري كاجراء بديل للثورة العنيفة

كانت مناطق المستعمرات مسرحاً لإجراءات سياسية مثيرة .
في أثناء انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو أخصينا حوالي سبعمائة مليون نسمة ،
ثلثي تعداد سكان العالم تقريباً ، يتبعون الغرب من الناحية السياسية . وذلك ناشئ
عن أن أمم الغرب لقرون عديدة سابقة كانت متقدمة ونشطة سواء من الناحية
المادية أو العملية أو الروحية . ففي مرحلة التقدم ، مثل ما حدث أثناء الثورة
الصناعية ، اخترعت الدول الغربية ، وفي مقدمتها إنجلترا ، الآلات التي ضاعفت
من الطاقة البشرية أضعافاً عديدة . وجعلت من الممكن إنتاج ما يحتاج إليه
الآخرون ولا يستطيعون الحصول عليه . وأخذت البضائع التي تنتج تنقل عن
طريق تجار ذوى جرأة إلى أركان المعمورة الأربعة .

ونظراً إلى أن معظم هؤلاء كانوا لا يستطيعون الدفع بالجنيه الأسترليني فقد
فتحت لهم الحسابات ، واتسعت الاستثمارات في هذه البلاد المتخلفة ، واتخذت
شكل إنشاء السكك الحديدية والموانئ ومشاريع الري وما شابه ذلك .

ولضمان حسن استمرار هذه الأعمال كان يجب أن يكون هناك تأييد كافٍ
من ناحية الأحوال السياسية والمالية . وعليه فقد قامت القوى الغربية بتهيئة
حكومات لحكم شعوب العالم التي لم يكن لديها الاستقرار السياسي اللازم لنمو
التجارة والمشاريع الاستثمارية .

وهذا الاتساع في سيطرة الغرب لم يأت نتيجة لاستخدام القوة رغم أنه حدث

بعض القتال مع الجيوش الغربية في آسيا وأفريقيا . ولكن هذه الحروب كانت قليلة الأهمية . فالحروب الكبرى التي نراها في أيامنا إنما نشبت بين القوى الغربية نفسها ، ولم تكن حروباً يشنها الغرب ضد بلاد ذات حضارات مختلفة عن حضاراتها . إنما نشأ النفوذ السيامي للغرب أولاً : لأنه كان لدى الغرب شيء يمنحه ، ولم تأت هذه السطوة من عمل الجنرالات بقدر ما أتت بالأغلب من عمل الدبلوماسيين والتجار والإرساليات .

فغالباً ما كان رجل الإرساليات المسيحية هو أول من يدخل هذه المناطق يدفعه إلى ذلك بحثه عن القوى البشرية التي ما زالت في حالة البدائية ، بالرغم من أن ذلك حدث أولاً في أرض الميعاد حيث التقى الشرق بالغرب لأول مرة . فهو يعتقد أن جميع الرجال من خلق إله واحد زود كل فرد بحقه في التقدم . وذهب التجار والمهندسون أيضاً من الغرب إلى جميع أنحاء العالم وقاموا بتوزيع المنتجات الغربية الحديثة وتنمية الموارد الطبيعية التي كانت منسية ومختفية .

وأنا لا أفترض أن كل الغربيين كانوا حريصين على تحقيق هدف عالمي كبير وهو تحسين أحوال الإنسانية ، ولكن المجتمعات الغربية قبلت الحقيقة الأولية ، وهي أن عنصر المصلحة الخاصة سواء الفردية أو العائلية أو القومية ، باعتبارها الحافز الإنساني المسيطر الذي إذا كبّح فلن يحدث إلا التقدم القليل . ولكن العقيدة المسيحية تقول إن المصلحة الخاصة المادية لا يمكن أن تعود بالفائدة الكاملة على أصحابها إلا إذا استفاد منها الصالح العام في نفس الوقت .

وأصيب بعض الغربيين بالعجرفة من ناحية الجنس ، وأرادوا تخليد الظروف التي في ظلها يبدو الرجال الأقزام عمالقة لجرد أن لون بشرتهم أبيض ، وكون البعض منهم ثورة عريضة عن طريق استغلال المظالم للشعوب المحكومة التي

أصبح لديها كثير من الأسباب المعقولة للشكوى ، وأخذوا يترقبون الفرصة لتخليص أنفسهم . ولكن العقيدة الدينية والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية للغرب صبغت الاستعمار الغربي بصبغة تختلف عن الاستعمار السابق ، فقد كانت فيه عناصر المرونة .

إن الوضع الاستعماري للغرب كان ينظر إليه دائماً من القادة السوفيت على أنه كعب «أخيل» ، أى النقطة التى يستطيعون أن يضربوا فيها الضربة القاضية . فقد رأوا أن أمم أوروبا الغربية محتاجة إلى منابع المواد الخام التى تستخرج من المناطق المستعمرة — الزيت — المطاط — الصفيح — وما شابه ذلك — ورأوا أيضاً أن بعض البلاد الغربية محتاجة إلى أسواق مستعمرات لتصريف بضائعها مثل المنسوجات . وتحققوا أيضاً من أن هناك تياراً مرتفعاً من الوطنيين ورغبة متزايدة من الشعوب لتولى شئون أمورهم بأنفسهم . وفكر القادة السوفيت فى تنمية هذه الرغبة بواسطة الدعاية وتوجيهها إلى الثورة المسلحة ، مما قد يؤدي إلى تحقيق هدفين ، فهو يشغل القوى الغربية فى مجهودات حرية منهكة فى سبيل قمع الثورة الأهلية ، وفى الوقت نفسه يؤدي إلى استخلاص المستعمرات من الحقد على الدول الغربية بحيث أنه من الطبيعى أن يدخلوا فى فلك الشيوعية السوفيتية التى تستطيع أن تدعى تأييدها للثوار من الناحية الأدبية .

ولقد قال ستالين فى سنة ١٩٢٤ إن الطريق إلى انتصار الثورة على الغرب يكمن فى ثنايا التحالف الثورى مع حركات التحرير فى المستعمرات والبلاد المستقلة . وهذه الخطة الموضوعية منذ خمس وعشرين عاماً مضت تبدو فى صفحة ٥٢ من كتابه مشاكل اللينينية الذى كثيراً ما أشرنا إليه .

وقد اتبعت هذه الخطة بدقة ، وأنفقت عليها الشيوعية السوفيتية مبالغ طائلة ،

وأنفقت عليها أيضاً الكثير من الفكر السياسى فى مراحلها العليا ، عندما اعتزل
المستر مولوتوف وزارة الخارجية فى ٤ مارس سنة ١٩٤٩ ، فإنه فعل ذلك فى
الظاهر لأن المكتب السياسى شعر أنه يجب أن يكرس وقته بالكامل للقيام بوضع
برنامج الشيوعية السوفيتية للثورة فى آسيا . وهى مهمة بلغ من أهميتها أنها استلقت
تركيز عناية أفضل العقول التى لدى الحكومة السوفيتية فى المجال الدولى ، وعليه
فقد تحرر من المساهمة فى استهلاك الوقت واجتماعات مجلس وزراء الخارجية والأمم
المتحدة التى غالباً ما تكون اجتماعات غير مثمرة .

عندما اقتربت الحرب العالمية الثانية من نهايتها ، كان الموضوع السياسى
الوحيد ذو الأهمية الشديدة ، هو موضوع المستعمرات . ولو كان الغرب قد حاول
أن يستمر فى تخليد الاستعمار كأمر واقع ، لجعل ذلك من الحتم قيام الثورة المسلحة ،
وكان من الحتم أن ينهزم أيضاً . وكانت الخطة الوحيدة الممكنة نجاحها هى الوصول
بشكل سلمى إلى استقلال أكثر الناس رقياً من هؤلاء الـ ٧٠٠ مليون نسمة التى
تحت حكمهم .

وقد برز هذا الموضوع بعد الحرب فى ربيع سنة ١٩٤٥ ، ولم يكن فى
مقترحات دومبارتون أوكس أى مواد تعالج هذه الحالة وكانت هذه الثغرة إحدى
الثغرات الكبيرة .

وبعد بحث هذا الموضوع قبل انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو بوقت قصير
اجتمع المنسحبون الذين سبق اجتماعهم فى دومبارتون أوكس فى شنجن
ووضعوا برنامج الوصاية الذى يحل محل نظام الانتداب الخاص لبعض الأمم . وهو
النظام الذى وضع للمناطق التى انتزعت من ألمانيا وتركيا عقب الحرب العالمية
الأولى .

وعلى كل فقد كان هناك خلاف حاد فى رأى داخل حكومة الولايات

المتحدة حول ما إذا كانت الجزر التي كانت تحت الانتداب الياباني في المحيط الهادى تدخل فى نظام الوصاية ، وإذا كان الأمر كذلك فتحت أى شروط ؟ ولم تكن الحكومة تستطيع فى ذلك الوقت أن تعد مقترحات أو تتخذ وضعاً بشأنها مع الحكومات الأخرى . وازداد الموقف تعقيداً بموت الرئيس روزفلت المفاجئ وانتقال السلطة فجأة إلى الرئيس ترومان .

وكانت النتيجة أنه قبل انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو لم يكن هناك أى اتفاق مع الدول من أى نوع يشير إلى معالجة مشكلة المستعمرات ، وعليه فإن مؤتمر سان فرانسيسكو بحث المشكلة دون أن يكون لديه ميزة تفهمها من قبل . واشتمل الميثاق على ثلاث فصول هامة تعالج مشكلة المستعمرات بصفة عامة ونظام الوصاية بصفة خاصة ، وذلك فى الفصول الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر . وإلى السناور ستاسن يرجع الفضل الأكبر فى ذلك ، فقد تولى حمل هذه المسئولية فى سان فرانسيسكو التى زاد من صعوبتها اختلاف الدول الاستعمارية الحاد مع الاتحاد السوفيتى ، فوقف السناور ستاسن بينهم موقفاً يدل على كفاءته القصوى كفاوض .

ولكن مهما بلغت درجة الكفاءة فى المفاوضة فإنه لم يكن من الممكن الوصول إلى نتائج إيجابية لو لم يكن النظام الاستعمارى يحمل فى طياته ما نسميه بالمرونة الداخلية نظراً لتأثره بالروح المسيحية . وكانت النتيجة أنه لم يكن من الضرورى فى مؤتمر سان فرانسيسكو أن يحدث ضغط شديد على القوى الاستعمارية لقبول فكرة الحكم الذاتى أو الاستقلال كأمر لا بد منه ، فحازت هذه الفكرة لديهم قبولاً عاماً . والحقيقة أن مواد ميثاق الأمم المتحدة كانت أوضح من

مشيقاتها فى ميثاق عصبة الأمم ويرجع الفضل الأكبر فى ذلك إلى البريطانيين .

والفكرة الأساسية كانت مجرد إيجاد نظام دولى للوصاية يحل محل الانتداب فى عصبة الأمم ، ويشمل بعض الأقاليم الأخرى التى قد تنتزع من إيطاليا أو اليابان طبقاً لاتفاقيات الصلح .

واتسع نطاق هذه الفكرة فى ميثاق الأمم المتحدة حتى أصبح يشمل جميع الشعوب التى لا تتمتع بالحكم الذاتى .

وبين الفصل الحادى عشر المبادئ الرئيسية التى اشتمل عليها . . « يقر أعضاء الأمم المتحدة الذين يضطلعون حالياً أو مستقبلاً بتبعات إدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطاً كاملاً من الحكم الذاتى — بالمبدأ الذى يقضى بأن تكون لمصالح هذه الأقاليم المقام الأول ، ويقبلون — كأمانة مقدسة فى أعناقهم — الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية شعوب هذه الأقاليم إلى أقصى حد مستطاع فى نطاق السلم والأمن الدوليين وبالشكل الذى حدده الميثاق لهذا الغرض » .

ويمضى الميثاق فى تحديد التزامات الدول الاستعمارية :

« ب » ينمون الحكم الذاتى ويقدرّون الأمانى السياسية لهذه الشعوب حق قدرها ، ويعاونونها على إنشاء نظمها السياسية الحرة نمواً مطرداً وفقاً للظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه ومراحل تقدمها المختلفة » .

وكان قبول الدول الاستعمارية لهذه المبادئ عملاً من أعمال التنوير الفكرى عند ساستها ، فإنها سلكت السبيل — والسبيل الوحيد — لإحباط برنامج الشيوعية السوفيتية لإخماد نيران الثورة المسلحة . وبالإضافة إلى المبادئ العامة فى

الفصل الحادى عشر من الميثاق عن البلاد التى لا تتمتع بالحكم الذاتى ، قررت مواد الفصل الثانى عشر والثالث عشر منهاج نظام الوصاية الدولى . والمواد معقدة . وتعتبر تسويات سياسية تم الوصول إليها بصعوبة . فقد تقرر أن يكون هناك مجلس للوصاية تكون عضويته بالتساوى بين الأمم التى تدير الأراضى التى ستدخل فى الوصاية (الدول الاستعمارية) وبين الأمم التى لا تدير مثل هذه الأراضى (الدول غير الاستعمارية) . ثم كانت هناك نصوص بشأن الوصاية على الأراضى « ذات القيمة الاستراتيجية » ، وهذه وضعت تحت سلطان مجلس الأمن مباشرة ، والوصاية على الأراضى التى « ليس لها قيمة استراتيجية » ، وهذه كانت تحت إشراف الجمعية العامة مباشرة .

وكانت هناك صعوبة فى تحديد الوصاية « الاستراتيجية » بحيث يمكن أن تلتقى مع وجهة نظر الولايات المتحدة بشأن الجزر التى كانت تحت الانتداب اليابانى ، فلم تكن حكومتنا ترغب فى ضم هذه الجزر إليها فوراً ، وإنما كانت ترغب فى أن تكون فى وضع يضمن ألا تصبح هذه الجزر مرة أخرى قواعد للهجوم على الولايات المتحدة . ولذا ابتدعت الولايات المتحدة نظام الوصاية « الاستراتيجية » بحيث تكون تحت إشراف مجلس الأمن مباشرة ، حيث للولايات المتحدة حق الفيتو وتستطيع معه أن ترفض أى إجراء يتخذه المجلس ترى أنه يهدد سلامتها .

وفى سان فرانسيسكو تتبع كبار مواطنينا موضوع الوصاية عن قرب ، واهتم به أيضاً أعضاء الكونجرس الذين كانوا ضمن الوفد الأمريكى .

وكان هناك فى الكونجرس مطالبة قوية بأن تقوم الولايات المتحدة بضم الجزر التى كانت تحت الانتداب اليابانى ، وزاد من حساسية الموضوع أنه أثير فى

مضمار المناقشة السياسية وربما كانت سبباً في فض التوقيع على اتفاقية الوصاية بالمجلس . ولذلك أصر وفد الولايات المتحدة على ألا ينص في الميثاق على أى شيء يمنع من إدخال هذه الجزر في نظام الوصاية الاستراتيجية .

ولم يكن مندوبو الولايات المتحدة جميعهم يستطيعون متابعة تفاصيل وجهات النظر أثناء مناقشتها ، لانشغال كل عضو بمهمة معينة في اللجان . ولم يكن أى واحد منهم يستطيع أن يعطى تقريراً مفصلاً عن كل شيء بالنسبة لمسألة الوصاية ، فقد كانت هناك نغمة متكررة . فقد اتفق مقدماً على ألا يسرى نظام الوصاية بشكل أوتوماتيكي على أى أرض ، وإنما « سيكون ذلك من المسائل التي تخضع لاتفاقية لاحقة تحدد أى الأراضي في الجداول السابقة ستدخل في نظام الوصاية وتحت أى شروط » .

وفي الاجتماعات اليومية لوفد الولايات المتحدة ، كان كل من السناتور كوناالى والسناتور فاندنبرج يسأل الكوماندور ستاسن السؤال التالي دائماً : هل أنت متمسك بنص الاتفاقية اللاحق ؟ وكان الكوماندور ستاسن يرد دائماً بالإيجاب ، ثم يبدأ الاجتماع . وعندما تم توقيع الميثاق وعرض على مجلس الشيوخ للتصديق عليه ظهرت الحكمة السياسية للشيوخ ، فإن هذه الفقرة التي جاءت في الميثاق ، والتي تنص على عدم الارتباط بأى شيء بشأن الجزر التي كانت تحت الانتداب الياباني أو أى أراضٍ أخرى ، قد استبعدت ما كان من الممكن أن يكون عقبة كأداء ربما كانت تحول دون التصديق على الميثاق .

وفقرة أخرى تم الاتفاق عليها لطمأنة الأمم القلقة ، هو النص الذي جاء فيه أن أى اتفاقية للوصاية يجب أن تكون مقبولة لدى أى دولة يهتمها الأمر بصفة مباشرة بما في ذلك الدولة القائمة بالانتداب .

وهاتان الفقرتان ، وإن كانتا قد ساعدتا على الموافقة على الميثاق والتصديق عليه ، خلقتا صعوبات كبرى في سبيل إنشاء نظام الوصاية كما سنرى فيما بعد .

واجتمعت الأمم المتحدة في لندن في شهر يناير وفبراير سنة ١٩٤٦ للتنظيم ، وفي ذلك الوقت كانت المنظمات الرئيسية للأمم المتحدة قد تم إنشاؤها عدا مجلس الوصاية ، فلم يكن من الممكن في ذلك الوقت إنشاء مجلس الوصاية لأن نصف العضوية فيه يجب أن تكون من أمم كانت تدير أراضي الوصاية . ولم تكن هناك أراضي وصاية ولا يمكن أن توجد ما لم توجد اتفاقيات للوصاية .

ولم يكن هناك إلزام لأى أمة بأن تدخل أراضي في نظام الوصاية ، لأنها كما رأينا «مسألة تخضع لاتفاقيات تالية» . وأيضاً لم يكن من الممكن أن تكون هناك اتفاقات للوصاية ما لم توافق عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن في حالة الوصاية على المناطق الاستراتيجية ، وتوافق عليها الدول التي يهملها الأمر بصفة مباشرة . وعليه ففي لندن في ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ اتخذت الجمعية العامة قراراً تدعو فيه الأمم القائمة بالانتداب إلى أن تتقدم باتفاقيات للوصاية قبل بدء الجزء الثانى من الدورة الأولى التي كانت ستعقد في نيويورك في نهاية العام .

وعندما انعقدت الجمعية العامة في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٦ في نيويورك بذلت مجهودات ضخمة لإنشاء مجلس الوصاية .

وكان ذلك يتطلب أن تبدى عدد من الأمم القائمة بالانتداب رغبتها في أن تدخل أراضي الانتداب في نظام الوصاية ، وأن تقوم بمفاوضات ، وتعقد اتفاقيات على غرار الاتفاقيات التي بين هذه الأمم والجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأن توجد وسيلة للحد من تفسيرات عبارة « الدول التي يعينها الأمر بصفة مباشرة » ، وذلك بقصد عدم تمكين الاتحاد السوفيتى من استخدام حق الفيتو في هذه الاتفاقات .

وكان يمكن للولايات المتحدة أن تبدأ في إنشاء نظام الوصاية ، وذلك بالإسراع في اقتراح الوصاية على الجزر التي كانت تحت الانتداب الياباني في المحيط الهادى . ولكن الخلاف المستمر بين الإدارات الحكومية المختلفة عندنا أخر إتخاذ هذا الإجراء ، وأعربت جميع البلاد الأخرى المنتدبة على أراضٍ كوصية من عصبة الأمم — عدا إتحاد جنوب أفريقيا — عن رغبتها في الدخول في مفاوضات لإحلال نظام الوصاية محل نظام الانتداب ، وهذه الأمم هى المملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا وأستراليا ونيوزيلندا . وقدمت اتفاقيات للوصاية شملت ثمانى مناطق في أفريقيا والمحيط الهادى . وقد بدأت نيوزيلندا بذلك وتقدمت لتكون كبش الفداء . وجاء هذا الإجراء صدى لوجهة نظر رئيس وزرائها « بيتر فرايزر » و « سير كارك . م . بيرندزن » المندوب النيوزيلندى فى دورة الأمم المتحدة هذه .

وكانت الرغبة التى أبدتها الدول الاستعمارية لعمل اتفاقيات وصاية ، بمثابة خطوة واسعة إلى الأمام . ولكن كان ما زال هناك الكثير لإتمامه ، فقد كان لكل منهم حق رفض شروط اتفاقية الوصاية لأن الميثاق كان ينص على ضرورة موافقة الدول المنتدبة على هذه الشروط .

وسرعان ما بدا أن الشروط التى كانت الدول المنتدبة ترغب فى أن تحول الانتداب بها إلى وصاية ، غير مقبولة لدى الكثير من الوفود بل عند أغليتهم ، ودارت أعنف المشادات حول ما إذا كان من حق السلطة القائمة بالإدارة أن تنشئ قواعد عسكرية فى الأراضى التى تحت وصايتها . وكانت الدول الاستعمارية قد أصرت على أن يكون لها هذا الحق .

ونشأت تعقيدات أخرى من جراء الحقيقة القائمة وهى أن الإتحاد السوفيتى كدولة عظمى له مصالح عالمية واسعة ، وبلا شك « يعنيه الأمر بصفة مباشرة »

في جميع إتفاقيات الوصاية ، وأنه لا يمكن أن تكون هناك أى إتفاقية وصاية ما لم يوافق على شروطها . وقد لمح إلى أنه لن يوافق على أن تكون للدولة القائمة بالإدارة حق إنشاء قواعد عسكرية على الإطلاق في أرض الوصاية .

وكانت بعض الأمم ترغب في أن تعتبر « معنية بالأمر بصفة مباشرة » وبذا يكون لها حق الاعتراض . وكانت الدول العربية تتطلع إلى الأيام القادمة التي ينظر فيها أمر الانتداب على فلسطين ، وتتوق بنوع خاص إلى السوابق التي قد تتيح لها حق الاعتراض فيما يختص بمستقبل فلسطين .

وقد قام وفد الولايات المتحدة بدور نشيط في محاولة تكوين مجلس الوصاية ، فقد كان يبدو لنا أننا في حاجة سريعة إلى الوصول لهذه النتيجة ، فمن الممكن أن يغدو مجلس الوصاية إحدى الوكالات ذات الأهمية الكبرى في الوصول بالبلاد غير المستقلة بشكل سلمي إلى الاستقلال ، وكنا نعرف أن الاتحاد السوفيتي لا يرغب في أن يتم ذلك على هذه الصورة السلية وإنما عن طريق الثورة المسلحة ، فكان يقف في سبيل تكوين مجلس الوصاية لأنه إذا لم يوجد هذا المجلس فإن الشعوب التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ستشعر بأن الأمم المتحدة قد أهملتها ، وأن الطريق الوحيد لتحقيق آمالهم هو أن يتولوا الأمور بأنفسهم باستعمال العنف بإرشاد القيادة التي يزودهم بها الاتحاد السوفيتي . وبعد مرور بضعة أسابيع بدا من غير الممكن الوصول إلى نتائج إيجابية .

وفي إحدى الفترات طلبت اللجنة التي كانت تبحث هذه المسألة مع المستر فيفيكوف السفير السوفيتي لدى واشنطن والذي كان يمثل الاتحاد السوفيتي ، طلبت منه أن يتفاوض معي على انفراد . وأوقفت اللجنة إجراءاتها العادية حتى تتم هذه المفاوضات . واجتمعنا سوياً وكان معه المستر جروميكو ، ثم اجتمع السفير ومستر جروميكو بمستر مولوتوف .

وفي خلال هذه الأحاديث أشير إلى أن الاتحاد السوفيتي سوف يوافق على أى وضع بشأن الجزر التي كانت تحت الانتداب الياباني ، والتي ترغب الولايات المتحدة في الوصاية عليها ، وأنه — أى الاتحاد السوفيتي سيمضي قدماً في سبيل تكوين مجلس الوصاية إذا أيدت الولايات المتحدة رغبته في الحصول على قاعدة له في مستعمرات البحر الأبيض . ولمح أيضاً إلى أن الاتحاد السوفيتي يرغب في أن يعامل كدولة « بعينها الأمر بصفة مباشرة » في شأن مستقبل أوكيناوا أو أى أراضٍ يابانية يمكن أن تستخدم كقاعدة جوية تجاه ميناء فلاديفستوك .

وقد نقلت ذلك إلى المستر بيرنز وبالاتفاق معه رفضت في الحال فكرة عقد مثل هذه الصفقة .

هذه القصة تكشف بشكل طريف الشكوك التي تنشأ دائماً عند ما يحدث أن يجتمع الاتحاد السوفيتي في مكان لا يكون فيه سوى مندوب « الدولتين » وهو ما كان الاتحاد السوفيتي يسعى إليه دائماً . وبعد هذا الاجتماع طلب المندوب البريطاني مقابلتي ، وعند الاجتماع به طلب مني تعهداً كتابياً بأن الولايات المتحدة لن تعطي المندوب السوفيتي أى وعود خاصة أو ضمانات لتأييد طلباتهم بأن يكونوا « معنيين بصفة مباشرة » بشأن المستعمرات الإيطالية السابقة ، وقد أعطيته التعهد الذي طلبه .

ولم تؤد محادثاتي الخاصة مع السفير فوفيكوف إلى نتيجة طيبة ووصل الموقف إلى حد بدا معه أن من الضروري أخذ الأصوات على هذا الموضوع ، وذلك للتغلب على معارضة الاتحاد السوفيتي حتى يمكن إيجاد إتفاقيات للوصاية لتكوين مجلس الوصاية . وقدم وفد الولايات المتحدة صيغة إلى الجمعية العامة يمكن بها للأعضاء أن يعبروا عن وجهة نظرهم من أن موافقة أى أمة على إتفاقيات الوصاية

أمام الجمعية ليس معناه التنازل عن حقها في أن تعتبر « دولة يعنيتها الأمر بصفة مباشرة بالنسبة لأي إتفاقية مقبلة أو بالنسبة لأي تغيير في الاتفاقيات الموجودة فعلاً » .

وبعد الموافقة على هذه الصيغة من اللجنة التي شكلتها الجمعية ، كان من الممكن إبرام ثمانى اتفاقيات للوصاية بواسطة الجمعية العامة ، وذلك بأغلبية ٤١ صوت ضد ٦ وامتناع ٥ . وكانت الأصوات التي اقترعت ضد الاتفاقيات هي الأصوات الستة للكتلة السوفييتية .

وجاءت نتيجة التصويت على مسألة القواعد العسكرية متقاربة (١٨ ضد ٤ وامتناع ٦) . ومما لا ريب فيه أن أغلبية الوفود لم تكن لتقبل هذه النصوص كأساس لولا أن رفضها كان معناه عدم تكوين مجلس وصاية على الإطلاق . وقد حاربت الكتلة الشيوعية السوفييتية اتفاقيات الوصاية حتى نهايتها المريرة ، ثم أعلنت أن دولها ستقاطع مجلس الوصاية لأن اتفاقيات الوصاية غير قانونية ومخالفة لنصوص الميثاق وخاصة المواد الخاصة بالقواعد العسكرية والتي تعتبر خرقاً للميثاق .

وفي خلال المرحلة الأولى من المفاوضات السالفة كان مركز الولايات المتحدة ضعيفاً ، لأن الولايات المتحدة ، وقد كانت تدير أراضى بالانتداب ، لم تستطع أن تحزم رأيها لإدخال هذه الأراضى في نظام الوصاية للأمم المتحدة ، فكنا كمن يبحث الآخريين على عمل الشيء الذى لم نكن نحن راغبين فى عمله .

وتحدثت فى هذا الشأن مع مستر ترومان قبل بدء الدورة ، ومع وزارة الخارجية ، ومستر فورستال وزير الدفاع ، وكان رأى الرئيس ترومان متفقاً مع رأيى فى هذه القضية ، وأخذ يتابع الموضوع من واشنطن باهتمام ، ثم أعلن بنفسه

في ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ أن الولايات المتحدة ستعهد بالجزر التي كانت تحت الانتداب الياباني أو أية جزر أخرى تتولى أمرها الولايات المتحدة ، إلى نظام الوصاية ، على أن تتولى هي إدارتها . واقترحت الولايات المتحدة أن تدخل هذه الجزر في نظام الوصاية « الاستراتيجية » الذي يوافق عليه مجلس الأمن .

وقوى هذا التصريح من المركز الأدبي لوفد الولايات المتحدة أثناء معالجته للمشكلة ، وربما كان أمراً لا بد منه للوصول إلى نتائج ناجحة .

وفي ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧ بعد ارفض دورة الجمعية العامة ، قدمت الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن اتفاقية الوصاية التي تقترحها للجزر اليابانية ، ووافق المجلس عليها في ٢ أبريل .

ولدهشتنا لم يستخدم الاتحاد السوفيتي حق الفيتو لوقف الاتفاقية ، ولعله أدرك أنه إذا أوقفت الإتفاقية بالفيتو السوفيتي فإن النتيجة ستكون ضم هذه الجزر إلى الولايات المتحدة فوراً . ولم يكن الاتحاد السوفيتي يعير الجزر التي كانت تحت الانتداب الياباني أى أهمية إلا كورقة للمساومة ، وكان أكثر ما يعينها هي الوصاية في شمال أفريقيا ، والوصاية على جزيرة أوكيناوا ، واحتمال أن تطلب الولايات المتحدة تحمل المسؤولية فيها كالمح إلى ذلك تصريح الرئيس في ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ .

كان إنشاء مجلس الوصاية خطوة بالغة الأهمية في خطة التطور السلمي بشعوب المستعمرات نحو الحكم الذاتي . فقد كانت الأراضي الداخلة تحت سلطان المجلس فعلا لا تكون نسبة كبيرة من البلاد التي لا تتمتع بحكم نفسها . وعلى كل حال فإن جميع الأراضي التي كانت تحت الانتداب أصبحت مستقلة أو انتقلت إلى نظام الوصاية في هيئة الأمم المتحدة عدا جنوب غرب أفريقيا . وقد مارس مجلس الوصاية نفوذه كأداة عليا بشكل ظهر أثره في المناطق المستعمرة .

إن أعظم تقدم تم لم يكن نتيجة لنظام الوصاية . وإنما نتيجة الإجراء الاختياري الذي اتخذ طبقاً للفصل الحادى عشر من الميثاق الذى يُعنى «بالأراضى التى لا تتمتع بالحكم الذاتى» بصفة عامة ، ويلزم الأمم الأعضاء الذين يديرون أياً منها ، على أن تعمل على تنمية « الحكم الذاتى » ومساعدة الشعوب على التطور التقدمى للنظم السياسية الحرة فيها .

وعند توقيع ميثاق الأمم المتحدة فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٥ أعطى الاستقلال السياسى لحوالى ٦٠٠ مليون نسمة من الشعوب التى لم تكن تحكم نفسها ، ويشمل ذلك شعوب الهند وباكستان وبورما وسيلان والفيليبين وأندونيسيا والأردن وإسرائيل والهند الصينية الفرنسية ، وأصبح ما لا يقل عن سبعة من هذه الشعوب أعضاء حاليين فى الأمم المتحدة . أى أنه فى حوالى ٥ سنوات نال حوالى أربعة أخماس ال ٧٠٠ مليون من الشعوب غير المستقلة حتى سنة ١٩٤٥ استقلالها ، وكثير غيرها وضع تحت وصاية الأمم المتحدة .

حدث ذلك بشكل سلمى عدا وقوع قتال فى أنحاء متفرقة من أندونيسيا وفلسطين والهند الصينية الفرنسية .

والحالة فى الهند الصينية فى لحظة كتابة هذا الكتاب أبعد ما تكون عن الإرضاء ، وهى تمثل تماماً ما كانت الشيوعية السوفيتية تأمل أن يحدث على نطاق واسع فى جميع أنحاء المناطق المستعمرة .

ففى فيتنام توجد ثورة تحت قيادة شيوعية ويحاول الفرنسيون قمع هذه الثورة بالقوة المسلحة .

ورغم أن هذا الموقف يمثل قطاعاً صغيراً من مجموع مشكلة المستعمرات ، إلا أنه قد اتخذ شكلاً خطيراً ، فهو يمثل بالوعة شديدة الخطورة على الاقتصاد

الفرنسى ، وعلى مقدرة فرنسا على أن تصبح مرة أخرى قوة عسكرية فى أوروبا .
فحوالى ١٥٠ ألف جندى فرنسى يحاربون هناك ، وهؤلاء الجنود هم خيرة القوات
الفرنسية المقاتلة التى يعتمد عليها فى فرنسا ، وتقدر التكاليف بما يعادل ٥٠٠ مليون
دولار فى العام ، وهذا مبلغ ضخم كان الفرنسيون فى أشد الحاجة إليه لإعادة تعمير
فرنسا نفسها .

وتحاول الحكومة الفرنسية بعد فوات الوقت أن تخرج من المأزق بأن
تعطى قدراً كبيراً من الاستقلال لحكومة فيتنام التى يرأسها « باوداى » . وتمت
موافقة مجلس النواب الفرنسى على اتفاقيات بهذا الخصوص فى ٢٨ يناير سنة
١٩٥٠ . ولكن تصرف الفرنسيين ربما يكون قد جاء فى وقت متأخر جداً ،
فإن الحكومة السوفيتية قد اعترفت بالقائد الشيوعى هوشى منه ، وكذلك
الحكومة اليوغوسلافية ، والصين الشيوعية ، وغيرها ، وأصبحت حكومته قادرة
على مواصلة الكفاح الذى يكلف فرنسا ثمناً غالياً دون أى شك فى النتيجة .

وتتجه الجهود حالياً إلى تكرار حالة فيتنام . فإنه عقب عودة الرئيس
ماوتسى تونج من موسكو بدأ الشيوعيون الصينيون فى ٢١ فبراير سنة ١٩٥٠ فى
توجيه إذاعة إلى شعوب جنوب غرب آسيا تدعوهم فيها إلى الثورة على السياسيين
الحاليين الذين أطلقوا عليهم اسم « الدمى الاستعمارية وأذناب الاستعمار » ، وجاء
فى هذه الإذاعة أن الشعوب لا يمكن أن تنال حريتها دون الكفاح المسلح ،
وما دامت الحكومة الحالية تسيطر على القوات المسلحة فإن حركة التحرير عليها
أن تأخذ الشكل القانونى أو غير القانونى لكفاح الشعوب الذى يجب أن يتسم
بالكفاح المسلح فى أماكن أخرى مناسبة ، وهذا الكفاح يجب أن يتم بالتعاون
مع الاتحاد السوفيتى . إنه بالاعتماد على جانب الديمقراطيين والدول المحبة للسلام

وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي يمكن لأي بلد أن يحقق ويضمن استقلاله الحقيقي .
وهذا الاتجاه يختلف عن « التيتوية » كما يبدو .

هذه الأحداث تكشف عن جسامه الخطر ، إننا نعترف بحكمة السياسات
التي اتبعتها البلاد الغربية الاستعمارية بعد الحرب ، ونشكر الاعتدال العام الذي
أبداه قادة البلاد التي تحررت .

ولا يجب أن ننسى شكر القادة المفكرين الذين غرسوا في السياسات
الاستعمارية الغربية أسس فكرة حرية البشر ، بحيث أن الاستعمار الغربي كان
يحمل في طياته ميزة تحررية ، ونشأ من اتحاد العقيدة الغربية مع الاقتصاد
والفلسفة الاجتماعية ، تطور سلمى إلى إحلال الحكم الذاتي محل الحكم الغربي .
إن أحداث السنوات الخمس الأخيرة الكبرى كان نتيجة منطقية لما حدث من
قبل ولم يكن نكوصاً مرتجلاً .

إن الإمبراطوريات الوثنية التي حكمت في الماضي لم تكن متنورة بالمثل العليا
عن الحرية وحقوق الفرد ، ولم يكن لدى هؤلاء الغزاة أى عقيدة في إله واحد
يهيمن على الحكام والمحكومين . ولم يعتقدوا مطلقاً بأن لكل فرد مهما كان
جنسه أو لونه أو كونه عبداً ، حقوقاً منحها له الله ليعيش في حرية طبقاً لما يمليه
عليه عقله وضميره .

إن عقيدة الغرب هي التي جعلت من النظام الاستعماري للغرب شيئاً مختلفاً
اختلافاً كبيراً عن إمبراطوريات الماضي ، فإن هذه الإمبراطوريات كانت مؤسسة
على أساس النظرة المادية البحتة ، فعندما ضعف الحكام انقلب عليهم المحكومون
وقاتلوهم وحرروا أنفسهم ودمروهم . وبذا تحوالت هذه المدينيات القديمة إلى خرائب .
ولعل المدينة الغربية قد أفلتت من هذا المصير .

الفصل الثامن

المنظمات الإقليمية

إن الأمم المتحدة قد شكلت لكي تكون هيئة عالمية ، وهي تحمل مسئولية السعى لحفظ السلم الدولي في كل مكان ، وعليه فإنها لا تسمح بأى منافسة لها في هذا الشأن .

ولكن هل يتطلب ذلك أن تكون الأمم المتحدة هي وحدها المختصة بصيانة السلم الدولي ؟ هل يمكن أن توجد منظمات إقليمية للمحافظة على السلام ؟ لقد كانت هناك فعلاً أمم ودول اتحادية تقوم بإقرار النظام المحلى الداخلى فيما بينها ؟ فهناك مثلاً اتحاد الـ « بان أمريكان » و « الكومنولث البريطانى » ، أليس من الممكن عن طريق مثل هذه الجماعات تنظيم العمل من أجل السلام بشكل أقوى ويمكن الاعتماد عليه أكثر من تنظيمه على أسس عالمية بحتة ؟

كان هذا السؤال هاماً ، لأن مجلس الأمن كان يتعثر في سيره بسبب الفيتو . ولم يكن فى الإمكان تفادى استعمال الفيتو فى هيئة عالمية تمثل الحالة القائمة فى العالم ، لا ما يجب أن تكون عليه . إن الفيتو لم يؤد إلى أن تصبح الأمم المتحدة عديمة النفع ، ولكنه كان يقيم الصعاب فى وجه الإجراء الذى تتخذه منظمة عالمية . وهذه الصعاب ليس من الضرورى أن تكون موجودة أمام إجراءات منظمة إقليمية .

لقد واجه الرئيس ولسون نفس المشكلة عندما أنشأ عصبة الأمم ولم يتم

بجلها ، الأمر الذى كان من دواعى سرور مجلس الشيوخ . وعليه فإن مبدأ مونرو كان إحدى الصخور التى تحطمت عليها سفينة عصبة الأمم .
وكادت سفينة الأمم المتحدة تتحطم على نفس صخرة مبدأ مونرو هذه .

فعندما اجتمعنا فى سان فرانسيسكو واجهنا إجراءين متناقضين ليس من الممكن التوفيق بينهما اتخذتهما حكومتنا . أحدهما أن قرار يالتا فى ١١ فبراير سنة ١٩٤٥ الذى أقر حق الفيتو للدول الخمس الكبرى ، وهذا القرار إذا ضم إلى مقترحات دومبارتون أوكس فإن معناه أنه لا يمكن اتخاذ أى إجراء لتقوية السلام عن طريق التنظيمات الإقليمية ، دون الاقتراع على ذلك فى مجلس الأمن واتخاذ قرار ينال موافقة الأعضاء الخمس الدائمين . ولأوضح معنى ذلك .

إذا نجح الحزب الشيوعى فى السيطرة على الحكم فى إحدى البلاد بأمريكا الجنوبية ، فإن هذه الحكومة تستطيع بتواطؤ وتأييد الشيوعية السوفيتية أن تشن حرباً عدوانية ضد جيرانها ، وأن الولايات المتحدة أو أية دولة موقعة على حلف أمريكى ، لا تستطيع أن تتخذ إجراء حريياً لإقرار السلم ما لم يوافق الاتحاد السوفيتى على ذلك .

هذا هو جوهر ما اتفق عليه فى دومبارتون أوكس ويالتا . والإجراء المناقض لذلك الذى اتخذته حكومتنا هو أنه فى فبراير ومارس ١٩٤٥ — أى فى أيام قرار يالتا — عقد مؤتمر أمريكى فى مدينة مكسيكو لبحث مشاكل الحرب والسلام ، واتخذ القرار المعروف باسم « قرار شابلتييك » الذى كان مقررأً بموجبه أن تنشأ وكالة إقليمية تضم البلاد الأمريكية وتتحمل مسئولية المحافظة على السلام فى هذه المنطقة . وتضمن هذا القرار مبدأ أن أى هجوم على إحدى الدول الأمريكية يعتبر اعتداء على الدول الأخرى . وأوصى بعقد معاهدة تقتصر على الدول الأمريكية

يتقرر فيها الإجراءات الجماعية التي تتخذ لمقاومة أى عمل عدوانى يقع على البلاد الأمريكية بما فى ذلك استخدام القوة .

ولم يلاحظ التناقض بين قرار « دومبارتون أوكس » وقرار « شابلتييك » إلا بعد أن تقرر عقد مؤتمر سان فرانسيسكو . وكان الذى لفت النظر إليه هو نلسون روكفلر الذى كان يتحمل المسئولية كحلقة الاتصال بين مندوبى أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة . وكان يعرف أن الثورة تختمر بينهم لأنهم اعتقدوا أن آمال وعود شابلتييك ستبدد من جراء تعريض أعمال المنظمة الإقليمية الأمريكية لاحتمال رفضها بواسطة الفيتو الروسى .

وفى مساء ٥ مايو سنة ١٩٤٥ بحث نلسون روكفلر المسألة مع السناتور فاندنبرج . وفى نفس الليلة بعث السناتور رسالة إلى مستر ستيتينيوس يحثه بشدة على إيجاد وسيلة تسمح للمنظمة الإقليمية الأمريكية بالعمل خارج نطاق الفيتو الروسى .

ولم تكن المشكلة سهلة الحل . فقد كانت قرارات دومبارتون أوكس وبالتا تلائم المستر مولوتوف ملاءمة تامة ، فهى تعطى الاتحاد السوفيتى حق استخدام الفيتو بشكل فعال ضد أى عمل إقليمى فى أمريكا أو أى مكان آخر . وشعرت حكومة الولايات المتحدة أنها لا تستطيع تغيير ما سبق الاتفاق عليه إلا إذا أعفاها الاتحاد السوفيتى من الاتفاقية ، وكان المستر مولوتوف ينوى العودة إلى موسكو بعد بضعة أيام . وكان من الواضح أن من الصعب الحصول على أى تنازل بعد رحيله .

وكان تصرف المستر مولوتوف فى هذا الصدد فى منتهى اللباقة . فإنه حصل فى اليوم الأول للمؤتمر على موافقة الولايات المتحدة على نص المادة « ٥٣ » التى

يستطيع بها الاتحاد السوفيتى بغض النظر عن موافقة مجلس الأمن — أن يعمل تحت اسم الميثاق « غير العدوانية » التى كان الاتحاد السوفيتى يتفاوض بشأنها مع الأمم الأوربية الأخرى — بولندا ويوغوسلافيا ... الخ .

وتدخل الصين حالياً فى نطاق هذه الشبكة من الميثاق . وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة لن يكون لديها سلطة الفيتو ضد الأعمال السوفيتية فيما قد يصبح منطقة خاصة للاتحاد السوفيتى ، ولم يكن لدينا يقظة كافية لكى نطلب استثناء مماثلاً من أجل الضمان الجماعى للمنظمة الإقليمية الأمريكية ولذا كان مركزنا ضعيفاً كمفاوضين .

وعلى أى حال فقد شرعنا فى العمل ، ولعدة أيام كان هذا الموضوع هو الشاغل الأول لنا ، فقد كان خطيراً . إذ أن بلدان أمريكا اللاتينية بدأت تهدد بالانسحاب من مؤتمر سان فرانسيسكو ما لم يتوافر لها إنقاذ حرية العمل بأنفسها فى داخل نطاق المنطقة الأمريكية ، الأمر الذى لا يمكن الحصول عليه دون موافقة المسترمولوتوف ، ولم يكن لدينا سوى القليل لنساوم عليه .

وتعقيد آخر نشأ من أن بعض الأعضاء فى وفد الولايات المتحدة ، شعروا أنه يجب على الولايات المتحدة ألا تقتطع استثناء آخر من قواعد مجلس الأمن . فقد شعروا أنه إذا فتح باب مقترحات دومبارتون أوكس وياالتا لكى يسمح باتخاذ إجراءات تنفرد بها المنظمات الإقليمية ، فإن المنظمة العالمية لن تستطيع أن تغدو ذا أثر فعال ، وسينقسم العالم إلى مناطق نفوذ للدول الكبرى التى تحيط بها مجموعات من الدول الصغرى ، وهذه التجمعات الإقليمية ستأخذ شكل معسكرات مسلحة ، وبذا سيختفى إمكان إيجاد نظام عالمى .

وكانت الخلافات بين أعضاء وفد الولايات المتحدة من الحدة بحيث استدعت

عرض المسألة على الرئيس ترومان ، وأرسلت إليه مذكرة تضمنت آراء المؤيدين والمعارضين . وجاء رده مشتملاً على تعليقات للندوين بأن يحاولوا العثور على مشروع قرار يسمح لنظام الأمن الداخلي الأمريكي أن يكون بمنأى عن تدخل الفيتو في أعماله .

ومن ثم واجهتنا مهمة إيجاد الصيغة المناسبة التي تحصل على موافقة كل من حكومة الاتحاد السوفيتي وحكومات أمريكا اللاتينية .

وعرضت اقتراحات عديدة . وكانت الصيغة التي اتفق عليها نهائياً هي التي تأخذ شكل المادة ٥١ من الميثاق ، والتي تنص على الحق في الدفاع الجماعي عن النفس . وتقرر الفقرة الأولى من المادة الأولى :

« ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص من الحق الطبيعي للدول ، فرادى أو جماعات ، في الدفاع عن أنفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء « الأمم المتحدة » . وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي .

وللحصول على موافقة السوفيت كان من الضروري أن نسير في طريق أعنف ، وأن نبتعد عما قد يسمى أفضل الأخلاق الدبلوماسية .

وكان المستر مولوتوف قد عاد إلى موسكو في ٩ مايو سنة ١٩٤٥ دون أن يوافق على مشروع القرار . ولم نستطع الحصول على موافقة رئيس الوفد المستر جروميكو . وأخيراً تمت والمستر ستيتينيوس بتحرير مسودة تصريح صحفي نشر في ١٥ مايو سنة ١٩٤٥ ، وفيه وضعنا الولايات المتحدة في كفة ، والمواقفة على المادة ٥١ في كفة أخرى .

لقد شعرنا أنه بهذه الطريقة وحدها نستطيع أن نرغم الاتحاد السوفيتي على الموافقة .

ونجحت الخطة ، فقد رفض المندوبون السوفيت قبول النص أولاً ، وأخيراً سلموا به .

ولم يكن مندوبو دول أمريكا اللاتينية راضين تماماً عن صياغة مشروع القرار . وكان من الصعب عليهم أن يصدقوا أن عبارة الدفاع الجماعي عن النفس « يمكن أن تحمل هذه المشكلة الكبرى . وكانوا يفضلون أن يشار بوضوح في الميثاق إلى قرار « شابلتييك » والمقترحات التي جاءت فيه ، وأن يستثنى بصفة خاصة من تحكم الفيتو ، ولكنهم رضوا أخيراً بالصيغة التي قدمناها بعد اجتماع صاحب في بنهاوس بفندق فيرمونت . هناك استخدم السناتور كوناالى ومستر فاندنبرج كل براعتهم في الإقناع ، وأثبتوا أنهم عظماء حقاً ، فقد تعهدوا بشرف الولايات المتحدة على سرعة إتمام اتفاقية الأمن الأمريكى التى رؤى عقدها بموجب « قرار شابلتييك » . ومن الذكريات التى لاتزال عالقة فى ذهنى من اجتماع بنهاوس منظر السناتور كوناالى وهو واقف فى تحفز ويداه ممدودتان إلى الأمام يصرخ فى دائرة من دبلوماسي أمريكا اللاتينية قائلاً « يجب أن تثقوا بالولايات المتحدة » .

وتعهد السناتور ستينيوس — بعد موافقة الرئيس — بصفة رسمية « أنه بعد اختتام أعمال مؤتمر سان فرانسيسكو ، فإن الولايات المتحدة ستدعو الجمهوريات الأمريكية الأخرى فى المستقبل القريب إلى التفاوض فى الإتفاقية : « كما نص على قرار شابلتييك » .

ووافق مؤتمر سان فرانسيسكو على المادة ٥١ ، وبذا ظهر إلى الوجود إمكان

« الدفاع الجماعى عن النفس » بمزاياه العديدة .

بدون ذلك النص كان يمكن أن يكون للاتحاد السوفيتى حق غير محدد لمنع تنظيم أى دفاع فعال ضد الاعتداء الذى يحتمل أن يقوم به هو ، وعندئذ يكون ميثاق الأمم المتحدة قد أثبت أنه مصدر خطر حقيقى بدلاً من أن يكون عملاً يستفيد منه الجنس البشرى فقد كان من الممكن أن يغدو أداة يستخدمها المعتدى لمساعدته فى الاعتداء .

وبغض النظر عن العنصر السوفيتى فى الموضوع فإن مبدأ أساسياً قد أدخل ، ويمكن تفسير ذلك بالكيفية التى أنشئت بها الولايات المتحدة نفسها .

فالولايات المتحدة اتحاد بين ولايات ذات سيادة ، ظهر إلى الوجود عندما سعت ولاياتها الثلاث عشر إلى توفير الأمن الجماعى لها . وإن إنشاء اتحادنا هذا وما تلاه من تقدم ، خدم السلام بشكل أفضل مما لو استمرت حالة التفرق بينها ، وربما لم يكن من الممكن أن يتم اتحادنا الإقليمى لو وجدت ظروف مثل التى سادت فى دومبارتون أوكس وياالتا .

فإن الدول العظمى وقتئذ — روسيا وإنجلترا وفرنسا وأسبانيا — كان سيكون لها حق الاعتراض على أى عمل تقوم به دولنا بقصد الدفاع الجماعى عن النفس .

إن مما لا شك فيه أنه من الأهمية بمكان أن توجد منظمة عالمية يشمل مجالها العالم بأسره ، وتهتم بجميع مصالحه ، وألا تهمل بسبب انشغالنا بالشئون الإقليمية . ولكن فى المستوى العالمى يكون تحقيق التقارب بين الدول شديد البطء . وإن من الحماقة القول بأن التآنى يجب أن يتحكم حتى فى الأعمال الإقليمية .

ميثاق ريو سنة ١٩٤٧

إن المؤتمر الأمريكى الذى صدر وعد بانعقاده فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٥ لم ينعقد بسرعة .

ويرجع السبب فى ذلك إلى اختلال العلاقات المتزايد بين الولايات المتحدة وحكومة بيرون فى الأرجنتين ، والاختلاف الذى حدث داخل حكومتنا حول كيفية معالجة الحالة .

فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٥ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنه نظراً للتطورات الأخيرة فى الأرجنتين فإن الولايات المتحدة ترى من الأنسب تأجيل مؤتمر الأمن الأمريكى الداخلى الذى تحدد لعقده يوم ٢٠ أكتوبر فى مدينة ريو .

وفى ١١ يناير سنة ١٩٤٧ تكلم السناتور فاندنبرج عن ضرورة « إنعاش » الوحدة الأمريكية الداخلية . كان يرى ضرورة عقد مؤتمر ريو فوراً ، مبدئياً مخاوفه من حدوث فتنة شيوعية فى أمريكا اللاتينية إذا ما استمرت الدول الأمريكية مندفعة فى الابتعاد بعضها عن بعض .

وفى ٣ يونيه سنة ١٩٤٧ صرح الرئيس ترومان بأن الولايات المتحدة مستعدة للتشاور مع جميع الجمهوريات الأمريكية بشأن موضوع حلف الدفاع المشترك . وفى أول يوليو حددت البرازيل بصفتها دولة داعية يوم ١٥ أغسطس موعداً لانعقاد المؤتمر . كان هذا بعد مرور أكثر من عامين على أحداث مؤتمر سان فرانسيسكو التى سردناها .

وكان وفد الولايات المتحدة مكوناً من المستر مارشال « رئيساً » ، وعضوية

كل من السناتور فاندنبرج ، والسناتور كوناالى ، ومستراستن عضو الشيوخ السابق والذى كان يمثل الولايات المتحدة فى هيئة الأمم المتحدة نظراً لما أبداه من كفاءة فى مؤتمر مكسيكو الذى اتخذ فيه قرار شابلتيبيك .

وفى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ وقعت فى ريو معاهدة المساعدة المشتركة بين دول أمريكا ، وكان شعارها القرار الذى اتخذ فى « شابلتيبيك » « الفرد للمجموع والمجموع للفرد » فهى تفرض على أطراف المعاهدة الاشتراك فى هيئة المشورة التى تستطيع فى حالة حدوث اعتداء سواء من داخل أو خارج حدود الأمريكتين أن تقوم بتوقيع العقوبات التى تراها بما فى ذلك العقوبات الاقتصادية ، وذلك بأغلبية ثلثى الأعضاء .

وعلى أى حال فقد نص أيضاً على أنه « لن يطلب من أى دولة أن تستخدم قوتها المسلحة دون موافقتها » .

وهكذا تحددت المنطقة الأمريكية فشملت كندا وجرينلاند بالرغم من أن كلا من الدومينيون السكندى أو الدانمارك أو جرينلاند ذات السيادة لم تكن مشتركة فى الحلف .

كان حلف ريو متطوراً تطوراً ملحوظاً فى السياسة الخارجية الأمريكية . كان مبدأ مونرو أصلاً مجرد تصريح صادر من الولايات المتحدة مبيناً ما ستفعله إذا حاولت أى دولة خارج الأمريكتين ضم أى جزء منها إلى أراضيها ، أو توسيع نفوذها السياسى فيها . وكان ينظر إليه فى الولايات المتحدة على أنه برنامج للدفاع عن النفس . ومن ناحية أخرى يقف حائلاً دون توسع الروس فى الشمال الغربى لساحل القارة الأمريكية الشمالية . وكان يعطى الولايات المتحدة صفة المدافع عن المصلحة الشخصية وعن البلاد الجنوبية ولم يكن ليسهم ما يقولونه فى هذا الصدد .

ولما نمت قوة هذه البلاد ونفوذها أخذت تبدى امتعاضاً متزايداً من وضعها في المركز الأول الذي يضعها فيه مبدأ مونرو .

ورأت أن دخولها في نظام للأمن الجماعي كأطراف متساوية أكرم وأكثر ملاءمة لها . وتضمن حلف ريو قبول الولايات المتحدة لهذا الرأي ، وكانت تلك خطوة حكيمة بعيدة النظر ، فقد أقيمت علاقاتنا مع جيراننا في الجنوب على أسس المساعدة المتبادلة ويمكن أن نربح نحن الإثنين من هذه العلاقة الجديدة .

وكان حلف ريو حدثاً جديداً أيضاً لأنه وضع المادة ٥١ من الميثاق موضع التنفيذ .

وقبل سريان مفعول الميثاق كان هناك عدد من المنظمات الإقليمية الفاقدة الشخصية بعض الشيء . فقد كان هناك الكومنولث البريطاني ، والجامعة العربية التي تكونت من الدول العربية في مارس سنة ١٩٤٥ قبل انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو مباشرة ، والمواثيق « غير العدوانية » بين الاتحاد السوفيتي والبلاد الصديقة . وعلى أي حال فلم يكن يوجد شيء يماثل النظام الذي أنشئ عن طريق حلف ريو الخاص بالأمريكتين في نصوصه الوافية التي حررت بعناية ، وتحديد طبيعته ومجاله ، وفي إعداد الوسائل اللازمة للتنفيذ .

لقد كان حلف ريو مقدمة انتهت منها الولايات المتحدة لتبدأ في إنشاء حلف آخر أهم وهو حلف شمال الأطلسي .

حلف شمال الأطلسي

أثناء شتاء ١٩٤٧ - ١٩٤٨ عم الخوف أرجاء أوروبا الغربية ، وكانت هذه هي الفترة التي استخدمت فيها الأحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا العنف بشكل

مكشوف . فقد نظمت الإضرابات السياسية وارتكبت الكثير من أعمال التخريب . وكانت تهتف علناً « إن الجيش الأحمر سيأتي حالاً » . وقد سعت إلى الحصول على حلفاء للحزب ونجحت في ذلك عن طريق وعدها بأن الأعضاء سيكونون بآمن من العقاب عندما يمسك الاتحاد السوفيتي بزمام الأمور . وقد أخبرني رئيس وزراء فرنسا « كييل » بأنه يقدر أن من بين كل خمس أعضاء في الحزب الشيوعي الفرنسي انضم اثنان إلى الحزب بدافع الخوف .

وفي ذلك الوقت استعد الكثيرون لمغادرة البلاد ، وكانوا ينظرون إلى أسبانيا كأقرب ملجأ إليهم بافتراضهم أن جبال البرانس قد تكون حائلاً تقف عنده الموجة الأولى للهجوم السوفيتي .

وحاول كثيرون تهريب أموالهم إلى الخارج بحيث أنه إذا استطاع أحدهم الفرار فإنه يجد رصيماً يتعيش منه .

كل ذلك كان له أثره في برنامج الإنعاش الاقتصادي ، وبدأ أنه لن يزيل هذا الفرع الذي أثاره السوفيت سوى تصريح حازم من الولايات المتحدة .

وفي أوائل الربيع (أبريل سنة ١٩٤٨) كنت أقوم بإجازة على إحدى الجزر ببحيرة أونتاريو عندما تلقيت رسالة لاسلكية من إحدى المنارات بأنني مطلوب لاجتماع في واشنطن .

ووصلت إلى بليز هاوس في ٢٧ أبريل وقابلت وزير الخارجية مستر مارشال والسكرتير المساعد للوزارة مستر لوفيت والسناتور فاندنبرج .

وبحثنا الحالة نحن الأربعة . واتفق رأينا على أن الموقف يتطلب اتخاذ إجراء من الولايات المتحدة لتخفيف حدة الفرع المتزايد في أوروبا . ولكن ماذا ستكون

الصورة التي سيتخذها هذا الإجراء ؟ رأى مستر لوفيت أن أفضل إجراء هو إنشاء حلف على غرار حلف الأمر يكتين الذي سيثبت دعائم وحدة المصالح بين الدول الغربية ، الأمر الذي ثبت وجوده من تجارب حربين عالميتين .

وكنت في البداية أشك في مثل هذا العلاج الشكلي ، لأنني كنت أعرف أن من الصعب رسم الخطوط التي يشتمل عليها ولا يتعد عنها الحلف . وفكرت في أن من الأفضل أن نبدأ عملنا بتصريح من الرئيس يماثل تصريح الرئيس مونرو ، ثم يؤكد هذا التصريح فيما بعد إذا دعت الحاجة .

وبعد استيفاء تبادل الرأي ، قرر مستر مارشال ومستر لوفيت المضي في رسم الخطوط لحلف إقليمي في شمال الأطلنطي . وكان السناتور فاندنبرج قد لمح إلى أن مجلس الشيوخ يميل إلى فكرة المنظمات الإقليمية ، ومستعد للموافقة من ناحية المبدأ على مثل هذه المنظمات التي تنشأ بقصد الدفاع الجماعي .

وقد تحققت هذه النبوءة عندما اتخذ مجلس الشيوخ بأغلبية ساحقة من الأصوات (٦٤ ضد ٤) القرار المعروف باسم قرار فاندنبرج ، والذي جاء به أن مجلس الشيوخ يرغب في أن تواصل الولايات المتحدة سعيها للوصول إلى الغايات الآتية :

« ٢ — زيادة تنمية الإجراءات الجماعية والإقليمية وغيرها من إجراءات الدفاع الفردي والجماعي عن النفس طبقاً لأهداف ومبادئ ونصوص الميثاق .

٣ — تضامن الولايات المتحدة بما يتفق والدستور مع هذه المنظمات التي تقوم على مبدأ المساعدة المتبادلة والفعالة بما يضمن أمنها القومي » .

وعندئذ بدأت وزارة الخارجية في إجراء مباحثات استطلاعية مع كندا

والملكة المتحدة وفرنسا ودول اليينلوكس — بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج .

وقام بهذه المفاوضات المسترلوفيت السكرتير المساعد في واشنطن ، ولم أتابع المسألة عن قرب لانشغالي في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية سنة ١٩٤٨ مع مستر مارشال . وعلى أى حال فقد طلبت من مستر مارشال عدم اتخاذ عمل محدد حتى ظهور نتائج انتخابات الرئاسة . فقد كان من غير المرغوب فيه إتمام الاتفاق على التفاصيل بشأن هذه المسألة حتى يستبين أى من الحزبين الكبيرين سيتحمل المسئولية الرئيسية في السير بالمشروع إلى نهايته .

و بعد انتخابات نوفمبر أثير الموضوع ، وقررت الدول السبع المتبنية للمشروع توسيع نطاق الحلف بحيث تنضم إليه الدول الاسكندنافية أيسلندا والنرويج والدانمرك والسويد وإيطاليا والبرتغال أيضاً . وصممت السويد على عدم الانضمام مقررّة أن إنشاء الحلف دون أن تنضم إليه دول اسكندنافيا قد يكون أفضل ، وقبل الباقون الانضمام إلى الحلف .

وقد جلب الاتساع في مجال العضوية مشاكل عديدة . فقد بدا أن انضمام النرويج إلى الحلف استفزاز لا ضرورة له للاتحاد السوفيتي ، إذ أن للنرويج حدوداً مشتركة مع الاتحاد السوفيتي ، وكان للأخير أسباب قوية ومعقولة للاستياء من إنشاء قواعد جوية على طول هذه الحدود المشتركة ، وهى القواعد المفتوحة لاستعمالات الولايات المتحدة . وفعلاً قدمت الحكومة السوفيتية احتجاجاً قوياً إلى النرويج . وفي أول فبراير سنة ١٩٤٩ أعطت الحكومة النرويجية تأكيدات بأنها لن تدخل في أى اتفاق مع أية دولة أخرى تلزم النرويج بمنح قواعد في الأراضي النرويجية إلا في حالة مهاجمة النرويج نفسها أو حدوث تهديد بالهجوم عليها .

لقد كانت النرويج تعتبر نفسها دائماً من بلدان شمال الأطلسنطى ، وذلك للروابط القوية التى بينها وبين انجلترا ، ورغبت فى الانضمام إلى الحلف ، وكان انضمامها يجعل انضمام أيسلندة والدانمارك أمراً أقرب احتمالاً . وقد ثبت أن أيسلندة كانت نقطة صالحة للدوريات فى شمال الأطلسنطى أثناء الحرب العالمية الثانية ، وانضمام الدانمارك يعنى انضمام جرينلند وإن كانت داخله ضمن المنطقة التى يشملها حلف ريو .

ودخول النرويج والدانمارك قد يكون له أثره الفعال — فى حالة الحرب — لإغلاق مضيق سكاجيراك فى وجه الغواصات الروسية .

وأدى انضمام البرتغال إلى إدخال جزر الأزور فى الحلف ، وهى الجزر التى ثبتت صلاحيتها القيمة كقاعدة أثناء الحرب العالمية الثانية .

وانضمت إيطاليا أيضاً رغم أنها ليست من دول شمال الأطلسنطى ، لأن فرنسا تعلق أهمية على إمكان الدفاع المشترك بينها وبين إيطاليا عن ممرات جبال الألب ، وانضمام إيطاليا كان يعنى أيضاً اعترافاً مرغوباً فيه من إيطاليا بعد تحولها من الفاشية لتصبح إحدى دول العالم الغربى الحر ، وجاء هذا الاعتراف فى وقته لأن الحكومة الإيطالية كانت تواجه معارضة خطيرة من الشيوعيين وكان عليها أن تواجه احتمال فقدان المستعمرات الإيطالية فى شمال أفريقيا .

سواء كانت كل هذه القرارات حكيمة أم لا ، فإن الزمن وحده سيخبرنا عن ذلك ، ولكن لا ريب أنه كانت هناك مبررات قوية لها نتج عنها معاهدة شمال الأطلسنطى التى وقعت فى ١٤ أبريل سنة ١٩٤٩ من الولايات المتحدة وكندا والدول الأوروبية الغربية العشر .

والمادة الخامسة هى قلب هذه المعاهدة وهى تنص على ... « اتفق الأطراف

على أن أى هجوم مسلح على واحدة أو أكثر منها فى أوروبا أو أمريكا الشمالية سيعتبر هجوماً عليها جميعاً » ، وأنه فى حالة حدوث ذلك فإن كل الأطراف تتخذ « الإجراءات التى تراها ضرورية بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة لإعادة حفظ أمن منطقة شمال الأطلنطى » .

ومنطقة شمال الأطلنطى فى عرف هذه المعاهدة تشمل الأراضى التابعة لأى من الأطراف فى أوروبا أو شمال أمريكا ، ومنطقة الجزائر التابعة لفرنسا ، والمناطق التى يحتلها أى عضو فى أوروبا (ألمانيا مثلاً) أو أى جزائر لأى طرف فى شمال الأطلنطى وكذلك البواخر والطائرات فى هذه المنطقة والتى تتبع أى طرف من أطراف المعاهدة .

وقد تضمنت المعاهدة إنشاء مجلس ولجان بما فى ذلك لجنة الدفاع التى توصى بالتدابير اللازمة لتنفيذ المعاهدة .

وقد قبلت المعاهدة بمعارضة قوية فى مجلس الشيوخ ، ولكن بعد مناقشات مطولة وبعد تقديم اقتراحات بالتعديل رفضت جميعها ، أخذت الأصوات على التصديق فى ٢١ يوليو سنة ١٩٤٩ ، ووفق على المعاهدة بأغلبية ساحقة (٨٢ ضد ١٣) .

وتعتبر معاهدة شمال الأطلنطى تطوراً هاماً فى حلقة التنظيم للسلام فهى قد أوضحت من وقتها أن أى غزو لغرب أوروبا من روسيا أو ألمانيا سيعتبر بمثابة إعلان للحرب على الولايات المتحدة .

إن الفكرة التى انضم إليها الموقعون على المعاهدة هى أنهم بإعلانهم مقدماً ما سيحدث إذا حدث هجوم على غرب أوروبا فإن لديهم الأمل فى ألا يحدث هذا الهجوم .

ويعتقد الكثيرون أنه لو عرف قيصر (إمبراطور) ألمانيا مقدماً أن هجومه على فرنسا وبلجيكا سيجر انجلترا ومن بعدها الولايات المتحدة إلى المعمة ما كان هاجها قط ، ولكن بما أنه لم يكن يعرف أن ذلك مؤكد الوقوع ، فقد قامر بالهجوم وخسر ، ولكنه لم يخسر وحده بل خسرتنا جميعاً .

ويعتقد الكثيرون أيضاً أنه لو علم هتلر أن الحرب قد تجر إليها الولايات المتحدة لما بدأها ، وبما أنه لم يكن يعرف فقد قامر وخسر وخسرتنا نحن أيضاً .
إن حلف شمال الأطلسي وحلف ريو يمحوان أى عدم تأكد بشأن اهتمام الولايات المتحدة بالمناطق التي حددتها ، فليس هناك عذر بإساءة التقدير أو محاولة اغتنام الفرص .

ليست المعاهدات دائماً مكاسب ، لأنها إذ تزيد وضوح النية بشكل مؤكد في بعض المناطق ، فإنها تزيد عدم وضوحها في مناطق أخرى ، وسنتكلم عن هاتين النقطتين فيما بعد . ولكن الحلفين يعدان الأعضاء بضمان قوى ضد الاعتداء الذي يتخذ شكل التهام القطعة بعد الأخرى .

إن الولايات المتحدة لم ترتبط بشيء لم يكن من المؤكد قيامها به فعلاً إذا قام الاتحاد السوفيتي بهجوم مسلح ضد أى من دول أوروبا الغربية أو الأمريكتين . والمعاهدة ليست تسوية لصالح جانب واحد فربما وقع الهجوم على الولايات المتحدة أولاً ، وهنا سنكون في أمس الحاجة إلى مساعدة حلفائنا والقواعد التي يمكن أن تيسر لديهم .

إننا نستطيع أن نحكم بنزاهة وعدل أن حلف ريو وشمال الأطلسي خطوتان إلى الأمام في طريق يؤدي بنا إلى السلام .

الفصل التاسع

ملا الفراغ الاقتصادى

عند ما تحررت أوروبا عام ١٩٤٥ كانت ضيفة تترنح بحيث لا تستطيع أن تقف على قدميها دون مساعدة .

كانت قد تلقت ثلاث ضربات قاصمة فى تتابع سريع ، فهناك الحرب العالمية الأولى التى استنزفت القوى البشرية والمالية لفرنسا وإنجلترا ، وجاءت بعدها الأزمة الاقتصادية العالمية التى بدأت عام ١٩٢٩ واستمرت عدة سنوات ، والتى سببت ارتباكاً فى الإنتاج والتوزيع ، وسببت بطالة على نطاق واسع ، وزعزعت ثقة الشعوب فى سلامة كيان الاقتصاد الغربى . ثم جاءت الضربة الثالثة وهى الحرب العالمية الثانية ، وهزيمة فرنسا ، وانهارت عملتها ، وبدأ لوقت ما أن روحها المعنوية قد تحطمت لولا أن الجنرال ديغول وجان مونييه وفئة قليلة غيرهما استمرت تحمل فى المنفى رمز « فرنسا الحرة » .

ومرت إنجلترا بمحنة امتصت حيوية شعبها وأجهزت على استثماراتها الخاصة تقريباً . وواجهت إنجلترا وفرنسا وهولندا فقد مناطق من مستعمراتها التى استمرت لمدة طويلة منبع تقوية لاقتصادياتها .

وعند ما جاء النصر أسدل الاتحاد السوفيتى ستاره الحديدى على وسط أوروبا ، فحجب بذلك المورد الذى اعتادت على استيراد الأغذية والمواد الخام منه فى شرق أوروبا . وفى جميع أنحاء القارة الأوروبية تحولت المخاوف العقلية والأدبية إلى حالة من اليأس العميق .

وما لم تأت القوة من الخارج ، فإن أوروبا بأسرها كانت عبارة عن منطقة

واسعة من الفراغ العسكرى والاقتصادى والمعنوى .

وفى أول الأمر كان هناك مورد يستطيع أن يملأ هذا الفراغ وهو الشيوعية السوفييتية .

ومن وجهة النظر الشيوعية كانت الحالة فى وسط وغرب أوروبا مثالية كإحدى الحالات التى ارتقبها ستالين عندما قال أثناء مناقشته «للاستراتيجية والتكتيك» ، فقد دعا إلى « أن يتوافق اختيار اللحظة التى توجه فيها الضربة الحاسمة مع الوقت الذى تبلغ فيه الأزمات ذروتها فى صفوف العدو ويسود عنده أعلى مراحل الفزع » . وكانت الفترة ما بين ١٩٤٦ — ١٩٤٧ على ما يبدو تناسب هذا التقدير ، أو كان ذلك رأى المكتب السياسى .

لقد عانت روسيا نفسها بلا ريب من الحرب بدرجة كبيرة ، ولكن مساحة ضخمة منها كانت لا تزال تنبض بالنشاط الذى يمكن أن يحركه ويوجهه الزعماء الشيوعيون .

ومن فنلندا إلى ألبانيا ، ومن أوكرانيا إلى الألب ، حيث توجد الجيوش الروسية أو يوجد تهديدها ، كان الشيوعيون فى غاية النشاط حيث كانت تبدو فرصة طيبة لمد السيطرة الشيوعية إلى جميع أرجاء القارة . وكانت خططهم مجهزة منذ زمن وحانت ساعة التنفيذ .

والمورد الآخر الذى كان يستطيع ملء ذلك الفراغ هى الولايات المتحدة ، ولكن انشغالنا بالنصر جعلنا لا نلقى بالاً .

لقد نظر الأمريكيون إلى الحرب كمباراة ضخمة من أجل الحصول على جائزة ، والهدف منها هو أن يصبوب ضربة قاضية إلى الخصم ، فإذا تمكن من القضاء

عليه فقد انتهت المهمة ، فتراه يذهب إلى بيته ويوقف تدريباته ويأخذ حظاً من المتعة حتى يجد ما يستدعيه إلى التدريب من جديد استعداداً لمعركة جديدة .

وعند إحراز النصر في الحرب العالمية الأولى والثانية لم يكن لدى الولايات المتحدة أى أهداف سياسية لتحقيقها ، كان الهدف هو العودة إلى البيت ، والاستقرار ، ومحاولة الاستمتاع بالأوقات الطيبة التي ضاعت علينا بسبب ضرورات الحرب .

ولحسن الحظ فإنه بعد الحرب العالمية الثانية لم يجرفنا ذلك التيار في ذلك الاتجاه زمنياً طويلاً ، فإن الأساليب السوفييتية كانت تهددنا بشكل ظاهر للعيان يفوق كل ما كنا نتصوره ، لقد أخذت تصفع وجوهنا حتى أقمنا من البريق الذي خطف أبصارنا بعد الحرب ، وكان استيقاظنا تدريجياً ، واستغرق الوقت الذي عقد فيه مجلس وزراء الخارجية في موسكو (مارس وأبريل سنة ١٩٤٧) ، والظروف التي لا بدته حتى أمكن أن يتعرف الزعماء والشعب على الحقيقة وهي أن الخطر كبير ويتطلب اتخاذ سياسات إيجابية على نطاق واسع .

وكانت حالة الفرنسيين في ذلك الوقت مميتة ، فإن انتخابات سنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ قد أسفرت عن حصول الشيوعيين على حوالى ٣٠٪ من الأصوات ، وحوالى ١٠ مقاعد النواب ، وبذا كانوا يمثلون أكبر الجماعات السياسية وحدهم ، وكانوا ممثلين في الوزارة بنسبة كبيرة ، فكانوا على رأس وزارات هامة بما في ذلك وزارة الدفاع في عام ١٩٤٧ ، وأحرز الحزب الشيوعي السيطرة على اتحاد العمال المركزي ، وعن طريقه استطاع أن يخنق الإنتاج الفرنسى بالدعوة إلى إضراب العمال في المصانع الفرنسية ومناجم الفحم وحتى مصالح الحكومة نفسها .

وأشعل الشيوعيون نار الخوف في ألمانيا بتأكيدهم أن الولايات المتحدة تسعى إلى إعادة تسليح ألمانيا على حساب فرنسا .

وتوقف وفد الولايات المتحدة الذي كان في طريقه إلى موسكو مدة يومين أتاحت خلالها فرصة الاجتماع بالجنرال كلاي ومساعديه الذين كانوا يقومون بإعداد العدة لحكومتنا العسكرية في ألمانيا . وفي ٧ مارس سنة ١٩٤٧ عقد مستر مارشال اجتماعاً في برلين لوضع الخطة اللازمة حضره الجنرال كلاي والسفير مورفي وبنيامين كوهين المستشار بوزارة الخارجية ، وناقشنا في ذلك الاجتماع مذكرة كنت قد أعدتها تشرح حالة أوروبا ، وبينت فيها الخطر إما من ناحية ألمانيا المعرضة للتغلغل الشيوعي السياسي ، وإما من ناحية ألمانيا المستقلة عن الشرق والغرب مما سيعطيها قدرة هائلة على المساومة . وقد بينت في مذكرتي أن يكون الهدف من التسوية الأوربية قبل كل شيء هو تدعيم وتقوية أوروبا الغربية .

وكانت هناك موافقة عامة على وجهة النظر القائلة بأنه يجب معالجة مشكلة ألمانيا كمسألة مستقلة عن غيرها . وقد استطاع مستر مارشال أن يلم بسرعة بجميع الاحتمالات الاستراتيجية التي تدخل في المشكلة بالرغم من أنه لم يعض على توليه منصبه سوى عدة أسابيع .

وكثيراً ما كان يعلق بأن « المحليات » من أصعب المشاكل التي كان عليه معالجتها في الحملات العسكرية ، وأنه يأمل أن يتغلب عليها عند رسم خطط السلام .

وعندما وصلنا إلى موسكو بدأنا بحث معاهدة الصلح مع النمسا ، وتكوين حكومة ألمانيا لعقد صلح معها ، ووصلنا إلى بعض التفاهم بشأن المعاهدة النمسية . أما فيما يختص بألمانيا فقد اختلفنا في كل شيء ، فقد أصر مستر مولوتوف على تكوين حكومة مركزية في برلين من الدول الكبرى ، وكان القادة السوفييت يشعرون بالثقة في أنه إذا تركزت القوة السياسية في مكان واحد ، وستكون برلين

هى المفضلة وهى واقعة فى المنطقة السوفيتية ، فإنهم يستطيعون السيطرة على ألمانيا وذلك بالاستيلاء على السلطة المركزية .

وشعر وفد الولايات المتحدة بمخطر فكرة السلطة المركزية ، وطالبنا بإنشاء نظام فيدرالى تساهم فيه الولايات المتحدة بقدر أكبر من السلطة ، وتمسكنا بالإلتزام بتوجيهات بلاغ بوتسدام الموقع فى أول أغسطس سنة ١٩٤٥ من ترومان وستالين وإتلى بقصد الوصول إلى اللامركزية فى الجهاز السياسى وزيادة النصيب المحلى من المسئولية .

ومن ناحية الاتفاق بشأن ألمانيا كان مؤتمر موسكو سلبياً فى جميع نتائجه ولكن كان للمؤتمر نتائج فرعية . فقد أطلع الولايات المتحدة على مدى طموح السوفيت فى القارة الأوروبية ، فلأول وهلة وضع لنا تصميم القادة السوفيت على السيطرة على كل من ألمانيا وفرنسا ، وأدركنا أن مفتاح إحباط هذه الخطة هى فرنسا ليس فقط لأنها تقع جغرافياً بين ألمانيا والاطلنطى، وإنما لأنه عن طريق حسن النية الفرنسية وحدها يمكن تنمية الوحدة الغربية بحيث يمكن أن تنضم إليها ألمانيا .

لقد جاء الوفد الفرنسى إلى موسكو وهو قليل الأمل فى تعاون مشر بينه وبين الولايات المتحدة وانجلترا ، ولديه شعور بأنه قد يلجأ إلى طلب مساعدة الاتحاد السوفيتى . وكان تغيير ذلك الاتجاه أحد الأغراض الأولى لوفد الولايات المتحدة فى مؤتمر موسكو . وبدأنا أولاً بمحاولة تبديد فكرة أن الولايات المتحدة تنوى عمل برنامج لإعادة بناء قوة ألمانيا على حساب برنامج الانعاش الفرنسى ، وقد وجدنا عدة طرق لتوضيح ذلك .

واتفق وفد الولايات المتحدة ووفد المملكة المتحدة فى موسكو على النص

في معاهدة الصلح الألمانية على استقلال منطقة السار على أن يربطها بفرنسا روابط اقتصادية ومالية .

ووافقت الولايات المتحدة في موسكو على زيادة نصيب فرنسا من فحم الروهر لإعادة بناء فرنسا كأمر مفضل على إعادة بناء ألمانيا ، وعلى فرض رقابة على منطقة الروهر الصناعية واعتبار ذلك ، « حلاً أورياً من أجل مصالح أوروبا بما فيها ألمانيا » .

وعلى العموم فإننا أيدنا شروط فرنسا على ألمانيا حيثما بدا أنها تستحق ذلك ، وكان الكثير منها جديراً بالتأييد .

وعلى العكس فإن الوفد السوفيتي كان يرى ضرورة السيطرة على ألمانيا آخذاً في اعتباره أن فرنسا قد وقعت بين براثن الشيوعية فعلاً ، وأنهم إذا استطاعوا السيطرة على ألمانيا فإن أوروبا بأسرها تكون في جعبتهم .

وفي نهاية مؤتمر موسكو كان هناك تغير ملحوظ في العلاقات بين الوفدين الفرنسي والسوفيتي وربما أمكن شرح ذلك التغير بقصة العشاءين .

عند افتتاح مؤتمر موسكو دعا مستر مولوتوف إلى حفلة عشاء للترحيب بالوفود ، وجلس هو في الوسط على مائدة صغيرة ، وعن يمينه جلس مستر بيغن ، وعن يساره جلس مستر مارشال ، وأمامه مباشرة جلس مسيو بيدو . وكان سلوك مستر مولوتوف تجاه مستر بيغن ومستر مارشال رسمياً ومراعياً للتقاليد . أما تجاه مسيو بيدو فقد كان ودياً ، وتجاوب معه مسيو بيدو وشربا نخب أحدهما الآخر عدة مرات ، ومال كل منهم على الآخر حتى بدا أنهما سيتعانقان .

هكذا كانت العلاقات السوفيتية الفرنسية عند بداية المؤتمر ، وعند انتهاء المؤتمر أقيمت حفلة عشاء أخرى دعا إليها المارشال ستالين في الكرملين وحضرها

وزراء الخارجية الزائرون الثلاث ومستشاروهم الكبار ، وكانت فرصة نادرة فقد حضر الحفلة جميع أعضاء المكتب السياسى عدا اثنين منهم .
وتولى مستر مولوتوف بناءً على رغبة مستر مارشال شرب الأنخاب .

فدعا إلى أن نشرب نخب المستر ييفن والجنرال مارشال وأشخاص آخرين عديدين . وأخيراً دعا فى صوت أشبه بالثناء إلى أن نشرب نخب مسيو بيدو وكان صوته متقطعاً بحيث بدت نبراته لنا جميعاً كإهانة متعمدة .

هكذا كانت العلاقات السوفيتية — الفرنسية فى نهاية المؤتمر . وفى البيان الذى أذعته بالراديو عند عودتنا من موسكو قلت « إننا لم نعد بأيدي فارغة » ، وتحدثت عن « إنشاء علاقات أوثق مع فرنسا » ، واستطردت قائلاً « عند دراستنا لمشكلة ألمانيا ووضعها فى أوروبا ازدادنا اقتناعاً بأنه لا توجد حلول اقتصادية تقتصر على الاتجاهات الوطنية ، إن زيادة الوحدة الاقتصادية ضرورية لكي تغدو أوروبا فى حالة طيبة » .

وقد أسرَّ إلى مستر مارشال بأن فكرة ما يعرفه العالم الآن باسم « مشروع مارشال » اختمرت فى رأسه عند عودته فى الطائرة من موسكو إلى أمريكا ، ولا ريب أنه كان لدى الكثيرين أفكار مماثلة ، فإن الأحداث كانت تلزم بالتفكير فى هذا الاتجاه ، ولكن مؤتمر موسكو كان بالنسبة للذين حضروه كشعاع من النور سلط فجأة على منظر عاصف كئيب ، لقد أدركنا كما لم يحدث من قبل أهمية عملية إنقاذ أوروبا واستمرار بقاء المدينة العريية ، ورأينا مدى الحاجة إلى المساعدة الاقتصادية والأدبية ، وإلى برنامج إنشائى شامل .

وكان مؤتمر موسكو هو المقدمة المنطقية للمشروع الذى قدمه مستر مارشال بعد عودته . وعلم المؤتمر أيضاً كلا من مستر ييفن ومسيو بيدو أهمية سرعة

التثبت بفكرة مستر مارشال والسعى من جانبها إلى تحويلها إلى « مشروع مارشال » .

كان جوهر فكرة مستر مارشال في ٥ يونيو سنة ١٩٤٧ أن تقوم الولايات المتحدة بملء الفراغ الاقتصادي في أوروبا عن طريق تنفيذ برنامج طويل الأجل ، بشرط أن تتعاون الدول الأوروبية التي ستلتقى معوتنا حتى يكون البرنامج مشتركاً . ولم تكن الولايات المتحدة راغبة في أن تأخذ وضع من يبنى بلداً على حساب الآخر أو من يرغب في إثارة منافسات وانقسامات سياسية أو اقتصادية ، الأمر الذي يجب وضع حد له إذا أريد تحقيق الرفاهية الاقتصادية العامة .

وفتح الباب أمام أوروبا كلها للاشتراك في مقترحات مارشال بما في ذلك الاتحاد السوفيتي ، وكانت تشيكوسلوفاكيا وبولندا تتحرقان شوقاً إلى الاستفادة من مزايا المشروع . ولكن رفض الاتحاد السوفيتي الاشتراك ، منع مساهمة أي دولة تحت السيطرة السوفيتية . وادعى مستر مولوتوف أن المشروع ما هو إلا مؤامرة مدبرة من الاستعماريين في الولايات المتحدة ، وربما كان الأمر الأكثر احتمالاً هو أنه قبل كل شيء لم يكن يرغب في أن تعرف شعوب الدول التابعة له مدى جودة الإنتاج الأمريكي ، أو تحس بروح العطف الأمريكي . وخشى الاتحاد السوفيتي أن يرفع ستاره الحديدي .

وكان من نتيجة ذلك أن دول أوروبا الغربية وحدها هي التي قبلت الاستفادة من مزايا مشروع مساعدة مارشال .

لم تكن ترجمة « فكرة » مارشال إلى برنامج مفصل للانعاش الأوروبي بالمهمة السهلة ، إذ أن مدته كانت خمس سنوات . وكان يتضمن إعطاء الولايات المتحدة ما تقدر قيمته بحوالى ٢٠ ألف مليون دولار من البضائع . وكان لا بد من

مرور بعض الوقت أيضاً لكي يدرك شعب الولايات المتحدة سبب منح مثل هذه المعونة التي لا نظير لها في زمن السلم .

ولكن الظروف كانت ملحة إلى درجة أنه في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ عرض على الكونجرس مشروع « للمساعدة المؤقتة » لكل من فرنسا وإيطاليا والنمسا ، فلم يكن من الممكن الانتظار حتى يتم إعداد برنامج السنوات الخمس إعداداً تاماً . كان مشروع المساعدة المؤقتة ما زال معروضاً أمام الكونجرس عندما انعقد مجلس وزراء الخارجية للمرة الثانية في نوفمبر — ديسمبر سنة ١٩٤٧ في مدينة لندن ، وكانت الحالة الداخلية في فرنسا قد وصلت إلى غايتها من السوء ، إذ بدا أن أحزاب الوسط تكاد تفقد السيطرة على الموقف ، وبدا من المحتمل — بل إن الكثيرين أكدوا — أن الجنرال ديغول سيأتي إلى الحكم وأن الشيوعيين سيقاومونه بقوة السلاح .

وهكذا وصلت فرنسا إلى حافة الحرب الأهلية .

وبالاتفاق مع مستر مارشال ، تركت مؤتمر مجلس وزراء الخارجية المنعقد في لندن ، وسافرت إلى فرنسا يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧ لبحث الموقف عن قرب ؛ فقد بدا لي ولمستر مارشال أن ذلك أكثر أهمية من الاستماع إلى مستر مولوتوف وهو يردد ما سبق أن قاله في موسكو منذ ستة شهور .

واجتمعت في باريس بالرئيس أوريول ومستر شومان رئيس الوزراء ، ومستر موك وزير الداخلية ، وغيرهم من الزعماء السياسيين البارزين مثل ليون بلوم ، وليون جوهو الذي يميل إلى اليسار ، والجنرال ديغول الذي يميل إلى اليمين ... ومستر كافري سفيرنا في باريس الذي أمدني بمعلومات كبيرة القيمة .

كانت الحالة مؤسفة حقاً ، فالسكك الحديدية مختلة ، وكان على القطار الذي

ركبته مع زوجته أن يدور دورة طويلة لأن القضبان التي في طريقه قد نسفت ، ولم تكن هناك إضاءة كهربائية في باريس أو مياه جارية عدا في فترات متقطعة . أما الصناعة فكانت معطلة ، ولم يكن يعمل سوى المرافق العامة الضرورية ، بفضل المساعدة التي كان يقدمها الجيش والبحرية اللذان كانا يقومان بحراسة خطوط السكك الحديدية أيضاً .

وكانت الحكومة تعالج الموقف في شجاعة ، ولكن أعضائها كانوا مستعدين للترحيب بحماس بأي ظاهرة تأييد ولو معنوية بين الولايات المتحدة . وكانوا في حاجة أيضاً إلى تأكيد بوصول المعونة الاقتصادية وخاصة الفحم ، وتأكيد منح المعونة الاقتصادية في المستقبل ، الأمر الذي يمكنهم من الوعد بإعادة التعمير رغم التخريب الشامل الذي قام به الشيوعيون .

وكان قانون المساعدة المؤقتة قد قارب الاعتماد ، وفكر الكونجرس في إضافة بعض الشروط مما أقلق الحكومة الفرنسية . إذ كان من الممكن تأويل هذه الشروط بحيث تلائم الدعاية الشيوعية التي تقول بأن الولايات المتحدة تسعى إلى تحويل فرنسا إلى مستعمرة أمريكية .

واتصلت تليفونياً بأخي « الن » في الولايات المتحدة ، وطلبت منه أن يعطى السناتور فاندنبرج والنائب « هرتز » فكرة عن مدى حرج الحالة . ونتيجة لمجهوداتهما وافق الكونجرس على مشروع المساعدة المؤقتة دون شروط ربما كانت تعطى ورقة رابحة للحزب الشيوعي الفرنسي .

ونظر الرئيس أوريول ورئيس الوزراء شومان إلى رحلتي إلى باريس ، التي تمت بتوافق مستر مارشال ، على أنها رمز لاهتمام الولايات المتحدة بالمحافظة على فرنسا في زمرة الدول غير الشيوعية . وقد بدا أنه وقت الحاجة فإن الولايات

المتحدة تظهر عطفها علنياً . وانتشرت هذه الفكرة على نطاق واسع عن طريق الصحف غير الشيوعية والسينما وبدأت الجماهير تتبعني في كل مكان .

وقد هاجمني الشيوعيون بشدة ، واتخذت اللجنة البرلمانية للحزب الشيوعي في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧ قراراً باعتبار رحلتي تدخلاً « كريهاً » من الولايات المتحدة في الاستقلال السياسي لفرنسا .

وفي أوائل ديسمبر بدأت حدة الهجوم الشيوعي تخف ، فقد تحقق الفرنسيون من أنهم كانوا ضحايا الحركة السياسية وضعت بإيعاز من موسكو ، ونفذها توريز زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي . وقد شجعهم إعلان تأكيد منح مساعدة اقتصادية من الولايات المتحدة وما شاهدوه بأنفسهم من تدفق شحنات الفحم .

وهكذا اجتازت فرنسا أحلك أزماتها منذ تحريرها . فقد صُوب نحوها عدد كبير من سهام الشيوعية ولكنها لم تقتلها .

وعند سؤالى بعد ذلك أمام لجنة العلاقات الخارجية عن برنامج الإنعاش الأوربي ، كان باستطاعتي أن أقول إن منحة المساعدة المؤقتة لفرنسا كانت عنصراً حاسماً في مساعدة الأمة الفرنسية على استبقاء نظمها الحرة .

وفي أوائل عام ١٩٤٨ كانت الإجراءات التحضيرية لمشروع مارشال قد استكملت ، وأحيل المشروع إلى الكونجرس . ولم يكن المشروع التنفيذي الأساسى معداً بشكل واضح . ووقع على عاتق السناتور فاندنبرج — رئيس لجنة العلاقات الخارجية في ذلك الوقت — عبء إعادة صياغة المشروع في شكل يجعله وافياً ومقبولاً لدى الكونجرس والشعب . وقد فعل ذلك بشكل يجعل له مع مستر مارشال نصيباً من الفضل في الوصول إلى النتائج النهائية للمشروع .

وكانت مهمة الكونجرس أن يوضح الغرض من التشريع والنتائج النهائية التي يسعى إلى تحقيقها .

كان الغرض كما كنت أراه ، وكما صرحت بذلك أمام لجنة العلاقات الخارجية ، هو العمل على زيادة الوحدة الاقتصادية الأوروبية . فقد بدا من غير الممكن للدول غير الشيوعية في أوروبا بعد أن انتزعت منها مستعمراتها وعزلت عن مواردها الاعتيادية في شرق أوروبا — لم يكن من الممكن أن تحيا كجزئيات اقتصادية منفصلة عن بعضها تكون ستة عشر جزءاً ، متوسط تعداد سكانه حوالي ١٣ مليون نسمة في كل دولة . فهذه الأمم كانت في ذلك الوقت مستقلة عن بعضها ، ليس من الناحية الجمركية فقط ، وإنما عن طريق نظام الحصص والعملات المستقلة المقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية ، والتي لا يمكن التعامل بها في حرية . إن استمرار العطف الأمريكي قد يكفل الحياة لشعوب أوروبا الغربية ، ولكنه لا يستطيع أن يمنحها احترامها لأنفسها أو تنمية قوتها الاقتصادية للبقاء على استقلالها .

إن ذلك يمكن أن يحدث فقط في حالة تزايد الوحدة الاقتصادية بين الـ ٢٠٠ مليون نسمة التي تعيش على الصناعة في أوروبا ، والتي تساهم في برنامج الإنعاش الأوروبي ، والتي تمتلك موارد طبيعية هائلة سواء في أوروبا أو إفريقيا .

وهكذا بين التقرير الذي وضعه الكونجرس عن المشروع أهمية إيجاد سوق واحدة في أوروبا مثل التي توجد في الولايات المتحدة . وقد تضمن التقرير عبارات اقترحتها بقصد بيان « أن استمرار المعونة الأمريكية التي تقوم بها الولايات المتحدة يجب أن تكون في جميع الأحوال ، مرتبطة باستمرار التعاون بين البلاد المساهمة في البرنامج » .

واقترح على مشروع الإنعاش الأوربي في الكونجرس في مارس ، ووافق عليه الرئيس في ٣ أبريل سنة ١٩٤٨ . وفي ذلك الوقت كانت المساعدة المؤقتة مستمرة ، أى أن المشروع استغرق حوالى عامين لإقراره .

و بموجب مشروع المساعدة المؤقتة حصلت دول أوربا الغربية في هذين العامين بما في ذلك اليونان وتركيا وألمانيا الغربية ، على ما قيمته ١٠ آلاف مليون دولار سواء على شكل بضائع أو أرصدة سائلة ، وذلك بالإضافة إلى حركة التجارة العادية والقرض البريطانى سنة ١٩٤٦ ، ومساعدات الإدارة العسكرية الأمريكية بألمانيا ، والهدايا التى بلغ مجموعها مئات الملايين من الجماعات الدينية والمؤسسات الخيرية والأفراد .

إن برنامج الإنعاش الأوربي لم يحقق كل ما كنا نرجوه ، أو حتى المتوقع منه في الحدود المعقولة ، ولكنه صب شحنات البضائع في أوربا بشكل ملأ الفراغ الاقتصادى إلى حد كبير ، فانتعشت القوى الإنتاجية في البلاد المساهمة في المشروع بصفة عامة ، بحيث أصبحت تعادل وتكاد تفوق ما كانت عليه قبل الحرب .

وبدلاً من حدوث مجاعة في الفحم والصلب أصبح هناك فائض متزايد منهما ، وولد الأمل من جديد وانمحت الكآبة عن سكان هذه المناطق الشاسعة التى كان يبدو أنها ستتيح الفرصة للشيوعية السوفيتية كي توجه « ضربة قاضية » .

لقد كان عملاً باهظ الثمن ولم تنته منه بعد ، ولكن نتائجه تبرر هذه التكاليف . فإن البرنامج الذى أعدته الشيوعية السوفيتية للاعتداء غير المباشر على أوربا الغربية قد أوقف في الوقت الحالى على الأقل .

افضل لعاشر

ملء الفراغ العسكرى

هل يعد الزعماء السوفييت العدة لاستخدام جيشهم فى الغزو ؟ هذه هى معضلة المعضلات ، وربما لن يتمكن أى فرد من معرفة الإجابة على هذا السؤال . وإذا كان هناك من يعرف الإجابة عليه ، فإن ذلك السر موضوع فى أشد الأمان حراسة ومغلق عليه فى الكرملين .

بالرغم من هذه الحقيقة فإن على باقى العالم أن يفترض بعض الافتراضات . ونحن نحتاج إلى هذه الافتراضات لأن علينا أن نرسم خططنا .

إذا افترضنا أن الاتحاد السوفييتى يرمى إلى غزو أوروبا الغربية بسرعة ، كان من الحماقة أن نشحن الأسلحة إلى أوروبا لى تقع فى أيدي الروس . وإذا افترضنا أن الاتحاد السوفييتى مصمم على ألا يقوم بهجوم مسلح ، فعندئذ ربما كان من الأفضل توفير اتفاقنا العسكرى . أما إذا كانت الإجابة على السؤال « قد يحدث ولكن ليس الآن » فما زال هناك سبيل آخر يمكن اتباعه .

إن علينا أن نفترض افتراضات معينة لأن علينا أن نتصرف بشكل ما . ولحسن الحظ ليست افتراضاتنا تخميناً محضاً ، فإن عدداً من حقائق الموضوع معروف لدينا .

إننا نعرف أولاً أن الزعماء السوفييت يعلقون أهمية كبرى على القوة العسكرية ، وهذه القوة موجودة لديهم .

إن أول مشروع اقتصادى للسنوات الخمس بعد الحرب كان فى جوهره خاصاً

بالوصول بالصناعات الثقيلة إلى درجة تتلاءم مع أغراض الحرب . حدث ذلك بالرغم من الحقيقة الواضحة ، وهي حاجة الشعب الملحة إلى الحاجيات المنزلية .

في عام ١٩٤٧ أثناء زيارتي لروسيا ، لاحظت لأول وهلة النقص في مستلزمات المنازل في متاجر موسكو ، فقد كانت معظم واجهات المحلات مليئة بأوراق الزينة . وما كان فوق الرفوف معظمه من الغنائم التي أخذت من ألمانيا . ويبدو أن المنطقة السوفييتية في ألمانيا قد جردت من الصيني والزجاج والفضة والأثاث .. الخ . وغنائم الحرب هذه كان يمكن شراؤها في روسيا ولكن لم يكن هناك سوى القليل من البضائع الاستهلاكية .

وفي فندق موسكو حيث نزلنا ، كان يوجد في كل قاعة من قاعات الاستقبال بيانو فاخر ولكنها جميعاً كانت من ألمانيا .

وفي غرفة الحمام التي تحتوى على حوض للغسيل وبانيو ، كانت هناك سداة واحدة للبالوعات . وقد ظننت أولاً أن ذلك سهو ، وحاولت الحصول على أخرى ولكنى وجدت أن ليس هناك عدد كاف من السدادات يسمح بواحدة لحوض الاستحمام وأخرى لحوض الغسيل ، حتى في هذا الفندق الذي يعتبر أحسن الفنادق في موسكو ، والذي أعيد تجديده لاستقبال وزراء الخارجية ، والذي تتوافر فيه الخدمة المهذبة الكافية .

بالرغم من هذه الندرة في مستلزمات المنازل ، خصص أول مشروع اقتصادي بعد الحرب ، ليس لإنتاج بضائع السلام وإنما لإنتاج المعدات الثقيلة اللازمة للحرب . إننا نعرف الآن أن العلماء السوفييت في الطبيعة والصناعة قاموا بتنمية الأسلحة الذرية بمساعدة الألمان الذين أحضروا من ألمانيا ، وبمساعدة الجواسيس ، وقد فعلوا ذلك في سرعة مذهشة . لقد كنت في عام ١٩٤٩ في مركز يتيح لي أن

أعرف رأى خبرائنا الرسميين فى هذا الموضوع ، وقد كانوا يعتقدون أن الروس لن يتمكنوا من صنع القنابل الذرية قبل ماضى خمس سنوات على الأقل .

وكان رأى ريتشارد . ك . دافيز ، وهو أحد رجال الصناعة فى فيلادلفيا أن فى استطاعة الروس أن يكون لديهم قنابل ذرية خلال عام ١٩٤٩ . وقد أذهلتنى الحجة التى أبدأها مما جعلنى أعتقد فى صدق نبوءته وأقف إلى جانبه .

وفى حديث لى فى ٨ مارس سنة ١٩٤٨ فى مدينة تورنتو قلت « إن المصادر المسئولة تعتقد أن هذا العام هو العام الأخير الذى ستحتكر فيه دولة واحدة أسرار الطاقة الذرية » . وعلى أى حال فإن مستر دافيز لم يستطع أن يحصل على الاهتمام الكافى من الرسميين . فقد كان لدى الدوائر الرسمية « مركب الاستعلاء » والشعور بأنه مادام إنتاج أول قنبلة ذرية قد استغرق منا سنوات عديدة من الجهد الهائل ، فإن الروس لن يستطيعوا أن يجارونا فى هذا الميدان قبل ماضى وقت طويل جداً حتى مع مساعدة الألمان .

والنتيجة تبين لنا أنه كان هناك اتجاه خطر نحو التقليل من قيمة المعرفة العلمية والخبرة الصناعية والرغبة فى التضحية ، التى تكون القوة العسكرية السوفيتية .

إننا نعلم أن القيادة السوفيتية العليا تقوم بتشيد أسطول حربى ، ويبدو أنها تركز جهدها فى بناء الغواصات البعيدة المدى من طراز « شنوركل » .

وفى عام ١٩٤٩ كان لديهم ٢٥٠ غواصة مستعدة للعمل ، وكانوا يبنون أيضاً بعض المدمرات . كما أن لديهم سلاحاً جوياً على درجة كبيرة من القوة . ويجب الافتراض أن الحكومة السوفيتية لديها إمكانيات القنابل الذرية ، وحرب الجراثيم ، ومستمرة فى حشد جيش قوى على أهبة الاستعداد .

إذن فالحقيقة رقم واحد هي أن الزعماء السوفييت لديهم قوة عسكرية مزودة بأحدث الأسلحة .

وحقيقة أخرى هي أن النظرية الشيوعية لا تعطى أولية أكيدة للغزو عن طريق العدوان العسكري المباشر ، وفي هذا المضمار تختلف الشيوعية اختلافاً شاسعاً عن نازية هتلر وفاشية موسوليني ، اللذين كانا يعتمدان أساساً على الإجراءات العسكرية .

ويتحدث ستالين عن قوة السوفييت العسكرية على أنها مخصصة للدفاع عن الاتحاد السوفيتي أكثر من مساعدة الحزب الشيوعي السوفيتي في هجوم عالمي واسع النطاق .

وهذا بالطبع ليس أمراً حتمياً أو ضمناً بأن الجيش الأحمر وقوته الجوية لن يشنا هجوماً ما ، فالنظرية الشيوعية تعلم أن الغاية تبرر الوسيلة إذا كانت تساعد على وصول الشيوعية إلى تحقيق هدفها في السيطرة على العالم . فاستخدام الأساليب العنيفة ، على الأقل في الحياة المدنية ، أمر مقبول كوسيلة مناسبة وضرورية للوصول إلى النتيجة السالفة الذكر . وبالتأكيد لا توجد لدى الشيوعية السوفيتية موانع أدبية ضد استخدام الجيش في تحقيق أهدافهم . وبعض الكتاب المسؤولين لديهم يقررون أن ذلك سيكون أمراً ضرورياً في النهاية . ولكن النظرية الشيوعية السوفيتية لا تجبذ السيطرة عن طريق الغزو العسكري وربما كان سبب ذلك هو الحقيقة الثالثة ... وهي أنه لدى الشيوعية السوفيتية وسائل فعالة للسيطرة غير وسيلة الاعتداء العسكري المباشر . إن القوة العسكرية السوفيتية تُستخدم لتخويف غير الشيوعيين ، ولكن الشيوعيين لا يعتمدون على استخدام القوة العسكرية مثل هتلر . كانت النظرية النازية تعتمد إلى حد كبير على تفوق الجنس

الألماني مستهدفة أن تجعل من الألمان سادة العالم . وواضح أن مثل هذه النظرية لا تلقى قبولاً عالمياً ، ولا بد لها من استخدام القوة .

والنظرية الشيوعية السوفييتية تستطيع أن تلقى قبولاً عالمياً من الناحية النظرية دون حاجة إلى استخدام القوة ، لأنها تنطوي على دعوى عالمية ، إذ أنها تدعى السعى لرفاهية الجماهير ، والجماهير هنا هي أى أغلبية تعتقد أنها ستكون فى حالة أفضل لو استطاعت أن تنهب أى أقلية . وهؤلاء ممكن أن يوجدوا فى أى مكان . فالشيوعية تثير الحرب بين الطبقات أكثر مما تساعد على الحرب الأهلية . وهى فى الحقيقة تجتهد فى منع إيقاظ الشعور الوطنى إلا فى المناطق المستعمرة حيث كلمة الاستقلال هى الكلمة التى تشعل الثورة ضد الدول الاستعمارية .

إن أحد الأخطاء الكبرى التى وقعت فيها الشيوعية هى تحريك الوطنية فى يوغوسلافيا . ذلك أن الشيوعية عامة تتجنب أى شئ يودى إلى قيام حرب بين دولة وأخرى ، لأن ذلك قد يثير الولاء للوطن وهو بطبيعته أقوى من الولاء لطبقة معينة ، فالحرب بين دولتين شئ يختلف تماماً عن حرب الطبقات بحيث أن الاثنين لا يستطيعان السير فى اتجاه واحد ، والشيوعية تعطى اهتمامها الأول إلى حرب الطبقات .

ولإثارة حرب الطبقات جهزت الشيوعية السوفييتية على مر السنين تنظيمًا عالمياً على درجة عالية من التدريب على وسائل الدعاية والتغلغل والجاسوسية والتخريب وحرب العصابات . وبينما توجد قيادة هذا التنظيم فى موسكو فإن نشاطها يشمل العالم بأكمله فهو يعمل فى كل بلد من بلدان العالم . وفى كل مكان يندس العملاء سرّاً فى مراكز النفوذ التى تطلق عليها الشيوعية السوفييتية منظمات الجماهير ، مثل اتحادات العمال ، كما يندسون أيضاً فى البرلمانات ومصالح الحكومة .

ونتأج هذه الأساليب تظهر فى الحقيقة القائمة وهى أن الشيوعية تسيطر عن طريق الحكومات والأحزاب السياسية واتحادات العمال على حوالى ثلث الجنس البشرى .

وفى عدا حالتين استثنائيتين فإن سيطرة الشيوعية السوفيتية قد تمت دون استخدام الجيش الروسى بشكل مباشر . والاستثناء الأول هو تقسيم بولندا فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ . وحسب نص كلمات مولوتوف « عندما احتاج الأمر فقط إلى توجيه ضربة خاطفة لبولندا أولاً من الجيش الألمانى ثم من الجيش الأحمر فلم يبق بعدئذ شىء من السالة الكثبية لمعاهدة فرساي » .

والاستثناء الثانى هو حرب السوفيت ضد فنلندا سنة ١٩٣٩ و ١٩٤٠ . وهذان المثالان يعطيان دليلاً على أنه إذا اعتقد الزعماء السوفيت أن من المفيد استخدام الجيش الأحمر فى العدوان فإنهم لن يترددوا . ولكنهم فى كلا الحالتين السابقين كانوا يناقسون هتلر .

وبالرغم من أن الجيش الأحمر لم يستخدم كثيراً فى الاعتداء الصريح فإن الشيوعية السوفيتية قامت بدعاية كبيرة عن احتمال حدوثه ، وذلك فى أثناء قيامها بأعمال العدوان غير المباشر .

وهذه الدعاية ساعدت الشيوعيين على الحصول على السيطرة الكاملة على الحكم فى تشيكوسلوفاكيا ، وساعدت الحزب الشيوعى الفرنسى على بناء صرح قوته . ولكن هذه الدعاية بشأن استخدام الجيش الأحمر كانت مجرد أقاويل لم تتحول إلى أعمال ، على الأقل فى خلال الخمس سنوات الماضية .

حقيقة رابعة ، هى أن الحزب الشيوعى السوفيتى لديه أهدافه من السيطرة

على العالم ، ولكن الحزب شئ يختلف عن دولة السوفييت والجيش الأحمر والشعب الروسى .

وتتميز ذلك الأمر ليس من السهل ، فإن زعماء الحزب يكونون فى العادة رؤساء الدولة والعكس بالعكس . ولكن هذه التفرقة قائمة وحقيقية ، ويشدد ستالين فى ضرورة اتباعها وهو يقول « إن أى مسألة سياسية أو تنظيمية هامة لا يمكن أن يتخذ الاتحاد السوفييتى قراراً بشأنها دون توجيه الحزب » (ص ١٣٥) . ولكن ليس معنى ذلك أن الحزب له صفة رسمية بين شعوب السوفييت أو فى سلطان الدولة . فالحزب هو قلب هذه القوة ولكن ليس من الممكن القول بأنه الدولة .

ومغزى هذه التفرقة يصبح أكثر وضوحاً إذا علمنا أن هناك حوالى ٦ مليون عضو بالحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، وهذا يكون ٣٪ من المجموع الكلى للسكان وحوالى ٥٪ من تعداد السكان البالغين . إن أكثر من ٩٠٪ من سكان روسيا ليسوا شيوعيين ، والجيش الأحمر ليس منظمة شيوعية . وفى الواقع كان على الحزب الشيوعى خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها أن يراقب بيقظة الجيش الأحمر وجنرالاته وذلك بواسطة قوميساريه السياسيين .

ففى أى حرب عامة سيكون اعتماد الحزب الشيوعى على الجيش والشعب ، وهؤلاء ليسوا شيوعيين إلا فى حيز ضيق ، وليسوا جميعاً متعصبين لنفس عقائد ومطامح أعضاء الحزب الشيوعى . إن القوات السوفيتية تفضل الدفاع عن بيتها .

وقد أنبأتنى أخيراً بعض السلطات العليا التى يعتمد عليها فى أوربا أن الحزب الشيوعى لا يجرؤ على إصدار الأوامر إلى الجيوش الروسية بالزحف على أوربا الغربية كقوة غازية ، إلا إذا هوجمت روسيا أولاً بحيث يصبح واضحاً للشعب

الروسي أن هذا الزحف ضرورى للدفاع عن النفس .

من أجل هذه الحقائق الأربع التى ذكرتها ، يميل معظم ذوى الخبرة إلى الاعتقاد بأنه ليس هناك خطر عاجل من تحرك الجيش الأحمر من روسيا ضد أوروبا الغربية أو آسيا فى حرب عدوانية ، ولكن الموقف بالنسبة ليوغوسلافيا يختلف بعض الشيء ، لأنه ينطوى على خروج دولة يعتبرها الزعماء السوفيت داخلية فى فلكهم السياسى .

والواقع أن من الغباء أن يندفع القادة السوفيت إلى الاشتباك فى حرب متعمدة مع الولايات المتحدة القوية عسكرياً ، طالما أن الشيوعية السوفيتية تجنى مكاسب طائلة من الحرب الباردة ، حيث تتفوق أساليبهم من الناحية الفنية على أساليبنا ، كما تتفوق البنادق على الأقواس والسهام ، كما أنهم يحصلون على هذه المكاسب بسرعة الواحدة تلو الأخرى .

ومع ذلك فإن من الحماقة أن نخاطر بأمن أمتنا ومدنيتنا معتمدين على دقة ما لن يزيد فى أفضل الحالات عن كونه تخمينات مدروسة .

إننا لن نكون آمنين إذا تخيلنا أن التقديرات التى نتخذها ستكون مرشداً لنا بشأن الأعمال التى سيعملها أولئك القوم الذين لا حد لطموحهم الذى تحركه المنافسة الشخصية ، والذين لديهم سلطة استبدادية ، ويسيطرون على جيش وقوة جوية ضخمين ، وليس لديهم وازع خلقى ، والذين يملكون سرعة العمل نظراً لطبيعة الدولة البوليسية ولعدم حاجتهم إلى الإجراءات التمهيدية المطولة لإعداد رأى العام ، الأمر الذى لا بد منه فى المجتمعات الحرة .

ومنذ أن تبينت الولايات المتحدة الطبيعة العدوانية للشيوعية السوفيتية ،

اتخذت قراراً حكياً بعدم المقامرة بكل شيء على أمل أن الاتحاد السوفيتي لن يقوم بالهجوم .

فمنذ عدة سنوات ونحن تنفق حوالي ١٠ مليون دولار سنوياً على الاستعداد الحربي ، وتذهب عدة مئات الملايين من الدولارات في كل عام في مجهودات التوسع الذري وتوفير كميات احتياطية من القنابل الذرية . وهذه البنود مدرجة في الميزانية تحت عنوان تهكمي بعض الشيء على أنها « موارد قومية ليست من أصل زراعي » .

وقد اعتقد الكثيرون أن تفوق الولايات المتحدة في الأسلحة الزراعية ، هو الدفاع الرئيسي عن غرب أوروبا . وقد صرح تشرشل عند زيارته للولايات المتحدة في ١٣ مارس سنة ١٩٤٩ بقوله « من المؤكد أن أوروبا كانت ستصبح شيوعية مثل تشيكوسلوفاكيا ، وأن لندن كانت ستعرض للضرب بالقنابل لولا أن منع ذلك وجود القنبلة الذرية لدى الولايات المتحدة » .

وحتى سنة ١٩٤٩ كانت تلك هي وجهة النظر الاستراتيجية في غرب أوروبا . ولم يحدث تفكير في أنه ربما يكون من الأمور الجديرة بالاعتبار القيام بمحاولة ملء الفراغ العسكري الذي نشأ في أوروبا منذ أن قام الألمان بتجريد الفرنسيين من السلاح ، ثم قام الحلفاء بتجريد الألمان من السلاح .

وكانت معاهدة حلف الأطلسي مقصوداً بها أساساً أن تكون أداة لتحقيق هذه الفكرة الاستراتيجية . فقد شعرنا بأن الجيش الأحمر لن يقوم باجتياح أوروبا الغربية إذا كان معلوماً لديه مقدماً أن الولايات المتحدة ستقوم فوراً بهجوم مضاد بأساطيلها الجوية وقنابلها الذرية .

وعلى أي حال فإن حكومات أوروبا الغربية لم تكن تشعر بالسعادة لكونها

معرضة لهجوم لا يدفعه سوى إلقاء القنابل على روسيا من الجو بواسطة أسطول الولايات المتحدة الجوية . لقد صرح لي مسيو شومان وزير الخارجية الفرنسية في شتاء ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بقوله :

« ليس مما يسرنا أن نعلم أنه في حالة غزو بلادنا فإن الولايات المتحدة ستدخل الحرب وتكسبها . إنه إذا حدث غزو لبلادنا مرة أخرى ، ومن روسيا هذه المرة ، كانت تلك نهاية الحضارة الغربية إلى حد أبعد مما تتصور ، وكان انتصار الولايات المتحدة لا معنى له بالنسبة لنا » .

وفضلاً عن ذلك فإنه بعد تقدم الإنعاش الاقتصادي طبقاً لبرنامج الإنعاش الأوربي بدا أن أوروبا الغربية تستطيع تحمل إنشاء بعض القوة العسكرية الخاصة بها . وطوال عام ١٩٤٨ كان القواد العسكريون في مختلف البلدان الغربية قد بدأوا يبحثون في إمكان ذلك .

وكانت النواة التي أسفر عنها هذا البحث ، حلف الدول الخمس الذي وقع في ١٧ مارس سنة ١٩٤٨ في بروكسل بين المملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج . وبموجب هذا الحلف أنشئت هيئة قيادة عليا مشتركة مقرها فورتينيلو . وفي ديسمبر سنة ١٩٤٨ سمح لضباط من الولايات المتحدة بالاشتراك فيها .

ومن ذلك خرج برنامج المساعدة العسكرية ، وكان الغرض من هذا البرنامج أن تقوم الولايات المتحدة بإعداد الدول الموقعة على معاهدة شمال الأطلسي بأنواع معينة من المعدات الحديثة بحيث تقوم هذه الدول بتنسيق نظام دفاعي عن بلادها .

وكان العلم بأن هذا البرنامج في سبيل الإعداد أثناء ربيع وصيف سنة ١٩٤٩

هو السبب الأساسي الذي أوجد الصعوبات في سبيل التصديق على معاهدة شمال الأطلنطى .

ولم يكن هناك اعتراض ، سوى من عدد قليل من الشيوخ ، على أن تدخل الولايات المتحدة الحرب في حالة حدوث غزو سوفيتي لغرب أوروبا . ولكن كان هناك اعتراض على وجهة النظر الاستراتيجية الجديدة التي تعنى تقديم مساعدتنا للء الفراغ العسكرى في غرب أوروبا . وأحس الكثيرون أن ذلك سىكلف الولايات المتحدة مبالغ باهظة وأنه ليس من الممكن بأى حال أن تصبح أوروبا الغربية في درجة من القوة بحيث تعادل القوة التي يستطيع الاتحاد السوفيتي أن يحشدها .

والواقع أنه لم يكن في معاهدة شمال الأطلنطى ما يلزم الولايات المتحدة بقبول أى وجهة نظر استراتيجية معينة . وقلت في مجلس الشيوخ الذى كنت عضواً فيه في ذلك الوقت إن الموضوعين مختلفان تماماً وأنه بعد أن أصبحت معاهدة شمال الأطلنطى نافذة المفعول ، أصبح من الواجب تقديم برنامج ما للمعونة العسكرية إلى الكونجرس ليرى ما إذا كانت الولايات المتحدة تقوم بتقديم المساعدة العسكرية لغرب أوروبا أم لا .

ولم يكن هناك جديد في فكرة إعطاء الأسلحة للبلاد الأوربية المهددة بالهجوم عليها من الدول الشيوعية ، فإنه طبقاً لمبدأ ترومان سنة ١٩٤٧ أعطى الكونجرس فعلاً للولايات المتحدة سلطة إمداد اليونان وتركيا بالأسلحة . وعلى أى حال كان امتداد هذه المعونة إلى أوروبا الغربية أكثر تكلفة ، وكانت أسباب المعونة نفسها محل أخذ ورد .

كان مشروع القانون الأصلى الذى قدمته الحكومة الأمريكية خاصاً

بالمساعدة العسكرية يقضى بمنح مساعدة غير محدودة في مقدارها ومدائها . فقد شملت العالم بأسره ، وبلغ من ضخامتها أنها أثارت معارضة واسعة في المجلسين والحزبين .

وبعد تبادل الآراء مع السناتور كونايلي والسناتور فاندنبرج سحبت القائمة الأصلية وقدمت قائمة جديدة تتمشى مع الخطوط الرئيسية التي اقترحتها على وزارة الخارجية . وحتى في مشروع القانون الثاني بدا أن السلطات والمقادير المطلوبة باهظة .

وقدم السناتور فاندنبرج تعديلات أخرى وافقت عليها للالتقاء مع هذه الاعتراضات في منتصف الطريق . واقترحنا أيضاً ربط برنامج المساعدة العسكرية برباط قوى بمعاهدة شمال الأطلسي وتوصيات مجلس دفاعه . فقد رأينا أن مجرد إعادة بناء تجهيزات عسكرية وطنية صغيرة غير متوازنة في كل بلد من البلاد الأخرى إنما هو مضيعة للمال والجهد . وكان الأمل الوحيد في الوصول إلى نتائج ذات قيمة من الإمكانيات المحددة التي لدينا هي إنشاء برنامج منسق يستطيع بموجبه كل من أطراف المعاهدة أن يتحمل جزءاً معيناً من المسؤولية ضمن برنامج شامل للدفاع . وقد قبلت إدارة المساعدة التعديلات التي اقترحناها ، ووافق كلا المجلسين على مشروع القانون بعد تعديلها بأغلبية بسيطة .

وبموجب هذا القانون أمكن الحصول على اعتماد قدره ٥٠٠ مليون دولار للانفاق منها حتى نهاية السنة المالية في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٠ ، وأبرمت عقود بهذه المبالغ حتى يأخذ العمل مجراه استعداداً للتسليم ، وأعطيت تعويضات بتوزيع جزء من فائض المعدات الأمريكية .

وهكذا تبنت الولايات المتحدة تدريجياً سياسة ملء الفراغ العسكري الذي نشأ نتيجة للحرب العالمية الثانية في أوروبا الغربية .

كانت هذه سياسة حكيمة في عالم لم يخضع فيه التسلح بعد لرقابة دولية لسوء الحظ . إنها سياسة دفاعية لأنه من غير الممكن في أى وقت مقبل بناء قوة عسكرية في أوروبا الغربية تكون قادرة على الهجوم . إنها لن تكون ذات أثر من الناحية الدفاعية ، ولا في حالة الاعتداء الداخلى غير المباشر . ولكن مجرد أن شعوب أوروبا الغربية لم تترك عزلاء من قوة دفاعية خاصة بها هو في حد ذاته عامل فعال في تدعيم قوتها . إنها خطوة في طريق العودة إلى الأحوال العادية تقلل من الفزع ، وبهذا فإنها تقلل من خطر الحرب .

الفصل الحادى عشر

المشاركة الثنائية فى السياسة الخارجية

ناقشنا حتى الآن عدداً من سياسات ما بعد الحرب ، وكل هذه السياسات التى اتبعناها ساهمت فى العمل من أجل السلام وما زالت تؤدى هذا الغرض . ولكن لا يمكن لأى سياسة أن تنجح فى إقرار السلام ما لم تصبح فعلاً أمراً واقعياً يمكن الاعتماد عليه .

لقد أخذت بعض السياسات التى تكلمنا عنها شكل معاهدات . وهذا صحيح بالنسبة إلى ميثاق الأمم المتحدة ، وحلف ريو ، وحلف شمال الأطلسى ، وهى معاهدات لا يمكن أن تكون نافذة المفعول إلا إذا وافق عليها مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة ، ويستلزم ذلك الحصول على ثلثى الأصوات بالمجلس .

وبعض السياسات التى تكلمنا عنها تتطلب أن تقوم الولايات المتحدة بدفع مبالغ كبيرة من المال . فمن أجل أن تستمر الأمم المتحدة فى القيام بالاختصاصات الموكولة إليها ، وضعت الولايات المتحدة تحت تصرفها حوالى ٤٠٪ من الميزانية العادية للهيئة . وتكلفت المساعدة العسكرية لليونان وتركيا وبرنامج الإنعاش الأوروبى وبرنامج المساعدة العسكرية حوالى ستة آلاف مليون دولار كل عام . ولم يكن من الممكن الحصول على هذا المال دون موافقة الكونجرس .

ومعظم السياسات التى تكلمنا عنها ليست سياسات خاصة بالولايات المتحدة بحيث تستطيع تنفيذها وحدها ، ولكن نجاحها يتوقف على حكومات البلاد الأجنبية التى تتعاون معنا . إن ذلك يقحمهم فى أخطار جسيمة ، فليس من السهل

أن تقرر دولة ما أن تتعاون مع الولايات المتحدة ، وخاصة تلك الدول الواقعة في المناطق المكشوفة مثل الترويج والدانمارك وتركيا واليونان وكوريا الجنوبية .
والواقع أن جميع الدول الأوربية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي معرضة لأخطار جسيمة ، كما أن حكومات دول آسيا التي نالت استقلالها حديثاً تواجه تهديد التغلغل الشيوعي والحرب الأهلية ، وربما كانت السلامة الشخصية لزعماء مثل هذه البلاد هي في التحول إلى الشيوعية ، أو محاولة أن يكونوا « محايدين » ، أو اعتزال الحياة السياسية .

إن أي فرد في هذه المناطق المكشوفة يقوم بمقاومة العدوان السوفييتي الشيوعي والمحافظة على الأوضاع الحرة في بلاده ، يخاطر ، ليس بفقدان وظيفته - فقط ، بل بحياته .

وهذه المخاطرة تكون تهوراً وطيشاً ما لم يكن تأييد الولايات المتحدة أمراً يمكن الاعتماد عليه .

إن البرنامج الذي اتبع بعد الحرب ، والذي تكلمنا عنه ، قد ينهار بأسره مثلما ينهار بيت من الورق ، إذا شعرت حكومات الشعوب التي ما تزال حرة بأن هناك انقساماً في داخل الولايات المتحدة ، وأن السياسات التي تحدثنا عنها ليس من المضمون استمرارها على الأقل في اتجاهاتها العامة .

إن التصديق على المعاهدات ، واعتماد المبالغ ، وتأكيده استمرار سياستنا ، كل ذلك يتطلب التعاون المشترك للحزبين الرئيسيين في البلاد .

لم يكن من الممكن في أي زمن خلال الخمس سنوات التي تلت الحرب التصديق على أي معاهدة دون تأييد الجمهوريين .

ولم يكن من الممكن في أي زمن من هذه السنوات الخمس الموافقة على اعتماد

المبالغ اللازمة التي أخذت عليها الأصوات دون تأييد كبير من كلا الحزبين ، لأنه حتى في حالة حصول أى من الديمقراطيين أو الجمهوريين على الأغلبية رسمياً فإن الخلافات داخل الحزب تمنع أن يكون الحزب نفسه أغلبية قائمة بذاتها ، ففي خلال عامين من الخمس سنوات التي نتحدث عنها ، كان للجمهوريين الأغلبية في كلا المجلسين . ولفترة ما قبل ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨ كان مفروضاً بصفة عامة لدى الحكومات الأجنبية أن رئيس الجمهورية القادم سيكون جمهورياً ، وأن الحزب الجمهورى سيسيطر ليس على مجلس الشيوخ فقط ، وقد كانت له الأغلبية فيه فعلاً ، وإنما على الأداة التنفيذية للسياسة الخارجية أيضاً .

ولكن الانتخابات — انتخابات ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨ — لم تحقق ما كان يتوقع معظم الحكومات الأجنبية . إلا أن نتيجتها كانت من التقارب بحيث شعرت الحكومات الأجنبية بأنها لا تود المخاطرة بالاعتماد على سياسات الولايات المتحدة ، ما لم تنل هذه السياسات تأييداً في جوهرها من الحزبين الرئيسيين في البلاد وتأييداً من الكونجرس نفسه .

إن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تعمل بنجاح في الوقوف صفاً واحداً من أجل السلام ما لم يتعاون الحزبان الرئيسيان السياسيان في السياسات الهامة . ولإدراك زعماء الحزبين لهذه الحقيقة ، اتبعت منذ الحرب سياسة تعرف باسم « المشاركة الثنائية » .

والمشاركة الثنائية ليست من الأمور السهلة التعريف أو التحقيق . إنها تتطلب أن يشرك الرئيس الأعضاء المسؤولين في الحزب المعارض في رسم السياسة الخارجية ، وتتطلب من هؤلاء المعارضين أن يتعاونوا بإخلاص للحصول على تأييد الكونجرس والبلاد بأسرها للسياسات التي يتفقون عليها معاً .

وهذا الإجراء يبدو متعارضاً مع مبدأين أمريكيين أساسيين : الأول هو أن الرئيس وحده هو المسئول عن توجيه السياسة الخارجية ، والثاني أنه في ظل نظام الحزبين فإن واجب الحزب المعارض أن يكون ككلب المراقبة بدلاً من أن يكون رفيقاً على المائدة .

ونظراً لأن المشاركة في رسم السياسة الخارجية تتعارض مع القواعد الأساسية للدستور والتقاليد السياسية ، فقد وجب ألا تتبع هذه المشاركة إلا نادراً وعندما تشتد الحاجة إليها وتكون الأخطار من الجسامة بحيث تتطلب اتخاذ تدابير استثنائية .

وفي وقت الحرب مارسنا سياسة المشاركة على نطاق واسع . فالنصر كان أمراً حيوياً بحيث أن السلطة التنفيذية الحاكمة تسعى عادة إلى الاستفادة من خبرة الأفراد دون اعتبار إلى اللون الحزبي . وقد استجاب أعضاء حزب المعارضة إلى ذلك النداء مسرورين .

وكان الكونجرس في اقتراحه يتبع دائماً طريقة من يدرك أهمية ما تطلبه منه الإدارة العسكرية . وكان كل شخص يسلم بضرورة الاتحاد لمواجهة الأخطار الخارجية الجسيمة .

إن كسب الحرب أمر هام ، ولكن كسب السلام يعادله في الأهمية . وإن كسب « حرب باردة » أمر مهم تماماً ككسب الحرب « الساخنة » ، ففي كل حالة نجازف بحريتنا وأنظمتنا الحرة . لقد أتاحت فسحة من الوقت للحكم على سياسة المشاركة التي اتبعت خلال سنوات ما بعد الحرب بالنسبة لمختلف فروع سياستنا الخارجية ، ولا شك أنه كانت هناك أجزاء أخرى من هذه السياسة ، مثل

سياستنا في الشرق الأقصى ، كان يمكن استخدام سياسة المشاركة إزاءها استخداماً مفيداً .

إن المشاركة الحزبية الثنائية بعد الحرب قد ولدت في أغسطس سنة ١٩٤٩ عندما طلب مني مستر ديوى حاكم نيويورك السابق ، وكان مرشحاً للحزب الجمهوري في انتخابات الرئاسة ، أن أجتمع بالنيابة عنه بمستر هل نائباً عن الرئيس روزفلت من أجل بحث نظام هيئة الأمم المتحدة المقترح .

وكان التمهيد لذلك الطلب هو ما أعرب عنه مستر ديوى علناً من القلق خوفاً من أن يعتقد الثلاثة الكبار في مؤتمر دومبارتون أوكس أن السلام هو عبارة عن استمرار التحالف العسكري للدول الكبرى القليلة العدد ، وحث على زيادة الاعتماد على الدول الصغرى وإعطاء عناية أكبر للمزايا المعنوية التي تستطيع هذه الدول أن تساهم بها .

وقد رد عليه مستر هل بأن مستر ديوى قد أساء فهم ما كان يجري في دومبارتون أوكس ، وعلق بعد ذلك في مؤتمر صحفي بأنه يكون سعيداً بأن يحيط مستر ديوى علماً بالأحوال الجارية .

وقبل مستر ديوى هذه الدعوة وطلب مني أن أجتمع بمستر هل في هذا الشأن . كان مستر ديوى قلقاً جداً من أن تلقى الأمم المتحدة مصير عصبة الأمم ، وأن يكون الخلاف الحزبي في الولايات المتحدة هو سبب ذلك . وكان الخطر عظيماً لأن موضوع المنظمة العالمية قد أقحم بتهور في قلب المعركة الحامية لانتخاب رئيس الجمهورية .

وقد وافق مستر هل على مقابلي بعد أن عرض المسألة على الرئيس روزفلت .

وقد صرح لى فيما بعد بأن الرئيس يشك فى إمكان الوصول إلى أى اتفاق مع الجمهوريين .

ويقول مستر هل فى مذكراته « إنه نادراً ما اشتغلت بنشاط فى أى مشروع مثل ما فعلت فى أثناء التمهيد من أجل محادثاتى مع جون فوستر دالاس » .
وقد اشتغلت أنا أيضاً بنشاط لأننى شعرت بأن الكثير يتوقف على نجاح أو إخفاق مسعانا .

واجتمعت فى « ألبانى » بمستر ديوى ، وعند عودتى إلى نيويورك أمضى مستر ويلكى عصر يوم كامل فى منزلى ، وكان حديثنا مقتضباً بعض الشيء لأن مستر ويلكى لم يكن قد قرر تأييد انتخاب المرشح الجمهورى . ولكنه استجاب لدعوتى ودعوة مستر ديوى للحديث عن مستقبل المنظمة العالمية التى كان شديد الاهتمام بها . وذهبت إلى واشنطن حيث اجتمعت أولاً بأعضاء لجنة العلاقات الخارجية الجمهوريين (السناتور فاندنبرج والسناتور أوستن وغيرهم) ثم اجتمعت بمستر هل فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٤ .

كنت آمل أن تتفق فى خلال ساعات قلائل ، ولكن الذى حدث هو أننا استغرقنا ثلاثة أيام كاملة فى اجتماعات مستمرة تقريباً ، وكان مستر هل خلالها شديد العناد وربما كان ذلك رأيه فيه .

إننا لم نختلف على الموضوع الأساسى وهو ضرورة إنشاء منظمة عالمية ، وأنه يجب أن تنال الجهود التى تبذل فى هذا السبيل تأييد جميع الأمريكيين . وكان رأينا أن هذه الجهود ستحقق حتماً إذا انفردها الديمقراطيون وتعرضت بالتالى لهجوم الجمهوريين . وذلك سيمنع الحصول على ثلثى الأصوات المطلوبة للتصديق . وعلى أى حال فقد شعر مستر هل معى بأن من الصعوبة الوصول إلى اتفاق

مكتوب . فقد كان يريد اتفاقاً عاماً يشمل جميع المواضيع المتعلقة بأحوال السلم المقبلة وليس موضوع إنشاء المنظمة العالمية فقط . مثال ذلك كان ينبغي الاتفاق على الترتيبات التي تتبع تجاه روسيا بشأن مستقبل بولندا ، وكان من المواضيع التي يدور حولها الحديث في ذلك الوقت . ولكن موقف مستر ديوى كان صلباً في معارضته الدخول في التفاصيل وأصر على أن تناقش مختلف زوايا السياسة الخارجية بصفة عامة ، وقد أيدته في ذلك .

واعترض مستر هل على أى إشارة إلى اتفاق « مشاركة » مفضلاً عليها كلمة « الحزب المعارض » ، فقد كان يخشى ، أو على الأقل كان مستشارو الرئيس روزفلت يخشون ، أن تعطى كلمة « المشاركة » للجمهوريين فضلاً مساوياً في مشروع مفروض أن من الممكن استغلاله سياسياً كورقة رابحة في يد الديمقراطيين .

وبحثنا هناك أيضاً مسألة المدى الذى يستمر فيه تزويدنا بالمعلومات عما يجرى في دومبارتون أوكس . فإتنا بالرغم من شغفنا بفكرة إنشاء منظمة عالمية كنا ندرك أنه ما لم تكن نوعاً جيداً من المنظمات العالمية فإن ضررها سيكون أكثر من نفعها ، ولم تكن مستعدين للتوقيع على بياض .

ومن هذه الناحية أكد مستر هل لى شخصياً أنه سيوالى تزويدى بالمعلومات عن المواضيع التي ستبحث أولاً بأول بحيث يكون لدى وحدى على الأقل دراية كاملة بالموقف .

ولم نتوصل أنا ومستر هل إلى اتفاق كامل مطلقاً ، وكل ما اتفقنا عليه هو أنني بصفتى ممثلاً لمستر ديوى سيصير إمدادى بالمعلومات عن الأحوال الجارية وتطوراتها ، وأن وجهة نظر مستر ديوى ووجهة نظرى بالنسبة إلى مقترحات الميثاق ستوضع موضع الاعتبار . واتفقت معه أيضاً على استعمال كلمة « عدم المشاركة » في صحافتنا بدلاً من كلمة « المشاركة » .

وبخصوص المجال الذى يسرى فيه هذا الاتفاق تمسك مستر هل باعتبار مسألة مستقبل السلام موضوعاً « ليس موضع مشاركة » ويجب الابتعاد به كلية عن دائرة السياسة . وأصررت على أنه يجب أن تكون هناك مناقشات حرة علنية بشأن الوسائل التى تتبع للوصول إلى سلام دائم .

وختم بلاغنا النهائى الذى صدر فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٤ بعد التعبير عن وجهات نظرنا المختلفة بالعبارة التالية :

« إن مسألة ما إذا كان سيوجد اتفاق كامل حول وجهتى نظرنا الخاصة والقيام بتنفيذها تتوقف على التطورات المقبلة » .

وجاءت التطورات « المقبلة » داعية إلى السرور . فقد أيد كل من المرشحين لرئاسة الجمهورية برنامج إنشاء الأمم المتحدة . والجدل الوحيد الذى ثار حول اتفاق أغسطس سنة ١٩٤٤ هو أى الحزبين يستحق فضلاً أكبر فى هذا الشأن الذى ما زلت أسميه مع احترامى الكامل لمستر هل « بالمشاركة الثنائية » . ولكن الخلاف عاد مرة أخرى حول هذا الموضوع فى المعركة السياسية لسنة ١٩٤٨ .

إن هناك الكثير من الفضل للجميع ، فقد اتهج الزعماء الجمهوريون والديمقراطيون سبيلاً وضعوا فيه مصلحة الأمة والعالم فوق ما كان يعتبر فى ذلك الحين كسباً حزبياً .

وبعد التفاهم الذى تم مع مستر هل فى أغسطس سنة ١٩٤٤ ، استمر فى الاتصال بأعضاء الحزب الجمهورى فى الكونجرس ، واستمر أيضاً فى إمدادى بالمعلومات عن التطورات الهامة فى دومبارتون أوكس ، ومن وقت لآخر كنت أقدم بمقترحات معينة أخذ ببعضها ، وعلى أى حال فإننى لم أكن راضياً

عن الطريقة التي كان يتم بها تنفيذ ذلك الجزء من الاتفاقية . لقد كان مستر هل يتعاون معي في إخلاص ، ولكن لم يكن من الممكن أن يكون لي دور فعال فيما يحدث دون المساهمة الفعلية في مناقشات دومبارتون أوكس . وهذه التجربة الشخصية أوضحت لي أن أي مجهود في « المشاركة الثنائية » يجب أن يعطى عضو الحزب المعارض الفرصة للمشاركة في صياغة ورسم أي خطة .

وصل تفاهي الناجح مع مستر هل — والذي تضاعف بمخافة بفعل تعاون السناتور فاندنبرج النشط في مجلس الشيوخ والنائب إيتون في مجلس النواب — جعل كل ذلك من الأمور المنطقية أن يكون وفد الولايات المتحدة في سان فرانسيسكو « مشتركاً » في تكوينه . وقد تم ذلك عندما عين الرئيس روزفلت كلاً من السناتور كونايلي والسناتور فاندنبرج من لجنة العلاقات الخارجية ، ومستر بلوم ومستر إيتون من لجنة الشؤون الخارجية ، والكوماندور ستاسن وكان وقتها في خدمة بحرية الولايات المتحدة ، أعضاء في الوفد . وكان ذلك على تقيض الوفد الذي أوفده الرئيس ويلسون إلى مؤتمر باريس في سنة ١٩١٩ حيث لم يكن يحضر عن الجمهوريين سوى الرجل اللطيف « هنري وايت » .

وفي أول الأمر لم يطلب مني أن أنضم إلى الوفد ، فقد كان يبدو أن الرئيس روزفلت يحمل في نفسه ضغينة ضد الجمهوريين الذين قاموا بنشاط كبير لتأييد حملة ديوى الانتخابية للرئاسة . وعلى أي حال فإن مستر ستيتينيوس وسناتور فاندنبرج رأيا أن وجودي قد يكون أمراً مرغوباً فيه ، ووافقهم الرئيس روزفلت على ذلك . وهكذا عيني مستر ستيتينيوس بعد موافقة الرئيس كبير المستشارين بالوفد .

وفي سان فرانسيسكو كان عملي ذا صلة وثيقة بالسناتور فاندنبرج بحيث بدا لمن يرانا أننا نكون فريقاً مستقلاً . وكنت بالطبع على اتصال دائم بمستر ديوى

بحيث أصبحنا نسير نحن الثلاثة سوياً بطريقة أعطت الحزب الجمهورى قيادة قوية ومتناسقة فيما يختص بالشئون الخارجية .

وقد عرض ميثاق الأمم المتحدة على الكونغرس فى ٢ يوليو سنة ١٩٤٥ ووافق عليه فى ٢٨ يوليو بأغلبية ٨٩ صوتاً ضد ٢ .

كان ذلك على النقيض تماماً للعصير الذى لقيته عصبة الأمم فى مجلس الشيوخ . وتعتبر النتيجة بصفة عامة نصراً لسياسة المشاركة الثنائية التى اتبعت خلال الإثنى عشر شهراً السابقة .

إن حقيقة كون زعماء الحزب الجمهورى قد اشتركوا فى إنشاء ميثاق الأمم المتحدة لم تؤد إلى السرية أو حجب المعلومات عن رأى العام كما خشى البعض ، بل على العكس دارت مناقشات واسعة وعلنية تميزت بالنضج .

وكان تأييد رأى العام أكثر من تأييده لأى سياسة خارجية هامة أخرى منذ إعلان مبدأ مونرو .

كان نجاح سياسة المشاركة فى إنشاء الأمم المتحدة داعياً إلى بذل الجهود فى نفس الطريق فيما يختص بأعمالها وبشأن التفاوض فى شروط معاهدات الصلح الأوروبية .

وعند انعقاد مجلس وزراء الخارجية لأول مرة طلب منى مستر بيرنز أن أرافقه كمستشار جمهورى ، وقد قبلت ذلك بعد الاجتماع بالسناطور فاندنبرج ومستر ديوى .

وقد مكنتنى صفتى كجمهورى مؤيد من الحزب تأييداً قوياً من أن أقوم بدور هام أثناء مرافقتى لمستر بيرنز فى لندن ، وذلك فى لحظة اتخاذ القرار بإنهاء

سياسة السعى إلى الوصول إلى إتفاق مع الروس بترضية طموحهم العدواني .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت سياسة الترضية غير مقبولة عموماً ، وإن كان هذا الاتجاه لم يكن واضحاً تماماً حتى سبتمبر سنة ١٩٤٥ . فبدون حضوري لم يكن مستر بيرنز يستطيع أن يطمئن إلى عودته إلى الولايات المتحدة وهو يحمل في الظاهر إخفاقاتاً شاملاً دون أن يتعرض لنقد المعارضة . ولأنتى كنت موجوداً فقد عرف أن الإذعان معناه التعرض لهجوم الجمهوريين ، وأن عدم الخضوع سيشجع الجمهوريين على تأييده . وقد أوضحت له ذلك باعتباره وجهة نظري الخاصة ، وقلت إننى أعتقد أن ذلك سيكون رأى مستر ديوى والسناتور فاندنبرج وغيرهم من الجمهوريين بعد شرح الموقف لهم .

وهكذا استطاع مستر بيرنز أن يتخذ قراراً سريعاً وحاسماً هو على ثقة من أنه سينال تأييد الحزبين .

وعند ما اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة ، كان وفد الولايات المتحدة مكوناً من الحزبين ، واستمرت الحال كذلك حتى الآن . كان الوفد مكوناً من عشرة أعضاء ، أربعة منهم من الجمهوريين ، وذلك في الفترة الأولى من الدورة الافتتاحية ، وهم السناتور فاندنبرج والنائب ايتون وجون ج . تاوئسند عضو الشيوخ السابق وأنا .

واشتركت أنا والسناتور فاندنبرج والنائب ايتون في الجزء الثانى من هذه الدورة الذى انعقد فى نيويورك فى نهاية سنة ١٩٤٦ . وعلى أى حال فقد كانت هذه هى المرة الأخيرة التى عين فيها أعضاء بالشيوخ أو النواب كمندوبين بالوفد ، فقد كان من الصعب عليهم أن يجدوا الوقت الكافى للعمل كأعضاء فى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ثم إن السناتور فاندنبرج شعر بعد أن أصبح رئيساً للجنة العلاقات الخارجية عقب الانتخابات البرلمانية سنة ١٩٤٦ ، بأنه سيكون من الأمور المربكة له أن يعمل أيضاً كمندوب في الوفد ، لأن القانون الأمريكي الذي صدر عام ١٩٤٥ يشترط في المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة أن يتصرف ويعطى صوته بناء على تعليمات رئيس الجمهورية . وهذا الإجراء القانوني الخاص بإصدار التعليمات من الرئيس إلى المندوبين نادر الاستعمال . وأمام المندوبين فرص كبيرة لاستعمال حكمهم المستقل لاتباع السياسات المناسبة .

ولكن السناتور فاندنبرج شعر أنه كرئيس للجنة الشؤون الخارجية التي هي فرع وثيق الصلة بالحكومة لا يجب أن يضع نفسه في مركز يتطلب منه قانوناً أن يتبع تعليمات رئيس الجمهورية أكثر من اتباعه لتقديره الخاص .

ومهما يكن فإن وفد الولايات المتحدة بالأمم المتحدة ظل يشمل أعضاء جمهوريين ، فقد حضرت كمندوب جميع دورات الانعقاد الدورية حتى الدورة التي افتتحت في سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، ثم حل محلي في الوفد « جون س . كوبر » وهو عضو شيوخ جمهوري سابق عن ولاية كنتوكي .

وهكذا حوِّظ على تقليد « المشاركة الثنائية » في الجمعية العامة للأمم المتحدة كما اتفق على ذلك في أغسطس سنة ١٩٤٤ .

ويجب أن نلاحظ أن المندوب الأمريكي الدائم الذي مثل الولايات المتحدة منذ استقالة مستر ستيتينيوس سنة ١٩٤٦ كان مستر « وارين ر . أوستن » عضو الشيوخ الجمهوري سابقاً عن ولاية فيرمونت ، ولعل ذلك لا يمثل سياسة المشاركة الثنائية ، لأن مستر أوستن كان يقوم بعمله طول الوقت كسفير للرئيس ، ولم يكن بأي شكل يتحدث أو يمثل أو يتصرف باسم الحزب الجمهوري ، ولكن مجرد

كونه جمهورياً معروفاً ومعيناً في هذا المنصب كان يعتبر تفسيراً لعدم المشاركة في السياسة الخارجية .

واستمرت سياسة المشاركة الثنائية بالنسبة لاجتماعات مجلس وزراء الخارجية وبعض المؤتمرات الخاصة . وكما ذكرنا آنفاً ، كان السناتور فاندنبرج وعضو الشيوخ السابق أوستن مندويين في مؤتمر ريو الذي بحث شئون حلف الاتحاد الأمريكي الإقليمي . وقد حضر السناتور فاندنبرج مؤتمر الصلح في باريس في صيف ١٩٤٦ واشترك في بعض مراحل انعقاد مجلس وزراء الخارجية الذي اجتمع في نيويورك في نهاية سنة ١٩٤٦ . وقد اشتركت أيضاً في بعض مراحل هذا المؤتمر ، ولكنني كنت مشغولاً بصفة أساسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت منعقدة في نفس الوقت ، وحضرت مع مستر مارشال دورة انعقاد مجلس وزراء الخارجية في موسكو في مارس وأبريل سنة ١٩٤٧ ، ودورة انعقاد المجلس في لندن في نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٤٧ . وحضرت مع مستر أتشيسون الاجتماع التالي لمجلس وزراء الخارجية في باريس في مايو ويونيو سنة ١٩٤٩ .

لقد كان خلاف حاد في الرأي حول حكمة ممارسة هذه المشاركة الثنائية التي تمت خلال السنوات الخمس منذ أغسطس سنة ١٩٤٤ .

كان هناك تساؤل عن مدى نفعها بالنسبة للأمة وبالنسبة للحزب الجمهوري .

أما فيما يختص بفائدتها للأمة فليس لدى أي شك في ذلك ، إنها في رأيي قد شاركت بشكل لا يستغنى عنه بمجهود كبير في وقت حرج . وفي المجال الذي وجد فيه هذا النوع من المشاركة الثنائية أمكن للأداة التنفيذية أن تواصل عملها في ثقة ، لعلها أن السياسات التي تتبع بمساهمة الجمهوريين ستلقى قبولاً لدى الكونجرس ولدى الأمة . وبهذه الطريقة تجنبنا حدوث انقسام حاد في الأمة في وقت كانت سلامتنا وأمننا وأمن الشعوب الصديقة يتوقف فيه على وقوفنا

كجبهة متحدة ومتاسكة أمام الأعداء المرتقبين .

وكما ظهرت ضرورة اتباع سياسة للمشاركة الثنائية في انتخابات عام ١٩٤٤ من أجل إنشاء المنظمة العالمية ، ظهرت نفس هذه الضرورة في انتخابات عام ١٩٤٨ لشدة الحاجة إلى منع حدوث هزيمة كبرى في الحرب الباردة التي كانت تشنها الشيوعية السوفييتية .

وربما لأن سنة ١٩٤٨ كانت موعد الانتخابات لرياسة الجمهورية حيث تثل الانقسامات الداخلية الأجهزة الإدارية — ربما من أجل ذلك السبب بدأ الاتحاد السوفيتي ضغطه على أوروبا في ذلك الوقت . ففي مارس سنة ١٩٤٨ أخطر الجنرال كلاي رئيس الأركان العامة بأنه لو كان يعلم أن وقوع الحرب مستحيل لقدم استقالته من منصبه . وقال إنه يشعر بأننا لن نستطيع أن نحول دون إمكان وقوعها أكثر من ذلك . وبعد ذلك بوقت قصير بدأت القوات السوفييتية في شرق ألمانيا تسد للنافذ المؤدية إلى برلين تدريجياً سواء السكك الحديدية أو القنوات المائية أو الطرق البرية .

وبذلك شرع الزعماء السوفيت — كما رأينا — في إرغام الحلفاء الغربيين على التمهق عن هذه القاعدة الأمامية .

ووصل الحصار إلى ذروته في الوقت الذي كانت فيه الحملة الانتخابية على أشدها . وقد أمكن التغلب عليه بواسطة الجسر الجوي . ولكن الجسر الجوي كان من الممكن التعرض له من السوفييت ، والسؤال الهام الذي كان يدور في أذهان الحكومات الصغيرة وشعوب أوروبا ، ويدور في أذهان الروس أيضاً بلا شك ، هو هل يكون للشك في نتيجة الانتخابات أن تمتنع أمتنا عن القيام بعمل قوى في الخارج .

ودعيت في يوليو سنة ١٩٤٨ إلى اجتماع خاص في وزارة الخارجية لبحث التدابير التي قد تتخذ للتغلب على الحصار ، وهكذا بعد أن أصبحت ملماً بالحقائق بما في ذلك التقديرات العسكرية عن الحالة ، أصبحت في موقف أستطيع معه إسداء النصح لمسترد ديوى المرشح الجمهورى . وكنت أقوم بإخطار السناتور فاندنبرج في ميشيجان بالموقف أولاً بأول .

وكان أول عمل قام به مسترد ديوى بعد ترشيحه رسمياً أن طلب منى ومن السناتور فاندنبرج أن نبحث الموقف في برلين معاً ، وتقابلنا نحن الثلاثة في مزرعة مسترد ديوى في باولنج بولاية نيويورك ، وذلك في ٢٤ يوليو ، وبعد أن تحدثنا في الموضوع أصدر تصريحاً جاء فيه :

« إن واجب الأمريكين اليوم ألا تفرقهم الأخطاء السابقة ، وإن عليهم أن يتحدوا للتغلب على الأخطار القائمة .

إننا لن نسمح لعدم الاستقرار الناشئ عن الخلاف الحزبى الداخلى بأن يصرفنا عن هذه الوحدة التى ليس من الممكن الاستغناء عنها ...
ففى برلين لا يجب علينا أن نسلم حقوقنا مرغمين » .

واجتمعنا فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ مرة أخرى فى نيويورك ، وأخطر السناتور فاندنبرج الصحف باجتماعنا ، وقال إنه فى حالة انتخاب مسترد ديوى رئيساً فإنه سيواصل اتباع السياسة الحالية التى تنتهجها الولايات المتحدة بشأن برلين .

ولو حدث أن زعماء الجمهوريين أبدوا أدنى علامة من علامات الضعف فربما كانت النتائج مدمرة . ولكن هذا التخاذل لم يحدث . وكان موقف الجمهوريين حرجاً فيما بينهم ، لأن الواقع أنهم لم يساهموا فى رسم السياسة الخارجية

في الوقت الذي استسلم فيه الألمان ، وأهملت الحكومة في ذلك الوقت أن تطالب بممر محدد معروف لدخول وخروج الغرب منه إلى برلين .

ولو لم تتبع « المشاركة الثنائية » فيما بعد لاستغل الحزب الجمهوري هذا الإهمال الخطير من حكومة الديمقراطيين . ولكن ممارسة سياسة المشاركة الثنائية على نطاق واسع في المسائل الأوروبية خلال الأربعة أعوام ، أوجدت شعوراً بالزمالة والترابط وفهم للأخطار التي تحيط بالبلاد . وهكذا عندما حانت اللحظة الحرجة كان الحزبان الرئيسيان متحدين ، والأمة متحدة ، وخابت تقديرات أعدائنا .

وذهبت مع مستر مارشال إلى باريس لحضور الجلسات الختامية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهي الدورة التي افتتحت في ٢١ سبتمبر وكان يحضرها معظم وزراء خارجية دول العالم ، وكانوا قلقين من جراء خوفهم ألا تستطيع الولايات المتحدة التصرف أثناء المدة الباقية للانتخابات ، وأثناء فترة الانتقال التي قد تتلو انتخاب المرشح الجمهوري كما كان متوقفاً . وقد أثرت في الظروف التي أحاطت بهذه المناسبة بشكل لا يمكن نسيانه . فقد أظهرت لي مقدار المسؤولية التي أصبحت تتحملها الولايات المتحدة ، فلو أن قيادتنا ترددت في أي لحظة لانتشر الرعب بين جميع الأمم الحرة . ففي باريس رأيت أن الكثيرين قد بدأوا يرتابون في إمكان استمرار الولايات المتحدة في سياستها أو قدرتها على التصرف القوى .

وشعر أعضاء حكومات صديقة لنا بأن ليست سلامتهم الشخصية فقط هي التي تتوقف على استمرار السياسة الأمريكية واستمرار التصرف القوى ، بل كذلك سلامة بلادهم كأمة حرة . ولكنهم بدأوا يشعرون أن هذا الدوام لا يمكن الاعتماد عليه . وكان كثيرون منهم غير متأكدين مما ستكون عليه سياسة الولايات المتحدة المقبلة إذا حدث وفاز الجمهوريون مثلاً ... هل يعني ذلك العودة إلى سياسة

العزلة ؟ وإذا كان الأمر كذلك فإنهم أحسوا أن الموجة الشيوعية ستكتسحهم في القريب العاجل .

وبحث البعض فعلاً فيما إذا كان من الأفضل لهم أن يؤسسوا صداقة أوسع مع روسيا السوفيتية قبل ظهور نتائج الانتخابات .

وبدأت أنا ومستر مارشال في التعاون لتبديد تيار الشك المرتفع ، وكنت في ذلك الوقت على اتصال منتظم بمستردى . وفي ٣ أكتوبر ركبت الطائرة إلى نيويورك واجتمعت به يوماً كاملاً ، وعند عودتي كنت أتصل به يومياً عن طريق « التليكون » الذي أعدته وزارة الخارجية خصيصاً لذلك الغرض .

وتعطى الرسائل الآتية شرحاً وافياً عن هذه الاتصالات ، وهى رسالتان منى إليه في ١٣ أكتوبر ، وردة عليهما في ١٥ أكتوبر .

إلى ديوى

طلب منى هوفمان أمس أن أبدى آرائى بشأن نقل المصانع الألمانية لأغراض التعويضات . ونحن نبحث ذلك الآن مع البريطانيين الذين يتعجلون فكها ونقلها . ويتباحث هوفمان مع بيغن فى لندن اليوم ، وقد يصبح للموضوع نتائج خطيرة فى الكونجرس ما لم يحل بطريقة مرضية . لقد أخبرت هوفمان أنه بالنسبة لمشروع الإنعاش الأوروبى ، يبدو لى أن المطالبة بالتعويضات وتحقيق المطامح الوطنية يجب أن تكون من الأمور الثانوية بجانب إيجاد أوروبا فى حالة اقتصادية متقدمة من ناحية الإنتاج ، وأن ذلك رأى هو ما يجب أن تقاس عليه مسألة بقاء المصانع أو نقلها .

إلى ديوى

اتصل بى اليوم وزير خارجية تركيا لإعادة تأكيد موقفكم ، وقد أشرت له

إلى تأييدكم السابق لبرنامج المساعدة ، وهو الأمر الذى فوضتمونى فى أن أبلغه
للسفير التركى عند مقابلتى له فى نيويورك . وأضفت بأن الشعب الأمريكى ينظر
بعين التقدير لعزم الأتراك الصادق على القتال ، إذا استدعى الأمر ، من أجل
المحافظة على استقلالهم .
دالاس

إلى دالاس من ديوى

يوافق الحاكم على موقفكم إزاء عملية نقل المصانع الذى اشتملت عليه رسالتكم
رقم ١٩ ، ويوافق الحاكم أيضاً على الموقف الذى وقفتموه مع وزير الخارجية
التركى ، وعلى التصريح الذى أعطيتموه له كما جاء برسالتكم رقم ٢٠ .
وعلى ضوء الموافقة الصريحة للمسترد ديوى على التصريح الذى أدليت به
لوزير خارجية تركيا ، قابلت الوزير مرة أخرى ، وكانت النتيجة العامة هى تحول
الخاوف الأولى إلى تجديد للشجاعة والأمل .

وعن طريق المحادثات التى من هذا النوع مع ممثلى البلاد المعرضة للخطر
أكثر من غيرها ، أمكنهم أن يعرفوا أن انتخاب مسترد ديوى ليس معناه وقف
التأييد المعنوى والمادى لهم .

وفى العطلات الرسمية كنت أذهب إلى فينا وبرلين وكوبنهاجن وستوكهولم
وكان غرضى من السفر إلى هذه البلاد المعرضة للخطر هو أن أعيد تأكيد استمرار
اتباع سياستنا الحازمة فى أوروبا ، وهى السياسة التى أنشئت فى ظل المشاركة الثنائية
ولطمأنة المترددين .

وقد علقت أهمية خاصة على رحلتى إلى ألمانيا . فقد كان حصار برلين يمر
بمرحلة حرجية . كان الشتاء على الأبواب حيث النهار قصير والليل طويل بارد
مظلم . والواقع أنه لم يكن يوجد فحم للتدفئة ، أو ضوء للقراءة . وكانت هناك بطالة

على نطاق واسع لعدم ورود المواد الخام اللازمة للعمل . وكان السؤال الهام هو : هل يمكن لمعنويات برلين أن تثبت في وجه كل ذلك ؟ كان يبدو أن الألمان في برلين الغربية موالون لنا رغم شعورهم بأنه إذا أخفقت عمليات الجسر الجوى في مهمتها ونجح الحصار فإنهم سيدفعون حياتهم وحررياتهم بالتأكد ثمنًا لهذا الولاء .

وكان الجنرال كلاى فى عين الألمان رمزاً لتصميم الولايات المتحدة على الثبات إلى أبعد مدى ، ولكن كانت هناك شائعات بأننى على غير وفاق معه .

وهذه الشائعات التى وجدت لها سبيلاً فى الصحف كانت تقول إنه إذا انتخب ديوى فإن الجنرال كلاى ... سيذهب . ولم يكن لها بالطبع أى أساس من الصحة . ولا ريب أن مصدرها هو اختلاف بسيط فى الرأى حدث بينى وبين الجنرال كلاى حول الدور الذى تقوم به كل من فرنسا وألمانيا فى برنامج إعادة تعمير أوروبا ، وهى خلاقات من النوع الذى ينشأ بين أشخاص يعالجون مسألة صعبة من زوايا مختلفة . ولكن علاقتنا الشخصية كانت على أحسن ما يرام . وكنت أكن له أعظم الاحترام نظراً لشخصيته وذكائه . وتحدثت معه بصراحة عن الإشاعات التى تدور حول علاقتنا . وفى إحدى المناسبات قلت إن رأى هو أن المتاعب الوحيدة ناتجة من كونه شخصاً قوياً جداً وذا كفاءة ، أكبر من أن يعهدوا إليه بالعمل فى مجال محدود مثل ألمانيا ، وأن مقدرته كفيلة بأن تتغلب على أى متاعب تنشأ فى منطقة يتولى هو المسئولية الرئيسية فيها . وقلت له : « إن ما يحتاج إليه هو مجال أوسع وليس أضيق من المسئولية الحالية » .

ولما كان من الممكن أن تكون هذه الإشاعات حول العلاقات بينى وبين الجنرال كلاى ضارة بالموقف فى برلين الغربية ، فقد احتاج الأمر إلى تسكينها . ولذلك ، وبعد موافقة مستر مارشال ، أمضيت يومى سبت وأحد فى ألمانيا قابلت خلالها

الجنرال كلاى والسفير مورفى فى فرانكفورت فى ١٥ أكتوبر ، وجلست بجانب الجنرال كلاى أثناء الاجتماع الذى تم بينه وبين الجنرال روبرتسون والزعماء الألمان . وفى اليوم التالى ركبنا إحدى طائرات الجسر الجوى إلى برلين وأمضينا يوم الأحد سوياً ، فكانوا يروننا معاً وأخذت لنا عدة صور وعقدنا مؤتمراً صحفياً مشتركاً . ووضع بما لا يدع مجالاً للشك عند سكان برلين الغربية ، والألمان جميعهم ، والقادة السوفييت أيضاً ، أن انتصار الجمهوريين فى الانتخابات لن يكون معناه أى نية للجنرال كلاى أو لسياسة الحزم فى التصرف فى برلين . وعندما اقترب نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، كنت والمستر مارشال فى باريس ، وقمنا بعدد من المحادثات حول الموقف الذى قد ينشأ إذا اقترح الأمريكيون ضد الحكومة . ورأينا أن من الخطر عدم إعداد العدة لهذا الاحتمال وإلا نشأت فترة من عدم الاستقرار والضعف من جانب الولايات المتحدة قد يستغلها الزعماء السوفييت للحصول على انتصارات جديدة عن طريق اعتداء غير مباشر وقد يكون عن طريق الاعتداء المباشر .

وفى هذه المسائل أيضاً كنت دائم الاتصال بمستردىوى عن طريق أخى « ألن » الذى كان يرافقه فى القطار أثناء الحملة الانتخابية . والنتيجة أن مستردىوى كان فى موقف يساعده فى حالة انتخابه على ضمان انتقال الأداة التنفيذية من الديمقراطيين إلى الجمهوريين دون الإضرار بمركزنا الدولى ، أو حدوث انهيار فى التعاون بين الدول الحرة تحت زعامة الولايات المتحدة . واتخذت التدابير لعدم حدوث الارتجال . وفى ضوء الاحتمالات المقدرة كان عدم وضع الخطط اللازمة لمواجهة حدوثها يعتبر إجراماً .

والأمر الوحيد الذى ضايقنا فى تلك الأيام هو التقرير الذى جاءنا فى أكتوبر

بأن الرئيس ترومان قد يوفد رئيس المحكمة العليا « مستر قنسون » في مهمة خاصة إلى موسكو . وقد أصاب ذلك النبأ كثيراً ممن كانوا في باريس بالدهشة ، ربما لأن نوايا الرئيس لم تكن معروفة تماماً . وأزعج ذلك الكثير من وفود الدول الأجنبية وخاصة البريطاني والفرنسي .

لقد كنا على صلة وثيقة بالحكومتين البريطانية والفرنسية من أجل تكوين جبهة واحدة متحدة أمام الخطر الناشئ عن فرض الحصار السوفيتي على برلين . وكانت الولايات المتحدة تتخذ إجراءات حازمة . وكان الفرنسيون ، يؤيدهم البريطانيون إلى حد ما ، مترددين في قطع المحادثات التي تدور في موسكو حول مسألة برلين ، وهي المحادثات التي بدا في وقت ما أنها ستؤدي إلى اتفاق مع ستالين . فالفرنسيون يسكنون قارة واحدة مع الروس ولم يكونوا مسلحين ، وعلى بعد أميال قلائل في ألمانيا يقف جيش أحمر قوى ، وكانوا يشعرون بالقلق بطبيعة الحال . وكان إنهاء المباحثات الثلاثية في موسكو نتيجة لاعتقاد ممثلي الولايات المتحدة الراسخ بأن الجانب السوفيتي غير جاد ولا مخلص ، وأن من الضعف الاستمرار في المحادثات المباشرة .

ومن ناحية أخرى كانت الولايات المتحدة تقف بشدة ضد أي محاولة « للتهدة » في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

وقدمت الدول المحايدة في مجلس الأمن مشاريع تسويات مختلفة ربما كانت تؤدي إلى رفع الحصار عن برلين . ولكن كان رأينا أن ذلك سيكون على حساب إعطاء الاتحاد السوفيتي وسيلة اقتصادية يستطيع أن يخنق بها برلين الغربية بحيث يصبح السكان في الواقع خاضعين لتنفيذ السوفيتي ، ومن ثم يطرد الحلفاء الغربيون .

وتعاون البريطانيون والفرنسيون معنا بإخلاص في المحافظة على وحدة جبهة الدول الغربية الثلاث رغم مخالفة ذلك للتقدير الذي كانوا يرون أنه أسلم .

وعليه فقد أثار دهشتهم أن يعلموا أن حكومتنا قد تقوم بمفردها بمباحثات مع موسكو ، مما قد يكون في حد ذاته نصراً للسوفييت لأن الدبلوماسية السوفيتية كانت تسعى باستمرار إلى الوصول إلى محادثات ثنائية بين الدولتين ، مما يؤدي إلى تفكك العلاقات بيننا وبين البريطانيين والفرنسيين .

وركب مستر مارشال الطائرة إلى الولايات المتحدة ، وهناك تباحث مع الرئيس في الموقف كله ، ونتيجة لهذه المباحثات طرحت فكرة إيفاد بعثة فنسون إلى موسكو جانباً وبذا استعيدت الثقة بين الدول الثلاث .

وهذا الحادث يبين أنه عندما يحل موعد إجراء الانتخابات للرئاسة أثناء فترة من فترات التوتر الدولي ، فإن من المهم المحافظة على استمرار التعاون المشترك ، وأنه إذا حدث أن تنافس المرشحان في التقدم باقتراحات جديدة غير مناسبة بقصد كسب الأصوات قبل كل شيء ، فإن نهاية الحملة الانتخابية ستترك علاقاتنا الخارجية في حالة مهلهلة .

والواقع أن حملة ١٩٤٨ الانتخابية سارت على مستوى عال من الجانين فيما يتعلق بالسياسة الخارجية باستثناء الحادث الذي نوهت به ، وهو حادث صغير سرعان ما عولج . بل إن النتيجة كانت أنه في يوم الاقتراع كان المندوبون الأجانب — الأصدقاء منهم والمعادين — على ثقة أكبر من ذي قبل بأن الأمة الأمريكية شديدة التمسك بالخطوط الرئيسية لسياستها الخارجية .

وقد تأيد هذا الشعور بحادثة وقعت عقب الانتخابات بقليل ، فحتى ٢ نوفمبر كان كثير من المندوبين الأجانب يتوقعون أن تزداد مسؤوليتي بعد ذلك

التاريخ عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه رئيس
جمهورى منتخب .

ولكن حدث أن حل يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨ وأنا مجرد عضو فى حزب
هزم فى الانتخابات ، وليس لديه أى فرصة لنقض هذا الحكم قبل مضى أربع
سنوات . وأخذ كل من مستر فيشنسكى رئيس الوفد السوفيتى ومستر كاترسوشى
رئيس الوفد البولندى يحملقان فى أثناء اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة .
ولاشك أنهم كانوا يرون أن من الأفضل لى أن أعود إلى الاشتغال بالمحامة بدلا
من أن أكون وزيراً للخارجية . ولاشك أنهم كانوا يعتقدون أن عندى استعداداً
أفضل فى الناحية الأولى عن الثانية .

وانخفض نفوذى ومركزى الأدبى من بعد ارتفاع . وخالجنى شك كبير فى
إمكان استمرارى فى حمل المسئولية بالأمم المتحدة بنجاح ، وذلك للمهام الثقيلة التى
أسندت إلىّ فى ذلك الوقت ، ولّحت بذلك إلى مستر مارشال .

وكان مستر مارشال يستعد فى ذلك الوقت للرجوع إلى الولايات المتحدة .
كانت حالته الصحية على غير مايرام ، وفى حاجة ملحة إلى إجراء جراحة هامة .
وشعر بعد الانتخابات بضرورة العودة لإجراء الجراحة ، وكان معنى ذلك ترك
الوفد دون رئيس .

وعندئذ عيّننى الرئيس ترومان فى ١٨ نوفمبر رئيساً لوفد الولايات المتحدة .

كانت تلك لفتة طيبة وجميلة أسديت فى وقت النصر إلى المعارضة المنهزمة .
وكنّت ، وسأظل دائماً ، ممتناً لهذا الإجراء . فقد أعاد إلى مركزى الأدبى الزائل
فوراً ، ومكنتنى من الوصول إلى نتائج طيبة فى المشاكل التى كنّت مكثفاً بها ،

وأن أقوم بغيرها أثناء غياب مستر مارشال والسفير أوستن الذى عاد إلى الولايات المتحدة لمرضه .

وكان عمل الرئيس أبعد من أن يكون عملاً شخصياً . فقد كان فى ظروف جعلت منه استعراضاً رائعاً لحقيقة الاتحاد الوطنى فى ميدان العلاقات الخارجية . ولم يحدث خلل فى دفاعنا عن أنظمتنا الحرة فى خلال الفترة الحرجة من شتاء سنة ١٩٤٨ — ٤٩ فقد وقفنا نحن وغيرنا فى ثبات .

وقد أمكن ذلك فقط لأنه كان هناك تعاون وثيق خلال فترة أربع سنوات فى شئون الأمم المتحدة والسياسة الأوروبية ، بين كل من ترومان وبيزنزومارشال من ناحية ، وديوى وفاندنبرج ومنى من ناحية أخرى . وأتى هذا التعاون بنتائج طيبة أدت إلى أن تقف أمتنا موقفاً مشرفاً ، وفى وقت لو لم تتبع فيه هذه السياسة لحدثت كارثة .

إن المشاركة الثنائية فى السياسة الخارجية لها عيوب وقائص ، ومن الصعب اتباعها . ولكنها اتبعت فى خلال الفترة من أغسطس سنة ١٩٤٤ حتى سنة ١٩٤٩ لزيادة أمن وسلامة الولايات المتحدة والعالم .

القسم الثاني

مدى نجاح سياستنا الخارجية

الفصل الثاني عشر

حساب الخمس سنوات

لقد استعرضنا السياسات الخارجية الرئيسية للولايات المتحدة بعد الحرب ، وهي سياسات وُضعت تحت ضغط الحوادث لمقاومة البرنامج الشيوعي السوفييتي لإخضاع العالم بوسائل الخداع والإرهاب والعنف . فهل هذه السياسات كافية ؟ هل يمكننا الاعتماد عليها لإحباط أثر هذه الأساليب الشريرة حتى تهجر هذه الأساليب باعتبارها غير لائقة وحتى يظهر إمكان وجود السلام الدائم ؟ هذه هي الأسئلة التي سنحاول الإجابة عليها . إذا قمنا بمحصّر النتائج بعد خمس سنوات تقريباً من الحرب الباردة وجدنا أن هناك نجاحاً وإخفاقاً .

لنحسب الخسائر أولاً : النجاح الذي أحرزته الشيوعية السوفيتية بأساليبها .

أوروبا الوسطى

لقد قامت الشيوعية السوفيتية في السنوات الخمس التي تلت الحرب بتدعيم مراكزها في مساحة كبيرة بوسط أوروبا وخاصة بولندا وشرق ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا وألبانيا .

ومن الناحية العسكرية فهذه المناطق بتامها خاضعة للاتحاد السوفييتي . ومن الناحية الاقتصادية انفصمت علاقاتها بالغرب تماماً وأصبحت تجارتها لا تتعدى منطقة السيطرة السوفيتية تقريباً .

ومن الناحية القومية والثقافية والروحية فإن الصلات القديمة لهذه البلاد في

هذه النواحي بغيرها قد ضعفت من جراء حملات التطهير والإرهاب ، ومن أجل الوصول إلى ذلك قام الاتحاد السوفيتي بوضع أشخاص روسي الجنسية في الوظائف الهامة داخل هذه الدول وبالذات في وظائف البوليس السرى .

ونتيجة لعمليات الإرهاب هذه انتشر الخوف والتذمر ، ولكن بوجه عام ، فإن هذه الأساليب قد أتت ثمارها .

وقد استحدث البوليس الشيوعى وسائل جديدة لجعل المسجونين السياسيين فى حالة من التخدير والاعتراف بما لم يرتكبه ، واستحدثوا أيضاً أساليب أخرى لإرهاب المحكومين على نطاق واسع .

وفى كثير من البقاع يوجد استياء متزايد يحمل فى ثناياه احتمال الخطر على الشيوعية السوفيتية . ولكن من ناحية أخرى فإن قبضتها على هذه المنطقة قد اشتدت خلال الثلاث أو الأربع سنوات الماضية ، والتفكير فى أى شىء خلاف ذلك إنما يعبر عن رغبات وتمنيات .

المجر

إن أبرز ما حدث كان تولى الشيوعيين لمقاليذ السلطة كاملة فى كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا .

لقد دلت الانتخابات المجرية فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٥ على أن الشيوعيين يكونون أقلية ضئيلة ، وفاز صغار الملاك بأغلبية كبيرة فى البرلمان ، ولكن الأقلية الشيوعية قامت بمحركات مفرعة طبقت فيها الأساليب الشيوعية حرفياً وبذا تمكنت من السيطرة . لقد تغلغوا فى البوليس والقضاء ، ومن هناك حاولوا إيدانة الزعماء غير الشيوعيين ، وأرهبوا رئيس الوزراء ناجى ، وأرغموه على الاستقالة والابتعاد كوسيلة

لا بديل لها لتأمين سلامة ابنه البالغ من العمر أربع سنوات ، وكانوا قد أحضروه من سويسرا إلى المجر ليعيش معه ، ثم شنوا حملتهم على الرئيس « تيلدى » الذى كان فى الحكم ، وأخيراً اضطر إلى الاستقالة فى يوليو سنة ١٩٤٨ عند التهديد بتقديمه وإبنه بالتبنى إلى المحاكمة بتهمة الجاسوسية .

تشيكوسلوفاكيا

وقام الشيوعيون بعملية ممثلة لعملية المجر فى تشيكوسلوفاكيا فى فبراير سنة ١٩٤٨ وسبب نجاحها أكبر دهشة ، وذلك للروابط القوية التى تربط تشيكوسلوفاكيا بالغرب أكثر من غيرها من دول أوروبا الوسطى .

فتشيكوسلوفاكيا مدينة بوجودها للعمل الذى قامت به فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الأولى . فقد اعترف الرئيس ولسون بالجماعة التى يتزعمها توماس ما زاريك كحكومة شرعية محاربة .

ومن ذلك التاريخ بدأت صلتى الوثيقة بالزعماء التشيك . وعندما وافقت وزارة المالية الأمريكية على منح قرض للحكومة القائمة لتمكينها من أداء وظائفها ذهبت مع مستر مازاريك لإثبات شخصيته عند تسلم قيمة الشيك الأول المدفوع لأمر الحكومة التشيكية .

وفى مؤتمر باريس سنة ١٩١٩ قامت الولايات المتحدة بدور رئيسى فى تقرير وجود هذه الدولة ، وكنت أعمل مع مستر « بنيش » بروح ودية حيث كان يمثل مجموعة من الدول الحديثة التى كانت تكون جزءاً من الامبراطورية النمساوية المجرية ، وكنت أنا أمثل دول فرنسا وإنجلترا وغيرها من الدول الدائنة ، فكنا

نعمل معاً في إعداد برنامج مساهمة الدول التي نشأت من تفكك الامبراطورية النمساوية في نفقات تحريرها .

وذهبت عقب إقرار معاهدة فرساي إلى تشيكوسلوفاكيا وتفاوضت في عقد قرض لإمدادها بالقطن لصالح بنك الاحتياط الفيدرالي مما مكن صناعة الغزل في تشيكوسلوفاكيا من الإنتاج السريع .

واستمرت علاقات الصداقة بين الحكومة التشيكية والغرب حتى اتفاقية ميونيخ مع هتلر . وفي ذلك الوقت كان مستر بنيش قد خلف مازاريك كرئيس للجمهورية عندما قامت حكومة إنجلترا وفرنسا ، بعلم الولايات المتحدة ، بضغط قوى على حكومته للتنازل عن أجزاء هامة من تشيكوسلوفاكيا لألمانيا ، وقد استسلم لذلك الضغط رغم الرأي السليم الذي أبداه في هذه المسألة .

ولما لم تمنع هذه التضحية من قيام الحرب العالمية الثانية ، وبعد أن تم الاستيلاء على تشيكوسلوفاكيا ، ذهب مستر بنيش إلى المنفى . وعندما تحدثت معه في لندن سنة ١٩٤٢ أثناء الحرب عبر عن شعور المرارة التي يعانها شعبه .

لقد كان يعلق الآمال الكبار على عصبة الأمم ، وجعله الفشل الذي أصاب البعض ، والدور الذي لعبته القوى السياسية في ميونيخ ، يشعر بأنه ليس لأي دولة أن تضع أي أمل في « الأمن الجماعي » . لقد قال « لقد أثبتت الحوادث أن الأمم الصغيرة لا يمكن أن تحيا إلا إذا كانت تابعة لدولة عظمى تستطيع حمايتها » .

منذ ذلك الوقت قامت السياسة الخارجية التشيكوسلوفاكية على أساس عدم تعارضها مع سياسة الاتحاد السوفيتي . وفي ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣ قامت الحكومة التشيكية في المنفى بعقد معاهدة الصداقة والمساعدة المتبادلة والتعاون فيما

بعد الحرب مع الاتحاد السوفيتي وقد مثلها في هذه المعاهدة مستر « فيز لينجر » سفيرها في موسكو . وعندما أصبحت مسألة هزيمة ألمانيا حقيقة مؤكدة ذهب مستر بنيش إلى موسكو لرسم هناك مع البعثة الدبلوماسية التشيكية مسألة إعادة تنظيم الحكومة التشيكية . وعند رحيله أول إبريل سنة ١٩٤٥ شكر الحكومة الروسية على المعونة التي وعدوه بها قائلاً : « أيها الإخوة إننا ننمضي جنباً إلى جنب في المستقبل » . وقد أخبرني أحد الدبلوماسيين الأمريكيين في براغ أن الرئيس بنيش قال له « إن التجربة قد أجبرته على الاعتقاد بأنه .. عند اللزوم .. فإن الغرب سيكون مستعداً دائماً للتضحية بتشيكوسلوفاكيا من أجل إنقاذ جلودهم » .

لقد كان مستر بنيش وجان مازاريك — ابن الرئيس السابق الذي أصبح وزيراً للخارجية — يعتقدان أن الاتحاد السوفيتي سيغتبط إذا تحالفت سياسة تشيكوسلوفاكيا مع سياسة السوفييت في الشؤون العالمية وأن الشيوعية السوفيتية لن تتدخل في شؤونهم الداخلية . وعلى ذلك فقد كان جان مازاريك رئيس الوفد التشيكي في الأمم المتحدة يعطى صوته وفق رغبات حكومة الاتحاد السوفيتي . وكما صرح لي في إحدى المناسبات كانت مقترحات السوفييت من العفونة بدرجة أنه كان عليه أن يسد أنفه بإحدى يديه ويرفع الأخرى للتصويت لصالحهم ، ورغم ذلك كان يدلي بصوته إلى جانبهم .

وسرعان ما بدا أن الزعماء السوفييت لا يعرفون مسألة المشاركة ، وأن المسألة لا تعدو في نظرهم سوى وجوب الخضوع . وخضعت تشيكوسلوفاكيا للحزب الشيوعي فيها بدرجة متزايدة ، وفي فبراير سنة ١٩٤٨ استولى الحزب الشيوعي على مقاليد السلطة تماماً بعد ثورة بيضاء ، ومات الرئيس بنيش كسير القلب ، وانتحر جان مازاريك أو قتل .

وتم بذلك انتصار رائع وخيف لأساليب الشيوعية السوفيتية التي لا ترحم .

ألمانيا

قام الاتحاد السوفيتي أيضاً بتشديد قبضته على المنطقة السوفيتية في شرق ألمانيا ، وهي منطقة لها أهميتها القصوى من ناحية التكتيك والاستراتيجية ، فإنها تتيح الفرصة للسيطرة على كل ألمانيا . ومتى تم ذلك فإنها تحقق السيطرة التامة على القارة بأكملها .. ولم يكتسب الشيوعيون سلطتهم على ألمانيا الشرقية عن طريق حب الناس لهم ، وإنما من تأثير القوضى ، ونتيجة لاستخدامهم القوة في استعمال السلطة . وبالسيطرة على هذا الجزء الهام من ألمانيا ، وإقامة العوبة يسمونها « حكومة جميع ألمانيا » ، أصبح القادة السوفيت في وضع يمكنهم من أن يمدوا نفوذهم إلى جميع أنحاء ألمانيا ؛ إنهم يستطيعون أن يتحدثوا في بلاغة عاطفية عن مسألة توحيد ألمانيا ، وهم يعدون بهذه الوحدة بشرط أن يتخلص الألمان الغربيون من قوات الاحتلال البريطانية والفرنسية والأمريكية .

والاتحاد السوفيتي في مركز يسمح له أن يقترح إنهاء الاحتلال العسكري ، ولديه الجرأة على ذلك ، إذ أنه قد نظم جماعات من الشيوعيين المسلحين في شرق ألمانيا يعتقد أنها موالية له ومحقة لرغباته .

وهو في مركز يسمح له أيضاً — إذا وجد ذلك مفيداً — أن يعرض على ألمانيا استعارة المناطق الزراعية والصناعية الهامة بما في ذلك سيليزيا العليا التي أعطيت لبولندا تعويضاً عن ضم السوفيت لشرق بولندا إلى روسيا .

الكنائس الأسيرة

في كل مكان سيطر عليه السوفيت في أوروبا الوسطى أمكن إحراز بعض التقدم في طريق إضعاف النفوذ الديني المضاد للشيوعية . فقد عرف الزعماء الشيوعيون أن زعماء الكنيسة يمثلون أضخم العقبات وأكبر منبع للخطر عليهم ، وقد عالجوا هذه المسألة في أوروبا الوسطى بنفس الطريقة التي عولجت بها في روسيا في أعقاب ثورة ١٩١٧ . ومن الوسائل التي اتخذت ، محاكمة الأسقف ستينناك في يوغسلافيا في أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، والكاردينال مندرنتي في المجر في يوليو سنة ١٩٤٩ . ولم يكن الغرض إزالة الدين نفسه وإنما جعله غير مؤثر من ناحية البرامج والسياسات الشيوعية .

وينص دستور الاتحاد السوفيتي على « حرية القيام بالدعاية ضد الدين » كما ينص على « حرية العبادة الدينية » .

والمقصود هو قصر الدين على أعمال العبادات والقيام بالطقوس واستبعاد أي تعاليم أو مواظ قد تؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع ، فهناك إيمان « شخصي » ، ولكن من غير المسموح به أن يترجم هذا الإيمان إلى أعمال لا تمل إليها الشيوعية السوفيتية .

لقد فرض الزعماء الشيوعيون مثل هذا النظام على الكنيسة الأرثوذكسية في روسيا . وفي مقابل تعليم الناس كيفية تبجيل ستالين كقائدهم في الأرض سمح للقساوسة بالقيام بعبادة الله في السماء .

لقد حضرت قداس عيد الفصح في إحدى الكنائس القليلة الباقية في موسكو ، فكانت الكنيسة وما حولها من الشوارع مزدحمة بما يقدر بعشرين

ألف فرد استمروا وقوفاً من الساعة العاشرة مساءً إلى ما بعد الثالثة صباحاً ، ومن وقت لآخر كان يظهر قسيس في شرفة الكنيسة ليباركهم ، كان منظرًا مؤثراً يظهر مدى تعطش الناس للغذاء الروحي ، ولكنه يظهر أيضاً مدى ثقة القادة الشيوعيين في أن الكنيسة لم تعد تمثل أى عقبة ما في طريق تحقيق برنامجهم الشاذ المبني على النظرية الإلحادية عن أصل وطبيعة الإنسان .

آسيا

لقد أحرزت الشيوعية السوفيتية أعظم انتصاراتها في القارة الآسيوية ، وهذه الانتصارات جديرة بالتأمل حقاً .

في أثناء انعقاد مؤتمر يالتا في ١١ فبراير سنة ١٩٤٥ ، حصل ستالين على تأييد روزفلت وتشرشل على إبقاء الوضع القائم في منغوليا الخارجية تحت الحكم الشيوعي ، وقبول الأمر الواقع بسلخها عن الصين . وحصل على حق حماية المصالح المشروعة للاتحاد السوفيتي في سكة حديد الصين الشرقية وجنوب منغوليا وميناء « دايرن » واستعادة بورت آرثر كقاعدة للأسطول الروسي ، وأخفى هذا الاتفاق عن الصين .

وفي سان فرانسيسكو في مايو التالي سألتى ت . ف . سونج رئيس وزراء الصين عما إذا كان هناك أى اتفاق من الاتفاقات السرية التى عقدت في يالتا يمت إلى الصين بصفة ، ونقلت سؤاله إلى مستر ستيتينوس الذى كان حاضراً مع الرئيس روزفلت في يالتا كوزير دولة ، وقد أخبرنى أنه لم يصل إلى علمه أى نبأ عن مثل هذه الاتفاقية وأن بإمكانى أن أخبر مستر سونج بذلك .. وقد فعلت .

وبعد ذلك بوقت قصير ذهب مستر سونج إلى موسكو وعقد في ١٤ أغسطس

سنة ١٩٤٥ اتفاقية بين الصين والاتحاد السوفيتي ، مجملها أنها تؤيد تضحية مصالح الصين التي تم الاتفاق على تضحياتها في يالتا .

وقد أثر ذلك في مركز حكومة الجنرال شيانج كاي شيك ورئيس الوزراء سونج أكثر من تأثير الحوادث التي وقعت سنة ١٩٣٨ في تشيكوسلوفاكيا على بنيش ، وزعزعت من العقيدة التاريخية عند الصينيين بأنه يمكنهم الاعتماد على الصداقة المتينة للولايات المتحدة ، وأوجدت صعوبات جمة أمام مهمة الجنرال مارشال في أواخر سنة ١٩٤٥ عند ما ذهب إلى الصين كبعوث شخصي للرئيس ترومان .

وعند ما استسلمت اليابان نصت شروط الاستسلام على تفويض الجيوش السوفيتية قبول استسلامها في منشوريا وشمال كوريا . وذلك مكن القوات السوفيتية من احتلال منشوريا وشمال كوريا ، ووضع تحت أيديهم كميات ضخمة من المهمات الحربية التي كان اليابانيون يحتزنونها في منشوريا ، إذ أنهم كانوا يستعدون للقتال في منشوريا حتى لو احتلت الجزر اليابانية نفسها وسلمت هذه الأسلحة والذخائر بواسطة الاتحاد السوفيتي إلى الجيش الصيني الشيوعي مما زاد في قوته إلى درجة كبيرة .

وعند ذلك قرر الجنرال شيانج كاي شيك مخالفاً نصيحة الجنرال مارشال الهجوم على منشوريا لتحريرها وهزيمة القوات الشيوعية المرابطة هناك . ولم يكن باستطاعة القوات الوطنية أن تستخدم ميناءي « بورت آرثر » و « دايرن » لأنهما كانتا في يد السوفيت ، وحاولت إرسال قواتها إلى منشوريا عن طريق الجو ، وبهذه العملية تشتت القوة العسكرية للجيش الصيني الوطني ، وأصابته خسائر جسيمة في الأرواح والمعدات ، وانحطت روحه المعنوية إلى حد كبير .

وقد قدرت الولايات المتحدة أن سبب انتهاء الحكومة الوطنية يرجع إلى فقدانها لقوتها العسكرية من ناحية ، وفقدانها لثقة الشعب من ناحية أخرى . فجيوشها كانت غير منظمة ، ولم تستطع الحكومة أن تمنع حدوث تضخم نقدي هائل في العملة . والولايات المتحدة قد سحبت تأييدها العسكري والاقتصادي والأدبي إلى درجة كبيرة ، وسرعان ما تقلبت جيوش الصين الحمراء على كل العقبات التي وقفت في طريقها في أراضي الصين الرئيسية .

وهكذا سقط ٤٥٠ مليون نسمة من شعب الصين في يد قيادة معادية للولايات المتحدة عداً شديداً وتلقى توجيهاتها من موسكو .

والاتحاد السوفيتي يسيطر على الأجزاء الشمالية من منشوريا ومنغوليا وسنكيانج وتحوى هذه المناطق موارد طبيعية ضخمة . وإذا ما استغلت هذه الموارد بواسطة الأيدي الصينية فإن ذلك سينمى القوة الاقتصادية والصناعية في الاتحاد السوفيتي بدرجة كبيرة .

لقد أحرزت الشيوعية السوفيتية نصراً يفوق ما كان يسعى إليه اليابانيون وما خاطرنا بدخول الحرب من أجل منعهم من الحصول عليه .

العالم الاستعماري

لقد راغت الدول الاستعمارية بوجه عام من الطعنة الأولى التي وجهتها إليها الشيوعية السوفيتية ، وذلك بمنحها الاستقلال لكثير من الشعوب المستعمرة التي لو لم يحدث ذلك لكانت مستعدة للقتال من أجله متحالفة في ذلك مع الشيوعية السوفيتية .

وقد يكون من السابق لأوانه الحكم بأن هذا التطور السلمي سيكون عقبة

دائمة أمام الشيوعية السوفيتية . إنها لن تستطيع أن تحتطف نصراً سريعاً ضخماً مثل الذى حدث فى الصين ، ولكنها مازالت فى مركز قوى تستطيع أن تحرز معه انتصارات أخرى هامة .

إن الحكومات التى أقيمت فى البلاد الجديدة ، مثل الهند وباكستان وبورما والفيليبين والولايات المتحدة الأندونيسية والهند الصينية معرضة للاعتداء عليها بأساليب الاعتداء غير المباشر من الشيوعية السوفيتية .

لقد رأينا كيف نجحت أحزاب الأقلية الشيوعية فى السيطرة على السلطة فى بلاد مثل المجر وتشيكوسلوفاكيا ، حيث كان يبدو أن الأنظمة السياسية الحرة فى أمان . إننا نعلم مدى صعوبة وقف التغلغل الشيوعى حتى فى الولايات المتحدة نفسها . فهل تستطيع حكومات الدول الجديدة مواجهة الضغط الذى ستعرض له حتماً ؟ إن معظم هذه الشعوب تنقصها الخبرة فى إدارة الأنظمة السياسية الحرة ، ومعظمها فى حالة مجاعة . وهذا الوضع سيزداد سوءاً إذا سيطرت الشيوعية السوفيتية أو مرقت أوصال اقتصاد منطقة « وعاء الأرز » فى بورما والهند الصينية الفرنسية . إن البؤس المنتشر على نطاق واسع فى هذه البلاد يتيح فرصاً ضخمة للدعاية السوفيتية .

وفوق ذلك علينا أن نأخذ فى حسابنا أن للصين نفوذاً تاريخياً فى جميع هذه البلاد . فهذه المناطق بأسرها تتأثر بالفكر والثقافة الصينية ، فهى لديها مثال يحتذى به ، وأن مجرد قيام حكومة صينية شيوعية لها سفارات ومفوضيات وقنصليات فى كثير من هذه البلدان ، وأنه سيعهد بهذه البعثات التمثيلية إلى رجال شيوعيين ، سيعطى للشيوعيين فى هذه المنطقة امتيازاً إضافياً يساعدهم فى مجهودهم لتوسيع نطاق النفوذ الشيوعى فى البقاع الجديدة التى تحررت فى آسيا .

وباختصار ، فإن الصين بتعدادها البالغ ٤٥٠ مليون تقريباً قد أصبحت بأكملها

تحت حكم يتلقى توجيهاته من موسكو. وفي آسيا والباسفيك يوجد زهاء ٦٠٠ مليون شخص آخرين لم يقعوا تحت سيطرة الشيوعية السوفيتية، ولكن الأخيرة لديها فرص طيبة لتحقيق هذه السيطرة.

فإذا تمكنت الشيوعية السوفيتية من السيطرة على هذه المناطق أو أى جزء هام فيها، لسيطرت بذلك على مايزيد عن نصف المجموع الكلى لسكان العالم.

إفريقيا

لقد نما النفوذ الشيوعى فى إفريقيا فى السنوات الخمس الماضية، وأعظم فرصة متاحة له حالياً قد تكون فى اتحاد جنوب أفريقيا. فهناك حيث توجد أقلية من البيض محاطة ببحر من الملونين، يعتقد البيض أنهم لا يستطيعون الاستمرار فى البقاء إلا بوضع سكان البلاد الأصليين تحت حكم حديدى. وإلى جانب سكان البلاد الأصليين، توجد جالية هندية كبيرة تعاني مايعانيه سكان البلاد الأصليين من التمييز العنصرى الذى تنفذه الطبقة الحاكمة. وهذا الوضع يثار كل عام فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بزعماء الهند التى تحاول إفهام اتحاد جنوب إفريقيا معنى الفقرة الثالثة من المادة الخامسة والخمسين بشأن « حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز للجنس أو النوع، أو اللغة أو الدين » التى يجب مراعاتها.

ويجاور اتحاد جنوب إفريقيا منطقة إفريقيا الغربية الجنوبية، وهى مستعمرة سابقة لألمانيا انتزعت منها بموجب معاهدة فرساي، وأعطيت لاتحاد جنوب إفريقيا لديرها طبقاً لنظام الانتداب فى عصبة الأمم، ولكنها الآن ضمت إلى الاتحاد كأمم واقعة، وهى الأراضى الوحيدة التى لم تنل استقلالها أو توضع تحت وصاية الأمم المتحدة. ويعترض اتحاد جنوب إفريقيا على حق الأمم المتحدة فى بحث كل من

مشكلة الجالية الهندية بها ومشكلة أراضي إفريقيا الجنوبية الغربية .
إن هناك خطراً يمكن في اتحاد جنوب إفريقيا ، وهو أن سياسته قد تحدث
انفجاراً ينشر نيران الثورة في جميع أرجاء إفريقيا ، ويزعزع الحكم الاستعماري
لإنجلترا وفرنسا وبلجيكا . وبهذه المناسبة نذكر أن الكونغو البلجيكي هو موردنا
الرئيسي لليورانيوم لصناعة القنابل الذرية ، وعلى أي حال فإن حكومة اتحاد جنوب
إفريقيا تقف موقفاً شديداً الصلابة في إصرارها على اتباع سياسة « سيادة الرجل
الأبيض » ، ولم تقبل أي نصيحة في هذا الشأن ، وهذه هي الحقيقة القائمة حتى أيام
أن كان الجنرال سمطس على رأس هذه الحكومة .

ويجب أن نسلم بأن جميع سكان إفريقيا الجنوبية في مركز حرج . فهم
يشعرون أن الحضارة المسيحية تمنح سكان البلاد والهنود معيشة أفضل مما يستطيعون
الحصول عليه من غيرها ، وأنهم إذا اختاروا أن يعودوا إلى ما كانوا عليه فإنهم
سيبدأون عهداً جديداً من الظلام لقارة بدأت تستيقظ .

لم يكن باستطاعة أحد أن يتحدث مع رجال جنوب إفريقيا البيض مثل
ما تحدثت مع الفيلد مارشال سمطس وغيره من الرجال المسؤولين في الحكومة .
ورغم ذلك فإنني لم أستطع أن أقتنع بأرائهم التي يتمسكون بها تمسكاً شديداً ،
بل على العكس اقتنعت بأن آرائهم خاطئة وعنيفة في عالمنا اليوم . إن سياسة
اتحاد جنوب إفريقيا إنما تنتج الفرصة للشيوعية لتوريطها في صراع دموي .
وليست هذه الفرصة قاصرة على جنوب إفريقيا ، ففي شمال إفريقيا الفرنسي
توجد أحوال سياسية تعسفية تقوم الشيوعية السوفيتية باستغلالها بهمة وأمل .

أمريكا اللاتينية

في بلاد أمريكا الوسطى والجنوبية قامت الأحزاب الشيوعية بتقوية أنفسها

بصورة مطردة ومتزايدة ، وقد ساعد هذا النمو الحالة الاقتصادية المزعزعة التي سادت عقب الحرب العالمية الثانية ، ففي أثناء الحرب كانت الولايات المتحدة تدفع أسعاراً عالية للمنتجات المعدنية والزراعية لبلاد أمريكا اللاتينية . وكانت النتيجة حدوث تضخم نقدي وتقدم غير صحي لاقتصادياتها . ثم توقفت مشتريات الحرب غير العادية تاركة الحكومات أمام الصعاب الناشئة من محاولتها إعادة ضبط اقتصادها ليتوافق مع زمن السلم .

وعلى أى حال فإن الشيوعية السوفيتية لم تقم بأى مجهود ذى قيمة فى أمريكا اللاتينية عدا الأساليب العادية فى نشرها للدعاية والمساعدة فى تقوية الأحزاب الشيوعية المحلية ، وليس للشيوعيين نفوذ هام إلا فى جواتيمالا . وربما كانوا هم الذين أجبروا الشعب العنيف الذى كاد يعصف بمؤتمر بوجوتا سنة ١٩٤٨ .

ولكن الشيوعية لا تحاول عمل كل شىء فى كل مكان فى وقت واحد .
فإن مهمة الحزب كما عرضها ستالين هي :

أن تتعرف فى أية لحظة سانحة على هذه الحلقة الهامة من حلقات سلسلة العملية التى إذا أمسكنا بها تمكناً من إمساك السلسلة بأسرها وإعداد الظروف بتحقيق النجاح الاستراتيجى .

والمهم هنا هو عزل هذه المسألة العاجلة عن المشاكل التى تواجه الحزب ، وهى المشكلة التى يكون حلها حلاً ناجحاً لغيرها من المشاكل العاجلة . وقد ردد مستر فيشنسكى هذا المبدأ المتبع فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ عند ما أكد أن الإجراءات يجب أن توجه ناحية الأهداف الاستراتيجية وليس نحو هدف ثانوى ، وقد عوملت أمريكا اللاتينية حتى وقتنا كهدف ثانوى .

وعلى كل فإن الاتجاه العام فى أمريكا اللاتينية قد أوجد حالة تستطيع معها

الشيوعية السوفيتية أن تظفر بنجاح ملحوظ إذا ما حكم الحزب بأن الجهود التي ستبذل ستؤتي ثمارها .

وفي بعض بلاد أمريكا اللاتينية يوجد اتجاه نحو الفاشية . والأرجنتين مثال بارز لذلك . وفي كثير من بلاد أمريكا اللاتينية يلاحظ أن السلطة السياسية في أيدي الجماعات العسكرية . فلهذه الجماعات سلطان أكبر من ذي قبل ، لأن وزارة الحرية الأمريكية قد أنشأت قوة عسكرية في بعض هذه البلاد على أساس أن تكون هذه البلاد حلفاء لنا طبقاً لمبدأ شاياتييك وحلف ريو الذي تلاه . وهذا الاتجاه الذي يبعد عن الحكم النيابي يزيد القرض أمام الشيوعية .

الأسلحة الذرية

إن إنتاج الاتحاد السوفيتي للأسلحة الذرية يجب أن يدرج في القائمة كنجاح كبير له .

إن الاتحاد السوفيتي بإنهائه السريع لاحتكارنا لهذه الأسلحة قد غير من الموقف الاستراتيجي تغييراً جوهرياً في صالحه . إن مقدرة الولايات المتحدة على إلقاء القنابل الذرية على روسيا أصبح أمراً لا أثر له ، وذلك لمقدرة السوفيت على إلقاء القنابل الذرية على الولايات المتحدة وأوروبا الغربية . وربما كان الأمر أبعد من ذلك ، فإن اقتصادنا قد يكون أقل مناعة من اقتصاد الاتحاد السوفيتي في حالة استخدام هذه القنابل .

وليس كسب الاتحاد السوفيتي في الحقيقة ناتجاً من مجرد أنه أصبح يمتلك أسلحة ذرية . فقد زادت هيئته كثيراً للطريقة التي اتبعها في إعلان امتلاكه لها ، فقد سمح لهذه الحقيقة أن تتسرب عن طريق المصادر الأجنبية . وعلم الشعب

الأمريكي بذلك لأول مرة في تصريح أعلنه الرئيس ترومان في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

وكان موقف السوفييت هو موقف الدهشة من أن يظهر أحد دهشته من أن لدى روسيا أسلحة ذرية . وكان ردهم على هذه الدهشة هو « بالتأكيد لدينا أسلحة ذرية ولم لا ؟ » لقد كان من شأن هذا التسليم الهادئ من جانب الزعماء السوفييت بتفوق روسيا العلمي والصناعي ، أن بهر الناس في جميع أنحاء العالم أكثر من الإعلان عن ذلك بقرع الطبول .

لقد ناقش مستر فيشنسكي هذه المسألة في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ أثناء الاحتفال ببلوغ المارشال ستالين السبعين من عمره . وقد تكلم عن تملك السوفييت للطاقة الذرية باعتبارها تقدماً اقتصادياً سليماً قبل كل شيء ، وأن القنابل الذرية تعتبر قليلة الأهمية وأنها إنتاج ثانوي . وقد أشار إلى ذلك باعتباره نجاحاً هائلاً لدولة السوفييت . لأن الاتحاد السوفيتي « في عصر تنخفض فيه القيم قام بأعظم إنقاص في القيمة وهو الإنقاص من قيمة القنبلة الذرية » .

ويلاحظ أن هذا الحديث لم ينشر إلا في فبراير سنة ١٩٥٠ بعدما أعلن الرئيس ترومان تصريحه الخاص بأن الولايات المتحدة قد تسعى لإنتاج القنابل الهيدروجينية .

وهو بذلك يشير إلى أنه لو أصرت الولايات المتحدة على الدخول في سباق للتسلح ، فإن الاتحاد السوفيتي يستطيع أن يحاربه في ذلك ، وسيفعل ... رغم أنه يفضل أن يكون هذا التسابق في ميدان التقدم الاقتصادي ، وكانت دعاية قوية في الواقع .

ومستر فيشنسكي يسرف في تصريحاته عندما يتحدث للاستهلاك الخارجي .

وعلى كل حال فإن الحديث السابق ذكره لم يكن المقصود به أساساً أن يكون نلاستهلاك الخارجى ، وإنما هو قريب من الحقيقة القائمة . فإن تقدم الاتحاد السوفيتى السريع فى إنتاج القنابل الذرية إنما هو فعلاً نجاح هائل لدولة السوفيت . وأن إنهاء احتكار الولايات المتحدة لهذا المجال سيكون له أثره الذى لا يمكن التكهّن به فى الوقت الحالى بصورة واضحة .

هناك احتمال واحد نستطيع التنبؤ به ، وهو أن امتلاك الأسلحة الذرية يزيد من المقاطعة التى يستطيع زعماء الشيوعية السوفيتية وقادة الأحزاب الشيوعيين المحلية أن يمارسوا فيها تهديداتهم الإرهابية .

لقد رأينا كيف أن الحديث عن قوة الجيش الأحمر قد دعم النفوذ الشيوعى والأحزاب الشيوعية فى فرنسا وإيطاليا وغيرها من البلاد المعرضة جغرافياً لأن تصبح هدفاً لغزو الجيش الأحمر . والآن يوجد مجال أوسع لاستخدام هذه الوسائل الإرهابية بحيث ازداد احتمال كسر مقاومة شعوب وحكومات البلاد المعرضة للهجوم عليها بالقنابل الذرية من روسيا السوفيتية .

مساب الخسائر للشيوعية :

إن الشيوعية السوفيتية لم تربح فى كل مكان وفى جميع الحالات . فقد منيت ببعض الصدمات والخيبة ، نتج بعضها عن الخلل الطبيعى الدفين فيها ، والبعض الآخر من انتهاج سياسات فعالة أجبقت فى حينها أساليب الاعتداء الشريرة .
لنتكلم الآن عن حساب الخسائر للشيوعية .

يوغوسلافيا

إن أعظم فشل أصاب الشيوعية السوفيتية كان فى يوغوسلافيا . وهى دولة تسيطر عليها الشيوعية ، فليس لغير الشيوعيين دخل فى ما حدث . إن ما حدث

نتج عن خلل طبيعي في شيوعية ستالين المطبقة . فالمارشال تيتو شيوعي . ولكن شيوعيته تختلف عن شيوعية ستالين . فهي من النوع الذي يعتبره ستالين وزعماء الحزب الشيوعي السوفييتي نوعاً من الكفر كفر مشابه لما ارتكبه بوخارين الزعيم السوفييتي الشيوعي الذي أعدم في عام ١٩٣٨ . فقد كان محامياً عن المتهمين في المحاكمات التي نال مستر فيشنسكي بسببها شهرة عمت أرجاء العالم ، وكان يمثل فيها دور المدعى العام الذي يقدم المتهمين معترفين بكل شيء .

في مارس سنة ١٩٤٨ بدأ تبادل الاتهامات بين الكومينفورم وتيتو . فاتهمه الكومينفورم باعتناق الآراء المضللة لبوخارين التي تقول إن من الممكن للشيوعية أن تعيش في وئام جنباً إلى جنب مع الرأسمالية . وقد رد تيتو يفضح الوسائل القذرة للشيوعية السوفييتية ، وأكد أنه هو الذي يتمسك بالمبدأ الأصلي ، واستمر الجدل بعنف حول ماهية المذهب « الأصلي » ، وأيهما الخارج عليه ، ويجدر بنا أن نعلم أن الشيوعيون يعطون لهذه الأشياء أهمية كبرى .

ولم يقف الجدل عند حد تبادل الاتهامات ، فإن الكومينفورم بزعامه قادة الحزب الشيوعي السوفييتي سعى إلى إجراء حركة تطهير « لتيتو » ، وقامت محاولات لإثارة الشعب في يوغسلافيا مثل المحاولات السابقة التحدث عنها ، والتي أثارها يوغوسلافيا من تشجيع حرب العصابات في اليونان . وكانت هناك تلميحات باحتمال قيام حرب عالمية وأن الجيش الأحمر قد يستخدم .

في المجتمع الاستبدادي حيث لا توجد انتخابات حرة ، يكون استخدام العنف هو الوسيلة الوحيدة لفض الخصومات السياسية . ولذا فإنه في كل ثلاث أو أربع سنوات ، أي فترة تقل أو تزيد عن فترات انتخاباتنا للرئاسة ، تقوم حملة تطهير في صفوف قادة الشيوعية . فمثلاً عندما اختلف تروتسكي مع ستالين ، أبعد

تروتسكى إلى المنفى ، و انتهى الأمر باغتياله فى المكسيك فى أغسطس سنة ١٩٤٠ . كانت الأحقاد بين تيتو وستالين أمراً متوقفاً ولكن سببها كان أعمق ، فقد طالب الحزب الشيوعى السوفيتى من الحزب الشيوعى اليوغوسلافى أن ينفذ بصرامة ودقة النظام الذى وضعه الحزب الشيوعى السوفيتى فى موسكو ليوغسلافيا ، فطالبت موسكو بحل مشكلة المزارع فى يوغوسلافيا على غرار الحل الذى طبق فى روسيا والذى استبعدت فيه المزارع المستقلة . وطالب أيضاً أن تعامل يوغوسلافيا حكومات الغرب الاستعمارية معاملة الأعداء الذين ليس هناك أى احتمال للتفاهم معهم . هكذا تفرض خصائص الأسلوب الروسى على يوغوسلافيا .

لقد حاول الحزب الشيوعى السوفيتى أن يدق وتدأ خشبياً مربع الشكل فى حفرة مستديرة فلم يتلائم . وفى سبيل تنفيذ ذلك بالقوة قام الشيوعيون السوفيت باستعمال أساليب العنف ضد الشعور الوطنى للشعب وضد طريقتهم التقليدية فى الحياة .

وقد نتج من جراء البرنامج الشيوعى السوفيتى فى معاملة المزارع استياء عميق فى يوغوسلافيا . وكانت البلاد تعاني نقصاً ملموساً فى المهمات اللازمة للصناعة والتعدين . ولم يكن من الممكن الحصول عليها من روسيا بينما كان يمكن الحصول عليها من الغرب . وفضلاً عن ذلك فإن تيتو نفسه قد شعر بأنه كديكتاتور ، يستطيع أن يرفع راية التحرر ، وأن يحصل على تأييد الحزب الشيوعى وشعب يوغوسلافيا .

وكانت النتيجة حدوث تصدع كبير داخل صفوف البلاد الشيوعية ، وكبح لجأح تغفل الأساليب الشيوعية السوفيتية التى أصابها ضعف كبير . إن برنامج الشيوعية السوفيتية من الصرامة بدرجة لا تسمح بتصديره فى

أى وقت ، ولكنهم يتشددون فى تطبيقه إلى درجة الخروج عن حد المعقول ، فإنهم يشترطون أن يكون تطبيق هذا البرنامج شاملاً لكل الأجزاء التفصيلية . فلا يكفى أن يطبقه من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية بل لا بد من تطبيقه فى الأسلوب الفنى والعلمى والأدبى . ومثل هذا التطبيق الإجبارى يؤدى إلى قلقلة واسعة النطاق وتدمير ، وقد يؤدى حتى إلى الثورة عند أناس تميزوا بالإخلاص للدين والدولة وتقاليدهم الخاصة ، أناس لا تحمل مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية بمجرد تطبيق حلول معينة ترسم فى موسكو وتطبق دون أدنى تحريف .

ليس من المحتمل أن نكون قد شاهدنا نهاية الأحقاد بين ستالين وتيتو ، فإن الشيوعية عودتنا أن النهاية تأتى عندما يتهى أحد أو آخر . وحتى يحدث ذلك فإن هناك جرحاً عميقاً فى جانب الشيوعية السوفيتية . على الزعماء الشيوعيين الآن أن يلتفتوا إلى مشكلة داخلية ويبدلوا فيها تفكيراً ومجهوداً كان سيكرس لتوسيع حدود الشيوعية .

أوروبا الغربية

إن اندفاع الشيوعية السوفيتية إلى الأمام فى أوروبا الغربية قد أوقف . وأصبح الموقف فى الوقت الحالى وطيد الأركان .

لقد قامت الشيوعية السوفيتية بثلاث هجمات كبرى فى أوروبا الغربية ، الأولى فى فرنسا فى شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٤٩ واستخدم فيها التخريب والإضرابات السياسية . والثانية كانت المجهودات التى بذلت لكسب الانتخابات الإيطالية فى إبريل سنة ١٩٤٨ ، والثالثة حصار برلين الذى بدأ سنة ١٩٤٧ . وكان القصد من الهجمات الفرنسية والإيطالية أن تكون عمليات اختبار . أما حصار برلين فقد كان متوقفاً أن ينجح ، ولكن الهجمات الثلاث أخفقت .

أولاً لأن أولئك الذين وقع عليهم التهديد كانوا يريدون مجتمعاً تسوده الحرية الفردية ، ولأن الشعوب الحرة أظهرت روحاً من الوقوف بجانبهم ، لقد كان ذلك ربحاً طائلاً في سبيل السلام وخسارة كبرى للشيوعية السوفيتية . وعلى أى حال فإن من عادة الشيوعية السوفيتية ألا تقبل النتائج الأولى كنتيجة نهائية ، فإنها ما زالت تنتظر الفرصة المواتية والأسباب المعقولة . وما زالت أوروبا الغربية موبوءة بالمشاكل الحادة التي لم تحل بعد . ورغم تحسن الموقف عنه في سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٤٨ ، فما زالت هناك بقايا منها تثير القلق ، وما زال الغرب لا يعرف طريقاً يصل به إلى برلين الغربية ، وحتى إذا وجد طريق فإن الحصار أو التدخل في النقل بالسكة الحديد والطرق البرية والقنوات يمكن أى يحدث في أى وقت .

لقد حدث أثناء اجتماع مجلس وزراء الخارجية في مايو ويونيه سنة ١٩٤٩ أن طلبت من الاتحاد السوفيتي أن يوافق على استخدام ممر محدد للعبور منه إلى برلين (طريق هلمستد — أتوباهني) . وقد انفجر مستر فيشنسكي ضاحكاً في وجوهنا عند سماعه الاقتراح لأول مرة ثم أجاب على الطلب بأنه رفضه باحتقار .

إن الحالة الاقتصادية في برلين راكدة وهناك بطالة على نطاق واسع . وهبطت الروح المعنوية عما كانت عليه أيام الجسر الجوي . وألمانيا بأسرها تقدم مشاكل ولو أنها ليست عاجلة وحادة مثل مشكلة برلين فإنها مشاكل جوهرية . ويجب أن نسلم بأن الألمان هم قلب مشاكل أوروبا ، وهم يستعيدون قوتهم بالرغم من كل العقبات فإذا سيفعلون بقوتهم ؟ هل سيستخدمونها لإنهاء التقسيم المصطنع لألمانيا بواسطة الستار الحديدي ؟ وإذا كان ذلك هو المقصود فهل سيتراجع الستار الحديدي إلى بولندا أم يتقدم إلى فرنسا ؟ أم هل سيقاوم الألمان كلاً من الشرق والغرب ؟ . إن هذا احتمال جدير أن يجذب إليه الكثير من الألمان الذين يشعرون بأن

مستقبل ألمانيا مرتبط بقوميتها والذين يودون رؤية أمتهم تستعيد عظمتها .
ولم يحدث أن قوماً يمثل هذا التعداد (من خمس وستين إلى سبعين مليوناً) ،
ولديهم إمكانيات القوة ، قد وجدت لهم مثل هذه الفرصة الفريدة للمساومة
بين جبهتين متعارضتين . فلو أن الألمان اتحدوا مرة أخرى مع الشيوعية السوفيتية
كما حدث في نهاية عام ١٩٢٩ ، لاستطاع هذا الاتحاد أن يكتسح كل أوروبا . إن
انتصار التحالف الألماني السوفيتي سيكون مؤكداً بحيث أن من المشكوك فيه حقاً
أنه سيكون هناك أى مقاومة منظمة تقف أمامه ، وهذه جائزة تستطيع القومية
الألمانية الحية أن تمنحها لروسيا السوفيتية .. بالثمن .

ومن ناحية أخرى فإن ألمانيا المنتعشة يمكن أن تصبح دعامة قوية للغرب ،
فإنها لو استطاعت إجتذاب ألمانيا الشرقية إلى فلكها ، لاستطاع الغرب أن
يكتسب مواقع استراتيجية أمامية في وسط أوروبا ، وأن يدق إسفيناً في مواقع
الشيوعية السوفيتية العسكرية ، والمراكز السياسية لها في بولندا وتشيكوسلوفاكيا
والبحر وغيرها من البلاد المجاورة . وهكذا فإن القومية الألمانية الحية لديها كثير
لتمنحه للغرب ... بالثمن .

وإذا انتعشت ألمانيا بالنوازع القومية فمن غير المعقول أن نتصور أن الألمان
لن يستخدموا مركزهم القوي للمساومة بقصد تحسين أحوالهم .

وعند ما ننظر إلى اعتبارات التنظيم العسكري للدفاع عن الغرب فإن مشكلة
ألمانيا تطفو إلى السطح . . أين سيكون خط الدفاع ؟ هل سيكون على الرين ؟ .
إذا كان خط دفاعنا هو الرين ، فإن علينا أن نترك شرقه ستين مليوناً من
الألمان ، وإذا تخلى عنهم الغرب ، أفن يقوموا هم بالحصول على شروط أفضل من
الاتحاد السوفيتي ؟

وإذا رسمنا خطوطنا لقيام خط الدفاع عبر الألب ، فكيف يمكن الاحتفاظ به ؟ هل من الممكن الاحتفاظ بألمانيا أمام ضغط الاتحاد السوفيتي إلا إذا كان ذلك باستخدام القوات الألمانية ؟ فهل يعنى ذلك إعادة تسليح ألمانيا ؟ وهل توافق فرنسا ؟ وإلى أى مدى يمكن الاعتماد على الألمان بعد إعادة تسليحهم ؟ هل يمكن التأكد أنهم سيطلقون النار فى الاتجاه الذى نعتقد نحن أنه الاتجاه الصحيح ؟

لا توجد حتى الآن إجابة مقنعة على هذه الأسئلة التى تضعها أمامنا ألمانيا . وإذا اتجهنا إلى الغرب من ألمانيا ، فإننا نجد مشاكل أخرى تفتقر إلى الحل . فى فرنسا وإيطاليا ما زالت هناك أحزاب شيوعية قوية تمثل حوالى ربع مجموع الناخبين ، ولهم متحدثون ينوبون عنهم فى البرلمان . إن كل ذلك لا يعنى الوصول إلى غاية السوء كما قد يبدو لأول وهلة . فإن الأحزاب الشيوعية فى فرنسا وإيطاليا ليست مثل الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتي الذى يمثل قوة صغيرة على درجة عالية من الخبرة والتدريب ويتبع نظاماً حديدياً ويكون جماعة شديدة التعصب .

وقد حاول الشيوعيون فى فرنسا وإيطاليا أن يجعلوا من الحزب جبهة شعبية . والكثير من أعضاء البرلمان ليسوا معارضين للكاتوليك ، ولكنهم يعطون أصواتهم فى جانب الحزب الشيوعى كأسلوب للاحتجاج على الأحزاب الأخرى ، أو للتعبير عن أنهم يريدون تنفيذ ما يعد الحزب الشيوعى بتنفيذه .

وخلف هذه الكتلة الكبيرة من الأصوات فى فرنسا وإيطاليا ، توجد فئة صغيرة من الشيوعيين المتعصبين تغلفت بعمق فى الحياة القومية ، وباستطاعتها أن تزيد قوة نفوذها السياسى عن طريق اتحادات العمال ، وتستطيع أن تسرق

الأسرار العسكرية . وأن تمد يد المساعدة للشيوعية السوفيتية عند ما يتقرر القيام بهجمة أخرى .

وحدث تقدم مدهش في اقتصاد دول غرب أوروبا ، بحيث أن إنتاجها قد أصبح يعادل أو يكاد يفوق إنتاجها قبل الحرب .

إن كل ذلك هو الجزية التي تدفع ثمنًا لمجتمع حر ، ولكن ذلك لا يكفي ... لا يكفي تمامًا .

إن أوروبا الغربية وألمانيا وتركيا قد فتتها السياسات القومية وعاداتها المتبعة والعملات النقدية للدول الثماني عشر المختلفة التي تقع بعيداً عن الستار الحديدي ، فكل دولة قد كونت اقتصادها على أساس عزله عن اقتصاد الدول الأخرى ، وبالغت في ذلك إلى حد فاق كل عزلة سبق لها أن مارستها في العصر الحديث .

وعملات جميع هذه الدول ، عدا القليل منها ، مقومة تقوياً لا يعبر عن حقيقتها . ونتيجة لذلك فإنها أصبحت غير قابلة للتداول مع غيرها من العملات ، وكل دولة تفرض ليس فقط قيوداً جمركية وإنما تتبع نظاماً للحصص عن كل ما يرد إليها من الخارج .

وكثير منها قد تتبع شكلاً من أشكال الاشتراكية ، أو شيئاً قريباً منها ، مما يتطلب منها أن تكون بمعزل عن غيرها . فالاقتصاد الموجه لا يسمح في الغالب بتدخل عوامل لا يتحكم فيها الموجهون له . وعلى ذلك أقيمت الجدران العالية ذات الأبواب القليلة التي عليها حراسة شديدة من الحكومة للتأكد من أن اقتصادها محصن ضد العوامل الاقتصادية العادية .

لننظر إلى إنجلترا .

لقد نما عدد سكان المملكة المتحدة بحيث أصبح حوالى ٥٠ مليوناً، يعيشون على جزيرة ليس بها سوى القليل من الموارد الطبيعية عدا الفحم ، والسكك الحديدية التى يستخرج من البحر . وانجلترا ، كما صورها لى أحد الانجليز ، قرص من الفحم فى وعاء من السمك . ورغم ذلك فإن انجلترا أصبحت عظمى . ولقرن أو أكثر من الزمان سيطرت على العالم . وما ذلك إلا لسعة حيلة شعبها وجراته . فقد بدأ الانقلاب الصناعى فى بريطانيا ، واستطاع الانجليز أن يستغلوا رأسمالهم — الفحم — فى إدارة الماكينات التى تستطيع أن تضاعف الجهد الإنسانى أضعافاً كثيرة ، وقاموا بإنتاج البضائع على نطاق واسع ، وبنوا السفن لنقل بضائعهم عبر البحار السبع إلى جميع أرجاء العالم ، وأنشأوا الشركات التجارية لتوزيع بضائعهم ، وقام بنك انجلترا بجعل عملتهم الاسترلينية عملة عالمية يغطيها الذهب ، فكانت مقبولة وقابلة للتبادل فى كل مكان حتى يتسنى مبادلتها بالبضائع فى جميع أنحاء العالم . وغامر الانجليز بأرباحهم فى بناء السكك الحديدية واللوانى ومشروعات الرى والطرق البرية والمائية فى بلاد كثيرة ، وبأسطولهم أمنوا تجارة العالم وساعدوا على استقرار الأنظمة السياسية حيث تكون استثماراتهم .

ويمكن أن يقال بصدق إن العالم لم يسبق أن حقق تقدماً مادياً واجتماعياً وروحياً مثل الذى حققه فى القرن الذى سيطرت فيه بريطانيا من بعد الحروب النابليونية والحرب العالمية الأولى .

وفى هذه الفترة ازدهرت انجلترا وتجمع لديها أضخم ثروة يمكن تجميعها فى الأيام الحديثة . فمن جميع أرجاء العالم كان يرد إليها أرقى الأنواع من كل شئ ، شاي الشرق ، وسيجار هاافانا ، وخمر فرنسا ، وخزف الصين ، وسجاد العجم ، وقصر تعداد سكانها قفزات كبيرة .

هذه السفينة المسماة دولة انجلترا كانت تحت قيادة ربابنة وبحارة دائبي
العمل بشجاعة وسعة حيلة وتقنن وجراءة وقد نشروا أشرعتهم في بحر عاصف .

واليوم تغير كل شيء . فالربان والبحار غالباً ما يتصرفون كأنما هم على ظهر
سفينة مهجورة تنهادى بتناقل إلى مكان لا تدري أين هو ، ولا هدف لها يدفعها
إلى الأمام ، وكمية الغذاء والماء التي لديها غير كافية .

في مثل هذه الظروف تكون الاشتراكية أمراً طبيعياً . فعندما يجتمع
الرجال والنساء والأطفال في سفينة واحدة فإنهم عادة يقتسمون الطعام والماء على
أساس المساواة .

هذا ما يحدث في انجلترا في انتظام وثبات رائع ، وتحت زعامة قديرة واسعة
الأفق . ولكن هناك ما يثبط من روح الابتكار والمغامرة التي جعلت من انجلترا
دولة مزدهرة وعظمت في القرن التاسع عشر ، واستطاعت فيه انجلترا بهذه الصفات
وحدها أن تمد شعبها بما يلزمه ويكفيه .

إنهم يقولون إن الحاجة أم الاختراع . وفرص الربح تحرك دوافع الابتكار
والمغامرة . ولكن هل تأتي الاختراعات والمغامرة من مجتمع ليس في حاجة ماسة
إليهما — إذ أن لدى كل فرد ما يكفل له الاستمرار في البقاء على قيد الحياة ،
وحيث تجعل الضرائب التصاعدية من المستحيل على أي فرد أن يربح أكثر
مما يسد رمقه ؟

أنا شخصياً أتمنى أن تكون الإجابة بنعم ، وربما يحدث ذلك عن طريق
تنمية موارد إفريقيا الشاسعة .

وإن لنا بالتأكيد أن نأمل في أن هؤلاء الرجال الذين أبدوا مثل هذه

الكفاءة في الماضي سيجدون مخرجاً من الأخطار التي تحدق بهم ، وقد يكون كل ما فعلناه من أجل الإنعاش الأوروبي حلاً دائماً لمشاكل الانتصار في إنجلترا .

ففي الواقع لم يحدث أى تقدم في سبيل تحقيق السوق الأوروبية الموحد . ولم يحدث التعاون الاقتصادي المرتقب من برنامج الإنعاش الأوروبي . والنتيجة أنه بالرغم من أن هذا الإنعاش قام بعملية تسكين ناجحة نتج منها اكتساب الوقت وحالت دون وقوع كارثة عاجلة فإن أثره لم يمتد إلى أبعد من ذلك . وفي ظل الأحوال الحالية توشك عودة المشاكل الاقتصادية أن تعطي للشيوعية السوفيتية فرصاً جديدة .

وفي مشكلة الدفاع العسكري بينما أمكن إحراز بعض التقدم فإنها لا تسير في طريق يحمل أى معنى من معاني تأكيد نجاحها ، فإن أى دولة في أوروبا لا تستطيع تحمل تكاليف بناء قوة حربية كبيرة . والمفروض طبقاً لحلف الأطلسي أن ينشأ تعاون دفاعي وثيق طبقاً لخطة مرسومة . ولكن ذلك لا يبعد عن الذهن عدم إمكان الاعتماد عليه ، فإن القوات الوطنية التي تعمل تحت قيادة سياسية يمكن أن تستسلم إذا رأت الحكومة السياسية ذلك . حدث هذا في فرنسا في يونيو سنة ١٩٤٠ رغم التحالف الانجليزي الفرنسي . وما دام الأمر كذلك فإنه ما من دولة تريد أن يصبح دفاعها معتمداً على قوات أجنبية تخضع لقيادة سياسية أجنبية ، قد يمكن الاعتماد عليها في وقت الشدة أو قد لا يمكن . ولذا فالانجليز يريدون دفاعاً خاصاً بهم وكذا الفرنسيون ودولة البلوكس وهم جراً .

فليس من الممكن في حدود الإمكانيات المتوفرة أن تنشأ قوة دفاعية فعالة من سلسلة من القوى العسكرية المتفرقة سياسياً .

وعلى ذلك فإن برنامج الإنعاش الأوروبي وحلف الأطلسي وبرنامج

المساعدة العسكرية لم تستطع أن تخلق في أوروبا الغربية دفاعاً متيناً يمكن الاعتماد عليه ضد الاعتداء غير المباشر للشيوعية السوفيتية أو حتى ضد احتمال هجوم مسلح من الاتحاد السوفيتي .

وكل ما يمكن قوله هو أن هذه الاجراءات قد أوجدت على الأقل عقبة كأداء في سبيل تحقيق طموح الشيوعية السوفيتية لتحقيق أغراضها في أوروبا الغربية .

اليونان

إن كبح جماح الشيوعية السوفيتية في اليونان كان بلا شك ضربة خطيرة وغير متوقعة أصابت آمال الشيوعية السوفيتية . فقد كان يبدو أن الحكومة اليونانية لا تستطيع أن تتحمل إلى مالا نهاية ذلك العبء الواقع عليها من جراء الإسراف في استنزاف قوتها من الرجال والموارد الاقتصادية في الحرب الأهلية التي تشنها العصابات بصفة مستمرة ، والتي كانت تغذيها الدول الشيوعية الشمالية المجاورة للحدود اليونانية .

ولو كانت اليونان قد سقطت لسقط معها الكثير . فإن السيطرة على اليونان والجزر اليونانية له معنى واحد ، وهو السيطرة على شرق البحر الأبيض بدرجة أكبر بكثير مما كان يتمناه مولوتوف عند طلبه لطرابلس . فقد كان معنى ذلك أيضاً الإحاطة بتركيا وعزلها عن الغرب بحيث تصبح فريسة سهلة .

لقد لقي الطموح الشيوعي في اليونان فشلاً ذريعاً رغم أن ذلك الفشل قد لا يكون عاملاً دائماً .

الأمم المتحدة

عانى الاتحاد السوفييتي سلسلة من الفشل في الأمم المتحدة . فقد عزل وأصبح من النادر أن يلقي تأييداً من الخارج في المسائل التي يدافع عنها . وقد أصبح من الأمور العادية بالنسبة للاتحاد السوفييتي أن يحصل في الجمعية العامة على تأييد ٦ أصوات من حوالي ٤٠ إلى ٥٠ ضده . وهذه الأصوات الست هي أصوات الاتحاد السوفييتي نفسه ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبولندا ، ويوغسلافيا . وحتى اليوم لم يعد من الممكن الاعتماد على تأييد يوغسلافيا ، بحيث أن نتيجة التصويت تكون أحياناً خمسة إلى جانب الاتحاد السوفييتي . وعلى كل فإن من الخطأ اعتبار هذه الأصوات القليلة مقياساً دقيقاً لمركز الاتحاد السوفييتي في الأمم المتحدة . فإن الاتحاد السوفييتي كان يرغب دائماً ويسعى إلى الوصول إلى هذه النتيجة في التصويت .

لقد كنا نحن الذين كنا نعمل في الأمم المتحدة نرغب بدهشة شديدة الطريقة التي كان الوفد السوفييتي يتبعها في كل مرة متعمداً عدم الحصول على الأصوات . لقد كان يستطيع في معظم الحالات أن يحصل على أصوات عديدة لو أنه تنازل عن تمسكه ببعض المسائل التافهة . ولا شك أن أعضاء الوفد السوفييتي لديهم الذكاء الكافي لإدراك ذلك . ولكن يبدو أن الزعماء السوفييت تحقيقاً لأغراض خاصة كانوا يرغبون في تصوير العالم الشيوعي بصورة المحاط بعناصر معادية ، فعندما يقدم الوفد السوفييتي مشروع قرار بإدانة تجار الحروب ، أو بمنع التسلح ، وتكون نتيجة التصويت على هذا القرار هي ٤٥ أو ٥٠ ضد ٦ ، تستخدم الشيوعية السوفييتية هذه الحقيقة لكي تظهر للجماهير أن الأمم الشيوعية هي الأمم الوحيدة التي ترغب حقاً في السلام ، وأنها محاطة بالرأسماليين محبي الحروب . إن كون الشيوعية تقف وحيدة ، أمر يعتبره الشيوعيون رصيماً بالنسبة لهم .

ونستطيع أن نستنتج بحق أن أساليب الشيوعية السوفيتية قد أخفقت في الأمم المتحدة . ولكن لا يمكن اعتبار إخفاقها كبيراً ، لأن الاتحاد السوفيتي يرغب في هذا الإخفاق لتحقيق أغراضه الخاصة .

ويلاحظ أنه إخفاق من الممكن تلافيه عندما يصبح ذلك من سياسة السوفيت . وسيكون ذلك سهلاً بصفة خاصة إذا انضمت الصين الشيوعية للأمم المتحدة . وهناك كذلك عدد من الدول الآسيوية لأعضاء قد تعطى أصواتها مع الصين ، بينما قد لا يصوتون إلى جانب الاتحاد السوفيتي ، ويستطيع الاتحاد السوفيتي أيضاً بتغيير بسيط في أسلوبه أن يحصل على عدد لا بأس به من الأصوات في مناطق أخرى ، وأن يصبح أقلية فعالة داخل الجمعية العامة .

والواقع أن التصويت بنسبة ٥ أو ٦ ضد ٤٥ أو ٥٠ ليس بأي حال مقياساً حقيقياً لنفوذ الشيوعية السوفيتية في العالم .

إن نسبة ١ إلى ١٣ قد تكون مقياساً أدق لنسبة النجاح الذي قد يستطيع الاتحاد السوفيتي تحقيقه مع الصين الشيوعية إذا أراد الحصول على أكبر عدد من الأصوات .

إن لنا أن نكون راضين تماماً عن النتائج التي حققتها الأمم المتحدة ، ولكن من الحكمة تجنب أي شعور مبالغ فيه من السرور بشأن الأغلبية الساحقة من الأصوات التي سجلتها ضد الاقتراحات التي قدمها الاتحاد السوفيتي حتى الآن .

النتائج الصافية

وهكذا فإننا إذا ما استعرضنا الموقف العالمي ، وحساب الأرباح والخسائر

لأساليب الشيوعية السوفيتية ، وجدنا أن أرباحها تفوق خسائرها بنسبة كبيرة .
لقد عانت الشيوعية السوفيتية خسارة كبيرة في يوغسلافيا ، وقد أوقفت في
أوروبا الغربية نتيجة للجهد الكبير والإنفاق الذين بذلناهما ومع ذلك ما زال
مرعزعا . وفي الجهات الأخرى من العالم تلاقى الشيوعية السوفيتية النجاح حيث
تبذل نشاطاً قوياً ، وقد أحرزت نجاحاً كبيراً في الصين .

لقد حدث تغير معلوم في ميزان القوى في العالم ، وهذا التغير كان في صالح
الشيوعية السوفيتية .

إن تعداد سكان المنطقة التي يشملها حلف شمال الأطلسي ومبدأ ترومان
في ذلك الولايات المتحدة نفسها يبلغ أكثر من ٣٥٠ مليون نسمة . وهذه
المنطقة تحوى في طياتها قلب المدينة الغربية التقليدى وفي هذه المنطقة أنفقنا معظم
الأموال والجهود .

وتعداد المنطقة الباقية من الأمريكتين ، وهى المنطقة الداخلة في حلف ريو
يبلغ حوالى ١٠٠ مليون . وهذه المنطقة ليست متماسكة تماماً .

والمناطق التي لا يشملها حلف شمال الأطلسي ، ولا مبدأ ترومان لليونان
وتركيا ، ولا ميثاق ريو ، يبلغ تعدادها الكلى ١٧٠٠ مليون . ومن هؤلاء
٧٠٠ مليون قد دخلوا فعلاً تحت سيطرة حكومة الاتحاد السوفيتى الشيوعية
وقامت فيها حكومات شيوعية ، ولديهم فرصة طيبة للنجاح في كثير من المناطق
الباقية في أى مكان قد ترى أن تضغط بقوتها عليه .

وتعداد السكان ليس في حد ذاته دليلاً على القوة . إن تعداد السكان مع
وجود الموارد الطبيعية قد يكون قوة ، ولكن نمو هذه القوة أمر ما زال بعيداً .

ومن ناحية الكفاية الاقتصادية الفعلية ما زال الميزان في صالح العالم غير الشيوعي . وعلى أى حال فإن نجاح الأساليب الشيوعية يجب أن يقاس بمدى قدرتها على تحقيق البرنامج الخالص بها .

هذا البرنامج كان منذ البداية نوعاً من المحاصرة الذى يؤدى فى النهاية إلى قهر القلب الصلب للمدنية الغربية ، أولاً بالإحاطة به ، ثم بإخضاعه .

وبرنامج المحاصرة خطا خطوات واسعة إلى الأمام . وواضح أن الخطط التى دبرت لمواجهة لم تستطع أن تمنع حصول الشيوعية السوفيتية على الانتصارات التى تنالها عن طريق الدعايات المضللة ، والإرهاب ، وحرب الطبقات ، والحروب الأهلية ، وأخيراً عن طريق عزل الشعوب عن الاتصال بالخارج ، الأمر الذى قد يمدها بالتشجيع المعنوى ، ويمدها بالأمل فى التخلص من الاستبداد فى آخر الأمر .

لو أن أحداً كان يجلس فى الكرملين كعضو فى المكتب السياسى ليراجع حساب السنوات الخمس الماضية ، لحق له أن يستخلص أن الأساليب المتبعة تؤدى عملها بصورة حسنة جداً فى الواقع ، وأنه ليس هناك أى داعٍ للتغلب عليها أو تغيير أدواتها .

هذا بلا شك هو رأى المكتب السياسى . وقد عبرت عنه افتتاحية التحرير فى جريدة أزفستيا الرسمية فى أول يناير سنة ١٩٥٠ بقولها « لقد حل العام الجديد علينا ضيفاً عزيزاً على الرحب ، ونحن نحتفى به بشعور الفرح الذى يملأ قلوب المبتدعين والبنائين . إن الشعوب التى دىست بالأقدام تتطلع بإيمان وأمل إلى الاتحاد السوفيتى العظيم القوى الذى يشعر بشعور جميع الشعوب الكادحة فى جميع أنحاء العالم . ويلتف حول اتحاد جمهوريات روسيا السوفيتية معسكر الديمقراطية والاشتراكية الذى يشمل اليوم دولة الاتحاد السوفيتى العظمى ،

وبولندا الديمقراطية ، وجمهورية منغوليا حيث يبني العاملون قوى الاشتراكية ،
وحيث حققوا حتى الآن نجاحاً لا نظير له في تنمية اقتصادياتهم وثقافتهم وعلومهم ،
وجمهورية الصين الشعبية التي أنشأها شعب عظيم رفع عن نفسه نير الاستعمارين
والاقطاعيين ، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وهي التكوين الذي يعتبر نقطة تحول
في تاريخ أوروبا .

إن شمس الحرية والشيوعية تضيء اليوم للعالم بشدة . إن الشيوعية تغلب
وستنتصر الشيوعية .

عام جديد سعيد أيها الرفاق ، عام جديد سعيد جداً .

الفصل الثالث عشر

لماذا تفوز الشيوعية السوفيتية ؟

إن هناك أسباباً أساسية للانتصارات الكبرى التي تحرزها الشيوعية السوفيتية .

أحدها هو أن الشيوعية السوفيتية تملأ العالم بالدعاية التي تلقى قبولاً عالمياً .
وثانيها هو أن الحزب الشيوعي السوفيتي قد أحكم تنظيم جهاز على درجة عالية من الدقة للقيام بالعدوان غير المباشر في جميع أنحاء العالم .

وسبب ثالث هو أن الشيوعية السوفيتية لها ميزة الهجوم . إنها تخشى أى هجوم مضاد سواء من ناحية الدعاية أو الحرب الباردة . إنها تستطيع أن تدفع بفرقها المنظمة داخل أنحاء العالم في الوقت والمكان اللذين تراهما مناسبين لهجومها .
وهي تعرف أنها تستطيع أن تعزز انتصاراتها في أوقات الفراغ دون خوف من هجوم مضاد . إن الماركسية هي المادية والإلحاد . ولكن الحزب الشيوعي يعرف قيمة الأفكار جيداً ويعلق زعمائها أهمية عظيمة على النداءات التي توجه إلى الشعوب في كل مكان وخاصة تلك التي توجه إلى ما يسمونه الجماهير التي يأمل قادة السوفيت في استغلال قوتها . « إن حزب البروليتاريات يجب أن يعتمد على فكرة اجتماعية قادرة على تحريك الجماهير الغفيرة من الناس » ولذا فإن الشيوعية السوفيتية رسمت برنامجاً يستهوى الناس في كل مكان ممن يشعرون بأنهم مظلومون أو مخدوعون في النظم الموجودة لديهم فعلاً ، ويستهوى كذلك بعض المثاليين الذين يرغبون في عالم أفضل .

إن دستور الاتحاد السوفيتي خير شيء يشرح خطوط دعاية الحزب ، وهذه هي بعض مقتطفات منه :

المادة ١١٨ تنص : حق العمل مكفول عن طريق النظام الاشتراكي للاقتصاد الوطني ، والزيادة المطردة في قوى الإنتاج المجتمع السوفيتي ، وإبعاد احتمالات الأزمات الاقتصادية وإلغاء البطالة .

المادة ١١٩ تنص : للمواطنين في اتحاد جمهوريات روسيا السوفيتية حق الفراغ والراحة .

المادة ١٢١ تنص : للمواطنين في اتحاد جمهوريات روسيا السوفيتية حق التعليم .

المادة ١٢٢ تنص : للنساء في اتحاد جمهوريات روسيا السوفيتية حقوق مساوية للرجال في جميع مجالات الاقتصاد والتوظيف والثقافة والحياة الاجتماعية والسياسية ، وكفالة ممارسة هذه الحقوق مضمونة للنساء في ظروف الحمل وفي إجازة الولادة بالأجر الكامل مع تزويدهن بقدر كبير من دور الوضع والتمريض والرعاية الطبية .

المادة ١٢٣ تنص : أي تفضيل للعنصر أو تمييز وطني أو كراهية واحتقار معاقب عليه من القانون .

المادة ١٢٥ تنص : (أ) حرية الخطابة .
(ب) حرية الصحافة .
(ج) حرية الاجتماع .

المادة ١٢٧ تنص : الحصانة الشخصية لمواطني اتحاد جمهوريات اتحاد روسيا السوفيتية مكفولة .

المادة ١٢٨ تنص : حرمة منازل المواطنين مكفولة ، ومراسلاتهم الخاصة بحميتها القانون .

وهكذا فإن برنامج الشيوعية السوفيتية العالمى يغرى الرجال فى كل مكان بهذه الوعود الاجتماعية كما هو منصوص فى دستور الاتحاد السوفيتى .

وفى المجال الدولى تبشر الشيوعية السوفيتية بالسلام بعكس برنامج الحرب الذى يُنسب إلى دول « الرأسماليين » و « البورجوازيين » و « الاستعماريين » التى يحكمها تجار الحروب .

إن النبذة التالية المقتطفة من افتتاحية التحرير لجريدة برافدا فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، والتى كتبت بمناسبة عيد ميلاد ستالين السبعين تشرح الأسلوب المثالى لدعاية السلام الشيوعية :

« إن قائدنا ومعلمنا الرفيق ستالين قد أسمع الشعوب نداءه العظيم للسلام ، وهذا النداء يغوص إلى أعماق قلوب الشعوب ، ولن ينجح أى رجل من رجال العصابات التى تتخذ من أقلامها سلاحاً فى معسكر تجار الحروب ، فى الخط من قدر خطة ستالين لنيل صداقة الشعوب ، لن ينجح فى طمس الكلمة المقدسة للسلام المنقوشة فوق رايات الشعوب المحبة للسلام .

إن الحركة الجبارة من أجل السلام وضد المحرضين على قيام حرب جديدة تزداد قوة وانتشاراً . إن شعوب كل الأمم تنظر إلى الرفيق ستالين كأعظم مدافع عن السلام » .

ومعظم قراء هذا الكتاب سيعلمون أن الأحوال الاجتماعية داخل الاتحاد السوفيتى لا تتفق فعلاً مع كلمات الدستور السوفيتى ، وسيعلمون أيضاً أنه إذا

كان الزعماء السوفيت لا يعدون خطة حرب عالمية فإن ذلك صحيح فقط إلى الحد الذى يعتقدون معه أنهم يستطيعون الحصول على فوائد أكثر من إثارة حرب الطبقات والحرب الأهلية .

ولكن معظم هؤلاء الذين توجه إليهم الدعاية الشيوعية لا يعلمون هذه الحقيقة الواقعة . ولذا فمن السهل خداعهم بالترديد الدائم للنداءات التى يصدرها أساتذة متخصصون فى هذا الفن .

لقد تعرضت كندا وإنجلترا والولايات المتحدة لنشاط الجاسوسية من عملاء الشيوعية السوفيتية . وهذه اللمحات تبين أن الشيوعيين السوفيتيين استطاعوا أن يحصلوا على تعاون على الخيانة من أشخاص متعلمين تعليماً راقياً كانوا — بحكم المولد والبيئة — مندمجين تماماً فى تقاليد مجتمعاتنا الغربى . إنهم لم يحصلوا على التعاون بواسطة أساليب الرشوة الفجة . فإن أى محاولة مثل هذه كانت سترفض بأنفة ، ولكنهم حصلوا عليه لأن الأشخاص الذين تعاونوا معهم قد تشبعوا بالدعاية السوفيتية إلى درجة جعلتهم يعتقدون أن خيانة الوطن ستخدم الغرض الأسمى ، وهى الرفاهة الإنسانية .

فإذا كانت الدعاية السوفيتية وأساليبها تستطيع أن تقنع الأشخاص المتعلمين بأن الشيوعية تقصد السلام ، وتسعى إلى عالم أفضل ، فلا شك أن هذه الدعاية ستكون أشد إقناعاً بالنسبة « لمنظمات الجماهير » التى من أجلها رسمت هذه الدعاية قبل كل شيء .

قبل ذهابى إلى روسيا عام ١٩٤٧ قرأت دليلاً لمدينة موسكو نشر فى سنة ١٩٣٧ بواسطة جمعية النشر التعاونية للعمال الأجانب باتحاد جمهوريات روسيا السوفيتية .

ويشير الدليل إلى المباني والإنشاءات الجديدة والشعب الجديد الذي هو في نفس الوقت المنشئ والمالك والذي تدل أعماله على وعى العمال لكونهم يبنون شوارعهم « الخاصة » ، ومصانعهم « الخاصة » ومدينتهم الخاصة ، ومنازل سكنهم ، وأنهم لا يعملون من أجل مالك خاص .

إن موسكو هي مدينة العمل المحرر المرح حيث يعمل كل فرد ويتعلم ويكون عامل بناء نشط في الحياة الجديدة .

وتساهلت بعض الشيء لعلمى أن كتب السياحة تبالغ في العادة . إلا أنني لم أكن أتصور مع ذلك أن يوجد شيء يمثل هذه القذارة والسوء كما كان الواقع . فقد كان هناك نقص في الأسقف ، والنوافذ كانت قذرة ، والشوارع أما كن كثيفة تملؤها القاذورات .

لقد كانت حالة تمثل « إن ما هو عمل كل فرد ، لا يقوم به أى فرد » . وفي موسكو لم يكن السكان يهتمون كثيراً بنظافة ومظهر الأماكن التي تحيط بهم لأن أحداً منهم لم يكن يعلم أين سيقم في العام القادم .

واستنتجت أن الدليل قد طبع لإرشاء أو تضليل أولئك الذين لن يتيسر لهم زيارة موسكو أبداً .

هذه هي مقومات الدعاية الشيوعية ، لقد أعدت لهؤلاء الذين لن يتاح لهم أبداً أن يقارنوا بين ما يسمعونه ويقرأونه وبين الحقيقة الواقعة .

عند ما كان شعبنا يقوم بتنفيذ ما يعرف الآن في العالم باسم التجربة الأمريكية الكبرى ، وضعنا هذه التجربة موضع الملاحظة والنقد . رحبنا بالزائرين والمهاجرين من جميع أنحاء العالم . وعلم آخرون تفاصيل ما قمتنا به ، ليس عن

طريق الدعاية الرسمية منا وإنما عن طريق تقارير الزائرين التي رجعوا بها عن مشاهداتهم وبطريق الخطابات التي كتبها المهاجرون إلى أقاربهم وأصدقائهم في البلد « الأم » ، فلم تكن لدينا أى رغبة فى نشر أفكارنا بالخداع والتضليل أو محاولة كسب الزعامة .

والأمر على عكس ذلك فى قيادة الشيوعية السوفيتية ، فإن دعايتها إحدى وسائل الحرب ، وسائل تقدر قيمتها بمدى نجاحها وليس بأى معنى للشرف أو الشعور بالمسئولية تجاه « العدو » . فى أحد الاجتماعات التى حضرتها مع كبار الرسميين السوفيت دارت مناقشة حول إعادة ترحيل أسرى القوات اليابانية ، وهو ما وعد به فى شروط التسليم . وقد أعرب المندوبون السوفيت عن دهشتهم لأننا نأخذ هذا الوعد باطلاق سراح الأسرى مأخذاً جدياً ، وقالوا لقد افترضنا أن هذا النص قد أدرج فى شروط التسليم من أجل إغراء اليابانيين على التسليم فقط ، وما داموا قد استسلموا فإن النص قد حقق الغرض منه .

إن طابع الاستخفاف ينعكس فى جميع صور سلوك الشيوعية السوفيتية فى « الحرب الباردة » فدعاياتهم مضللة ، لأن الحقيقة لا تخدم احتياجاتهم ، والستار الحديدى عمل ضرورى ليس لمجرد عزل الشعوب خلفه لمنعها من الاتصال بالعالم الخارجى ، وإنما أيضاً لمنع الذين خارجه والذين يهيئون لخداعهم بالدعاية الشيوعية من معرفة الحقيقة .

إن المقارنة بين سلوكنا فى التجربة الأمريكية العظمى ، وسلوك الشيوعية السوفيتية ، قد يكون مفيداً من الناحية التاريخية ، وقد ينفع فى زيادة احترامنا لأنفسنا . ولكن هذه المقارنة لا تغير من الواقع ، وهو أن الشيوعية تحصل على انتصارات نتيجة لتدريسها لعقائد تلقى قبولاً عالمياً ، إنهم يلتقطون تخيلات

الملايين والملايين من الناس ، أولئك الذين يريدون عالماً أفضل ، والذين يشعرون أن لا أمل لهم أو أنهم في حالة يأس ، والذين يشعرون أن من الممكن أن يزداد نصيبهم بالمساعدة على قيام حرب أهلية ضد أولئك الذين هم أكثر منهم ثراء .

إن مثل هذه الدعاية هي الخطوة التمهيدية ، أما الخطوة التالية فتتخذ بوسائل الإرهاب وعن طريق جهاز ذى نظام محكم عنيف ذى وسائل لا تنطرق إليها الرحمة .

إن الحزب الشيوعى السوفيتى قد كون تنظيمًا عالميًا من الأتباع المتعصبين لمذهب ستالين . أتباع من عقيدتهم أن الغاية تبرر الوسيلة . وهم يطبقون على أنفسهم « نظاماً حديدياً » . وهم فوق ذلك مدربون تدريباً متقناً على وسائل الحرب الباردة والاعتداء غير المباشر .

وقد أعدت مدارس خاصة فى روسيا لهذه التدريبات . وفيها يلتقى الرجال من جميع بلاد العالم لإعدادهم ليكونوا الهيئة العليا للجيش الذى يقف مستعداً فى جميع أنحاء العالم لتنفيذ برنامج الشيوعية السوفيتية من أجل السيطرة على العالم . إنهم يتسللون — سرّاً فى العادة — داخل اتحادات العمال والصحف وفى الراديو وغيرها من وسائل الاتصال بالرأى العام ، وفى الأحزاب السياسية ، وحتى فى داخل الحكومات نفسها ، ولكل منهم مهمة معينة قد تدرب عليها تنسق مع اللهاى التى عهد بها إلى غيره من الحزب الشيوعى السوفيتى ، الذى يقوم بدور هيئة القيادة العامة لهذا الهجوم العالمى . وكثير من هؤلاء الأشخاص ، وخاصة أولئك الذين يتسللون داخل ما يطلق عليه « منظمات الجماهير » ، يسلكون سلوك من ليس له أى صلة بالشيوعية السوفيتية .

وعندما يصبح النشاط الشيوعى قوياً وعلنياً كما فى الصين والهند الصينية

واليونان وتشيكوسلوفاكيا والمجر ، يتبين أن قادة هذا النشاط هم بين الذين قضوا مدة تدريبهم الصارم في المدارس التي أعدها الحزب الشيوعي السوفيتي .

في أول يناير سنة ١٩٥٠ طلب مني أن أعين أسماء العشرة أشخاص الذين لهم أكبر الأثر في تطور العالم خلال النصف الأول من هذا القرن . وقد أدرج اسم « مايكل بورودين » ضمن هؤلاء العشرة . ولم يكن للراسل الذي وجه إليّ السؤال قد سمع بهذا الاسم . ولا ريب أنه اسم لا يعنى أى شيء بالنسبة لكثير غيره من الأمريكيين . ولكن بورودين هذا ذهب في عام ١٩٢٣ موفداً من روسيا إلى الصين لتولى مهمة ضم الصين إلى الشيوعية . وقد اكتسب من النفوذ ما جعله المستشار السياسي «للكومينتانج» . ومن هناك بدأ في تأسيس الحكومة الشيوعية في هانكاو ، ولعب دوراً رئيسياً في التنظيم العسكري للجيش الصينية الشيوعية التي كانت تشن الحرب الأهلية في الصين لأكثر من عشرين عاماً . وقد حقق الآن نصراً ضخماً للشيوعية السوفيتية .

وأحد مساعديه الذين تدربوا في روسيا كان « هوشى منه » الذي يقود الآن الحرب الأهلية في فيتنام والتي تنزف منها دماء الفرنسيين .

إن جيش «الحرب الباردة» للحزب الشيوعي السوفيتي هو الذي قام بحرب العصابات في اليونان ، وقاد الإضرابات وعمليات التخريب التي كادت تحطم فرنسا في شتاء ١٩٤٧ — ١٩٤٨ . إنه هو الذي ينشر الإرهاب ويفزع خصوم الحزب الشيوعي ، يفزعهم حتى يمتنعوا عن معارضته . وهو الذي يعين البوليس السرى ويقوم بعمليات التطهير عند تولى الشيوعيين الحكم .

ويقابل ذلك أنه ليس في الولايات المتحدة أو أى دولة غير شيوعية أى تنظيم

للقيام بالأعمال البدائية في هذه الحرب الباردة ، أوحى الاستعداد المنظم الكافي لمواجهة العناصر الشيوعية في صميم بلادنا .

ونتيجة لذلك فإن للشيوعية السوفيتية ميزة هائلة في قدرتها الدائمة على الهجوم . فهي قادرة على تنفيذ نصيحة ستالين في « الاستفادة الاستراتيجية من القوى الثائرة » ، وهي نصيحة تعنى « تركيز قوى الثورة الرئيسية ضد أشد النقاط حساسية عند العدو في اللحظة الحاسمة » .

فالشيوعية السوفيتية حرة في تركيز هجومها ، وحررة في أن تختار الوقت والمكان للعمل الحاسم ، لأنها لا تخشى أى هجوم مضاد بالرغم من أن هناك مواطن كثيرة للضعف في المناطق الواقعة تحت سيطرتها حالياً ، وهؤلاء الذين يجارون الشيوعية السوفيتية مجبرون على اتباع خطة الدفاع في أى مكان تختاره الشيوعية السوفيتية كمكان للمعركة .

إن معظم البلاد غير الشيوعية تسير في نظمها على أنها إما في حالة حرب أو حالة سلم . والولايات المتحدة مثلاً لديها إدارات حكومية مخصصة لأعمال السلم . وإحداها وزارة الخارجية ، فهي تتولى العلاقات السلمية مع الأمم الأخرى التي نعترف بها والتي تتعامل معها باعتبارها دولاً صديقة .

وعندما نذهب إلى الحرب تنقطع العلاقات السلمية ، ويعود سفراؤنا إلى الوطن وتنتقل المسئولية الرئيسية إلى إدارات الحرب والبحرية والطيران ، وهي متحدة حالياً تحت وزارة الدفاع وعندئذ تقوم بأعمال القتال .

وقد ابتكرت الشيوعية السوفيتية درجة متوسطة تشبه الغسق الذى بين الليل والنهار . والكلمة المعبرة « حالة ليست بحرب وليست بسلام » . وهي الكلمة

التي كان أول من قالها هو تروتسكي في وصفه لمعاهدة برست ليتوفسك للسلام .
وهو السلام الذي كان مفروضاً أن ينهي الحرب التي قامت بين روسيا وألمانيا .
لقد ذهب تروتسكي . ولكن السياسة التي وضعها باقية . إنها لم تبق فحسب ،
بل يجرى تنفيذها بدرجة متزايدة .

ومن جانبنا ، يحتم الدستور ونظامنا التشريعي في صرامة أن نكون إما في
حالة حرب أو سلم ، بحيث أننا نصبح عاجزين تقريباً عندما تواجهنا حالة « ليست
بالحرب ولا بالسلام » التي نحن فيها . إننا نخصص بلالين المبالغ ، وأعظم كفاءاتنا
للاستعداد للحرب التي يحدث فيها قتال . وهي حرب قد لا تحدث أبداً . بينما
الحرب الباردة تحيط بنا وتستنزف قوانا وقد تؤدي في النهاية إلى هزيمتنا .

لقد رأينا الآن الأسباب الرئيسية التي أحرزت وتكسب بها الشيوعية
السوفيتية انتصاراتها في العالم . إن التجربة السوفيتية العظمى هي أشد الخطط
خطراً لكسر شوكة المعارضة وهي خطة لم يعرف العالم لها مثيلاً من قبل .

وهذا التنظيم الذي يقوم بعملية التمهيد يستند بدوره إلى جيش سرى على
درجة عالية من التدريب ومنتشر في كل مكان ويستخدم وسائل رهيبية لا ترحم .
والخلاصة أنه لا الدعاية الشيوعية ، ولا تنظيماها السرية ، تلقى أى مقاومة
لها في الخارج ، بحيث أن الشيوعية السوفيتية تمسك دائماً في يديها زمام البدء
بالهجوم والانتفاع بمزاياه .

القسم الرابع

ما يجب عمله

الفصل الرابع عشر

موجز للاحتياجات

ليس هناك من سبب لأن نكون راضين عن الحالة القائمة . إن السياسات الخارجية التي استعرضناها تؤدي عملها بشكل حسن في حدود نطاقها ، ولكنها لا تذهب إلى الحد الكافي ، إنها تترك الميدان العالمي للتسع مفتوحاً لنجاح أساليب الخداع والإرهاب والعنف .

إننا نستطيع بالطبع أن نقامر لوبيقنا في حالة الدفاع ، وأنشأنا حصناً خاصاً للغرب والأمريكتين على أمل أن كل شيء سيسير على ما يرام لأن مهمة التطويق من الكبر وخطط الشيوعية السوفييتية من الضخامة بحيث أنهما ستتهاران عاجلاً أو آجلاً حتى ولو لم يكن لدينا سياسات مضادة للوصول بها إلى هذه النهاية .

ومن المؤكد أن الأشياء غير المتوقعة وغير المحتمل وقوعها تلعب دوراً كبيراً في الشؤون الإنسانية وربما ساعدنا الحظ .

ولكن الحظ عادة يساعد أولئك الذين يكونون مثيقيين وأقوياء ، والذين يدفعهم إلى النشاط إيمانهم المتجدد ، فالحظ نادراً ما يساعد أولئك الذين يعتمدون عليه كلية .

وإذا اتخذ الأمر يكيون الحظ بديلاً عن السياسات الواضحة والبرامج التي يعدونها ، فقد يكونون محظوظين بعض الوقت ولكن رغم ذلك فإنهم في النهاية سيخسرون بالتأكيد .

إن الاعتماد على الحظ خطأ لأنه يحمل في طياته عدم المبالاة بالرفاهية الإنسانية ، إنه يعنى أننا لا نبالي بالانهيار الشنيع للقوى الأدبية ، الأمر الذى لا يمكن تفادى حدوثه نتيجة للتهديد الماثل فى كثير من أنحاء العالم .

إن من الغباء أن نعتمد على الحظ للوصول إلى ما نستطيع أن نصل إليه بأنفسنا إذا أردنا . إننا لسنا فى حاجة إلى أن نقامر بمستقبلنا ، إن ما قمنا بعمله يثبت مقدرتنا على القيام بأكثر منه ، إن جسر برلين الجوى وبرنامج الإنعاش الأوروبى مثالان بارزان للايمان وللأعمال التى يمكن أن ننسج على منوالها بشكل أعمق لدفع القوى الزاحفة لخلق الحرية الإنسانية فى العالم .

لقد حان الوقت للتفكير فى بنود خطة الهجوم فى صراع العالم من أجل الحريات ، ولصد تيار المد المرتفع للاستبداد . لقد حان الوقت لكى نفكر قليلاً فى القنابل الذرية ، ونفكر كثيراً فى إقرار العدالة وإنهاء الإرهاب فى العالم . إننا جميعاً يجب أن نشعر بالارتياح إذا أنعت وسائل التدمير الجماعية ، ولكن ذلك لن يكون معناه السلام . قد يكون معناه أننا سنموت بشكل أبطأ ، ولكنه يحمل معنى عدم الاكتراث حول ما إذا كان عالمنا سيصبح عالماً ينحدر فيه عشرات الآلاف من المخلوقات الأدمية إلى قطع منهار المعنوية .

إن الموقف اليوم شبيه بما كان عليه سنة ١٩٤٢ ، رغم أنه من الناحية الجغرافية ليس فى درجته من سوء . فى ذلك الوقت كانت قوى المحور الاستبدادية قد اكتسحت أوروبا حتى المحيط الأطلنطى ، واستولت على بورما والملايو وجزر المحيط الباسفيكى وأندونيسيا والفيليبين ، وكانت لهم السيطرة على جزء كبير من الصين .

واليوم تقف الشيوعية السوفيتية على نهر الألب فى ألمانيا . وبينما نراها قد

استولت على الصين إلا أنها لم تستول على بورما والملايو بعد ، أو على أى جزيرة من جزر الباسيفيك .

وفي الأيام الخالكة من سنة ١٩٤٢ ، لم نكن نفكر فى السلام على أنه تسويات سياسية قد تسمح لنا مؤقتاً بأن نستمر فى البقاء كمصفور تائه فى صحراء جرداء . ولم نكن نفكر فى كيف نتقذ رقابنا بل كيف نتقذ حرياتنا ..

إننا اليوم فى حاجة ملحة إلى هذه الروح . فانها إذا توفرت لدينا أتاحت فرصة أكبر للحصول على سلاح حقيقى . إن الأمن هو إنتاج فرعى لا ينتج من الخوف وإنما من السعى الدائب والإيمان العظيم .

إننا إذا نمينا هذه الروح ، فانها ستفوز وتشد أزر سياستنا الحالية السليمة . كما أنها ستؤدى إلى إيجاد سياسات جديدة وبرامج أوسع مجالا .

إننا قبل كل شيء نحتاج فى وطننا إلى وضع سياسة المشاركة الثنائية على دعائم ثابتة ، لأن خمس سنوات من هذه المشاركة قد عززت وضمت استمرار السياسة الخارجية ، وجعلتها مما يمكن الاعتماد عليه ، بحيث أمكننا القيام بدور القيادة فى العالم بشكل مرض . إننا سنحتاج إلى هذه السياسة المشتركة بشكل أكبر إذا أردنا أن نستخدم سياسات أوسع وأقوى . لكنها اليوم قد نبذت بشكل خطير . وهناك خطر من أننا سنصبح منقسمين داخلياً فى وقت أصبح استمرار الاعتماد عليها لشد أزر السياسة الخارجية من أشد الأمور حيوية .

لقد ساهمت الأمم المتحدة فى إيجاد حلول للنزاعات الدولية ، وقد أحبطت العدوان بتسليطها الأضواء على من يحاول الاعتداء . ولكن الأمم المتحدة مقيدة بعض الشيء بروتين جامد فى الوقت الذى تسمى الحاجة فيه إلى أن تكون هى

الساحة التي توضع فيها قصة الصراع العالمى الكبير من أجل السلام والعدالة بطريقة تأسر الخيال وبشكل يقوى من عزيمة الأحرار فى كل مكان .

وفى محيط استراتيجيتنا العسكرية ، وخاصة فى الغرب ، لدينا سياسات حسنة . ولكن الغرب ما زال منقسماً على نفسه بشكل خطير . فإن سياستنا لم تستطع بعد أن تنتزع من الغرب بذور الخلاف من داخله . ونحن مطالبون بالقيام هناك بمهام يجب إتمامها حتى يمكن أن نوجه عناية أكبر إلى الشرق . وعليه فحتى فى قلب قلعة الغرب فإن سياستنا تحتاج إلى تدعيم .

وفى المناطق الشاسعة فى آسيا والباسفيك ، ليس لدينا خطط كافية ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن الصين التى كانت دائماً إلى عهد قريب ، الشريك الودود ، قد أصبحت تحت سيطرة حلفاء الشيوعية السوفيتية . وذلك يدعو إلى إعادة النظر من جديد فى علاقاتنا بغرب آسيا والباسفيك . لقد كنا — وحدنا تقريباً — نركز أفكارنا فى الحرب « الساخنة » التى قد لا تحدث أبداً . وتأثرت القرارات السياسية تبعاً لذلك بالأوضاع العسكرية التى من واجبها قبل كل شيء أن تفكر فى ظروف الحرب الفعلية . وإذا كان من الممكن أن نخسر الحرب الباردة ، فإن هناك حاجة ملحة إلى ضرورة وجود استراتيجية شاملة تأخذ فى حسابها جميع الحقائق العسكرية وغير العسكرية .

إننا فى حاجة إلى توافر القدرة على شن ما « ليس بالحرب ولا بالسلام » . فأننا إذا استمررنا فى السير دون تنظيم كافٍ أو دون توفر الأساليب الفنية للقيام بالحرب الباردة التى يستعملها الاتحاد السوفيتى فى الضغط علينا ، فإن البعض قد يشعرون فى حالة من حالات اليأس بأن الزمن ليس فى صالحهم ، وأن من الأفضل وقوع حرب حقيقية نكون بلا شك أكثر استعداداً لها ، وحيث ما زالت

الظروف في صالحنا . ولكن نشوب حرب عالمية أخرى مهما كانت تبيجتها من الناحية العسكرية قد تجعل من المحقق أن النصر سيكون عبارة عن قيام نوع ما من الاستبداد .

ليس لدينا في الوقت الحالى سوى القليل مما نستطيع أن نقدمه في المجالات النفسية التي أمامنا ، والتي لا سلطان لقوتنا العسكرية أو الاقتصادية عليها . إننا لا نجدد إيماننا وأفكارنا اللذين نحتاج إليهما للوصول إلى القلوب ولإنعاش الآمال لدى شعوب العالم التي وقعت في براثن الوحش الشيوعى .

وإننا إذا أردنا التخلص من الأنشطة التي تضيق على أعناقنا رويداً رويداً ، فإننا في حاجة إلى التزود بالمزايا المعنوية التي تستطيع أن تعطى لصوتنا مدى أوسع . لتناقش هذه الاحتياجات كلاً على حدة .

الفصل الخامس عشر

مستقبل المشاركة الثنائية

إن من الصعب ممارسة المشاركة الثنائية في السياسة الخارجية ، إن الدلائل الحالية تنبئ بأنها لن تمارس .

لقد اعتمدت المشاركة الثنائية في الخمس سنوات الماضية على الأشخاص أكثر من اعتمادها على المبادئ ، واليوم هناك اتجاه إلى العودة إلى نظرية المحترفين القائلة بأن المشاركة الثنائية سياسة فاسدة .

في عام ١٩٤٤ لم يكن الساسة المحترفون سواء من الجمهوريين أو الديمقراطيين يرغبون في قيام تعاون حزبي مشترك في مسألة المنظمة العالمية . وقد عارض ذلك كثير من الديمقراطيين لأنهم اعتقدوا أن على الحزب الديمقراطي أن يتهمز فرصة الرغبة الشعبية في إنشاء منظمة عالمية وإظهار الحزب الديمقراطي وحده بمظهر الذي لديه الرغبة أو القدرة على تحقيق هذه النتيجة .

وعارض كثير من الجمهوريين المشاركة الحزبية لأنهم كانوا يعتقدون أنه ليس هناك مصلحة للحزب الجمهوري في أن يبدو كمن يصدق فقط على ما يفعله الرئيس روزفلت ، وشعروا أنه إذا لم يستطع زعماء الحزب الجمهوري أن يفعلوا شيئاً سوى التصديق على أعمال زعيم خصومهم السياسيين ، فإن الناس سيكونون مستعدين لأن يفعلوا مثلهم . وتذكر الجمهوريون أن سبب فوز الحزب الجمهوري في انتخابات سنة ١٩٢٠ يرجع إلى حد كبير إلى ثورتهم ضد « وودرو ولسون » وسياساته الخارجية وخاصة دفاعه عن عصبة الأمم . وكان يوجد في الحزب الجمهوري

دائماً عناصر قوية تعتقد أن سياسة المشاركة الثنائية خاطئة من ناحية المبدأ ، إذ أن واجب الحزب المعارض أن يهاجم وينتقد ، واشتراكه في رسم السياسة الخارجية معناه أن يصبح عاجزاً عن القيام بدوره الطبيعي .

وكانوا يعتقدون أيضاً أن أسلوب التعاون من ناحية السياسة العملية لن يمكن الحزب الجمهوري من الفوز . وهناك حقيقة سواء أكان مسلماً بها أم لا ، وهي أنه في المسائل التي ساعدنا فيها أنا والسناطور فاندنبرج بشأن رسم سياستنا الخارجية ، قمنا بجهود تفوق جهود خصومنا من الحزب الجمهوري . وجاءت النتائج ممثلة للجهود مخلص يتسم بروح الزمالة ، وتحمل في الواقع العلامة المميزة لنا جميعاً ، هذا بالرغم من أنه عندما أخذت هذه السياسات شكلها النهائي ، فإنها بالطبع كانت تأخذ الشكل اللازم باعتبارها سياسة رئيس الجمهورية ووزير خارجيته . ونتيجة لذلك فإن هذه السياسات كانت عالقة في ذهن الرأي العام على أنها من عمل الديمقراطيين .

ولم يكن الجمهوريون يستطيعون أن يطالبوا علناً بنصيبهم من التقدير الذي قد يكون من حقهم لاشتراكهم في رسم الخطط التي أمكن الوصول إليها . إذ أن المشاركة الثنائية لن تعيش أبداً إذا كانت مجرد مقدمة لفتح باب المنازعات حول أيهم أحق بالتقدير لا بتكارها .

ولكون التعاون الثنائي ليس رصيذاً يستطيع الحزب المعارض استخدامه ، فإن كثيراً من الشخصيات البارزة في الحزب تعتقد أن المشاركة الثنائية كانت وستظل دائماً خطأ سياسياً . وكان آخر ما أبدوه لتعزيز رأيهم في هذا الموضوع هو الصين . فقد أصابنا الكثير من سوء الحظ هناك . وقد استطاع الجمهوريون أن يسيروا إلى هذه الخسارة كمظهر لعدم كفاءة الديمقراطيين . وقد شعروا بأنهم أحرار

في القيام بذلك لأنه لم يكن هناك أى تعاون حزبي في هذه المنطقة .

ومن ناحية الديمقراطيين فإن مستقبل المشاركة الثنائية معناه المشاكل وتضييق الخناق ، مع الصعوبات السياسية . وهناك إحجام عن هذا التعاون المشترك الذى يساهم فيه أشخاص قد ينالون لهذا السبب منزلة في أعين المواطنين تجعلهم خصوصاً سياسيين أخطر من قبل .

لا يمكن أن يوجد تعاون حزبي مثالى إلا عن طريق الأفراد الشجعان في كل من الحزبين الذين لديهم الفرصة والقدرة على المساهمة في رسم السياسة الخارجية . إن الشيوخ والنواب والحكام والزعماء السياسيين الجمهوريين لن يسيروا في طريق المشاركة الثنائية لمجرد أن شخصاً ما كان ينتسب في الماضي إلى الجمهوريين كان عضواً في الوفد الدولي الذى رسم السياسة .

لقد حاول الرئيس ولسون إيجاد مظهر المشاركة الثنائية عندما عين « هنرى هوايت » عضواً في وفد السلام سنة ١٩١٨ . فلم يكن مستر هوايت من أقطاب الجمهوريين الذين يعتمد عليهم . ولم يكن حائزاً لثقة زعماء الجمهوريين . وكان واضحاً أنه لن يلعب دوراً حقيقياً في قرارات باريس ، وقد ثبتت صحة هذا الظن ، فإن مستر هوايت لم يستشر في شأن أى قرار مهم اتخذ في مؤتمر باريس للسلام سنة ١٩١٩ . وأستطيع أن أقرر ذلك من ملاحظاتي الشخصية . لقد كان شخصية بارزة محترمة ولكن تعيينه لم يعط للوفد صفة المشاركة . وكانت محاولة جعله يبدو على هذه الصفة مما أوجد قلقاً سياسياً في الوطن .

وفي أيام انعقاد مؤتمر دومبارتون أوكس عين هنرى فلتشر عضواً في وفد الولايات المتحدة ، وكان في الماضي عضواً نشيطاً وموثوقاً به في الحزب ، ولكنه لم يكن وقتئذ في مركز يسمح له بإظهار نفوذ الجمهوريين بشكل فعال فيما اتخذ من

قرارات في دومبارتون أوكس ، فكانت مساهمته إسمية إلى حد كبير ولم يأخذ الوفد صفة المشاركة لكونه عضواً فيه .

ونظراً لأن السياسيين في كل من الحزبين ينظرون إلى المشاركة الثنائية نظرة ذعر فإن مستقبل المشاركة الثنائية أمر مشكوك فيه وهذا ما يجب إعادة النظر فيه .

من البديهي أن الدور العلوي للحزب المعارض هو أن يعارض ، ولكننا لسنا في أوقات عادية ، إن الولايات المتحدة تواجه أعظم خطر صادفها في تاريخها ، وستظل تواجه هذا الخطر لعدد من السنين . إن مركز أمتنا إذا قسناه بالمنطق المجرد هو أن الزمن سيصبح في صالح أعدائنا إذا استمر تحول ميزان القوى إلى جانبهم ، وإن لدينا الإيمان والأمل بأن ذلك لن يحدث ولكننا لا نستطيع أن نتجاهل إنذار العقل .

وإذا كان علينا أن نعمل ما يحتمه علينا العقل لتفادي المهالك ، فإن الخطوة الأولى يجب أن تكون تأكيد الوحدة في الخطوط الرئيسية لسياستنا الخارجية بحيث تتوفر الثقة في أن سياستنا ستكون مؤيدة ودائمة .

إننا نحمل مسؤولية الزعامة بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخنا . فمعظم الحكومات غير الشيوعية تواجه المستقبل بهلع لأنها تعلم أنها لو وقفت وحدها فهي هالكة ، ولكنها لا تستطيع أن تتعاون معنا إلا إذا توافرت لها زعامة مثل الزعامة التي تستطيع الولايات المتحدة أن تقدمها .

إن سياستنا الخارجية اليوم تختلف تماماً عما كانت عليه في تاريخنا القومي السابق ، إننا نتحمل مسؤولية عامة جديدة علينا ، وهي مسؤولية مخيفة لأننا إذا لم نحسن التصرف فيها فإن العالم غير الشيوعي سيتحطم بأكمله ، وقد تتحطم معه .

وبمعنى أوضح إننا لم نعد نعيش اليوم لأنفسنا فقط ، وسياستنا الخارجية ليست سياسة الولايات المتحدة الخارجية فحسب ، بل إنها أصبحت السياسة الخارجية لكثير من الأمم والشعوب . وعليه فلن نستطيع أن نغير فيها كما لو كانت سياستنا نحن وحدنا . إنها تتأثر بتعهداتنا لصالح الجنس البشرى ، وذلك يتطلب منا أن نجعل منها شيئاً يمكن الاعتماد عليه ، وأن تكون متلائمة مع رفاهية وازدهار الشعوب الكثيرة التى تناصرها .

إن سياستنا القومية لن تجتذب إلينا ثقة أولئك الذين نحتاج إليهم كأصدقاء وحلفاء إذا لم نستطع أن نمدحهم بتأييد أفضل من الأغلبية الحزبية المزعزعة فى الكونجرس .

فى ١٩ يناير سنة ١٩٥٠ صوت مجلس النواب الذى كانت أغليته من الديمقراطيين ضد طلب الحكومة اعتماد المبالغ اللازمة لكوريا . واحتاج الأمر من الناحية العملية إلى الحصول على تأييد الجمهوريين . وكان الجمهوريون مبعدين منذ مدة طويلة عن السياسة المتبعة فى الشرق الأقصى بحيث أن الكثيرين منهم لم يكونوا مستعدين لموازرة طلب الحكومة ، ورغم أنه قد ووفق على المبالغ اللازمة فيما بعد فإن نتيجة الأصوات الأولى قد تردد صداها إلى أبعد من كوريا .

فى فصل سابق تحدثت ببعض التطويل عن الموقف الذى نشأ فى باريس فى نهاية عام ١٩٤٨ ، وعن الفرع الذى خيم على جميع حكومات الدول الصديقة خوفاً من أن تتغير سياستنا الخارجية فجأة ، وهى السياسة التى كانوا يعتمدون عليها ويؤيدونها . ولأن سياسة المشاركة الثنائية كانت متبعة بين مستر ديوى والرئيس ترومان فقد أمكن تهدئة روعهم واستعادة الثقة وتجديد عزائمهم .

فلو أن الظروف كانت مختلفة ، أى لو أن المرشح الجمهورى للرئاسة كان

يؤمن بسياسة العزلة وهاجم السياسة الخارجية للحكومة ، وربما كانت القلعة الداخلية للغرب قد انفصلت عنا منذ صيف وخريف سنة ١٩٤٨ . وربما غيرت إيران وتركيا واليونان من سياسة المقاومة الشديدة للاعتداء غير المباشر من الشيوعية السوفيتية ، وربما قرر سكان برلين الغربية التفاوض مع الشيوعية السوفيتية للحصول على أفضل الشروط وضاعت برلين ، وعندها كان من المحتمل أن تضع ألمانيا الغربية أيضاً وبعد ذلك يصبح من المؤكد فقدان باقي القارة .

إن على كل من الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري ألا يلتفتا إلى المكاسب السياسية المشكوك فيها ، والتي قد تتسبب في المخاطرة بإيجاد حالة يمكن أن تتسبب عنها كوارث ضخمة تقع على رؤوسنا !

كيف يمكن التوصل إلى ذلك ؟

إن من الممكن الوصول إليه فقط عن طريق الإدراك العام لأهمية المشاركة الثنائية وطبيعتها ، وتصميم الشعب على أن يتخذ كلا الحزبين الخطوات اللازمة للوصول إلى ذلك .

وأعتقد أنه توجد موافقة من الرأي العام على سياسة المشاركة الثنائية في السياسة الخارجية . وقد بدا ذلك في أثناء الحملة الانتخابية سنة ١٩٤٨ ، عندما ادعى كل من الحزبين أنه هو الذي بدأ في ممارستها في سنة ١٩٤٤ . ولكن على الجماهير أن تفهم أيضاً معنى المشاركة الثنائية على حقيقتها بحيث لا يستطيع أى من الحزبين أن يسخر من الآخر .

ويجب على الناس أيضاً أن يبينوا بصورة قاطعة أنهم مصممون على أن يقفوا ضد أى حزب يكون متولياً مسئولية الحكم إذا جعل من أمر سلام الأمة أمراً ثانوياً وذلك للحصول على مزايا حزبية .

ويجب أن تعلق هذه المبادئ بأذهانتنا :

١ — إن المسؤولية الأولى عن التعاون الحزبي تقع على عاتق الحكومة القائمة . فإن رئيس الجمهورية في ظل الدستور هو وحده الذي يقرر كيفية تصريف الشئون الخارجية ، وهو يستطيع أن يتصرف فيها وحده أو بمعاونة غيره كما يشاء . واتخاذ هذا القرار من شأنه هو . وبدون أن يقوم بعمل إيجابي فلن يكون هناك تعاون مشترك . فالحزب المعارض ليس له أدنى حق في أن يفرض نفسه ، فالتعاون الحزبي لا يتأتى إلا بدعوة من الرئيس .

٢ — إن دعوة أعضاء المعارضة للمساهمة في رسم السياسة الخارجية تعتبر لا معنى لها ومجرد خداع ما لم توجه إلى أعضاء مخلصين لحزبهم وموثوق فيهم من قيادة الحزب .

٣ — أعضاء المعارضة الذين يختارون للمساهمة في رسم السياسة الخارجية يجب أن يكونوا من ذوى الخبرة حتى يمكن أن تكون مساهمتهم حقيقية ولكي يساهموا بدور إيجابي فعال في بناء السياسة الخارجية ، فإذا كان على الحزب المعارض أن يتعاون مع الحكومة في السياسة الخارجية فيجب أن تكون مساهمته فعلية . إن المساهمة الإسمية ليست كافية .

٤ — يجب أن تعطى للأعضاء المشتركين من الحزب المعارض الفرصة المبكرة للاشتراك في وضع خطوط السياسة الخارجية ، ولا يجب أن يهملوا حتى الاقتراب من الانتهاء منها . فإن الأمور إذا كانت قد قطعت شوطاً بعيداً ، فلن تكون هناك سوى فرصة ضئيلة لعمل أى شيء آخر غير التصديق على ما تم ، وكما علق مستر ستاسن في هذا الشأن « إن على الجمهوريين أن يكونوا هناك من البداية وليس عند تدهور الأحوال فقط » . ففي السنين الأخيرة غالباً ما كان

الجمهوريون يفاجأون بقرارات تبدو غير حكيمة من الحكومة ، ولكن الأضرار التي تنجم عن عدم تأييدها أكبر من المضي في تنفيذها ، كان ذلك صحيحاً بالنسبة لقرض الـ ٧٥٠ مليون دولار الذي منح لـ إنجلترا سنة ١٩٤٦ . فإن شروط هذا القرض سواء بالنسبة للسداد أو التجارة وتبادل العملة تكشف عن أنه في تلك الأيام كان حتى أكثر أعضاء الحكومة اطلاعاً ينظر بمنظار معتم .

ولكن عندما وضعت شروط القرض أمام الجمهوريين كانت الحكومة قد التزمت بمنح القرض بحيث أن رفضه كان يحتمل أن يكون أغلى ثمناً من الموافقة عليه .

إن من الممكن أن يفرض التعاون بين الحزبين مؤقتاً وذلك بمناشدة دواعي الوطنية . ولكن على مر الزمن سيكون ذلك سبباً في تراكم الأحقاد المكبوتة التي ستظهر في يوم ما .

٥ — على ضوء هذه الحقائق تقع المسؤولية على عاتق الحكومة . فإذا قبلت الشروط الأربعة السابقة فإن على الحزب المعارض واجباً أيضاً . فمن الواضح أن من غير المتوقع من أي حزب أن يعطى شيكاً على بياض ، ولا يوجد نظام حزبي يقوم بذلك . فالحزب المعارض عندنا — بعكس المعارضة في إنجلترا — ليس له زعيم معروف والزعامة الشكلية لا تكفي ، ولكن إذا كان لدى أعضاء المعارضة ذوى الحيثية الكفاءة التي أشرنا إليها أتاحت لهم الفرصة التي بينها للمساهمة في رسم السياسة الخارجية . فإن أعضاء المعارضة بالكونغرس لن يسعوا عندئذ إلى الحصول على مكاسب حزبية بتهاجمهم لهذه السياسة ، وإنما عليهم أن يساندوها بواسطة التصديق على المعاهدات وإبداء استحسان الكونغرس لها في حدود اقتناعهم .

فإذا رفض أعضاء الحزب المعارض أن يقوموا بذلك في هذا الوقت الحرج للحصول على منافع حزبية ، وإذا رفضوا أن يقبلوا عن طيب خاطر التعاون في السياسة الخارجية ، بحيث تجتذب إليها حلفاءنا في الخارج ، فعندئذ يجب أن نخذلهم عند الانتخاب .

كما أن رفض الحكومة إبداء مثل هذه النية الحسنة يجب أن يعامل هذه المعاملة .

إننا نبحث هنا في أمر سلامة الأمة الأمريكية وحريتها وحرية بلادنا التي هي أغلى شيء ، وهذا أمر يهم الشعب قبل كل شيء فعليه أن يعبر عن إرادته بوعي وإدراك عند ملء بطاقة الانتخاب . وفي هذه الحالة سنرى أن أعظم العقول السياسية ستخضع لهذه الإرادة .

الفصل السادس عشر

تدعيم المنظمة العالمية

إن الأمم المتحدة كما هي الآن ميدان نافع فسيح ولكنه محدود . إنها تستطيع أن تفعل الكثير ، ولكن هناك الكثير مما لا يمكنها عمله . وها هي بعض الأشياء التي لا يمكنها عملها .

لا تستطيع الأمم المتحدة أن تمنع أو توفق بين الخلافات بين الفلسفة المادية الإلحادية للحزب الشيوعي ، وبين الإيمان الروحي الذي يعيش عليه قادة وشعوب الدول غير الشيوعية .

لا تستطيع الأمم المتحدة أن توقف أولئك الذين يؤمنون إيماناً قوياً عن الشعور بأن عليهم واجباً وهو نشر عقيدتهم في العالم . إن كلاً من المسيحيين والماركسيين مثلاً يشعرون أن واجبهم أن ينشروا مذهبهم في جميع أنحاء العالم .

لا تستطيع الأمم المتحدة أن تجبر الشيوعيين على التخلي عن إيمانهم بحرب الطبقات ، أو التخلي عن استخدامهم للتضليل والإرهاب والعنف طالما يمكنهم الحصول على نتائج لصالحهم من هذه الأساليب . فالحزب الشيوعي يشعر أن الواجب المفروض عليه ، والنتائج المطلوبة الوصول إليها تتطلب منه أن ينشر سلطانه بأي وسيلة تؤدي به إلى هذا الهدف .

إن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تغير من عزم الشعوب الحرة على القتال حتى الموت ، بدلاً من أن يشهدوا بأعينهم استسلام معتقداتهم ونظمهم التي تعكس الناحية الروحية من طبيعة الإنسان .

إن الأمم المتحدة لا تستطيع ذلك بوضعها الحال أو حتى بعد تعديلها ، إن الأمر يحتاج إلى أكثر من التصويت لإقرار السلام في عالم يغلى من جراء أعمال أولئك الذين قد جمعوا بين معتقدات يتعصبون لها وبين القوة الهائلة .

حتى القوة البوليسية قد لا تكفى . فلا يمكن تأكيد السلام والنظام إذا تحولت الأمم المتحدة إلى أداة عسكرية باطشة بحيث يمكن لأغلبية متحالفة أن تفرض إرادتها على أقلية قوية .

إن الأمريكين لن يقبلوا هذا النوع من السلام الذى يعتمد على الإجبار من دول العالم الواقع تحت السيطرة الشيوعية . وكذا لنا أن نكون متأكدين أن الشيوعية لن تقبل سلاماً يعتمد على الإجبار بواسطة نظام بوليسى نسيطر نحن عليه . إنهم سيغضبون وسيحاربون تنظيمنا العالمى .. تماماً مثلما سنغضب ونحارب الخضوع لإرادتهم .

إن قول ذلك ليس معناه أننا قد أصبحنا ثوريين ، أو أن نفترض أنه لا يوجد شيء يمكن عمله . ففي عالم تستأصل فيه الحرب الباردة حرية الإنسانية ، وحيث يمكن أن تستعمل الحرب الساخنة بقنابلها الذرية والهيدروجينية فإن الرضى والتواكل يكونان جريمة .

إن هناك الكثير مما يمكن عمله . ولكن الانقسامات الجوهريّة وعدم الثقة الموجودين في العالم لا يمكن التخلص منهما بالأوامر أو باستبعاد « الفيتو » ، أو بالاتفاق على إنشاء دمية مثل « قوة بوليسية للأمم المتحدة » ، أو بتزويد هذه المنظمة بقوة عسكرية ضخمة وهى التى يتطلب الأمر إعطاؤها لها إذا كان عليها أن تكون الأداة التى يسعى بها نصف العالم إلى إرغام النصف الآخر على الإذعان . إن الجزء « المتمدين » من الجنس البشرى واقع في ورطة خطيرة . ولكننا لن نجنى شيئاً إذا كنا نعقد تبصرنا للحقائق تحت وطأة الفرع ونفترض أنه يجب

أن نقوم بهذه الأعمال لحاجتنا إلى طريقة سريعة وسهلة ومضمونة لمنع الحرب .
ولسوء الحظ فإن الإمكانيات العملية لا تتمشى دائماً مع حاجتنا وتأخر عنها
أحياناً . وهذا هو الحال اليوم . إن العلم الطبيعي قد فاق العلم السياسى والأخلاقى ،
وذلك من الأمور السيئة ولكنها الحقيقة والحقيقة لا تختفى لمجرد أننا نغمض
أعيننا عنها .

لنذكر أولئك الذين شعروا بعد الحرب العالمية الأولى بضرورة إلغاء الحرب ،
تماماً كما نشعر اليوم ، ثم قام بعدها الرجال ذوو العقول الكبيرة باختراع شعار
« الحرب غير المشروعة » . وبتأثير هذا الحافز النبيل دعت الولايات المتحدة وفرنسا
جميع الأمم الحرة إلى الموافقة على أن تعلن أنها لن تدخل فى حرب وأنها ستسوى
منازعاتها بشكل سلمى . وكان ذلك فى ميثاق « كيلوج — بريان » وعند ما تم
التوقيع على هذا الميثاق عم الابتهاج ودقت الأجراس وشعر الكثيرون أن لعنة
الحرب قد محيت إلى الأبد وأنها قد دخلنا فى عهد السلام الدائم .

ومن المؤسف أن ميثاق كيلوج — بريان لم يؤخر الحرب العالمية الثانية يوماً
واحداً . بل إن من المحتمل أنه عجل بالحرب لأن كثيراً من الشعوب التى وافقت
عليه شعرت أن التسليح غير ضرورى ، وهكذا شجعت اعتداءات هتلر وموسوليني
وسادة الحرب اليابانيين . إن علينا أن نتعلم من هذه التجربة ، إذ ليس من الممكن
إلغاء الحرب بتبنى المبادرة والاعتماد على ما تخطه الأقلام . والواقع أننا يجب
أن نكون على حذر من أى وثيقة تعد بنتائج سريعة وسهلة ومضمونة . إن هناك
من الأسباب القوية ما يجعلنا نشك فيها .

إن السلام العالمى يعتمد أساساً على قانون عالمى . والقانون العالمى يعتمد على
تقدير رأى العام العالمى لما هو حق وعدل . فإذا كانت هناك شقة واسعة

من الخلاف حول ما هو حق وعدل فإن خطر الحرب سيظل قائماً . إن الطبيعة البشرية هي كما اعتقد الناس فيها دائماً ، إنتى واثق من أنهم سيظلون على اعتقادهم ، وهي كما قررها الرئيس ولسون فى رسالة الحرب إلى الكونجرس « إن الحق أئمن بكثير من السلام » .

إن تجربة إنشاء الأمم المتحدة تبين أن هناك قدراً كبيراً من الاتفاق على ما هو حق . وذلك صحيح وبصفة خاصة بين أولئك الذين يدينون بعقيدة أو أخرى من العقائد الكبرى . إن جميع الديانات تحوى إلى حد ما القانون الأدبى أو الطبيعى . وذلك يجعل من الممكن العثور على كثير من التشابه المشترك عن الحق والخطأ .

إن الصعوبة الكبرى اليوم هي أن الحكام الشيوعيين الذين لديهم السيطرة على جزء كبير من العالم متأثرون بمذهب إلحادى ينكر وجود قانون أخلاقى أو طبيعى . فالقانون عندهم لا يعكس العدالة ، وإنما هو وسيلة تمكن أولئك الذين فى الحكم من كسب حرب الطبقات . وبسبب اختلاف معتقداتهم ومعتقداتنا فإن من المستحيل إيجاد إيمان مشترك ، إنهم يهتمون مع ذلك بمشاعر غيرهم من الناس عن الحق والعدل ، لأن لذلك أثره فيما سيفعلونه وفى الطريقة التى سيتصرفون بها فى أية حالة تعرض لهم . وذلك أمر مفيد حتى للمستبدين .

إن عملنا سيكون حسناً إذا اعتبرنا الأمم المتحدة مكاناً يؤدى سير المناقشات فيه بالأمم والشعوب إلى تكوين أحكامهم عن الحق والخطأ بحيث تقيدهم هذه الأحكام وتؤثر فى سلوكهم فى المستقبل . فكل حكومة تهتم بهذه الأحكام وتعمل لها حساباً . إن التصويت فى الجمعية العامة ظاهرة عملية إذا كانت مقياساً للحكم على القوى الشريرة فى العالم والتى تترنخ تحت وطأة هذه الأحكام الخلقية .

فى المجتمع الحر تقوم مناقشات علنية يقترح الناس على ضوءها ، وهذا الاقتراع يبين حكمهم على قيمة الاقتراحات التى كانت موضع المناقشة . فإذا أعطت نتيجة الاقتراع أرجحية ظاهرة لسياسة ما فإن الخصوم يلتزمون بهذه السياسة ما دام قد ثبت أنها لا تضر بمقوقهم الأساسية ، إذ أنهم يعرفون أن لا جدوى من استعمال العنف فى المعارضة . فالأقتراع بهذا المعنى يمدنا بعوض أخلاقى عن الحرب .

وفى المرحلة الحالية من تطور العالم يجب علينا أن نحاول تنمية منظمة عالمية تقوم بتكوين الأحكام الأخلاقية وتعكس بأ كبر قدر من الكفاية مدى وفوائد وشدة القوى التى ستعصد هذه الأحكام .

إن بعض التغيرات المرغوب إدخالها فى نظام الأمم المتحدة تتجه اتجاهاً خاطئاً . وهى تمثل تدابير تأمل بعض الدول أن تحصل منها على النتائج التى تكفل عدم تحولها إلى الطريق الآخر . . . والبعض قد يرغب فى طرد روسيا السوفيتية لأننا نختلف مع ممثليها ويختلفون معنا .

إن منظمة عالمية بدون الاتحاد السوفيتى قد تكون منظمة أكثر بهجة . ولكن الاتحاد السوفيتى له شأن فى العالم ، وإذا أرادت الأمم المتحدة أن تهرب من الواقع فإنها تصبح شيئاً زائفاً ويصبح نفوذها أقل ، إن الأمم المتحدة يجب أن تكون مرآة أكثر دقة وأن تكون فى حقيقتها مطابقة للواقع .

بعد هذه الديباجة لئلا ما قد يكون عمله أكثر واقعية وفائدة لتدعيم كيان وأساليب العمل فى الأمم المتحدة .

العالمية

إن من أسباب تزايد ضعف الأمم المتحدة هو النقص فى صفة العالمية بها .

في مؤتمر سان فرانسيسكو كانت جميع البلاد الممثلة تمثل القوى الحقيقية في العالم التي إذا كانت أعضاء في أية منظمة فمن الممكن أن يطلق عليها بصدق منظمة « عالمية » وتمثل أيضاً بصدق واقع القوة في العالم .

ومنذ مؤتمر سان فرانسيسكو تغير الموقف كثيراً .

فإن الأعداء السابقين قد نمت قوتهم بعد الهزيمة العسكرية التي جردتهم من القوة . وهناك معاهدات للصلح مع إيطاليا وبلغاريا ورومانيا وفنلندا . وتوجد حكومات قوية في ألمانيا واليابان ، وأعيدت النمسا إلى الوجود ، وهناك أمم أخرى ليست أعضاء كالولايات المتحدة الأندونيسية والأردن وسيلان مثلاً .

وعدد من الأمم التي كانت محايدة في الحرب الأخيرة ليست منضمة مثل إيرلندا والبرتغال وسويسرا وأسبانيا بحيث أن الأمم المتحدة لم تعد منظمة عالمية ولا تعكس قراراتها حقيقة الواقع بعد أن استبعدت من عضويتها جزءاً جوهرياً من المجتمع العالمي .

إن ضم أعضاء جدد كان إحدى المسائل التي سببت قلقاً كثيراً في الأمم المتحدة . ففي ظل الإجراءات الحالية لا يمكن الموافقة على ضم أعضاء جدد إلا باتفاق كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن . وفي مجلس الأمن يوجد حق « الفيتو » .

لقد منع الاتحاد السوفيتي انضمام إيطاليا ، وكان ذلك منتظراً بعد عقد معاهدة الصلح الإيطالية ، ومنع غيرها من الأمم مثل البرتغال وإيرلندا والأردن وسيلان لأنها رأت أن انضمامها قد يعطى أصواتاً أكثر للكتلة غير الشيوعية .

ومنعت الولايات المتحدة وغيرها انضمام بلاد مثل رومانيا وبلغاريا والمجر

بالرغم من أن انضمامها كان منتظراً بعد عقد معاهدة الصلح . وكانت الحجة التي قُبلت لمعارضة انضمامها هي أن هذه الأمم لا تنطبق عليها شروط المادة الرابعة من الميثاق التي تنص على أن « العضوية في الأمم المتحدة » مفتوحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام ، والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق ، والتي ترى الهيئة أنها قادرة على القيام بهذه الالتزامات برغبة صادقة .

والدليل على أن الجربو وبلغاريا ورومانيا كانت غير قادرة ولا راغبة في تنفيذ التزامات الميثاق يوجد في خرقها لحقوق الإنسان . وأكثر من ذلك فإن بلغاريا قد ساهمت في الاعتداء غير المباشر ضد اليونان . وسبب خفي للاعتراض كان أن هذه البلاد واقعة تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي وليس لديها سوى قدر ضئيل من الاستقلال الحقيقي . وفي مرات عديدة قدمت اقتراحات بقبول الدول المرشحة للعضوية التي توافق عليها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ، وقبول الدول المرشحة للعضوية التي توافق عليها الاتحاد السوفيتي كصفقة مبادلة . ورفض وفد الولايات المتحدة القيام بهذه الصفقة وأعطت المحكمة الدولية نصيحته الاستشارية عن الأثر الناجم من أن أية أمة عضو في الهيئة لا تستطيع أن تعطى صوتها لمرشح بشرط قبول مرشحين آخرين ويكون ذلك أمراً لا تقاً . وأعتقد الآن أن الأمم المتحدة ستخدم أغراضها بشكل أفضل إذا كانت جمعيتها العامة تمثل الحالة في العالم كما هي ، وليس مجرد أن تمثل الأعضاء الذين تميل إليهم . وعليه فإننا يجب أن نحبذ أن تصبح جميع الأمم أعضاء دون أن نحاول أن نفحص بدقة كبيرة أيها « حسن » وأيها « سيء » ، فإن هذا التمييز ليس موجوداً حالياً في عضوية الأمم المتحدة .

وبعض الأمم الأعضاء حالياً في الأمم المتحدة وأخرى من التي قد تنضم

إلى عضويتها لديها حكومات لا تمثل الشعب ، ولكنها حكومات في الواقع .
وذلك معناه أنها ما دامت تحكم فإن لديها قوة يجب أن تمثل في أى منظمة تصور
واقع العالم .

وإذا استطاعت حكومة الصين الشيوعية أن تثبت مقدرتها على حكم
الصين دون مقاومة شديدة في الداخل ، وجب السماح لها بالانضمام إلى الأمم المتحدة .
وعلى أى حال فإن أى نظام يدعى أنه أصبح الحكومة في البلاد بعد حرب
أهلية لا يجب الاعتراف به حتى يختبر لفترة معقولة من الزمن .
إذا أخذت العضوية في الأمم المتحدة صبغة عالمية فإن ذلك قد يضع حداً
لتفوق الولايات المتحدة وأصدقائها في عدد الأصوات . وذلك الأمر وإن كان شيئاً
مبهجاً فإنه خادع بعض الشيء .

إن الحكومات الشيوعية اليوم تسيطر على أكثر من ٣٠ ٪ من تعداد
السكان في العالم . وقد لا تعجبنا هذه الحقيقة . والواقع أنها لا تعجبنا على الإطلاق .
ولكن إذا أردنا أن يصبح لدينا منظمة عالمية فيجب أن تكون ممثلة للعالم كما هو .

التصويت في الجمعية العامة

إذا زاد عدد الأعضاء في الأمم المتحدة ، وبوجه خاص ، إذا انضم إليها عدد
آخر من الدول الصغرى فيجب أن يعاد النظر في إجراءات الاقتراع في الجمعية العامة .
إن أعمال الجمعية العامة تفقد شيئاً من قيمتها من جراء الحقيقة القائمة وهي أن
الأمة العضو سواء كانت كبيرة أم صغيرة لها صوت واحد . (عدا الاتحاد السوفيتي
فإن له ثلاثة أصوات طبقاً لقرارات يالطا) وعليه فإن الأمم التي تمثل الأقلية سواء
في تعداد السكان أو القوة الإنتاجية أو القوة العسكرية تستطيع أن تكون أغلبية
ثلاثي الأصوات اللازمة في الجمعية العامة .

إن دول أمريكا اللاتينية والدول العربية تستطيع باتحادها أن تكون مرجحاً فعلاً للقوى في الجمعية العامة إذ أنها تمثل نصف عدد الأعضاء تقريباً . وقد قامت كثيراً بعقد مثل هذا التحالف في أمور عدة مثل انتخاب الرؤساء . وفي الأمور الهامة كانت الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية تتفق عادة بحيث أن إجراءات الاقتراع لم تزعجنا . وعلى كل حال يجب إعادة النظر في مسألة الاقتراع إذا أردنا أن نساعد أعمال الجمعية العامة في حفظ السلام عن طريق كونها مرآة تعكس الحقائق .

بعد مؤتمر سان فرانسيسكو مباشرة كتبت في مجلة الشؤون الخارجية (أكتوبر سنة ١٩٤٥) ما يلي : « لقد قيل الكثير في سان فرانسيسكو عن عدم المساواة بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة أو روسيا السوفيتية التي تمتلك حق الفيتو . ولكن قليلاً من الكلام أثير حول ليبيريا ولوكسمبرج التي ليسها في الجمعية العامة مثلاً صوت معادل للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، والحقيقة هي أن الدول الصغرى تتمتع مثل الدول الكبرى بامتيازات خاصة بها ، وطالما أن الأمر كذلك فإن المنظمة لا يمكن أن تكون ناضجة من الناحية السياسية . إن إجراء ما تتخذه الجمعية العامة لا يمكن في المرحلة الحالية التي يمر بها العالم أن يصبح رابطة قانونية أو يزيد عن توصيات لها اعتبارها .

ولكن تقدير هذه التوصيات يكون أكبر إذا كانت نتيجة الاقتراع تعكس ليس مجرد إعداد ، ولكن تعكس معها إمكانيات المساهمة في إقرار السلم والأمن الدوليين . وهذا أمر واقعي يأخذه الميثاق في اعتباره عند تقريره إصلاحيات العضوية لمجلس الأمن .

إن لدينا في مجلس الشيوخ والنواب بالولايات المتحدة طريقتين للتصويت .

ففى مجلس الشيوخ صوتان لكل ولاية كبيرة أم صغيرة . فنيويورك وتعدادها حوالى ١٥ مليون ، ونيفاذا وتعدادها ١٥٠ ألف ، لها أصوات متساوية . وفى مجلس النواب حيث تمثل كل ولاية بنسبة عدد السكان ، لنيويورك ٤٥ صوتاً ونيفاذا صوت واحد .

إننى لا أطلب بإلغاء نظام التصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى يمثل السيادة والمساواة لجميع الأمم كما هو فى مجلس الشيوخ الذى يعطيهم حقاً مساوياً عند الاقتراع . ولكن يجب أن ينشأ إلى جانبه نظام موازن للتصويت بحيث تكون النتائج التى تتمخض عنه هى أيضاً حكماً قاطعاً على المقدرة على القيام بدور فى شئون العالم . ثم يجب أن يكون هناك نص على أن القرارات والمسائل الهامة تتطلب الأغلبية البسيطة بدلاً من ثلث الأصوات فى كل من النظامين .

إن أى تغيير الغرض منه إيجاد نظام ثنائى للتصويت بحيث يوجد نظام لموازنة الأصوات ، يجب أن يأخذ فى الحسبان الامتياز الحالى لمركز الاتحاد السوفيتى الذى لديه فعلاً التصويت المتوازن لصالحه . لأن اثنتين من الدول التى يتكون منها هما أوكرانيا وروسيا البيضاء لها حق التصويت ولها مع الاتحاد السوفيتى ثلاث أصوات لدولة واحدة . إن الطريقة المتبعة حالياً بأن يكون للاتحاد السوفيتى ثلاث أصوات تضعف وتعرقل ، لأنها لا تعنى مجرد ثلاث أصوات وإنما ثلاث وفود ، بحيث أنه عندما يلقى مندوب الاتحاد السوفيتى خطاباً فإن مندوباً لكل من هاتين الولايتين يلقى خطاباً هو الآخر .

وصعوبة أخرى من صعوبات الإجراءات فى الجمعية العامة ، هى أن مندوبى السوفيت يعتقدون أن من واجبهم فى المسائل الهامة أن يتحدثوا بإسهاب وتطويل . ولذلك فعندما يكون الأمر هاماً فإن كل مندوب شيوعى آخر موجود

عليه أن يتحدث عنها في إسهاب خشية أن يستتبع أن ليس هناك انسجام كامل بين مختلف الوفود الشيوعية . وبناء عليه فإذا تكلم مستر فيشنسكي في مسألة هامة فإنه في العادة يتكلم لمدة ساعتين أو ثلاث ، ثم يتكلم مندوب أوكرانيا لمدة ساعتين ، ومندوب روسيا البيضاء لمدة ساعتين ، ثم يقوم كل من مندوبي بولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا عادة بالتكلم لمدة ساعتين ، ويعتبر ذلك أمراً ضرورياً للتدليل على أهمية المسألة للعالم ، وللتدليل على أن المندوبين الشيوعيين منسجمون بعضهم مع بعض .

وقد يكون من الأفضل بكثير أن نعطي الاتحاد السوفيتي ثلاث أصوات أو أكثر كما يتقرر أو يتفق عليه ، وأن نعطي الولايات المتحدة عدة أصوات ، وهكذا بالنسبة للمملكة المتحدة وفرنسا ... الخ ، وأن نستبعد حق الدول الداخلة في الاتحاد السوفيتي في أن تكون ممثلة بصفة مستقلة ولها حق التصويت والكلام .

فإذا أصبح نظام التصويت في الجمعية العامة خليطاً من التصويت «المتحد» «والموازن» ، فعندئذ سيسمح ذلك بتغييرات أخرى مرغوب فيها . فإنها قد تجعل من الأمور المعقولة أن تتحمل الجمعية العامة مسئولية استثنائية للتصرف في المسائل التنظيمية مثل انتخابات الأعضاء الجدد (المادة الرابعة — فقرة ثانية) ، وتعيين السكرتير العام (مادة ٩٧) . وكما هو مدون في الميثاق فإن الجمعية العامة تستطيع أن تتصرف في هذه المسائل « طبقاً لتوصيات مجلس الأمن » فقط . وهذا النص قد تقرر في سان فرانسيسكو بقصد إعطاء الدول العظمى التي تسيطر على مجلس الأمن قوة إضافية في مسائل التنظيم . وسبب قوى آخر لإعطاء هذه الدول هذه القوة المرجحة في التصويت ، هو تفادي اتخاذ أساليب معقدة لجر مسائل التنظيم إلى مجلس الأمن لكي تخضع للفيثو الذي لدى أي عضو دائم .

فليس هناك من مبرر للسماح لصوت واحد في مجلس الأمن لأن يشل حركة العمل في جميع مسائل التنظيم .

في الاجتماع الأول للأمم المتحدة الذي انعقد في لندن في يناير — فبراير سنة ١٩٤٦ لبحث مسائل التنظيم ، بدأ لفترة ما أنه لن يحدث أى تنظيم ، إذ أن الاتحاد السوفيتي — في مجلس الأمن — أصر على أن يكون له حق استخدام الفيتو في مسألة تعيين السكرتير العام ، وبدون سكرتير لن يكون هناك أى تنظيم إداري .

ومرت أيام من القلق رفض فيها الاتحاد السوفيتي قبول أى شخص اقترحه الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو فرنسا أو الصين ، واقترح من جانبه في الأول أشخاصاً كان من الواضح أنهم من أعوان الاتحاد السوفيتي . فقد كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي ويخضعون لنظامه الحديدي . وأخيراً اتفق على اختيار « تريجنى لى » . وقد أدى واجبه بشكل يدعو إلى الإعجاب ودون تحيز . ولكن لو كان حدث شيء عاق قبوله هذا المنصب واستدعى الأمر انتخاب سكرتير عام جديد ، لكان من الضروري — طبقاً للأحوال الجارية — أن نقبل ما يطلبه الاتحاد السوفيتي أو أن نخاطر بتمزيق أوصال المنظمة .

وهذا أمر سحيق لا يمكن تحمله ، ويمكن وضع حد لذلك إذا أعطيت عناية أكبر — لها ما يبررها — للدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا بحيث تمثل تمثيلاً حقيقياً في نظام التصويت الموازن داخل الجمعية العامة وبذا يمكن التخلص من المسؤولية غير المنطقية التي يباشرها مجلس الأمن في مسائل التنظيم .

التصويت في مجلس الأمن

إن كل مناقشة تثار في الولايات المتحدة حول تعديل ميثاق الأمم المتحدة تتركز في « الفيتو » ، هذه هي القوة المانعة التي أعطيت للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة وفرنسا والصين طبقاً لنصوص الميثاق — والتي لا يمكن معها عمل أى شيء دون قبوله منهم جميعاً ، وذلك عدا مسائل الاجراءات .

وحتى أول يناير سنة ١٩٥٠ استخدم الاتحاد السوفيتي حق الفيتو ٤٣ مرة ولم تستخدمه الولايات المتحدة على الإطلاق . وعليه فإن المشكلة تبدو لنا بسيطة ، « فالفيتو » يمنع تقرير ما نريده نحن وما لا يريده الاتحاد السوفيتي ، وإذن فيجب إلغاء « الفيتو » .

ومهما يكن فالأمر ليس بهذه البساطة .

إن مجلس الأمن ليس مجرد هيئة تقوم بتنفيذ القوانين التي يتفق عليها ، إنه قانون في حد ذاته ، فلا توجد مبادئ قانونية موضوعة ليسير عليها ، فهو يستطيع بالاتفاق أن يقرر ما يعتقد أنه نافع ، ومن الممكن أن يصبح أداة تمكن بعض الدول من تحقيق مصالحها الذاتية على حساب أى دول أخرى .

وكثيراً ما حدث أن كانت هناك أغلبية صديقة للولايات المتحدة في مجلس الأمن بحيث لم نحتاج إلى استخدام حق الفيتو لحماية مصالحنا . ولكن قد لا يكون الأمر كذلك دائماً ، وإذا حدث ذلك فلا شك أن الولايات المتحدة ستكون في حاجة إلى حق الفيتو .

لقد رأينا أن الولايات المتحدة أصرت على وضع الجزر التي كانت تحت الانتداب الياباني داخل نظام الوصاية « الاستراتيجي » ، بحيث يمكننا أن نمنع

وضع هذه الجزر تحت أى وصاية قد نرى أنها ضد أمن الولايات المتحدة وذلك باستخدام حق الفيتو . فهل كنا نوافق مثلاً على أن نضع أنفسنا فى مركز تستطيع فيه أغلبية الأصوات بمجلس الأمن أن تطالبنا بتسليم هذه الجزر إلى روسيا لإدارتها أو التخلّى عن قناة بناما كإجراء من الجائز أن يكون لمصلحة السلام ؟

وما دام مجلس الأمن هو قانوناً فى حد ذاته ، وقديراً على أن يتخذ إجراءات تعسفية ، فإن أية دولة كبرى لن توافق على أن ترتبط مقدماً بأى إجراء قد يتخذ ضدها . وأنا متأكد من أن الولايات المتحدة لن توافق على وضع نفسها فى هذا المركز .

إن حق الفيتو ليس مجرد مانع لما قد يكون تعسفياً واستبدادياً ، ولكنه يعكس أيضاً وبشكل أكثر وضوحاً حقيقة أساسية . ففى المرحلة الحالية من تطور العالم لا تستطيع الأمم المتحدة أن تكون أداة لإرغام أية دولة كبرى . إن الدول العظمى تتعرض للضغط الأدبى ، وكما رأينا ، ذلك هو ما يحدث .

وفى هذا المجال حققت الأمم المتحدة نجاحاً كبيراً بأحكامها على تصرفات الاتحاد السوفيتى بالنسبة لإيران وكوريا . ومن الممكن دائماً فى الجمعية العامة الوصول إلى حكم أدبى أو توصية لا يمكن منعها باستخدام « الفيتو » من أى أحد . ولكن ليس هناك فائدة من الحصول على الأصوات التعسفية ضد دولة كبرى .

فإذا كان على الأمم المتحدة أن تصور واقع شئون العالم فإن إحدى الحقائق هى أن الدول الكبرى لا يمكن استخدام التعسف ضدها إلا إذا هزمت فى حرب . و بينما توجد بعض المبررات الحالية لحق الفيتو فإن الفيتو قد امتد أثره إلى حد سخيّف . إن الميثاق ينص على أن الفيتو لا يسرى على مسائل الاجراءات ، ولكن الواقع أنه امتد إلى كثير من المسائل التى هى فى جوهرها من مسائل

الاجراءات . ولا تمس بأى حال الحقوق الأساسية لأية أمة .

لقد لاحظنا أنه — طبقاً للميثاق — يستطيع الاتحاد السوفيتى مثلاً أن يستخدم الفيتو فى مسألة انضمام أى عضو جديد ، ويستطيع أن يعترض على تعيين السكرتير العام للأمم المتحدة ، ويستطيع أيضاً أن يعترض على الخطوات التمهيدية لبحث « تسوية المنازعات فى الباسفيك » طبقاً للفصل الحادى عشر من الميثاق . وليس هناك فى الواقع أى مبرر لذلك .

وفى ١١ يونيو سنة ١٩٤٨ أعرب مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة فى قراره المعروف بإسم « قرار فاندنبرج » بأنه يعبر عن رغبة مجلس الشيوخ فى أن تسعى حكومتنا « إلى اتفاق اختيارى لاستبعاد الفيتو من جميع المسائل التى تدخل فيها تسويات الباسفيك بشأن المنازعات الدولية وأحوالها ومن مسألة انضمام الأعضاء الجدد » .

وحاول وفد الولايات المتحدة فى الهيئة أن يصل إلى اتفاق اختيارى يتمشى مع الخطوط التى دعا إليها قرار مجلس الشيوخ فى هذا الشأن ، ولكنه لم يحرز أى تقدم ذى قيمة . والصعوبة لم تكن ناتجة من الاتحاد السوفيتى وحده وإنما من أعضاء دائمين آخرين (الصين وفرنسا والمملكة المتحدة) . وكل ما استطعنا أن نفعله هو الحصول على اتفاقية مع الدول الثلاث المذكورة على تفسير معنى « مسائل الاجراءات » بشكل أوسع نوعاً . وبهذه الطريقة نقلل إلى حد ما من قوة « الفيتو » . وقد رفض الاتحاد السوفيتى بشدة عمل أى شيء أياً كان فى هذا السبيل .

يجب علينا ألا ندع المسألة تركد فى هذا الوضع غير السار . إن مجلس الأمن يحجل بشكل سيئ ولا مبرر له ، وذلك من جراء إساءة استخدام الفيتو بالنسبة لما هو فى جوهره من مسائل الاجراءات والتنظيم . يجب أن يكون هناك تعديل

في الميثاق بحيث يحد من استخدام القيتو ويجعله قاصراً على المسائل الجوهرية فعلاً .

إجراءات الجمعية العامة

إذا كان على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تباشر سلطات كبرى ، فإنه يجب أن يستمر زعماء العالم السياسيين في حضور جلساتها . ودورات الجمعية العامة اليوم مطولة بحيث أن من الصعب أن يجدوا الوقت للمساهمة بنشاط في عمل الجمعية العامة تاركين واجباتهم الأخرى .

إن نفوذ الجمعية العامة يعتمد إلى حد كبير على الاهتمام العالمي الذي تستطيع أن تجذبه إليها ، لأنه في حالة جذب الانتباه إليها فقط يحدث الاتصال بالرأي العام العالمي وتؤثر فيه وتتأثر به . وهكذا فمن الأمور البالغة الأهمية أن يكون في الوفود أشخاص يتمتعون بمكانة ومركز أدبي دوليين ، وهؤلاء الذين لهم سلطة سياسية في بلادهم . وحضور وزراء خارجية الدول الكبرى له أهمية خاصة .

أما إذا كانت وفود الأمم المتحدة مكونة من الممثلين الرسميين الثانويين للحكومات ، فهما كانت مقدرتهم فإن نفوذ الجمعية العامة للأمم المتحدة سيتضاءل بصفة عامة حتى يصل إلى الصفر في النهاية .

وإجراءات الجمعية العامة اليوم معقدة ، والخطب طويلة ومعادة ، بحيث أن الدورة العادية تستمر شهرين أو أكثر . وفي سنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ انعقدت دورة خاصة أو ما يسمى بالجزء الثاني من الدورة العادية ، إن وزراء الخارجية لا يستطيعون أن يؤدوا واجباتهم وحضور اجتماعات الجمعية للأمم المتحدة .

لقد حضر وزراء خارجية الولايات المتحدة جزءاً على الأقل من كل انعقاد

عادي للجمعية العامة . فقد كان مستر مارشال في باريس مدة شهرين تقريباً في الجزء الأول من دورة الجمعية سنة ١٩٤٨ ، ومعظم وزراء خارجية الدول الأعضاء كانوا هناك ، وكان حضور مستر مارشال معهم أمراً بالغ الأهمية من ناحية المركز الأدبي ونفوذ الولايات المتحدة في وقت كان حرجاً بسبب فرض الحصار على برلين والموقف المعلق في إنتخابات الرئاسة بالولايات المتحدة ، ولكنه كان ينطوي على استنزاف خطير لوقت وزير الخارجية . فإذا رغبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في استمرار نفوذها الحالي وإضافة نفوذ آخر إليه ، فعليها إيجاد طريقة أفضل لتنظيم عملها . فهناك الكثير من الأعمال التمهيدية يجب أن تقوم به لجان فرعية « الجمعية العامة الصغيرة » التي أنشئت الآن ، وربما تستطيع الجمعية العامة في اجتماعات الخريف العادية أن تركز عملها في المسائل الأكثر أهمية تاركة الأعمال الأخرى إلى دورة تالية إذا دعت الحاجة .

ومن الممكن إيجاد طريقة لمنع تكرار الخطب المطولة التي سبق أن أقيمت في اللجان الفرعية . وبمثل هذه الطرق يستطيع الزعماء السياسيون في العالم أن يتلاقى بعضهم مع بعض أمام المسائل الهامة مرة في كل عام . إن الحاجة ملحة إلى قواعد جديدة للعمل ، فإذا أمكن صياغة هذه القواعد فإنها قد تعطي حيوية ونفوذاً جديدين للأمم المتحدة كمنتدى المجتمع العالمي .

تنمية القانون الدولي

تحتاج بعض أسباب نمو الأمم المتحدة إلى انتظار التعديلات في الميثاق ، وبعضها يمكن إحداثه في حدود الميثاق بشكله الحالي ، وذلك ينطبق على اتفاقيات الأمن الجماعي وعلى تنمية القانون الدولي أيضاً .

ومن المتفق عليه عامة أن نظاماً عالمياً وطيد الأركان يتوقف إلى حد كبير

على وجود كيان قانونى شامل دولى يمكن تطبيقه لضمان العدالة . واليوم لا يتوفر مثل هذا الكيان ، وبدونه لا يمكن اتخاذ خطوات أخرى معينة . فليس أمراً سليماً أن يُعطى مجلس الأمن أو أية هيئة دولية أخرى قوة قهرية إلا إذا ارتبطت هذه الهيئة بتنفيذ قانون متفق عليه . فالقوة دون قانون تكون استبدادية . ولا يجب علينا أن نحاول فرض استبداد دولى على الآخرين . وعلى أى حال يبدو أنه ليس هناك اهتمام كافٍ بتنمية قانون دولى يصبح أساساً للنظام فى العالم . فالحكومات والهيئات الخاصة غالباً ما تكون راغبة فى إنشاء القوة التنفيذية قبل أن يوجد القانون الذى يوجهها .

وفى دومبارتون أوكس لم يتخذ الكبار الثلاث أى قرارات لتنمية القانون الدولى ، ولم يهتموا حتى بذكر العدالة . فإن الآراء الخاصة بالقانون والعدالة قد حررت فى الميثاق فى مؤتمر سان فرانسيسكو .

وينص الميثاق حالياً على أن من أغراض الأمم المتحدة تسوية المنازعات الدولية بما يتفق مع مبادئ العدالة والقانون الدولى .

وتنص المادة ١٣ من الميثاق على :

« ستنشى الجمعية العامة دراسات ، وتشير بتوصيات من أجل تشجيع التقدم المطرد للقانون الدولى ومن أجل تدوينه » .

هذه مهمة جوهرية لنظام العالم عهد بها إلى الجمعية العامة . وتستطيع الجمعية العامة أن تواصل القيام بها متحررة من القيود السوفيتية أو غيره . وهذه النصوص تتيح فرصة كبرى لجميع الذين يرغبون فى أن تقوم الحكومة العالمية على أساس من القانون .

وقد أنشأت الجمعية العامة لجنة للدراسة تدوين القانون الدولي ، وهي مكونة من محامين دوليين ممتازين ومنهم مستر مانلى . و . هوسون من الولايات المتحدة ، وبدأت اللجنة عملها بمحاولة تعريف الحقوق والواجبات الأساسية للدول .

إن هذه البداية أمر حسن . ولكن المهم هو ألا نفكر فى القانون الدولي كقانون يهتم بالدول وحدها . فالدول جمعيات اصطناعية ، وهى نوع من الهيئات العامة ولا يجب أن نعطى لها الأهمية الأولى . فالفرد هو « الوحدة » الأولى ذات القيمة فى أى مجتمع أهلى أو دولى . ومن المفروض أن الدول إنما نشأت لمصلحة الفرد وليس الفرد لصالح الدولة .

إذا كان القانون الدولي سيأخذ الأمر على أنه يجب إعطاء الأهمية الأولى لحماية الهيئات العامة كاللدى والحكومات ، وإذا قرر ذلك محامو الحكومات المعنية فستكون النتيجة الأكيدة لذلك هى بذل الجهود للابقاء على الأوضاع الراهنة . وكما لاحظنا . . . فان المسكين بزمام السلطان يتصورون السلام عادة كحالة يكون فيها سلطانهم بآمن ، وعقيدتهم أن القانون الدولي ما هو إلا وسيلة للمحافظة على سلطة الدولة .

لا توجد حكومة أو دولة لها الحق فى أن ترتبط ارتباطاً دائماً بأمر مثل القانون العالمى دون اعتبار لرعاية أفرادها الإنسانية ، وهو الغرض المفروض أن جميع الحكومات قامت لتحقيقه .

وإذا كانت القوانين المحلية هى قوانين أصدرتها هيئة من المحامين لحماية حقوق وامتيازات الدولة فإننا لا يمكن أن نعتبر تلك أحوالاً طيبة جداً لثقتنا . إن هناك بالطبع حاجة إلى أن يعنى القانون الدولي بحقوق وواجبات الدول كهيئات ذات شخصية معنوية . ولكن القانون الدولي يجب أن يهتم أيضاً

بمقوق وواجبات الأفراد . ولحسن الحظ فإن ذلك قد بحث فى الأمم المتحدة . وإحدى الحقائق القائمة فى ميثاق الأمم المتحدة هى أنه يبحث أمر السلام والأمن والعدالة ليس من ناحية الدولة فقط وإنما من ناحية الأفراد أيضاً . إن دىباجة الميثاق تحكى عزم « شعوب الأمم المتحدة » و « تأكيدنا لإيماننا بالقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره » .

والمادة الأولى من الميثاق وهى التى تحدد أغراض الأمم المتحدة تنص هى وغيرها على أن غرض الأمم المتحدة هو « تحقيق التعاون الدولى وتنمية وتشجيع احترام ققوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب الجنس أو النوع أو اللغة أو الدين » .

وتنص المادة ٥٥ على « ستنمى الأمم المتحدة الاحترام العالمى لمراعاة ققوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز للجنس أو النوع أو اللغة أو الدين » . وتنص المادة ٥٦ على « يتعهد جميع الأعضاء أن يقوموا منفردين وجماعات بالتعاون مع الهيئة لتحقيق الأغراض المنصوص عليها فى المادة ٥٥ » .

وقد اشتغلت لجنة ققوق الإنسان والمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى الأمم المتحدة بمجد لتعريف الققوق الإنسانية والحريات الأساسية . وتفضلت مسز روزفلت فأعطت الكثير من وقتها وجهدها فى هذا المضمار . وعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة التى انعقدت فى باريس سنة ١٩٤٨ إعلان لققوق الإنسان ، ووافق عليه فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وكنت فى ذلك الوقت رئيساً لوفد الولايات المتحدة ، وأعدت فى ذلك الوقت أيضاً إتفاقية لتسليمها إلى الدول الأعضاء ، الغرض منها حماية الجماعات من أن يصيبها الضرر بسبب عضويتها فى جماعات « وطنية أو عنصرية أو دينية » .

وصيغت الاتفاقية في شكل معاهدة دولية تعرض على الأمم الأعضاء للتصديق عليها . وكان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عبارة عن إقامة أساس يرجى من الأمم الأعضاء أن تدخله في التشريع الوطني . وتبذل الجهود حالياً لوضع معاهدة دولية لحقوق الإنسان لتقديها للدول الأعضاء للتصديق عليها بحيث يمكن بها تحويل جزء من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى قانون دولي .

وهكذا نرى أن هناك بعض التقدم في ناحية تحويل حقوق الإنسان إلى موضوع من مواضع القانون الدولي .

وناحية أخرى من نواحي هذه المسألة تستحق اعتباراً خاصاً في الولايات المتحدة ، وهي مسألة ما إذا كانت المعاهدات التي تحدد حقوق وواجبات الفرد ستكون مجرد تعهد من الحكومات الوطنية بأن تتجه في تشريعها اتجاهات مناسبة ، أم ستصبح هذه المعاهدات نفسها قانوناً سارياً في البلاد ، وسيصبح نافذاً بشكل آلي أمام الحاكم الوطنية مثل القانون الوطني أو قانون الدولة .

إن مؤسسي أمتنا الذين سعوا إلى قيام اتحاد بين الثلاث عشر ولاية كانوا يشددون في أن تكون قوانين الاتحاد الفيدرالي ومعاهدات « قوانين البلاد » سارية النفاذ على الأفراد مثل قوانين الولاية ، لأنهم شعروا أن قوانين الاتحاد ومعاهداته لن تؤدي عملها بصورة طيبة إذا كانت تسري على الولايات فقط ، وتعتمد في تنفيذها على قوانين وسيطة من الولاية لكي تصبح سارية النفاذ على الأفراد . فإذا لم تصدر الولاية القوانين الضرورية فلن تكون هناك وسيلة لتنفيذها سوى الحرب . ولكن إذا كانت قوانين الاتحاد ومعاهداته تسري مباشرة على الأفراد فعندئذ يصبح من الممكن تنفيذها بواسطة إجراءات المحاكمة العادية ، وبذلك تؤدي الغرض منها ، وإلا أصبحت المعاهدات كلمات صماء أوسياً للحرب .

لقد ناقش محررو مجلة « الفيدرالست » هذا الاقتراح في ما لا يقل عن ست أعداد (من رقم ١٥ إلى ٢٠) . وقد عبروا عن الفكرة الأساسية في جملة كتبت بحروف كبيرة في العدد الخامس عشر جاء بها :

« إن أكبر منبع للشر في بنيان الاتحاد الحالى هو مبدأ حق التشريع الممنوح للولايات والحكومات عن طريق هيئاتها أو مجالسها المجتمعة ، كأنها شيء متميز عن الأفراد التى تتكون منهم . إن علينا أن نوسع سلطان الاتحاد على الأفراد والمواطنين باعتبار ذلك الهدف من قيام الحكومة » .

ونتيجة لذلك الاتجاه نصت المادة السادسة من الدستور الاتحادى على أن الدستور نفسه وجميع قوانين الولايات المتحدة والمعاهدات التى صدرت أو ستصدر بتخويل الولايات المتحدة تعتبر القانون الأعلى للبلاد ، وأن القضاة فى كل ولاية سيرتبطون بها . وكل شيء يخالف ذلك فى دستور أو قوانين أى ولاية يعتبر كأن لم يكن .

وعلى أى حال فإن الولايات المتحدة تنساق بعيداً عن هذا رأى . فيبدو أننا غير راغبين فى السماح للقانون الدولى الذى يحدد حقوق وواجبات الفرد فى أن يصبح من قوانين البلاد . إن معاهدة « حقوق الإنسان » قد صيغت لا لى تصبح قانوناً للبلاد وإنما لى تستدعى إصدار التشريع المحلى اللازم . وكان ذلك من الأمور الضرورية حتى يمكن الحصول على التصديق اللازم عليها ، وسيثار مثل هذا الاشكال عند نظر أى معاهدة خاصة بحقوق الإنسان .

من الواضح أن احترام ومراعاة حقوق الإنسان يعتمد إلى حد كبير على إحساسات المجتمع ، ومن الحماقة تجاهل هذه الحقيقة . ولكن هناك حقوقاً أساسية يقرها أى مجتمع متمدين لأنها تعكس ضمير الجنس البشرى . وهذه الحقوق

لا تخرق إلا في حالات نادرة وفي الأحوال العصيبة للمجتمع . وخرق هذه الحقوق على نطاق واسع لا يأتي إلا من أولئك الجالسين على كراسي الحكم الذين يسعون إلى المحافظة على سلطاتهم بالإرهاب .

وبما أن الأمر كذلك فإن الاهتمام الدولي بهذه الحقوق يجب أن يأخذ شكلاً لا يمكن إلغاؤه عن طريق الحكومات الوطنية .

فإذا لم يكن القانون الدولي الخاص بحقوق الإنسان سوى شكل نداء ينادي الحكومات الوطنية ، لكان ذلك بمثابة وضع السوط في يد الحكومات الديكتاتورية الاستبدادية التي تقوم دائماً بإساءة التفسير .

وفي مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، قام مستر فيشنسكي بهجوم فلسفي على الإعلان ، على أساس أنه يشتمل على أن الحقوق الإنسانية لا يمكن أن توجد إلا عن طريق موافقة الحكومات الوطنية . فقد قال في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ : « إن حقوق الكائنات البشرية لا يمكن اعتبارها خارجة عن نطاق سيادة الحكومات ، وإن التقدير الكامل لحقوق الإنسان هو مسألة حكومية . . . وأي تقدير آخر هو خرق للسيادة أي « حق الحكومة في أن تضمن لنفسها ازدهار شعبها دون تأثير خارجي ، وأن تفرض إرادتها ، وأن تتصرف في حدود تشريعها دون أن توضع أمامها أي عقبات من قوى خارجية » .

واقترح تعديلاً القصد منه النص على أن الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية تتوقف على القوانين الوطنية .

إن أولئك الذين يديرون الدولة بالوسائل البوليسية ، يكافحون دائماً من أجل

الإبقاء على فكرة أن الحقوق الإنسانية لا تتوافر إلا بالقدر الذى تعطيه وتوافق عليه الحكومات . إنهم لا يمكنهم الاعتراف بأن الحقوق الإنسانية توجد بالرغم من القوانين الوطنية ، وهم لا يرضون بالموافقة على أن القانون الدولى يجب أن يسلم بهذه الحقوق .

وإننا لا نستطيع أن نكافح فلسفة الدولة البوليسية ما لم نرفضها نحن أنفسنا ونرفض تفسير مستر فيشنسكى لها .

ها هو تحدٍ لكل من يعتقد أن النظام العالمى يتوقف على قانون عالمى ، ولكل من يعتقد أن حقوق الكائنات البشرية أسمى منزلة من حقوق الدولة ، ولكل من يريد من الولايات المتحدة أن تقف فى العالم كبطل مرموق مدافع عن الحرية الإنسانية ضد الحكومات الاستبدادية .

مستقبل منظمات الأمن الجماعى

لقد قامت الولايات المتحدة بالدور الرئيسى فى تنظيم منطمتين للأمن الجماعى طبقاً للمادة ٥١ من الميثاق ، وهما حلف ريو للأمر يكتين ، وحلف شمال الأطلنطى . وهذان الحلفان قد أظهرتا مرونة الإطار الذى تعمل فى داخله الأمم المتحدة . فهو ليس رداءً ضيقاً ويمكن عمل الكثير فى نطاقه أكثر من استعماله نفسه كأداة . والبعض لا يمتدح هذه المرونة ، ويبدو أنهم يعتقدون أنه إذا أريد الوصول إلى درجة الجماعية المرغوبة فإنه يجب محو المنظمة الحالية والابتداء من جديد .

ولم يصادفنى مطلقاً أى اقتراح بشأن الأمن الجماعى يمكن تنفيذه ، أو أى اقتراح للحكومة العالمية أو الاتحاد العالمى مما لا يمكن القيام به بواسطة الأمم المتحدة أو فى ظل ميثاق الأمم المتحدة .

إذا رغب الأعضاء الرئيسيون في الأمم المتحدة بما في ذلك الاتحاد السوفيتي في أن يساهموا في ذلك بتقديم مقترحات لإنشاء منظمة عالمية جديدة فإن الأمم المتحدة نفسها تستطيع في سرعة أن تتحول إلى المنظمة المقترحة .

وإذا لم يرغب الاتحاد السوفيتي أو غيره في المساهمة في مشروع المنظمة ، وهذا هو الواقع ، فإن أولئك الذين يرغبون في المضي قدماً بدونهم يستطيعون أن يكونوا منظمة للأمن الجماعي طبقاً للمادة ٥١ من الميثاق .

لا يمكن التوصل إلى شيء عملي أو مرغوب فيه عن طريق تدمير وتقويض دعائم الأمم المتحدة أو فقدان الإيمان والأمل فيها . إن المحافظة على منظمة — أى نوع من المنظمات تقريباً — تمثل فيها جميع الدول الكبرى ودول الكتلتين الشيوعية وغير الشيوعية أمر بالغ الأهمية .

فإن توتر العلاقات بين هاتين الكتلتين ، وتعدد نقط الخلاف بينهما ، واحتمال قيام الحرب ، يجعل من الضروري وجود مكان تناقش فيه هذه الخلافات المستحكمة بشكل علني يكون الصراع أثناءها بالكلام بدلاً من القنابل .

وقد تتطور الحوادث إلى انفصال الاتحاد السوفيتي والدول التابعة له عن المنظمة العالمية ، فإذا حدث ذلك كان حادثاً بشعاً .

لقد انسحبت ألمانيا وإيطاليا واليابان من عصبة الأمم قبل بدء أعمالها العدوانية بوقت قصير . وكان تعليق ستالين على ذلك هو الكلمات الآتية :

« لقد انسحبت هذه الدول الثلاث من عصبة الأمم لكي تطلق يدها للعمل

بحرية » (ص ٦٢٤) .

وذلك اعتراف من مصدر مسئول بالحقيقة القائمة وهي أن الأمم ليست

« مطلقة الأيدي » طالما أنها عضو يساهم بنشاط في منظمة عالمية من أجل السلام .

إن إحداث انكسار في الأمم المتحدة بإبعاد الاتحاد السوفيتي شيء يجب على الولايات المتحدة أن تعارضه إذا كنا نرغب في السلام . فإن ذلك لا يعطينا شيئاً نعتقده في الوقت الحالي ، ولن يدفعنا إلى الأمام ، بل على العكس سيعود بنا القهقري في سعينا إلى السلام .

وهناك منظمتان مقترحتان للأمن الجماعي بالإضافة إلى منظمتي « ريو » وشمال الأطلسنطي اللتين ناقشناهما تفصيلاً . وإحداهما هي منظمة أمن لن تكون لها صفة إقليمية وهي مفتوحة أمام كل الأمم التي تتعهد بدخول الحرب أوتوماتيكياً ضد أي أمة تهاجم أحد أعضائها ، وهذه المنظمة التي يقترحها هاملتون فيش أرمسترونج قد تكون بروتوكولاً عاماً طبقاً للمادة ٥١ من الميثاق يجوز أن تنضم إليه جميع الأمم .

والنوع الآخر المقترح من أحلاف الأمن الجماعي إقليمي ويربط الأمم الآسيوية في منطقة الباسيفيكي برباط مثل التي توجد في حلف « ريو » وحلف شمال الأطلسنطي .

والفكرة العامة للبروتوكول حازت الكثير من الاستحسان عند ما اقترحت قبل معاهدة شمال الأطلسنطي . وكانت جذيرة بأن تحمل محل تلك المعاهدة لأنها كانت تؤدي إلى تلافى أحد العيوب الكبيرة في أحلاف الأمن الإقليمي وهو ظهور الولايات المتحدة بمظهر من رسم خطأ على خريطة العالم وأنها قررت أن تقاتل أي فرد يتعدى هذا الخط . وإذا كان الأمر كذلك فإننا نكون قد منحنا المعتدى حصانة ضد الاعتداء في الباسيفيك وآسيا والشرق الأدنى والأوسط ، وفيه معنى آخر وهو أننا نعرض اقتسام العالم مع الشيوعية .

عند سماع مجلس الشيوخ بمعاهدة شمال الأطلسنطي انتشرت الخرائط الرسمية

التي كانت تقتنى أثر خطوط حلف ريو وشمال الأطلنطي في تحديد الخطوط التي قيل إنه لا يمكن تخطيطها دون عقاب . وقد شعرت بقلق وأعربت عن هذا الشعور خوفاً من أن تكون نتيجة رسم هذه الخطوط تشجيعاً على الاعتداء المباشر أو غير المباشر على الجانب الآخر من هذه الخطوط .

إن تحديد الخطوط له مزاياه ولكن له أضراره أيضاً ، فهو قد يثبط من عزيمة الشعوب الحرة في المناطق الخارجة عنها وذلك بالإيحاء إليها بأننا نهجرها ونستبعدنا من اهتمامنا الرسمي . وباختصار فإن عملنا الإقليمي قد يعجل بالمحصرة التي تسعى الشيوعية السوفيتية إلى تطويقنا بها . إنها تبدو كأننا نهتم بتدعيم سكان العالم والمساعدة في تدعيم مركز القوى الاستبدادية المعادية في الأربعة أخماس الباقية . إن ذلك يكون ضربة قاصمة لحرية البشر وعلامة على بدء الهجوم النهائي علينا إذا ما أصبحت الأحوال غير متكافئة أو في غير صالحنا .

وعلى أية حال فإن كلاً من حلف الأمريكتين وحلف شمال الأطلنطي حقيقة واقعة . وبذلك فليس من الأمور العملية أن نستبدل بها بروتوكولاً عاماً . ففي آسيا أحرزت الشيوعية السوفيتية انتصارات أصبح من المشكوك معها أن يتمكن بروتوكول عام أو حلف للباسيفيك من أن يجذب إليه أي عدد ذي قيمة لينضم إليه .

لقد نمت قوة الشيوعية السوفيتية في آسيا بسرعة . وهي الآن تهدد بحيث أن الأمم التي في هذه المنطقة تشعر بأن الاشتراك مع الولايات المتحدة في حلف قد يعرضها إلى الخطر أكثر من أن يحميها .

وإذا كانت الأمم الحرة في آسيا ، وخاصة الهند وباكستان ، ترغب في الدخول معنا في منظمة للأمن ، وتشرعان في الخطوات الأولى لذلك ، فمن الواجب

إعطاء اعتبار كامل لفكرة البروتوكول العام أو حلف باسيفيكي للأمن الجماعي طبقاً للمادة ٥١ . وما لم يحدث ذلك ، وحتى يحدث ، فإنه يبدو من الحكمة أن تمتنع الولايات المتحدة عن الابتداء بالخطوة الأولى .

إن من المهم على كل حال أن نعلم أن ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٥١ منه بهما من المرونة ما تستطيع معه الأمم — إذا أحسنت اختيار الوقت — أن تكون لديها نظم أشد إحكاماً للأمن الجماعي ، إذ ليس هناك سوى شك ضئيل في أنه ستتاح فرص مقبلة للانتفاع بالإمكانات الهائلة لتنمية النظام العالمي داخل إطار ميثاق الأمم المتحدة .

مؤتمر عام للأمم المتحدة

لقد رأينا أن الأمم المتحدة تستطيع أن تكون أكثر فعالية من أجل السلام إذا أجريت التغييرات الآتية :

١ — تغيير نظام التصويت في الجمعية العامة بحيث يوجد بجانب نظام « الصوت الواحد لكل أمة » الحالي نظام للتصويت « الموازن » .

٢ — تغيير نظام التصويت في مجلس الأمن بحيث يقتصر حق « الفيتو » على المسائل الجوهرية ، وإبعاد أثره كلية عن مسائل التنظيم ومسائل السعى لوسائل التسوية السلمية .

٣ — جعل العضوية عالمية .

٤ — تغيير الأساليب الحالية لإجراءات الجمعية العامة بحيث تصبح أقل استهلاكاً للوقت وبحيث تؤكد استمرار مساهمة الشخصيات الهامة . هذه التغييرات قد تجعل من المحتمل جداً أن تصبح الأمم المتحدة مكاناً يطلب فيه

إصدار الأحكام الأدبية ، وهى الأحكام التى ستؤثر بشكل مطرد التزايد فى تصرفات جميع الحكومات وستجعل الخلاقات التى ستدور فيها موضوع تراشق بالألفاظ فى ساحة الجمعية بدلاً من التراشق بالقنابل فى ساحة الموت .

وأكثر من ذلك ، وربما أكثر أهمية من كل شيء ، فإن مجرد أن هناك حكومات فى العالم تركز جهدها لتنمية الأمم المتحدة قد يكون دليلاً حياً يعبر عن إيمانها بتلك المنظمة كقوة نامية من أجل السلام والعدالة فى العالم .

والطريق الطبيعى لإتمام هذه التغييرات هو الدعوة إلى مؤتمر عام طبقاً للمادة ١٠٩ من الميثاق « بقصد إعادة النظر فى الميثاق الحالى » . وذلك قد يجمع ممثلى الأمم فى العالم فى مؤتمر ضخم جديد شبيه بمؤتمر سان فرانسيسكو . وقد يعطى شعوب العالم فرصة جديدة كما حدث فى سان فرانسيسكو للتعبير عن مخاوفها وآمالها ، وقد يخلق مشاعر لا تستطيع أى حكومة فى العالم أن تتجاهلها .

إن الوقت الحالى هو وقت أزمت وذلك باتفاق الجميع . إن العالم يندفع بصورة خطيرة إلى حافة الكارثة ، وفى مثل هذه الظروف ليس هناك ما يمنع ، بل يتحتم ، عقد مؤتمر عالمى تظهر فيه بشكل جلى اتجاهات الشعوب وخاصة الشعوب الصغيرة .

ليس هناك من أمل كبير فى عقد مؤتمر من الدبلوماسيين لزعماء الدول العظمى القليلة بل على العكس إن ذلك يثير كثيراً من المخاوف . لقد تم بحث الإمكانيات الفنية بواسطة إخصائين فنيين بحثاً وافياً فى لجان الأمم المتحدة مثل اللجان التى تبحث فى شئون الطاقة الذرية ، وفى شئون التسليح التقليدية . وليس من المحتمل أن يستطيع رؤساء الدول أنفسهم أن يخترعوا حلولاً فنية غير التى اقترحت فعلاً بعد بحثها وتبين الحاجة إليها . وأكثر من ذلك فإن مؤتمراً

دبلوماسية ستكون نتيجته بالتأكيد إما اتفاقاً شكلياً ، وذلك شيء خطر وخادع ، وإما حدوث خلاف ، الأمر الذي قد يفسر على أنه استنفاد لجميع إمكانيات إنهاء الحرب .

إن هناك أملاً كبيراً وخوفاً قليلاً من مؤتمر عالمي كبير آخر تكون الدعوة إليه قبل كل شيء بقصد تجديد الأمم المتحدة على ضوء خبرة خمس سنوات ، ولإعادة النظر بشكل واسع النطاق في أهدافها الأساسية للسلام والعدالة والحرية الإنسانية وقواعد التسلح .

وموضوع التسلح قد أخذ أهمية خاصة منذ إصدار الميثاق . فالمادة ١١ تعطي للجمعية العامة الحق في أن تبحث « المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسلح » ، ولكنها كانت قد حررت قبل أن يعرف أى من الوفود في سان فرانسيسكو أن هناك أو يمكن أن يوجد شيء مثل « القنبلة الذرية » . لقد أُلقيت القنبلة على هيروشيا في ٦ أغسطس سنة ١٩٤٥ بعد انتهاء مؤتمر سان فرانسيسكو بحوالى ستة أسابيع ، ولو أنها أُلقيت أثناء انعقاده أو بعده مباشرة فربما جاء نص المادة ١١ مختلفاً وأكثر إيجابية منها الآن .

وفي أى وقت ينعقد فيه مؤتمر عام لإعادة النظر في الميثاق ، يجب أن تدرج هذه المادة ضمن الجزء الذي سيعاد النظر فيه .

لقد أخفق مؤتمر دومبارتون أوكس في أن يغرس في الأمم المتحدة الروح التي وجدت في سان فرانسيسكو فيما بعد . ولذا فإن عقد مؤتمر الآن بين « الاثنين الكبار » أو « الثلاث الكبار » أو « الأربع الكبار » أو « الخمس الكبار » لن يمكن أن تفتح عنه الخصائص المعنوية الروحية التي تميزها مؤتمر سان فرانسيسكو

الذى يعتبر أعظم مؤتمر دولى شهده العالم . ونحن اليوم فى أشد الحاجة إلى هذه الخصائص .

إن ممثلى الدول الصغرى يستطيعون أن يقدموا مساعدة لا تقدر بثمن .
ويكفى أن أذكر أن رجالاً مثل إيفات فى استراليا ، وسباك البلجيكي ، ورميلو من الفيليبين ، وهؤلاء قليل من كثيرين ، قدموا فى سان فرانسيسكو وفى اجتماعات الأمم المتحدة وجهات نظر لم يكن من الممكن أبداً صدورها من الدول الكبرى نفسها . ونحن اليوم فى حاجة إلى الكثير من ذلك للخروج من المأزق الحرج الحالى الذى تعانيه الشؤون العالمية .

وربما أمكن إجراء بعض التغييرات التى ناقشناها فى الأمم المتحدة دون تعديل فى الميثاق .

إن التغييرات فى إجراءات الجمعية العامة ونظمها يمكن أن تتم فى ظل الميثاق الحالى .

وانضمام أعضاء جدد يمكن أن يحدث ، وهو يحدث فعلاً ، طبقاً للميثاق ، ولو أن من الأفضل تعديل الميثاق للنص عليه إذا كان الهدف هو تحقيق عالمية المنظمة . إن الفقرة الأولى من المادة الرابعة تجعل من الاقتراع على ضم عضو جديد اقتراعاً بالثقة على الخصائص الأدبية للدولة التى تطلب الانضمام فى الواقع ، إذ هى تنص على أن الأعضاء الجدد يجب أن يكونوا من الدول المحبة للسلام ، وأن تحكم المنظمة أنها قادرة وراغبة فى القيام بالتزامات الميثاق . فإذا أرادت الأمم المتحدة أن تصبح منظمة عالمية ، وجب أن تتوقف العضوية على قيام حكومة مستقرة وقائمة بالتزاماتها ، وذلك فى صراحة تامة ودون موارد . فكما هو الحال بين الأمم فإن الاعتراف السياسى لا يدخل فيه عنصر ضرورة التأييد المعنوى .

ويجب أن يكون الأمر كذلك في شأن الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة .
والتغييرات في إجراءات التصويت بالجمعية العامة ومجلس الأمن قد تتطلب
تعديلاً هاماً في الميثاق .

وقد تتأني منافع من بحث الاقتراحات الأربع التي اقترحتها في نفس
الوقت . إن تحول العضوية إلى العالمية قد يحسن من مركز الاتحاد السوفيتي
نسبياً في الجمعية العامة ، وقد يجعل من المستساغ الحد من سلطة الفيتو السوفيتي في
مجلس الأمن . وهناك أيضاً علاقة بين ازدياد الأعضاء وبين التصويت وإجراءات
الجمعية العامة الأخرى .

تنص المادة ١٠٩ من الميثاق على ما يأتي :

« يجوز عقد مؤتمر عام من أعضاء الأمم المتحدة لإعادة النظر في هذا الميثاق
في الزمان والمكان اللذين تحددهما الجمعية العامة بأغلبية ثلثي أعضائها ، وبموافقة
سبعة من أعضاء مجلس الأمن » .

وهكذا فمن الممكن الدعوة إلى مؤتمر عام وانعقاده دون التقييد بالفيتو
السوفيتي ، رغم أن التغييرات التي يتفق على إحداثها في الميثاق تتطلب موافقة
السوفيت عليها .

فيجب الدعوة إلى عقد المؤتمر فوراً ، ولكن لا يجب أن ينعقد قبل التمهيد
له بعناية بواسطة الأبحاث الرسمية والمباحثات الخاصة كالتى سبقت مؤتمر
سان فرانسيسكو .

وكما حدث في مؤتمر سان فرانسيسكو يجب أن تتاح الفرصة الكاملة للرأي
العام للعلم بالمشاكل القائمة والتعبير عن وجهات نظره .

قد تتأتى نتائج هامة من مؤتمر عام لهندو بين من جميع الشعوب التي قد تسعى ، كما حدث في سان فرانسيسكو ، إلى البحث عن وسائل تعبر عن تصميمها على أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف ، وإلى أن « تؤكد إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره » .

الفصل السابع عشر

الوحدة الغربية

إن الموارد الاقتصادية والعسكرية التي يمكننا أن نبعث بها إلى الخارج محدودة . ومن أجل ذلك خصصناها لتقوية الغرب قبل كل شيء . وكان ذلك إجراء يدل على الفهم . فإن تبديد سلعتنا بلا هدف في أنحاء العالم إنما هو تضييع لها . وإذا أردنا اختيار منطقة واحدة لذلك فمن المنطقي أنها ستكون الغرب ، فهي منطقة حيوية نعتبر نحن إلى حد كبير جزءاً منها ، وكانت في خطر جسيم .

لقد أنفقنا ٩٠٪ أو يزيد من مساعداتنا الخارجية بعد الحرب لإعادة بناء الغرب . وارتبطت هذه المساعدة في حكمة ببرنامجين بارزين ، الأول هو البرنامج الاقتصادي للإنعاش الأوروبي ، والثاني هو البرنامج العسكري لحلف شمال الأطلسي .

وكان الهدف الرئيسي الوحيد من كل برنامج الإنعاش الأوروبي وحلف شمال الأطلسي هو التشجيع على قيام اتحاد سيؤدي إلى زيادة القوة . وكان ذلك أيضاً عملاً يدل على الفهم ، وعلى كل حال فإن فكرة اتحاد الغرب ما زالت مجرد مثالية وذلك أمر سيء .

ولقد كانت خطة الإنعاش الأوروبي عملية تسكين . فقد كانت في جوهرها كقناع أو كسيجين على أنف دول أوروبا الغربية ، لقد مكنتها من الاستمرار في التنفس والحياة ولكنه لم يقم بشفاؤها فما زالت أعراض التفرق الاقتصادي والمالي موجودة وبشكل حاد .

وبرنامج الدفاع الذي أنشئ طبقاً لمعاهدة شمال الأطلسي ، وبرنامج

المساعدة العسكرية ، برنامج الدفاع هذا لم يحقق أى اتحاد عسكري حقيقى ، فليس هناك وحدة فى القيادة لأن مصدر القيادة هو دائماً سلطة سياسية . وفى حالة أعضاء حلف شمال الأطلسى فإن هذه السلطة مقسمة بين كثيرين فى الواقع إذ أن الأعضاء عددهم اثنا عشر . لقد قال وزير الدفاع جونسون فى ٣٠ يناير سنة ١٩٥٠ إن معاهدة شمال الأطلسى « قد تعنى أن دفاعنا القومى قد يرتبط فى نهاية الأمر بالدفاع القومى للدول الأخرى الأعضاء بحيث سنكون مضطرين إلى أن نعيش معاً أو نسقط معاً » وعلى أى حال فإن ذلك الوقت لم يحن بعد ، فمن الممكن أن نسقط اليوم كل على حدة .

إن ما فعلناه كان جديراً بأن نفعله ، لأنه يعطينا الفرصة للقيام بغيره من الأعمال . ولكن ما قمنا بعمله سيكون عقيماً ما لم نستعمل الفرصة التى أتاحت لنا لإنشاء وحدة أمتن فى أوروبا الغربية أفضل مما هو موجود فى الوقت الحالى .

من الصعب تصور حالة تجافى المنطق وغالية التكاليف وشديدة الخطر مثل تصور استمرار الفرقة القائمة فى الغرب .

إن عدد السكان فى البلاد المساهمة فى مشروع مارشال يزيد على ٢٠٠ مليون نسمة تتمتع بمستوى عال من التعليم والثقافة . وهذا العدد يفوق سكان الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة .

وشعوبها لديها نفس المعتقدات والتقاليد والأعمال . إن الشعوب الغربية قد يبدو لها أنها تتكون من عناصر مختلفة . ولكن باقى العالم يطلق على منطقتهم وعلى الولايات المتحدة اسماً واحداً « الغرب » . ويطلق على السكان كجماعة اسم « الأوروبيين » وبالنسبة للآخرين على الأقل يبدو أننا متشابهون إلى حد أنهم

لا يلقون بالا إلى التسميات المختلفة التي تقسم بها أنفسنا صناعياً ، إن كلمة واحدة تلائمنا جميعاً .

وليس في الاختلافات التي بين الشعوب الأوربية ما يمنع من أن نسير معاً . إن الأعمال الكبيرة ، وحتى الصغيرة منها ، مرتبطة في أوربا الغربية عن طريق المنظمات التجارية مثل منظمة N.R.A. الأمريكية السابقة . وبهذه الطريقة أمكن لرجال الأعمال في مختلف البلاد أن يعملوا معاً في انسجام بقدر ما يسمح به الساسة الوطنيون . ويتعاون العمال عن طريق اتحادات العمل تعاوناً وثيقاً . وعندنا في الولايات المتحدة أمكن البرهنة على أنه يمكن للقوميات الأوربية المختلفة أن تعيش معاً في سعادة في مدن واحدة بل في شوارع واحدة .

إن هؤلاء الـ ٢٠٠ مليون أو أكثر من الشعوب لديها في إفريقيا ومستعمراتها الإفريقية ممتلكات تشمل جزءاً كبيراً من الموارد الطبيعية . فالفحم والحديد والنحاس والذهب والبوتاس والفوسفات واليورانيوم إنما هي عدد قليل من كثير من الموارد المعدنية الموجودة في أعظم المناطق ثراءً والواقعة في منطقة السيطرة الغربية . وهي ثروة طبيعية لا مثيل لها سواء في الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة . والشعوب مخترعة ومتجددة النشاط . فقد نشأ الانقلاب الصناعي في إنجلترا . وكثير من أعظم الاختراعات الصناعية والعلوم الطبيعية قد أنتجتها عقول ومعامل أوربا الغربية .

لماذا إذاً تصبح مثل هذه المنطقة التي لديها هذه الإمكانيات الهائلة ، البشرية والمادية ، بيتاً للفقراء يعيش فيه الناس في حالة من الضعف المفرع لهم ولأصدقائهم والذي يجلب السرور والبهجة إلى قلوب خصومهم ؟ ..

إن هناك سبباً واحداً لذلك ، إذ أنه يجب عدم احتساب الميزات الكبرى

والممتلكات التي تمتلكها جميعاً لأنها لا تستخدمها « متحدة » . إن التفرق وحده هو الذى يمنع أوروبا الغربية من أن تصبح منطقة عظمى — وربما أعظم منطقة — بها أعظم القوى الروحية والعقلية والاقتصادية والعسكرية .

وهذا التشخيص لحالة أوروبا ليس جديداً ، إن الجميع يسلمون به ويردده اليوم زعماء أوروبا . ويقول أتلى « إن على أوروبا أن تتحد أو تهلك » ويقول تشرشل حركة للوحدة الأوروبية . ويقول الرئيس فنان أوربول :

« إن على أوروبا أن توحد نفسها إن أرادت أن تنتعش وتحيا . وإن لم تكن ترغب فى أن تصبح المساعدة الأمريكية حركة بلا هدف للمستقبل أو إحسان يذل نفوسنا » .

ويتحدث دى جاسيرى الإيطالى ، وسباك البلجيكي ، وأدينور الألمانى نفس الحديث . وقد أعلن جنرال وليم . ج . دونوفان ، رئيس اللجنة الأمريكية التى تبحث اتحاد أوروبا فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٠ تصريحات أكثر من خمسة وعشرين زعيماً سياسياً يؤيدون حكوماتهم فى اتخاذ أى إجراء للوحدة الاقتصادية والسياسية لبلادهم ، يأخذون ذلك الأمر على أنه أمر عملى وضرورى فى المستقبل القريب .

وجميع الأحاديث متشابهة ليس فيها أى نثار .

وما دامت القرقة مهلكة هكذا ، والوحدة ثمينة هكذا ، وما دام ذلك أمراً معترفاً به من الذين يهمهم الأمر ، فلنا أن نسأل لماذا لا تتحقق هذه الوحدة ؟ إنها لا تتحقق لأن الاستقلال القومى الكامل قد تأصلت جذوره بحيث أن كثيراً من السياسيين وكبار الموظفين ورجال الأعمال والمتفعين من إعانة الدولة

يشعرون أن أقل تغيير قد يعنى خطراً عليهم . إن الوضع القائم مؤيد دائماً من أصحاب المصالح الثابتة . وفي أوروبا كانت هذه المصالح من القوة بحيث حالت دون تغير سلمى في سبيل الوحدة .

وبذلت محاولات متكررة لتوحيد أوروبا عن طريق استخدام وسائل عنيفة . لقد حاول ذلك نابليون وقيصر وهتلر ويحاول ستالين ذلك الآن .

ومن المتوقع أن تتكرر هذه المحاولات العنيفة ، وستنجح إن عاجلاً أو آجلاً ما لم تسبقها إلى ذلك المجهودات السلمية . إن أوروبا الغربية نفسها ليست من القوة بدرجة تستطيع معها أن تدافع عن نفسها وهي في حالة الفرقة القائمة ، وقيام غيرها بهذه المهمة أمر أصعب .

لقد كان الإبقاء على الفرقة القائمة بين أمم القارة الأوربية ، هذه الفرقة التي يطلق عليها اسم الاستقلال ، يعتمد لمدة ١٥٠ عاماً على المساعدة الخارجية . فقد كان من سياسة إنجلترا ، وكانت وقتئذ دولة بحرية من الدرجة الأولى ، أن تستمر القارة منقسمة على بعضها بحيث يمكنها أن تكون هي ميزان القوى . فقاومت جهود نابليون لتوحيد أوروبا بالقوة ، وكانت العقبة الرئيسية أمام المجهودات القوية للوحدة التي بذلها قيصر وهتلر . واليوم تقوم الولايات المتحدة عن طريق المساعدة الاقتصادية والعسكرية بتأييد الغرب المنقسم ضد محاولات الشيوعية السوفيتية لتوحيد أوروبا تحت سيطرتها .

وإن أوروبا المنقسمة تعتبر إغراءً يبدو أن المستبدن الطموحين لا يستطيعون مقاومته .

إن علينا أن نسأل أنفسنا السؤال الآتي :

هل يجوز لمنطقة تؤهلها سكانها ومواردها الطبيعية إلى أن تصبح منبعاً للقوة ،

أن تستمر في أن تحيا كمنبع للضعف لمجرد أن اتحادها يفرع دون ما سبب بعض أصحاب المصالح الثابتة الأقوياء ؟

وكما لاحظنا فإن رخاء « الاستقلال » أصبح أكثر تكلفة إذ أن أمم أوروبا الغربية قد أصبحت أقل اعتماداً على نفسها من ذي قبل ، بعد فقدانها لاستثماراتها الخارجية ، والمستعمراتها الشرقية وللتجارة بين بلاد أوروبا الشرقية والغربية .

إن الفرصة متاحة اليوم أمام الولايات المتحدة للوصول بطريقة سلمية إلى ما يسلم به كل زعيم غربي من أي أمة أو حزب بضرورة القيام به وما لا يمكن القيام به إلا بضغط الأصدقاء الحازم من الخارج .

وتستطيع الولايات المتحدة بل يجب عليها أن تنهز هذه الفرصة وتمارس هذا الضغط .

إن لنا الحق في القيام به لأننا بناء على طلب أوروبا قد قمنا باستثمارات واسعة في أوروبا الغربية .

في عام ١٩١٧ عندما بدا أن أوروبا قد تسقط تحت الحكم العسكري لقيصر ألمانيا ، اشتركنا في المعركة ، واستطعنا بواسطة السيل المتدفق من الرجال والموارد الاقتصادية أن نساعد على دفع التهديد الاستبدادي . ومرة أخرى عندما اكتسحت جيوش ألمانية الثانية معظم أوروبا في سنة ١٩٤٠ ألقت الولايات بثقلها في كفة الميزان حتى قبل إعلان الحرب ، ثم لعبت مرة أخرى دوراً هاماً في رد التهديد الاستبدادي الجديد على أعقابها .

واليوم نضطلع مرة أخرى بمجهودات اقتصادية وعسكرية هائلة لمساعدة أوروبا . وهذه المجهودات الثلاث التي بذلناها في خلال جيل واحد كلفتنا شيئاً

يذكر . فما من قرية في الولايات المتحدة إلا وتستطيع أن تنشر قائمة شرف بأسماء شبابها الذين ماتوا في القتال دفاعاً عن الحضارة الغربية .

وارتفع الدين الأهل من ٣٠٠٠ مليون دولار في سنة ١٩١٧ إلى ٢٥٧ مليون دولار في نهاية عام ١٩٤٩ . والجزء الأكبر من هذا الدين نتج عن تكاليف المجهودات الثلاث التي قمنا بها ولم تنته تكاليف ثالها بعد .

هذا الاستثمار من « الدم والمال » يخولنا حقاً معيناً وحاجة إلى أن نتكلم . كما أن لدينا ميزات لا نظير لها للتكلم . معظم شعبنا ينتمى إلى أوروبا ، وأسلافنا كانوا إنجليز أو أيرلنديين أو ألمانين أو إيطاليين أو بولنديين أو فرنسيين أو من بعض الجنسيات الأخرى التي لها جذور في أوروبا قبل أن تصبح أيضاً ذات جذور في أمريكا . فهناك رابطة من الدم بين شعبنا وبين شعوب أوروبا ، ونحن نعرف الاختلافات القائمة في الجنس لأنها جزء من صميم أمتنا .

وأكثر من ذلك فإننا نعرف عن طريق التجربة ما يمكن بل ما يجب عمله عندما يلوح الخطر في الأفق وهو أنه بالوحدة فقط يمكن اتقاؤه . لقد ابتكرنا نظامنا الفيدرالي عندما كنا في ظروف مشابهة لظروف أوروبا اليوم ، وواجهنا أخطاراً مشابهة . لقد كانت ولاياتنا الثلاث عشر المستقلة ذات السيادة مهددة من الحكام المستبدين الذين كانوا وقتها في الامبراطورية البريطانية العظمى وفرنسا وأسبانيا . وأدرك المواطنون البعيدو النظر بوضوح أن الولايات متفرقة عرضة لأن تتنازع فيما بينها ، ولا تستطيع أن تدفع الخطر . وأدركوا أنه كما عرض الأمر الكسندر هاميلتون بكلمات أصبحت من العبارات التقليدية :

« إن توقع استمرار الانسجام بين عدد من الدول المستقلة ذات السيادة التي لا اتصال بينها والتي يجاور بعضها البعض يكون تقاضياً عن الطريق الطبيعي

للأحوال البشرية وازدراء بالعبر المستفادة من العصور السابقة » .

وعليه فمن أجل إنهاء حالة عدم التناسق التي كان من الممكن أن تؤدي إلى كارثة في حالة وجود خطر خارجي ، أنشأت الولايات الأمريكية سلطة مركزية حتى تستطيع العناية بهذه المسائل القليلة التي رأت أنها خطيرة تخصها جميعاً .

ولم تكن الولايات راغبة في التخلي الكامل عن سيادتها كما هو شأن الأمم الأوربية بكل تأكيد ، وأصرت كل ولاية على الاحتفاظ بحقها في التصرف منفردة بطريقتها الخاصة في جميع المسائل التي لاتمس المصلحة المشتركة أو تمس الدفاع المشترك .

وهذا النظام الذي ابتكر كان على درجة كبيرة من المرونة ، فبموجبه أمكننا الوصول إلى درجة من الاتحاد لم تكن الولايات تقبلها قطعاً في البداية ، وهو الأمر المتعذر تكراره تماماً في أوروبا اليوم . لقد تعلمنا وأبدينا مدى السهولة والمرونة والقوة التي يمكن أن تكون عليها روابط الاتحاد الفيدرالي . وأخيراً فهما يقل البعض فالكمل يعرف أننا إذا كنا نسعى إلى توحيد أوروبا الغربية فإن ذلك ليس جزءاً من أى سياسة « استعمارية » . فإن الدعاية الشيوعية تدعى أننا نرغب في تحويل أوروبا الغربية إلى مستعمرة للولايات المتحدة ، والواقع أن هدفنا هو أن تصبح أوروبا عن طريق اتحادها أقوى بحيث أنه لا الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفييتي أو أى دولة أخرى مهما كانت تستطيع أن تستغل أوروبا في أغراض تخالف النمو الحر لأوروبا نفسها . إننا نريد أن تصبح لأوروبا قوة اقتصادية كبيرة بحيث تزدهر في حد ذاتها لا أن تعتمد على المنح الاقتصادية من الغير . إننا نريد أن يكون لأوروبا الكثير من الإمكانيات المعنوية والفعلية والنشاط ، بحيث تستطيع أن تستمر في تكوين الرجال لتحطيم أى قيود تحد من نموها الذاتى طبقاً لتقاليد

الماجنا كارتا وإعلان حقوق الإنسان . إننا نريد لأوربا أن تصبح قادرة على اختراع ثورة صناعية جديدة يمكنها بها أن تستمر في مضاعفة إنتاج الروائع الأوربية والموسيقية والفنية ، وأن تكون منبعاً للحركات الدينية الإصلاحية التي تأثر بها العالم وزادت من ثرائه .

إن ما نقوم به إنما هو عمل متطور لصالحنا ، ولكن هذا الصالح يتفق مع الرفاهية والمعيشة الطيبة للشعوب التي يعينها الأمر كما قرر ذلك زعماءها السياسيون أنفسهم .

ليس ذلك « حقاً أدبياً فقط » ، أو خبرة فقط ، أو أن لدينا حافزاً لذلك فقط ، وإنما نحن نتحمل مسئولية .

إننا اليوم نساعد في تمويل إعادة بناء أوربا الغربية ، ولا يمكننا أن نتلافى المسئولية الناتجة عن ذلك . إن بناء ما قبل الحرب كان بنياناً تعرض دائماً لاشتعال الحرائق . والخسائر البشرية والمادية على مدى السنين كانت هائلة ، وبما لا يمكن تعويضه . وبعد كل حريق من الحرائق الماضية كان يعاد البناء بشكل مثير كما كان قبلاً ، فهل نتحمل مسئولية تكرار هذه الحماقة ؟

إذا طلب من رجل مالى أن يقرض نقوداً لإعادة بناء منزل للسكن ثبت أنه قابل للاحتراق واحترق فعلاً عدة مرات وفي كل مرة تحدث خسائر جسيمة في الأرواح ، فإننى أعتقد أنه سيرفض ما لم يزود المنزل بوسائل حديثة مانعة للحريق ، إنه يكون مسئولاً مسئولية أدبية إذا قام بتقديم المال لإعادة بناء المنزل الذى ثبتت قابليته للاحتراق .

وذلك ينطبق على ما تقوم به الولايات المتحدة ما لم يتضمن برنامجنا الحال

لمساعدة أوروبا الغربية عناصر تحفز شعوب أوروبا الغربية إلى إعادة البناء بشكل يبرز إمكانياتها الواسعة من أجل السلام والرفاهية .

لقد كانت الحكومة الحالية حريصة على ألا تبدو كمن يضغط من أجل تحقيق الوحدة بين دول أوروبا الغربية . لقد شعرت أن ذلك قد يبدو تدخلاً بين دول أوروبا الغربية . لقد شعرت أن ذلك يبدو تدخلاً لاحقاً لها فيه في الشؤون الداخلية للدول الصديقة . وشعرت أيضاً أن ضغط الولايات المتحدة قد يثير استياء وبذا يؤدي إلى عكس المطلوب ، وبناء عليه فلم يحدث أن الرئيس أو أن أحداً من وزراء خارجيته في السنين الأخيرة قد تحدث بصراحة ووضوح في موضوع الوحدة .

في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ عندما كنت مندوباً للولايات المتحدة أمام الجمعية العامة ، ألقيت حديثاً في النادي الأمريكي بباريس ، وفيه تكلمت بشكل أكثر صراحة عن كثير مما قررته هنا ، وهو ما سبق أن أدليت به في جلسات مجلس الشيوخ عن مشروع الإنعاش الأوربي . وكان مستر مارشال قد اطلع على الحديث قبل إلقائه وزاد من قيمته حضوره ، وهو وزير الخارجية أثناء إلقائه . وأذيع على نطاق واسع في أوروبا بالرغم من العراقيل التي أقيمت في فرنسا بواسطة الأعضاء الشيوعيين في الشركة التي قامت بنقل الحديث بالراديو . هذا الحديث الذي ألقى في مثل هذه الظروف كان أقرب إلى أن يكون تصريحاً رسمياً ، وأقوى تعبيراً من الولايات المتحدة عن رأيها في ذلك الموضوع حتى ذلك الوقت . إذ بالرغم من أن بول هوفمان مدير برنامج الإنعاش الأوربي وإفرييل هاريمان السفير الخاص لشئون الإنعاش كانا في الشهور الأخيرة مهتمين بهذا الموضوع وكانا يقومان بضغط وخاصة فيما يتعلق بإنشاء اتحاد لتصفية الحسابات لتمويل عمليات التجارة الأوربية ، بالرغم من ذلك فإن رأى حكومة الولايات المتحدة

وما له من تأثير لم يكن قد لعب أى دور ما فى هذا السبيل .

وقد تكون هناك مبررات لاتباع سياسة « كف اليد » لفترة ما بأمل أن تتحقق الوحدة من نفسها . ومع ذلك يبدو الآن واضحاً أن وحدة أوروبا الغربية لن تتحقق بسرعة ما لم نقم نحن بضغط قوى . فإن سياسة كف اليد لم تنجح ، وعلينا أن نختار بين أن نقوم بالضغط لعمل ما يجب أن يعمل ، أو قبول استمرار حالة التفرق التى تجعل من المستحيل إلى أبعد حد وجود حل حقيقى لمشكلة أوروبا الغربية وخاصة مشكلة ألمانيا .

لقد أنشئ طبقاً لمشروع الإنعاش الأوروبى مكتب للتعاون الأوروبى الاقتصادى فى باريس ، وأعدت لجان لتعمل على إيجاد برامج لزيادة الوحدة الاقتصادية . وهناك مقترحات عديدة ومشاريع اتفاقيات لإنشاء وحدة جمركية بين مختلف بلاد أوروبا . وأنشئ أيضاً المجلس الأوروبى وله لجنة للوزراء وهيئة استشارية أوروبية ومن المأمول أنها ستبنى الوحدة السياسية .

وهناك العديد من الوكالات الخاصة والهيئات المتطوعة للسعى إلى تنمية الوحدة الأوروبية .

وظهور كل هذه المنظمات إلى حيز الوجود يظهر مدى قوة وانتشار الشعور بأن هناك شيئاً ما يجب عمله . ولكن اتخاذ عمل حاسم ما زال بعيداً ولم يتبق سوى وقت قليل لإتمامه وذلك حسب جدول المواعيد الدولى .

وهذا الجدول تحكمه ثلاثة عوامل : الأول هو قرب انتهاء فترة سنة ١٩٤٨ — ١٩٥٢ لبرنامج الإنعاش الأوروبى ، والثانى هو نمو حركات التوجيه الاقتصادى القومى فى أوروبا ، والثالث هو انتعاش ألمانيا .

إن من الصعب تصور تحقيق أى خطوة الاتحاد الاقتصادى فى أوروبا ما لم

يحدث ذلك بينما ما زال هناك رصيد ضخم من المبالغ التي يمكن الحصول عليها من الولايات المتحدة للارتكاز عليها عند الصدمات التي لا بد أن تنشأ عند التعديل الاقتصادى . فالوحدة الاقتصادية تزودنا بسوق أكبر وتضاعف من القدرة على الإنتاج الرخيص ، وذلك بتوزيع النفقات الثابتة على إنتاج أكبر . ومعنى ذلك أن يكون هناك إنتاج كثيف وتحول رأس المال والعمل إلى وحدات أكبر .

وليس من السهل على الحكومات الأوربية ذات الشأن أن توفر الإعانات اللازمة لمساعدة هذا التحول . وهى لا تستطيع أيضاً أن تتفق فيما بينها على كيفية تقسيم هذا العبء . والجزء الآخر من المبالغ الناتجة عن برنامج الإنعاش قد خصص لتوفير التمويل اللازم .

هذه المبالغ (البديلة) هى كمية النقد المحلى المعادل التى أعطتها الولايات المتحدة لتسهيل دفع قيمة الواردات من منطقة الدولار ، أى بمبالغ الجنيهات الإسترلينية والفرنكات والليرات والجيلدر التى تراكت والتى يمكن استخدامها الامتصاص الأزمات .

وبما أن هذه المبالغ البديلة لم تستخدم فى ذلك السبيل ، واستخدمت فى الأغراض القومية ، فى خلال عامين قد لا يوجد تيار آخر من الدولات للوصول إلى مثلها . وإذا لم تتحقق الوحدة الاقتصادية إلى حد ما قبل حلول ذلك الموعد ، فليس من المحتمل عندئذ أن تتحقق على الإطلاق بطريقة سلمية ما لم تضطلع الولايات المتحدة ببرنامج ثانٍ للإنعاش من أجل إتمام ما كان يجب أن ينميه البرنامج الأول .

والعامل الثانى الذى جدّ فى جدولنا الحالى هو ازدياد التخطيط الاقتصادى فى أوروبا مما يستحيل معه سرعة الانتقال من حالة إلى أخرى .

إن الاشتراكية والتخطيط يتطلبان الانعزال ولو أن الاتجاه في ذلك السبيل لم يسر إلى مدى يمنع الشروع في الاتحاد ، ومع ذلك فإن الاتجاه يخلق إذا استمر مصاعب أكبر أمام الحكومات للمساهمة في مجتمع أكبر وأكثر حرية .

وكما طال الوقت الذي تعيش فيه الشعوب في بيوت مقفلة ، ازداد إحجامها عن فتح النوافذ . إنها تغلق النوافذ حتى يفتحها أحد يوماً ما ، أو تنفجر من الضغط الداخلي . ونحن لا نريد أن يتأخر بنا الوقت حتى يحدث ذلك .

والمكان الثالث الذي يسبقنا فيه الزمن هو ألمانيا .

لن يوجد حل حسن لمشكلة ألمانيا ما لم تدخل ألمانيا أو الجزء الحر منها على الأقل داخل نطاق الغرب كجزء لا يتجزأ منه .

ولا يمكن أن تكون هناك وحدة ما لم يتوحد الغرب ، إنك لا يمكنك أن تضع صورة داخل إطار ما لم يوجد إطار .

إن المنازعات القديمة بين فرنسا وألمانيا مثل النزاع حول السار ، لا يمكن أن يحل حلاً دائماً بأن تصبح ذات قومية فرنسية مرة ، ومرة أخرى ذات قومية ألمانية .

لقد لاحظنا أن القومية الألمانية المنتعشة قد يكون لديها قدرة على المساومة بين الشرق والغرب مما ينذر بالسوء ، وأن الدفاع عن أوروبا يتطلب الدفاع عن ألمانيا ، وأن من الصعب تصور إمكان الدفاع عن ألمانيا بنجاح دون أن يعنى ذلك مساهمة القوة البشرية الألمانية .

وهذه المشاكل يمكن أن تحل إذا اقتربت أوروبا الغربية من بعضها سياسياً واقتصادياً بقصد إحياء آمال ومطامح أكبر من أن تنفذها دولة واحدة وذلك إذا كانت ألمانيا فرداً منها .

إذا وجدت وحدة سياسية حقيقية في أوروبا الغربية من أجل الدفاع الجماعى فعندئذ يمكن السماح للألمان كأفراد أن يصبحوا جزءاً من ذلك الدفاع .

إننا لا نستطيع أن نجازف بإنشاء جيش ألماني وطنى ، ولكن يمكن أن نجازف بأن يصبح الألمان كأفراد جزءاً من جيش أوربى بجانب الفرنسيين والبلجيكيين تحت قيادة غير ألمانية في أى مكان بأوروبا الغربية ويفضل ألا يكون ألمانيا .

من الممكن بهذا الشكل أن تنبأ بأن إنشاء قوة عسكرية خاصة بأوروبا الغربية تكون من القوة بحيث تستطيع وقف أى غزو عسكري من روسيا .

لم أسمع أى أحد يقترح حلاً عملياً خلاف ذلك . وهذا الحل عليه أن ينتظر إلى أن يظهر لأوروبا الغربية كيان سياسى تكون لديه سلطة تستطيع بها اجتذاب الولاء على قواعد أوسع مما عليه في دولة واحدة أو في ائتلاف من عدة دول .

وما دام هناك دخل للاقتصاد الألماني في الأمر فإن هناك حاجة ملحة إلى سوق كبيرة .

فكثافة السكان في ألمانيا أكبر بكثير مما كانت عليه من قبل ، وذلك لوجود حوالى ١٠ مليون نسمة طردوا من بولندا وتشيكوسلوفاكيا . وألمانيا اليوم أصغر مما كانت عليه قبل الحرب ، وذلك لاستقطاع أراضٍ منها للدول المحيطة بها . وعليه فبالرغم من صغر المساحة فإن تعداد ألمانيا أكبر مما كان عليه قبل الحرب . يقدر تعدادها بحوالى ٧٠ مليوناً . وألمانيا يزيد تعدادها عن ٤٥ مليوناً . وليس لديها سوى أراضٍ زراعية قليلة . وليس هناك سوى التصنيع إذا أرادوا أن يحيا . فبالصناعة وحدها يمكنهم أن ينتجوا البضائع التى يشترون بثمنها الخبز والمواد الخام التى يحتاجون إليها وذلك بدوره يتطلب الأسواق .

فإذا أردنا ألا تتكرر حالة البؤس والبطالة الواسعة النطاق ، والتي مكنت هتلر من الوصول إلى الحكم عام ١٩٣٣ وأن يحول ألمانيا إلى ترسانة للحرب ، فإن على الألمان أن ينتجوا كميات كبيرة من البضائع الاستهلاكية ، وأن يتخلصوا منها ، فإما أن يجد الغرب وسيلة لتحقيق ذلك للألمان وإلا فسيتحولون إلى الشيوعية السوفيتية التي تبدو مستعدة لمنحها إياهم .

وإن أى برنامج لتوحيد ألمانيا في أوروبا الغربية يجب أن يجعل الغرب غير الألماني من القوة بحيث يستطيع الدفاع عن نفسه ضد سيطرة الألمان . وذلك قد يحدث إذا اقتضت الوحدة للبلاد الغربية بدون ألمانيا على فرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج وإيطاليا . وهناك حاجة إلى أن تنضم إنجلترا إلى أوروبا الغربية ، وربما احتاج الأمر إلى أن تنضم الولايات المتحدة بصراحة إلى جانب أوروبا الغربية . وقد يكون ذلك عن طريق تقوية معاهدة شمال الاطلنطي بتحويلها إلى اتحاد شمال الاطلنطي للدفاع المشترك . وذلك لتزويد دول أوروبا الغربية بالشجاعة الكافية لقبول ألمانيا كشريك في أكثر أنواع الاتحاد كمالا قد تحصل عليه أوروبا الغربية .

إن الانتعاش للمادى لألمانيا يسير بسرعة تفزع الكثيرين .

أقد كنت في برلين بعد عدة شهور من يوم النصر الأوربي ، وكان التدمير الذى شهدته يفوق الوصف . كان المنظر مفرطاً بصورة لا يمكن التعبير عنها بما احتوى عليه من منظر السكان يعيشون دون سقف يأويهم ، وبدون تدفئة أو ضوء بين الأنقاض الرطبة . وانتقل فكري إلى كتاب توينبي « دراسات في التاريخ » ومقالاته عن التحدى وقبول التحدى . وحدثت نفسي أنه إذا قبل الألمان التحدى الذى يمثله هذا التدمير المفرع الذى أنزلته بهم الحرب العالمية الثانية ، لكانوا قوماً كباراً حقاً . إن ذلك يحدث ، ولم يعد باقياً سوى وقت

قصير لنشر روح الزمالة في أوروبا وإلا فإنها ستأخذ شكل القومية الخبيثة .

لقد تحدثت في مشكلة الوحدة هذه مع زعماء الحكومات في أوروبا الغربية وقالوا لي جميعاً بدون استثناء تقريباً « إن على الولايات المتحدة أن تدفعنا » . ولعلنا إذا دفعناهم لاحتجوا علناً ولعلمهم يحاولون أن يحملونا مسؤولية ما قد يبدو صعباً من الناحية السياسية . والبعض منهم يبدو في مركز سياسي يجعله يقوم بعمل ما يجب عمله ، بشرط أن يبدو ذلك نتيجة للضغط من الخارج . وإذا كان الأمر كذلك فلن تكون هذه هي المرة الأولى التي يحتج فيها السياسيون علناً على شيء يدافعون عنه في المجالس الخاصة . وبينما قد تكون وجهة نظرنا أن من الأفضل أن يتصرف الساسة الأوروبيون بما يتفق ومصلحتهم فإننا لا نستطيع في هذه الفترة الشديدة الحرج أن نقف موقف المتفرج .

إن جهودنا التي بذلناها بعد الحرب لم تكن جهوداً لكسب مباراة في الظفر بالحبة . فإن الحبة — حتى لو استطعنا شراءها — لا تساوي ٢٠ مليون دولار ، كما أننا لسنا محبوبين الآن . إننا نحاول أن نقوم بمهمة بنائية إنشائية يجب القيام بها إذا أريد انقاذ غرب أوروبا إلى الغرب ، وإذا أريد أن يكون القطب الذي يجتذب شرق أوروبا إلى الغرب .

وأعتقد أيضاً أننا نبغى القيام بعمل كامل بحيث نستطيع أن ننتهي منه ونحول انتباهنا ومساعداتنا المادية إلى الحالات الملحة في أماكن أخرى ، وخاصة في الباسيفيك والشرق الأقصى .

إننا مشتبهون في صراع عالمي مشابه للحرب العالمية الثانية ، ولا يمكن أن نتوقع النجاح ، إذا كنا نبعث جهودنا بحيث تصبح لا جدوى منها في كل مكان . لقد جعلنا إنعاش أوروبا الغربية هدفنا الكبير الأول ، ولكن يجب ألا يكون

ذلك همنا الوحيد ، فبقدر المستطاع من السرعة نحتاج إلى التحول إلى أما كن أخرى . ولكي يتم ذلك بأمان ، يحتاج الأمر إلى ازدياد الوحدة في أوروبا .
لم يبق سوى وقت قصير لإتمام هذه المهمة الإنشائية والواقع أنه لا يوجد متسع من الوقت للتأكد من تنفيذ جدول استهلاك رصيد مشروع مارشال ونمو الاقتصاديات المغلقة والانتعاش السريع لألمانيا .

إن الحكومة مزودة بسلطات كافية من الكونجرس الذي كان دائماً يرى الاحتياجات بشكل أكثر وضوحاً . وقد حرر الكونجرس في وثيقة التعاون الاقتصادي في عام ١٩٤٨ نصوص السياسة التي حددت هدفاً وهو إيجاد « سوق محلي كبير في أوروبا دون عوائق داخلية » ، والتي قررت أن استمرار مساعدتنا يجب أن يكون في جميع الأوقات رهناً باستمرار التعاون بين البلدان المشتركة في الاستفادة من البرنامج . وفي العام التالي أضاف الكونجرس إلى هذا الإعلان إعلاناً آخر وهو « أن سياسة شعب الولايات المتحدة هي تشجيع وحدة أوروبا » . ونص الكونجرس في وثيقة المساعدة للدفاع المتبادل سنة ١٩٤٩ على أن تستخدم المساعدة العسكرية فقط لتنمية « دفاع موحد » في منطقة شمال الاطلنطي طبقاً لما يقرره مجلس ولجان الدفاع التي تنشأ في ظل معاهدة شمال الاطلنطي .

لقد أوضح الكونجرس بصورة قاطعة أن مساعداتنا الاقتصادية والعسكرية لأوروبا الغربية يجب أن تكون أكثر من عامل مسكن ، وأنها يجب أن توجد الوحدة الحقيقية التي نستطيع أن نحول الضعف القائم إلى القوة التي تحتاج إليها المجتمعات الحرة حاجة ماسة في هذه الفترة الحرجة من أحوال العالم .

إن الموقف صالح لتحقيق أهداف كبرى . فهناك فرصة لبذل مجهود فائق وإلا أفلتت الفرصة وربما إلى الأبد مع ما في ذلك من نتائج خطيرة تمس جميع من يهمهم الأمر .

الفصل الثامن عشر

سياسات آسيا

ليست هناك وقاية كافية ضد هجوم الشيوعية السوفيتية في آسيا والباسفيك .
لقد اتبعت الدول الغربية عموماً سياسة المساعدة على تطور المستعمرات إلى حالة
الاستقلال . ونتيجة لذلك نشأت عدة دول جديدة ، وكما لاحظنا كان ذلك بداية
طيبة ولكنها لن تستطيع في حد ذاتها أن تحبط أثر الأساليب الجهنمية للشيوعية
السوفيتية والتي تتضمن الدعايات الخادعة والتغلغل الإرهابي . ومعظم الحكومات
الحديثة تواجه مشاكل خطيرة ، وهي شعوبها ليست لديها الخبرة في شئون
الحكم الذاتي .

لقد كانت سياسة الولايات المتحدة في الماضي قائمة على دعائم علاقات
الصدقة مع الصين ، وساهم شعبنا عن طريق الحكومة والإرساليات والأطباء
والمدرسين في بناء الصداقة الصينية لمدة دامت أكثر من قرن . ومن هذه الصداقة
انبعثت النظريات السياسية مثل مبدأ هي « لسياسة الباب المفتوح في الصين » ،
ومبدأ هيوز عن « وحدة الأراضي الصينية » ، ومبدأ ستيمسون عن « عدم
الاعتراف بنتائج الاعتداء » . ومنها انبعث أيضاً صندوق المنح الدراسية والكتليات
المسيحية في الصين ، والمراكز الطبية بما في ذلك مؤسسة روكفلر الضخمة في بكين .

لقد كنت مع الجنرال شيانج كاي شيك في هانكاو في ربيع عام سنة ١٩٣٨ ،
وكانت اليابان وقتها في حرب علنية ضد الصين منذ عام ، وكانت نانكين العاصمة
قد سقطت ، وانتقلت الحكومة إلى هانكاو . وكانت هذه المدينة تتعرض فعلاً
لغارات جوية عنيفة ، وسقطت بعد ذلك بوقت قصير ، وبذا أجبرت حكومة

الصين على نقل العاصمة إلى شونج كنج غرباً .

وكان الجنرال شيانج كاي شيك واقعاً في ذلك الوقت تحت ضغط قوى لعمل تسوية سياسية مع اليابان ، وقد بحث الأمر معي . لقد عرضت عليه شروطاً ملائمة جداً لحكومته ومع ذلك فقد قرر أن يعتمد في سياسته على الصداقة التاريخية للولايات المتحدة مع الصين ، إذ أنه كان يعتقد أن الولايات المتحدة ستدخل الحرب ضد اليابان إن عاجلاً أو آجلاً ، وعليه فقد قرر أن تقاوم الصين حتى ولو كان معنى ذلك أن تقف وحدها حتى يأتي ذلك اليوم .

وقد أتى ذلك اليوم بعد ذلك بثلاث سنوات ونصف ولكن بعد أن مرت الصين بمحنة رهيبة .

وسعت الولايات المتحدة من جانبها إلى المحافظة على أن تحيا الصين حرة وصديقة لها . وفي مفاوضاتنا مع اليابان واجهنا مختارين احتمال قيام الحرب بدلاً من الموافقة على حكومة صينية تكون دمية في يد اليابانيين بدلاً من الحكومة الصينية الوطنية .

وفي ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤١ ، وفي إحدى الوثائق التي تبودلت قبل الحرب مباشرة ، طلبت حكومة الولايات المتحدة من اليابان أن توافق على :

أن تمتنع كل من حكومة الولايات المتحدة والحكومة اليابانية عن أي تأييد — عسكرياً كان أو سياسياً أو اقتصادياً — لأي حكومة أو نظام في الصين خلاف الحكومة الوطنية لجمهورية الصين والتي تتخذها عاصمة مؤقتة في شونج كنج . وكان الرد هو الحرب . والواقع أن ذلك كان هو الرد الذي توقعته حكومتنا . وفي الوقت الذي تلا الحرب ، افترضت الولايات المتحدة أن السلام قد يعطينا ما خاطرنا بدخول الحرب من أجل تحقيقه ، أعني حكومة صينية صديقة

غير واقعة تحت السيطرة من اتجاه استبدادي معاد لنا . فكان الظن أن مثل هذه الحكومة سترحب بمشاركتنا في بناء الاستقلال السياسى للأراضى التى تجاورها . والصين الصديقة تستطيع أن تساعد في كل مكان من آسيا والباسفيك .

وبهذه الفكرة فعل الرئيس روزفلت الشئ الكثير من أجل بناء المركز الأدبى والنفوذ العالمى للصين . فاجتمع بالجنرال شيانج كاي شيك ومستتر تشرشل فى القاهرة فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، وأصر على إعطاء الصين مركز الدولة الكبرى ، ومنح حكومة الصين الوطنية دوراً تلعبه فى مقترحات دومبارتون أوكس ، ولولا تقاذمها وجهها . واتفق على أن الصين يجب أن تكون واحدة من الأعضاء الخمس الدائمين بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأن يكون لها حق الفيتو .

ولكن هذه السياسة انهارت تماماً بعد الحرب ، وأصبحت الصين رأس الحربة فى سياسة الشيوعية السوفيتية فى آسيا والباسفيك ، وكل ما قامت به الولايات المتحدة من تعظيم للمستوى الأدبى للصين ، ومن إعطائها مركزاً رئيسياً فى الأمم المتحدة والعالم قد ينقلب اليوم ضدنا .

إن هناك أسباباً عديدة لنجاح الشيوعية فى الصين ، ولكن الأسباب الرئيسية كانت الحرب التى دارت لمدة ثمانى سنوات مع اليابان ، والاحتلال اليابانى الواسع النطاق الذى ترك الصين الوطنية فى حالة من الإفلاس والفوضى ، تلقى الشيوعية فى ظلها قبولاً كبيراً . وهناك أيضاً كما لا حظنا الشيوعيون الروس الذين كانوا يعملون فى الصين أكثر من ٢٥ عاماً لإعداد العدة لمثل هذه الظروف .

ومع ذلك فإن الولايات المتحدة نفسها لم تكن بلا خطيئة منذ استسلام اليابانيين فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ « يوم النصر على اليابان » . نالت الحكومة

الصينية الوطنية نصيبها من فخر النصر ، وكان لديها في ذلك الوقت قوة عسكرية لا بأس بها . لقد كان وقتاً مناسباً يمكن فيه إتخاذ الموقف ، بل ربما كان ذلك هو الوقت الوحيد المناسب . ولكن حكومة الولايات المتحدة قررت في ديسمبر سنة ١٩٤٥ أن على الحكومة الوطنية أن تتفق مع عناصر الثوار الشيوعيين في الصين ، وأن الصين المنقسمة على نفسها ، والتي يمزقها الصراع الداخلي ، لا يمكن أن ينظر إليها كمكان مناسب توجه إليه المعونة الأمريكية . (تعليمات الرئيس في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ إلى جنرال مارشال) .

وأوفد جنرال مارشال إلى الصين كمبعوث خاص للرئيس للوصول إلى ائتلاف بين الصين الوطنية والشيوعيين الصينيين . وطبقاً للتعليمات التي لديه قام بالضغط على الجنرال شيانج كاي شيك لعمل الائتلاف ، وسعى إلى الظهور بمظهر عدم الإنحياز إلى أى من الطرفين سواء الوطنيين أو الشيوعيين (الكتاب الأبيض لوزارة الخارجية الصينية ص ١٣٤ ، ١٣٦) .

وقد أدركت الولايات المتحدة فيما بعد ما كان يعمله فعلاً شيانج كاي شيك من عدم جدوى التعاون مع الشيوعيين .

فإن الجنرال مارشال قام كوزير للخارجية في هذه المرة بانباع سياسة مخالفة تماماً لسياسة سنة ١٩٤٥ . وفي ديسمبر سنة ١٩٤٥ قررت حكومتنا أن الولايات المتحدة لن تمنح المساعدة لحكومة صينية ما لم تتوصل إلى اتفاق مع النظام الشيوعي هناك . ولكن في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٨ أخطر مارشال رجال سفارتنا في الصين « أن حكومة الولايات المتحدة يجب عليها ألا تبدي أى علامات مباشرة أو غير مباشرة لتأييد أو تشجيع أو إمكان قبول أى حكومة ائتلافية في الصين يساهم فيها الشيوعيون » . وفي ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ كان الموقف الرسمي

لوزارة الخارجية المؤيد من الرئيس هو « إذا قامت حكومة في الصين متعاونة مع الشيوعيين الصينيين فتتوقف جميع المساعدات (ص ٤٢٠ الكتاب الأبيض لوزارة الخارجية الصينية) .

فلو أن حكومتنا كانت قد وقفت في ديسمبر سنة ١٩٤٥ نفس الموقف الذي وقفته بعد ذلك بثلاث سنوات ، لأمكن عندئذ أن تصبح حكومة جنرال شيانج كاي شيك الوطنية نواة يمكنها عن طريق نصيح ومساعدة الولايات المتحدة لها أن تتحول إلى حكومة صينية حرة وتقدمية . لقد كان الجنرال شيانج كاي شيك مستعداً لقبول نصيحة الولايات المتحدة في النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية إذا وثق في دوافع الولايات المتحدة إلى إسدائها ، فإن سياستنا المضللة في ديسمبر سنة ١٩٤٥ قد فرضت على الجنرال شيانج كاي شيك بعد مرور شهور قلائل على ١٥ يونيو سنة ١٩٤٥ وهو تاريخ إذاعة إتفاقية يالتا ، وهي الإتفاقية التي وعدت الولايات المتحدة بموجبها أن يحصل الاتحاد السوفيتي على مكاسب طائلة على حساب الصين بشرط موافقة الجنرال شيانج كاي شيك . نصت إتفاقية يالتا هذه أيضاً على أن الرئيس سيتخذ التدابير اللازمة من أجل الحصول على هذه الموافقة . وذلك بناء على طلب المارشال ستالين .

فليس من المعقول أن يتوقع في مثل هذه الظروف أن يقبل الجنرال بثقة نصيحتنا له بالوصول إلى اتفاق مع الشيوعيين ، وهي النصيحة التي كان يعرف خطأها ، والتي اعترفنا نحن بخطئها متأخرين ، ولا ريب أنه لم يكن على ثقة في إخلاص نصيحة الجنرال مارشال له بالأل يهاجم الشيوعيين في منشوريا .

إن علينا أن نتخذ سياسة جديدة تماماً تجاه آسيا ، ومن الضروري بناءها في ظل أحوال انقلبت فيها الصداقة التاريخية بين الولايات المتحدة والصين إلى عدااء لهؤلاء الذين يحكمون معظم الأراضي الصينية اليوم . فإن النظام الشيوعي في الصين

يستطيع أن يمارس نفوذاً قوياً معادياً لنا في جميع أنحاء آسيا وفي الباسفيك .

لقد ورث مستر اتشيسون وزير الخارجية مهمة شديدة الصعوبة والحساسية ، فليس هناك حل سريع أو سهل ، ودوافعنا مشتبّه في أمرها نظراً لعلاقتنا الوثيقة بـإنجلترا وفرنسا وهولندا ، وهي الدول الاستعمارية الكبرى في آسيا والباسفيك . ومركزنا الأدبي منحط لأن شيانج كاي شيك قد جازف بالاعتماد في سياسته على الصداقة مع الولايات المتحدة فتحمل كوارث خطيرة .

إن علينا أن نعمل بحكمة وعناية ، ولكنتنا في حاجة أيضاً إلى العمل لأنه يبدو أننا في خلال السنوات الأربع التي تلت انهيار سياستنا القصيرة النظر إزاء الصين في ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، قد أصبحنا بلا سياسة أو هدف أو عزيمة .

إن هناك اعتبارات معينة يجب أن تعلق بأذهاننا .

إن أي سياسات بشأن آسيا والباسفيك يجب أن تكون امتداداً منطقياً لسياسة التطور السلمي إلى الاستقلال القومي ، فعليها أن تقوى لا أن تهدم استقلال الدول الجديدة . إذ أن ذلك الاستقلال قد تحقق حديثاً . وبينما قد تشعر الدول الغربية الاستعمارية أنها قد تصرفت بسرعة وكرم فإن أولئك الذين نالوا حريتهم السياسية يشعرون أن ذلك العمل قد تم بحسرة وتحت الضغط . وهؤلاء القوم يشكون في دوافع أي دولة غربية بما في ذلك الولايات المتحدة وسيظلون هكذا لوقتٍ ما .

وسيجشون من أن يستعمل الغرب تهديد الشيوعية كمبرر لاستعادة السيادة السياسية على الشعوب المحررة . وأي ضغط من الغرب سيكون رد الفعل الناتج عنه في صالح المجهودات الشيوعية التي تبذل لإثارة ثورة مسلحة ضد الحكومات الحالية . فإن هذه الحكومات كما لاحظنا متهمّة فعلاً بأنها توابع للغرب . إن

علينا أن نقدم المساعدة أينما استطعنا وأينما طلبت منا ، ولكن علينا ألا نسعى إلى فرضها في ظروف تقابل فيها بعدم الترحيب .

ونضرب لذلك مثلاً ببرنامج الانعاش الأوربي الذي كان يسير في أحوال سهلة وخطوات طبيعية . فإن مستر مارشال وزير الخارجية عرض في سنة ١٩٤٧ في هارفارد مجرد فكرة لا مشروعاً . والواقع أن الفكرة كانت عامة في بنودها بحيث أنه كان من الصعوبة بمكان في ذلك الوقت أن يجتذب أى انتباه إليها في الولايات المتحدة .

ولكن الاستقبال الحار لفكرة مارشال بواسطة وزراء خارجية إنجلترا وفرنسا ، هو الذي جعلها تنمو وتصبح مشروعاً . وبالرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة قد تعرضت لهجوم عنيف في فرنسا وإيطاليا على أساس أن مساعدتها تحول هذه البلاد إلى توابع للولايات المتحدة . وفي ديسمبر سنة ١٩٤٧ عندما كنت في فرنسا طلعت علينا جريدة « لومانيتيه » وهي الجريدة الرسمية للحزب الشيوعي الفرنسي بعنوان صاحب « لا ، إن فرنسا لا تريد أن تصبح مستعمرة يا مستر دالاس » .

فإذا كانت الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية ترى أنها تستطيع أن تكون لها رأس مال سياسياً من اتهامها للولايات المتحدة بأنها تبغى تحويل هذه البلاد إلى مستعمرات ، فمن الواضح أن علينا أن نكون شديدي الحذر في علاقاتنا مع بلاد كانت حتى السنوات الخمس الأخيرة ممتلكات استعمارية للغرب .

واعتبار عام آخر يجب مراعاته ، وهو أن أى سياسات تجاه آسيا والباسيفيك يجب أن تراعى الدين والثقافة المميزتين في آسيا .

إن من السهل نسياناً على الولايات المتحدة أن تعمل مع شعوب أوروبا لأتينا

ننتمى إلى حضارة واحدة ، وهى الحضارة الغربية ، وديانتنا وثقافتنا ونظمنا السياسية وتعليمنا وطرق معيشتنا متشابهة إلى حد كبير . ونتيجة لذلك فإننا نتشابه تشابهاً كبيراً فى النمو ، ونستطيع أن يفهم بعضنا بعضاً . إن للمسيحية موطئ قدم هناك ، وكان للمسيحيين الصينيين نفوذ قوى ، ولكن ذلك اندثر إلى حد كبير . وعلى العموم فإن منظمتنا ستتعامل مع عادات فكرية وأفكار ووجهات نظر تختلف كثيراً عما لدينا .

إن ديانات الشرق عريقة ذات قيم ثمينة . والمعتقدات الروحية فى الشرق لا يمكن أن تلتقى مع إلحاد الشيوعية وماديتها ، وذلك ينشئ روابط مشتركة بيننا ، ومهمتنا هى العثور على هذه الروابط المشتركة وتنميتها .

لقد عملت الجماعات الدينية المختلفة فى الولايات المتحدة معاً من أجل هدف مشترك وهو النظام العالمى . ووجد البروتستانت والكاثوليك واليهود أن من الممكن التعاون فيما بينهم بالرغم من الاختلافات فى العقيدة الدينية . ومن واجبنا أن بنمى علاقة مشابهة مع شعوب آسيا والباسيفيك فى سعينا لتنظيم حماية القيمة الروحية التى نعتز بها جميعاً .

إذا تمسكنا بإخلاص بالمبدأين اللذين أشرت إليهما فستكون لدينا القدرة على المساعدة فى بناء منظمة دائمة من الدول الحرة فى آسيا والباسيفيك . وليس من الضرورى على الأقل من البداية أن تتخذ شكل محالفة عسكرية مثل التى تحولت إليها معاهدة شمال الأطلنطى ، فإن هذا التحالف العسكرى نما من بلوغ الأحداث التى سبقته إلى ذروتها ، وبدون هذه المقدمة فإن هذه المحالفة تكون قليلة الأهمية .

فمن الأفضل أن يبدأ تكوين منظمة لآسيا والباسيفيك عن طريق إنشاء

مجلس استشارى من هؤلاء الذين ليسهم اهتمام مشترك بشئون الاستقلال والحرية الإنسانية ويرغبون فى عمل شئ ما من أجلها .

ومن الضرورى فى هذه المسألة كما فى غيرها من مسائل الشرق الأقصى الخارجة عن نطاق معاهدة الصلح اليابانية أن توزع المسئولية على أساس من المساواة بين حكومات البلاد الحرة فى آسيا والباسيفيك ويجب على الولايات المتحدة أن تساهم فى ذلك ، لا لكونها دولة عظمى ، وإنما لأنها تحتل مسئولية تجاه اليابان وجزائرها فى الباسيفيك (جوام ، وهاواى . . . الخ) ، وتجاه الجزائر التى كانت تحت الانتداب اليابانى فيما مضى ، والتى تديرها الولايات المتحدة طبقاً لنظام الوصاية . ويجب علينا ألا ننسى أننا دولة واحدة فقط بين عدة دول مساوية لنا فى السيادة .

وتتحمل الولايات المتحدة حالياً مسئوليات خاصة تجاه بعض بلاد الشرق الأقصى ، وعليها أن تقوم بها على أكمل وجه . وبهذه الطريقة يمكنها أن تضرب مثلاً يكون ذا تأثير فى جميع أنحاء آسيا والباسيفيك ، وتستطيع معه أن تسترجع مركزها الأدبى المفقود . وفرصتنا الخاصة ومسئوليتنا توجد فى اليابان . إننا نستطيع إذا أردنا أن نساعد اليابان أن تكون مثلاً فى آسيا لما يمكن أن يقوم به مجتمع حرقى مجال القيم الروحية والثروة الفكرية والمعيشة المادية الرغدة . إن ذلك ليس أمراً هيناً لأن اليابان مكتظة بالسكان وبها نقص فى الأراضى الخصبة وحاجة إلى الإنتاج الصناعى والأسواق الخارجية . وهناك حاجة إلى تهذيب القيم الروحية والتعليم السياسى . فإذا استطعنا أن نساعد اليابانيين على تحقيق غاياتهم المادية والروحية فإن ذلك فى حد ذاته سيكسبنا نفوذاً واسعاً فى جميع أنحاء آسيا والباسيفيك . إن السلوك والقدرة أكثر فعالية فى الأجل الطويل من الدعاية أو استخدام القوة .

ففي الصين لن يستطيع الحكام الشيوعيون أن يحلوا المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، أو تحقيق الآمال التي أيقظتها الدعاية . وسيوجد تدمير ضخم نتيجة للفشل الاقتصادي وبسبب أساليب القسوة والإرهاب البوليسية التي تستخدمها الحكومة . ومهمتنا هي الإبقاء على الأمل حياً وإظهار مزايا المجتمع الحر حيثما أتاحت لنا الفرصة . واليابان تعطينا هذه الفرصة نظراً لموقعها الجغرافي وقربها من الصين ، تماماً كما يعطينا موقفنا في برلين الفرصة لعرض مزايا المجتمع الحر بما يجذب الشعوب الأسيرة في وسط وشرق أوروبا الواقعة حالياً تحت السيطرة الشيوعية . وعليه فإننا يمكن أن نستخدم مركزنا في اليابان للقيام بمجازية مشابهة .

وللحصول على هذه النتيجة فإننا سنحتاج إلى اليابان — كما احتجنا إلى ألمانيا — لتجنب مظهر من ينمى القوة العسكرية لاستخدامها ضد ضحايا اعتداءات المحور السابق .

وفي فيتنام اعترفت الولايات المتحدة بحكومة وداي في ٧ فبراير سنة ١٩٥٠ ، بعد اعتراف الاتحاد السوفيتي بالنظام المنافس له تحت رئاسة هوشي منه في ٣٠ يناير سنة ١٩٥٠ .

واتخاذ هذه الخطوة إنما هو اختبار للنفوذ ، فإن فرصة نجاح حكومة غير شيوعية كانت تكون أقوى لو أن الفرنسيين قد تصرفوا بسرعة أكثر في منحها الاستقلال الحقيقي .

والحال هو أن هناك حرباً أهلية قد أقحمنا مركزنا الأدبي فيها . وبما أن الأمر كذلك فعلى أن تساعد الحكومة التي تسندها ، إذ أن هزيمتها بعد الحن التي عانتها حكومة الصين الوطنية قد يكون لها رد فعل خطير على الموقف بأسره في آسيا والباسيفيك ، إنه قد يجعل شعوباً أكثر في الشرق

تشعر بأن الصداقة مع الولايات المتحدة إنما هي التزام أكثر من أن يصبح ذا فائدة (أصلاً) ، ولدينا مسئوليات في جنوب كوريا ناتجة من أننا قمنا باحتلال هذه المنطقة وتبنينا مسألة انتقالها إلى حالة الدولة المستقلة . لقد تكاسلنا في السنوات الأولى في عدم تشجيعنا للسلطات المحلية على أن تنشئ جيشاً مخلصاً منظماً للمحافظة على أمنها . وهذا الإهمال قد تم تداركه بشكل مرضي ، ولكن مازال هناك حاجة إلى المعونة الاقتصادية وبعض المساعدة العسكرية إذا أريد لهذه الدولة الصغيرة التي ساعدنا على وجودها في العالم أن تستمر في البقاء .

وعلىنا بالطبع مسئوليات أدوية تجاه جمهورية الفيليبين انعكست بوسائل مختلفة . فإن الاستقلال النهائي الذي أعلنه في ١٩٤٦ يصبح مهزلة إذا كان مجرد مقدمة لعبودية الشيوعية السوفيتية .

ومع ذلك قام رجال العصابات الخاضعون لقيادة شيوعية بالقتال لعدة أعوام ولم تتمكن الحكومة بعد من قمعهم .

وعلىنا واجب معين تجاه أندونيسيا أيضاً وهو المساعدة على استتباب الأحوال السياسية والاقتصادية . لقد تولت الولايات المتحدة زعامة الحملة في مجلس الأمن لانتقال أندونيسيا من الإدارة الهولندية إلى الاستقلال الكامل . وتواجه الحكومة الجديدة لهذه البلاد الغنية بمواردها الطبيعية ، والمكتظة بالسكان ، مشاكل كبرى . ويجب على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لتزويدها بالعطف والنصح وحتى بالمساعدة المادية .

وفي المناطق التي ذكرناها — اليابان وجنوب كوريا والفيليبين وأندونيسيا — اتخذت الولايات المتحدة إجراءات ترتبط بالمستقبل في أعين العالم الآسيوي بأسره . إن ذلك أمر حقيقي . فإذا حاولنا أن نتجاهل معنى هذه الارتباطات فإننا سنفقد

النفوذ والأصدقاء في ذلك الجزء من العالم .

إن من الأمور المؤسفة أن يتطور الموقف في الشرق إلى المرحلة الحالية في وقت لدينا فيه مهمة ثقيلة في أوربا الغربية لم تنته بعد .

ولكن الشيوعية السوفيتية تقوم بالحرب الباردة في جبهتين ، ولا يمكننا ألا نلحق بالآ إلى الجبهة الشرقية ونكون في أمان .

ولا يمكن عمل الكثير دون اتباع سياسة المشاركة الثنائية فيما يختص بسياسات الشرق الأقصى . وما دامت هذه السياسة لم تتبع ولم يسع أحد إليها ، فإن الحكومة قد احتفظت بالمجلس الذي أنشأته لبحث شئون هذا الجزء من العالم . وبالرغم من أن اليابانيين قد استسلموا منذ ١٩٤٥ فإن الرأي العام لا يدرى أى شيء عما قد يجري بشأن معاهدة الصلح اليابانية .

لقد قال ستالين منذ خمسة وعشرين عاماً إن الصين ومناطق المستعمرات يمكن أن تستخدم الطريق للنصر « على الغرب » . وقد تحركت الشيوعية السوفيتية في ذلك الطريق ولكنها لم تصل بعد إلى النهاية التي أخشى أن تصل إليها . إن الأخطار من الجسامة بحيث يجب أن يعرف شعب الولايات المتحدة وزعماءه دون ما اعتبار للحزبية أكثر مما يعرفونه الآن . وعلى الحكومة أن تسعى إلى الحصول على ثقة جمهوريين مسئولين فيهم بشأن هذه المسألة . وما قلناه فيما يختص بالحاجة إلى سياسة المشاركة الثنائية في السياسة الخارجية ينطبق بصفة خاصة على آسيا والباسيفيك ، حيث لم تمارس سياسة المشاركة الثنائية بعد الحرب على الإطلاق ، وحيث تلوح في الأفق أخطار جسيمة .

الفصل التاسع عشر

دور القوة العسكرية

عند ما يسجل ترمومتر العالم حالة ليست بالحرب ولا بالسلام ، فمن الصعب اتخاذ قرار باتباع التقديرات العسكرية أو التقديرات السياسية . وعلى أى حال فإن هناك حاجة إلى وجود قوة عسكرية حديثة . لقد قمنا بعد الحرب العالمية الأولى بتجريد أنفسنا من السلاح . وكنا نأمل أن يكون ذلك مشجعاً على استمرار السلام . ولكن بدلاً من ذلك شجع هذا المعتدين على التسلح والبدء فى الاختطاف .

ومرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية بدأنا فى تصفية جهازنا العسكرى ، وقطعنا بسرعة شوطاً بعيداً فى ذلك المضمار ، ولكن التصرفات السوفيتية كانت من العنف لدرجة فتحت أعيننا على الخطر وغيرنا من اتجاهنا . وسوف نحتاج إلى أن نكون دولة عسكرية قوية إلى أن يصبح فى الإمكان تحديد التسلح الذى يمكن الوثوق بأن الجميع يطبقونه .

إن بناء قوة عسكرية للولايات المتحدة ليست مجرد برنامج أثنائى يخص الولايات المتحدة . إن جميع الدول الحرة فى العالم تريد من الولايات المتحدة أن تكون قوية ، ولقد رددت ذلك مرات عديدة أثناء اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة . فهى تشعر أن القوة العسكرية للولايات المتحدة هى الدرع الوحيد الذى لديهم ضد الإرهاب الروسى .

وعلى ذلك فإن كوننا ملازمين ببناء جهاز عسكرى قوى ليس معناه أن تسيطر

الاعتبارات العسكرية على سياستنا الخارجية . إن النصيحة العسكرية هي نصيحة محترفين صادرة من أولئك الذين من وظيفتهم أن يضمنوا لنا المزايا العسكرية إذا وقعت الحرب . ومن الطبيعي والمتوقع أن تشمل نصيحتهم جميع الاحتياطات . ولكن اتباع هذه النصيحة في كل صغيرة وكبيرة قد يعنى خسارة الحرب الباردة وفقدان السلام .

إن احتراف العسكرية يمكن أن ينتج سياسيين كباراً . والجنرال أيزنهاور والجنرال مارشال اثنان من هؤلاء . ولكن عند ما يؤدي الرجال العسكريون عملهم بصفتهم العسكرية فإنهم يؤدونه كإخصائيين . إنهم لا يدخلون في اعتباراتهم الاستفادة من الاقتصاديات والرأى العام العالى . وهم لا يحاولون أن يأخذوا في حسابهم الإمكانيات الكامنة في القوى المعنوية ، وهم لا يهتمون بفهم أعمال المنظمات مثل الأمم المتحدة وأعمالها الخفية . وإنما يهتمون بالنفوذ القوى الذى يمكن اكتسابه بواسطتهم ، فليست مهمتهم تقدير وسائل الدبلوماسية والتوفيق . والعسكريون في الولايات المتحدة على الأقل ، يقدرون أن القرار النهائى ستتخذه الحكومة الوطنية بعد أخذ آراء المختصين بشأن جميع العوامل المناسبة التى تجمعت ولها وزنها .

ذلك هو ما يبغيه الشعب الأمريكى دائماً . وقد نشأ عنه ما أسماه الجنرال أيزنهاور « المساندة العسكرية الضرورية للقوى الأهلية » .

وهذه المساندة تعنى أن الشعب الأمريكى يؤمن بأن الحرب محتملة ، وأن سياستنا يجب أن تهدف إلى إيجاد حالة سلام ، وأن علينا أن نخوض بعض المخاطر من أجل السلام ، تماماً كما نخوض المخاطر في الحرب من أجل النصر . وهى تتضمن أن على المدنيين الذين يرسمون الخطط النهائية في حكومتنا أن يكونوا

مستعدين لتحمل المسؤولية في تجاهل التقديرات العسكرية البحتة في بعض الأحيان .

إن زعماء الاتحاد السوفيتي أشخاص مدنيون تسيطر تقديراتهم على التقديرات العسكرية ، وليس معنى ذلك أنهم يتجاهلون القوة العسكرية بل إن معناها عكس ذلك . لقد صرح ستالين في أول سنة ١٩٤٦ بأنه يجب المحافظة على القوة العسكرية كما « يحافظ الفرد على حبة عينه » . ولكن السياسيين ، وليس العسكريين ، هم الذين يهيمنون على رسم السياسة ، وهم الذين سيقررون كيفية الاستعداد لمواجهة أخطار الحرب ، وما إذا كانوا سيدخلون الحرب ، وإذا كان ذلك فبأى سرعة ومتى . وذلك أيضاً معناه أن الزعماء السوفيت يستخلصون كل المكاسب التي يمكنهم الحصول عليها من الهجوم « السلى » .

لقد جعل زعماء الحزب الشيوعي الذين يوجهون الحكومة السوفيتية من القوة العسكرية إدارة تابعة دائماً ، فقد خشوا أن يصبح الجيش المكون من الشعب الروسى وليس من أعضاء الحزب ، رأس الحربة لثورة معادية للشيوعية ، وبناءً عليه ففي غير أحوال الحرب الحقيقية يضع الحزب جنرالات الحرب في موضع ثانوى . ولم يقم الكرملين بتنظيم استعراضات كبيرة للنصر للاحتفال بجنرالاته عند انتهاء الحرب ، ومعظمهم اعتزل ليحيا حياة وادعة في فيلات نائية .

لقد حضرت في الخمس سنوات التي ابتدأت منذ مؤتمر سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥ حوالى عشر مؤتمرات دولية هامة استمر كل منها حوالى شهرين تقريباً في المتوسط . وجلست أثناء هذه المؤتمرات على مائدة واحدة مع الشخصيات السوفيتية التي تتولى الزعامة مثل مولوتوف وفيشينسكى وجروميكو . ولم أشعر

قط أنهم كانوا متأثرين بنصيحة عسكرية أو أن استراتيجيتهم وتكتيكاتهم تسيطر عليها الاعتبارات العسكرية .

وليس معنى ذلك أن زعماء الحزب الشيوعي محبوبون للسلام . إننا نعرف أنهم يحرصون على العنف ، على الأقل استخدام العنف في حرب الطبقات ، وأنا أفترض أنهم يحصلون على النصح العسكري ، ومن المحتمل أنهم قد يعدون العدة ليبرل هاربر أخرى . ولكن إذا حدث ذلك فلن يكون لجرد أن العسكريين يريدون ذلك ، وإنما لأن المكتب السياسي قد قرر ذلك بعد أن أخذ جميع العناصر في الحسبان ، وخاصة الاعتبارات غير المادية التي تعتمد عليها الشيوعية السوفيتية كثيراً للسيطرة على شعوب العالم .

وفي حالتنا الخاصة كان العسكريون شركاء في رسم سياسة ما بعد الحرب . وفي أثناء الحرب كان أمراً طبيعياً وضرورياً أن تكون الأولوية للاعتبارات العسكرية ، وكانت الكلمات التي يتكلمها رؤساء هيئة الأركان هي الكلمات الفاصلة التي تخضع لتقديرات الرئيس وحده .

كان ذلك هو الحال عند ما تحولت أمتنا من حالة الحرب إلى ما كنا نرجو أن يكون سلاماً ولكنه لم يكن سلاماً حقيقياً . ولهذا السبب وحيث لا توجد منازعات أو شك بين المدنيين والعسكريين ، فإن الأحوال التي سادت أثناء الحرب استمرت إلى حد كبير ، واستمر رؤساء هيئة الأركان في المساهمة في رسم السياسة الخارجية بدرجة كبيرة ، وأصبح مجلس الأمن القومي هو الهيئة العليا التي تقوم برسم السياسة ، وقد أصبح كحلقة الاتصال بين وزارة الخارجية والرئيس . وإلى ما قبل إنشائه كانت وزارة الخارجية هي الساعد الأيمن للرئيس في تصريف الشؤون الخارجية . واليوم أصبحت وزارة الخارجية تابعة في كثير من النواحي

لمجلس الأمن القومى .

وقد كان يغلب على مجلس الأمن القومى أثناء فترة الاختبار صفة عسكرية .
وقد تغير تكوينه فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٤٩ لتقليل من النفوذ العسكرى .
فقد كان فى الأول يتكون من الرئيس ، وستة أعضاء ، هم وزير الخارجية ،
ورئيس مجلس إدارة موارد الأمن القومى ، ووزير الدفاع ، ووزير البحرية ،
ووزير الطيران . واليوم لم يعد الثلاثة الأخيرون أعضاء فيه إلا إذا عينوا بصفة
خاصة من الرئيس ووافق مجلس الشيوخ على ذلك .

وفى خلال الخمس سنوات الماضية ، كانت وجهة النظر العسكرية هى
السائدة بخيرها وشرها فى عدد كبير من الحالات . وإليك أمثلة من ذلك .

ألمانيا

قامت الولايات المتحدة بالإبقاء على الحكومة العسكرية فى ألمانيا حتى
صيف عام ١٩٤٩ ، بينما أن كلاً من الحكومات الثلاث المحتلة الأخرى —
المملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتى — قد قامت بتحويل سلطاتها فى ألمانيا
إلى إدارة مدنية تابعة لوزارة خارجيتها قبل ذلك بعامين على الأقل .

ولم تكن وجهة النظر العسكرية بشأن الألمان تتفق فى الغالب مع وجهة
نظر وزارة الخارجية .

كان جنودنا وجنود البلاد الأخرى يقدرون الألمان كثيراً نظراً لبسالتهم
العسكرية . وكان بعض مستشارينا العسكريين يشعرون بأنه ما دام الألمان
قد هزموا الفرنسيين فإن سياستنا لما بعد الحرب يجب أن تبنى على أساس الاعتماد
بصفة أساسية على الألمان أكثر من الفرنسيين ، ولم يروا ، والحقيقة أنهم لم يكونوا

في موقف يستطيعون معه أن يروا بصورة كاملة ، النتائج السياسية المدمرة لهذه السياسة في البلاد غير الألمانية من أوروبا الغربية .

الجزر التي تحت الانتداب الياباني

لقد أصر العسكريون على أن تكون لنا السيطرة الاستراتيجية الكاملة على هذه الجزر ، وسببت لنا وجهة النظر هذه حيرة بالغة أثناء التمهيد لعقد مؤتمر سان فرانسيسكو ، وفي تقديمنا لبرنامج تطور المستعمرات السلمي في آسيا إلى الحكم الذاتي كبرنامج مضاد للبرنامج السوفيتي للثورة المسلحة في هذه المناطق . فنادرًا ما كان العسكريون في موقف يقدرون معه أهمية سياستنا تجاه المستعمرات كبديل لبرنامج ستالين للثورة المسلحة .

أمريكا اللاتينية

كثيراً ما تعرضت علاقاتنا مع بلاد أمريكا اللاتينية للتصدع نتيجة للجهود التي كانت تبذلها حكومتنا لتلتقي مع آراء مجلس الأمن القومي وهيئة أركان الحرب بشأن أمريكا اللاتينية .

لقد كانت القاعدة العسكرية في بناما موضع اهتمام ملحوظ من الرأي العام ، ولم تكن حكومة بناما راغبة في الالتزام بمدة الإيجار التي كان رجالنا العسكريون يرون ضرورتها من أجل تبرير الإنفاق الواسع عليها .

وكان ذلك بلا شك تقديراً عسكرياً حكيماً ، ولكنه لم يكن يتضمن الاعتداء بحسن النية في علاقاتنا مع بناما وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية التي كانت وجهة نظرها في مثل هذه المسائل متفقة . وفي النهاية أرجأنا مشروع إنشاء القاعدة إلى وقت آخر .

المستعمرات الإيطالية

لقد تعقد حل هذه المشكلة وتأخر نتيجة لآراء العسكريين فيما يختص بالقواعد البريطانية في ليبيا وشمال افريقيا . ونظراً للروابط الوثيقة بين جهاز الدفاع البريطاني والأمريكي كانت الحكومتان تميلان إلى التعاون سوياً في هذه المسألة . وفي النهاية غيرنا من موقفنا بحيث يتلاءم مع الأفكار التي سادت في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبحيث يمكن الوصول إلى حل في الجمعية . ومرة أخرى لم يستطع العسكريون تقدير أو محاولة تقدير النواحي الخفية في الموقف .

معاهدة شمال الأطلسنطى

لقد كان أطراف المعاهدة أكثر عدداً مما كان مقدراً في الأصل ، فإن الذين تبنا المعاهدة في الأصل هم كندا والمملكة المتحدة وفرنسا ودول البنيوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج) والولايات المتحدة . وبين هذه البلاد روابط وثيقة في السلم وأثناء حربين عالميتين ولديها أنظمة سياسية متشابهة . وعند التفكير في المعاهدة شعر الكثيرون بأنها تستطيع أن تكون ذات فائدة كبرى في تثبيت دعائم الوحدة السياسية ، والتي بدورها يمكنها أن تحقق الوحدة العسكرية والدفاع المشترك . ومع ذلك فإن العسكريين شعروا بأن توسيع العضوية قد يكون أكثر فائدة من الناحية الاستراتيجية ، وخاصة بالنسبة للقواعد الاستراتيجية في جرينلند وأيسلند وجزر الأزور وممرات الألب . وعليه فإن معاهدة حلف شمال الأطلسنطى اتخذت الشكل النموذجي للضرورات الاستراتيجية ، وضاعت القيم السياسية التي لم يكن يستطيع الرجال العسكريون تقديرها .

هذه هي خمس حالات — ويمكن أن نرى غيرها من أوروبا وأفريقيا

وأمرىكا اللاتينية والشرق الأقصى — تظهر كيف كان من الصعب إيجاد توازن مناسب بين العوامل العسكرية والعوامل السياسية .

وأعتقد أن معظم الأمريكيين يشعرون بأنه يجب أن نحاول رسم سياستنا الخارجية بما يعطى للعسكريين كل ما يروونه ضرورياً للدفاع عن الولايات المتحدة بشكل فعال فى حالة الحرب . ومن المحتمل أن الرأى العام كان سيساند الاعتبارات العسكرية بصفة عامة فى شأن الحالات التى ذكرتها . ويستطيع كل قارىء أن يتخيل نفسه فى موقف حكومة الولايات المتحدة ، ويسأل نفسه ما إذا كان قد قال « نعم » أو « لا » بالنسبة لوجهة النظر العسكرية فى كل من الحالات الخمس التى شرحتها . وتخمينى أن « نعم » هى الغالبة . ولا ريب أن ذلك هو السبب فى أن معظم إجابات حكومتنا كانت « نعم » ، فى بلادنا تعطى الحكومة قدراً كبيراً من العناية الضرورية واللائقة للرأى العام .

ومع ذلك فإن من الخطورة أن تتحكم الاعتبارات العسكرية فى السياسة الخارجية .

ومما يغرى بقبول المطالب العسكرية أنها تأخذ شكلاً مفصلاً ملموساً ، فأنت تستطيع أن ترى للدافع والسفن الحربية والطائرات والقواعد فهى أشياء مادية يمكن أن تقاس أبعادها . وفى الناحية المقابلة أشياء غير ملموسة لا ترى ، ولكن الحقيقة أنها حيوية فى أهميتها . والحصول على قاعدة جوية بتضحية حسن النية هى صفقة بخسة .

لقد نجح الزعماء السوفييت فى برنامجهم للسيطرة على العالم فى إبقاء الاعتبارات العسكرية فى مؤخرة سياستهم الخارجية ، بينما دفعنا نحن بها إلى المقدمة بحيث أنه عند ما تصرخ الدعاية الشيوعية وتحدث باستمرار عن القواعد البعيدة المدى ،

فإن شعوب العالم — سواء الذين يعيشون في شمال أوروبا والبحر الأبيض وأمريكا اللاتينية أو في الباسيفيك — يعرفون جيداً من معلوماتهم الخاصة عن أى شيء تتحدث الدعاية الشيوعية .

وقد ساعد ذلك الشيوعية السوفييتية على إحراز انتصارات، وساعد الشيوعيين في غيرها من البلاد على أن يصبحوا أكثر نفوذاً وأكثر عدداً في الأتباع .

وأعتقد أنني لو سألت السؤال التالى فلن أكون متجنبياً . من الذى استفاد أكثر من هيمنة الاعتبارات العسكرية على سياستنا الخارجية هل هى الولايات المتحدة أم الاتحاد السوفيتى ؟ ربما نكون قد حصلنا على بعض المزايا العسكرية ، ولكننا دفعنا ثمنها غالباً من الخسائر المعنوية والنفسية التى لحقت بنا . أما عن مدى فداحة الخسائر فإننا لا نستطيع سوى التخمين إذ أنه لم ينكشف لنا سوى جزء صغير منها .

إذا كنتم قد أجبتُم على الأسئلة الخمسة التى اقترحت أن تجيبوا عليها فاسألوا أنفسكم الآن هذا السؤال :

هل للقواعد العسكرية التى حصلنا عليها — جميعها — قيمة عسكرية أكبر من المعلومات عن القنابل الذرية والهيدروجينية التى أفشيت أسرارها للاتحاد السوفيتى بواسطة ذوى المشاعر السلمية الذين يشعرون مثل مستر (فوخس) بالثقة الكاملة فى صدق نوايا السوفيت ؟

إننا مشتبكون فى سباق للتسلح ، وهذا السباق مثير جداً بحيث أن من السهل على من يتبعونه أن تدفعهم حماسهم إلى أن يفقدوا أترانهم .

إننا نتقدم كدولة بالعمل فى همة على صناعة القنابل الذرية والهيدروجينية

وقاذفات القنابل النفاثة . ونشعر بأننا في حاجة إلى أماكن مناسبة في كل مكان نستطيع منها أن نلقى بها . وإتنا نشعر أن على حكومتنا أن تزودنا بالقنابل والقواعد وأن يكون لديها بقدر الإمكان أكبر عدد من الإثنيين . إتنا لم نتوقف لنحسب التكاليف من ناحية الخسائر السياسية والأدبية ، إذ أن المشاعر العامة في هذه المسائل تكون قوية وتجعل الأمر صعباً على الرسميين المدنيين الذين يرون أن السلام لا يتوقف على مجرد توفر معدات القتال الحديثة . إتنا لن نستطيع الاستمرار في البقاء إذا أصبحنا دولة مادية ، وإذا تركنا في الأذهان فكرة أننا قد أصبحنا غلاظ القلوب وعديمي الإنسانية ، وأتنا نصم آذاننا عن صراخ الجنس البشري بضرورة إيجاد وسيلة لإنقاذهم من الموت والبؤس وجوع الأجساد والروح ، وهو ما تدفعه الإنسانية كضمن للحروب المتكررة وخاصة الحروب الحديثة « الشاملة » .

إن الاحتياجات العسكرية هامة ، وإنشاء قوة عسكرية ضخمة أمر ضروري ، ولكننا سنحقق في مسعانا من أجل السلام وتحقيق الأمن والعدالة ما لم نعط سياستنا في شكلها وجوهرها الأولوية لأمل وطموح شعوب العالم في السلام .

لنذكر دائماً هذه الحقائق :

لقد اتبع قيصر ألمانيا بدقة ما أملته عليه الضرورات العسكرية .

وحدث نفس الشيء مع موسليني وهتلر في سنة ١٩٣٠ .

وحدث نفس الشيء مع امبراطور اليابان .

لقد كان لدى كل من هذه الحكومات في بداية الحرب مزايا عسكرية ضخمة وقد هزمت كل من هذه الحكومات .

إن شعوب العالم تتطلع منذ أمد بعيد إلى الولايات المتحدة كدولة محبة

للسلام . ومن أجل ذلك قوبلنا بالنوايا الطيبة في كل مكان . وعندما نشبت الحرب كان باستطاعتنا أن ننشئ أخلاقاً كبرى جندت معظم القوى الإنسانية والموارد في العالم ضد أولئك الذين اعتبرهم العالم ماديين ، فقد تغلب سلطاننا الأدبي في ذلك الوقت على الخسائر العسكرية التي أصابتنا أولاً .

دعونا نبقى على تراثنا الأدبي ولا نبيعه بطعام عفن .

إننا من جراء الحماس الزائد في تحقيق كل ما يتطلبه الاحتراف العسكري قد ظهرنا بمظهر أنصار الحرب . ويبدو الاتحاد السوفيتي — ولعله يمتلك أعظم قوة حربية في العالم والذي يقوم زعماءه بالتحريض على ضرورة استخدام العنف — يبدو كمدافع عن السلام . وحتى في الولايات المتحدة نفسها توجد جماعات قوية مثل تلك التي يرأسها هنري والاس ، تؤيد ظهورنا بهذا المظهر . ويجوب مستر والاس العالم مبشراً بذلك .

إن من الأمور الحتمية أن تتوافر لحكومتنا نصيحة عسكرية حكيمة . ولا شك في أننا نحصل على ذلك . إذ أن الضباط الأمريكيين على أكبر درجة من الكفاءة والوطنية التي يمكن أن تتوافر في العالم .

ولكن هذه التضحية يجب أن توزن من أوائك الذين يعتقدون أن الحرب ليست من الأمور التي لا يمكن تفاديها . وإننا نستطيع ، بل يجب ، أن نحصل على السلام وأنه قد يكون من الضروري إتاحة بعض الفرص للسلام .

والواقع أن التاريخ يقدم لنا الدليل على أن أولئك الراغبين في إتاحة بعض الفرص للسلام لديهم فرصة طيبة لكسب حرب شاملة .

الفصل العشرون

أساليب فنية جديدة

في المجتمعات الحرة ضعف أساسي وهو عدم قدرتها على المحافظة على اتصالها بالشعوب الأسيرة داخل نظام الدولة البوليسى الشيوعى . إن الديكتاتوريات تبدو في العادة ضخمة خطيرة من الخارج . إنها تبدو صلبة براقية لا تقاوم . أما من الداخل فهي عفن . إنها أشبه بالأضرحة البيضاء التى تبدو جميلة فعلاً من الخارج ولكنها من الداخل مليئة بعظام الموتى وجميع أنواع القذارة . لقد شاهدنا ذلك فى ألمانيا وكيف أمكن من أجل ذلك زعزعة الديكتاتورية من داخلها .

فى أثناء الحرب العالمية الأولى عبر الرئيس ولسن عن شعوره بعدم الرضاء عن الشعب الألمانى لرضائه عن الحكام الديكتاتوريين العسكريين ، وحتى فى ذلك الوقت الذى لم يكن قد اخترع الراديو فيه بعد ، أمكنه أن يوجه نداء وصل إلى الشعب الألمانى وزعزع من تصميمهم على الاستمرار فى الحرب . وفى الحرب العالمية الثانية قاتل النازيون باستماتة حتى النهاية مما أخرج يوم النصر وكلفنا ممناً غالياً ، وذلك لأننا لم نحاول أن نستغل الضعف الداخلى وعفن الهتلرية . وقد ساعد شعار التسليم بلا قيد أو شرط . على أن يحمل هتلر الألمان على أن يقاتلوا حتى آخر رجل .

وإننا نستطيع اليوم أن نرى أنه كان بالإمكان إحراز النصر بسرعة أكبر بالاحتكام إلى الشعب الألمانى وبمنحهم بعض الأمل لو أنهم قاموا بإلقاء العصابت النازية إلى الخارج . لقد كانت التقارير الخاصة ويوميات زعماء النازى فى ألمانيا

تدل على أن الحالة الداخلية كانت متعقبة . فقد كان الزعماء الألمان يكرهون بعضهم البعض ولا يشقون ببعضهم البعض . ولم ينج هتلر نفسه من المحاولات العديدة التي رسمت بإتقان لمحاولة اغتياله إلا بحسن حظه الكبير فقط .

ومن العوامل التي سببت لنا ارتباكاً في الحرب العالمية الثانية ، أنه كان من الرعونة أن تثير الآمال في الحريات ، بينما لنا حليف وهو الاتحاد السوفيتي ينكر على شعبه هذه الحريات ويرغب في إنكارها على الآخرين . ومع ذلك فليس هناك من سبب لعدم استخدام أكثر الوسائل الفعالة في السلم ، والتي نستطيع أن نتكرها لنقل الأمل والحقائق وصورة عن الحرية للشعوب السجينة في ظل الشيوعية السوفيتية .

إن هناك استياءً واسع النطاق حتى في داخل الاتحاد السوفيتي نفسه . إن الشعب الروسي شعب متدين، بصفة عامة وهو لا يمكن أن يكون سعيداً في ظل القيود التي فرضت على الكنيسة الأرثوذكسية .

إن الروس لم يتمتعوا أبداً بقدر كبير من الحرية ، ولكن كان لديهم قدر كبير من الحرية الشخصية ولا يحبون أن يعيشوا في ظل نظام لا يدع لهم شيئاً يخصهم في حياتهم .

لقد رحب سكان أوكرانيا بالألمان في حرارة كمحررين عندما قدموا عليهم لأول مرة . وكانت هناك حركات ثورية قائمة في ذلك الوقت . وكان من الممكن أن تصبح قوة ذات شأن ضد الاستبداد الشيوعي لولا أنهم طردوا بوحشية من الألمان .

إن مجرد استخدام الحكومة السوفيتية للأساليب البوليسية دليل على استمرار

التوتر بين الشعب والحكومة ، وهى تدل على أن الحكومة تشعر بضرورة التجسس على المواطنين وإرهابهم .

إن الأقوال الوثيقة التى أدلى بها أصحابها أمام الأمم المتحدة تشير إلى أن عدد المقيمين فى معسكرات الاعتقال يبلغ حوالى ١٥ مليوناً تقريباً .

وقد اختفى كثير من الرسميين الكبار الذين عرفتهم شخصياً بطريقة غامضة حيث نسيهم الناس .

إن الأساليب المتبعة داخل روسيا هى أساليب يثور ضدها البشر دائماً وليس هناك من سبب للظن بأن الطبيعة البشرية قد تغيرت حتى فى روسيا . وشعوب البلاد التى اكتسحت أكثر شقاء . وفى وسط أوربا كان للدين تأثير أقوى مما كان عليه فى روسيا . وما زال نفوذ الأروام الكاثوليك القوى والمعادى للشيوعية متغلباً . وفى هذه المناطق يوجد حب للوطن من القوة بحيث يحفز الشعب على رفض سيطرة روسيا .

لقد استمرت وطنية شعب بولندا فى الحياة بالرغم من استقطاع كثير من أرضها ولنا أن نتق فى أنها حية اليوم .

ومن الصعب على الحكومة السوفيتية أن تجد فى تشيكوسلوفاكيا أشخاصاً يعتمد عليهم للقيام بالمهام البوليسية الرهيبة التى تمارسها الدولة الشيوعية ، بحيث أنها ترسل روسيين للقيام بها إما بشكل علنى أو سرى .

وفى يوغوسلافيا حيث كانت الحكومة ، وما زالت — متأثرة بالشيوعية نمت ثورة صريحة ضد نوع شيوعية ستالين ، التى فرضت نموذجاً للحياة من صنع موسكو يتعارض مع التقاليد والعادات التى يمارسها الشعب .

وفي ألمانيا يفر الألمان بشكل مطرد من المنطقة السوفيتية إلى ألمانيا الغربية بقصد الهرب من الإرهاب الذى يتعرض له الشعب من الحكام السوفيت .

وكثير من الرسميين المشهورين وأبطال الرياضة فى البلاد التى تغلبوا عليها فى وسط أوروبا ، والذين سمح لهم بالسفر إلى الخارج قد رفضوا العودة إلى الوطن . وكثير غيرهم كانوا يرغبون فى البقاء بالخارج ولكنهم خشوا النتائج التى ستعود على أقاربهم فى الوطن .

لقد كنت غالباً ما أحدث بصفة سرية وبروح الصداقة مع المندوبين الرسميين للأمم المغلوبة على أمرها فى وسط أوروبا أثناء اجتماعات الأمم المتحدة . وكانوا يحكون قصصاً حقيقية ومنفصلة عن الفساد بداخل بلادهم ، وعن انتشار الفرع والشك وعدم الثقة بين الرسميين الشيوعيين نتيجة لتوقع كل منهم للتكرار المحتم لحركات التطهير وتساؤله عما إذا كان الدور سيكون عليه أم على زميله .

وهناك بالطبع جانب آخر للصورة ، فإن الشيوعية السوفيتية تهيب أشياء معينة لأناس معينين . وعليه فمن سوء التقدير افتراض سوء الأحوال فى كل شيء ، وافترض أن كل فرد غير راض عن حاله . والزعماء السوفيت يسعون إلى إمداد الجماهير بما يلزمهم كأنهم قطع من الحيوانات الأليفة . فهم يعتنون بهم كما يعتنون بقطعان الغنم ، فيسوقونهم إلى الحقل لترعى ، يسوقونهم إلى المأوى ويقومون بحلبهم وهم يزودونهم بالطبيب البيطرى ومستشفاه . إنهم يقدمون لهم ضماناً بنفس الطريقة التى يعطى بها الفلاح ضماناً لأبقاره الوديمة .

ولكن هناك شواهد عديدة فى أوروبا على أن الملايين من الشعوب غير راضية فى صميمها عن الحكم الاستبدادى الذى تمارسه الشيوعية السوفيتية .

وإذا وجهنا أنظارنا ناحية الصين فسنجد أحوالاً قائمة من زمن بعيد زادت بها الحرب سوءاً تجعل من الصعب على حكومة شيوعية أن تنشئ نظاماً مستقراً .

لقد أصبح الصينيون شعباً يؤمن بالفردية وذلك عن طريق ديانتهم وعاداتهم التقليدية في التفكير . فالعائلة هي الوحدة العليا ذات القيمة ، وولاء الفرد يكون للأجداد والأحفاد . ولم يتحقق سوى القليل في شأن تعميم الولاء للرفيق أو لبعض الجماعات الاجتماعية أو الطبقية أو للدولة .

وتعداد السكان يفوق ما يمكن أن تسمح الموارد ووسائل التوزيع بتزويدهم به .

لقد ظلت الصين سنوات طويلاً أرض القلاقل . لقد نكبت بالجيوش المحلية ، وكان بعضها ذا صفة رسمية ، وبعضها كان من قطاع الطرق ومحترفي الحرب . وحتى الجيوش الحكومية في الصين لم تكن تمثل جماعة منظمة مخلصه للوطن ، فالوطنية قليلة في الصين ، والجيوش لم تكن إلا وسيلة يمكن بها لبعض الناس أن يحصلوا على فرصة أفضل للحياة لا تتوفر لهم كدنيين . والجندي لا يحصل على أجر كبير إذ أن معظم الأجور تدفع للجنرالات ولكنه يحصل على رزى رسمي وبندقية ورخصة .

وهذه البقايا تؤكد أن الشيوعية ستجد صعوبة كبيرة في حمل الشعب الصيني على قبول نظامها . لقد أحرزت جيوشها في الصين بعض النجاح في إيقاظ روح المسؤولية الاجتماعية ، وفي فرض النظام على مؤيديها ، ولكنها تكون معجزة لو استطاعت الشيوعية أن تسيطر بسرعة على عوامل التفرق الكامنة ، وأن تفرض نموذجاً يلائم قوماً يعيشون بروح الفردية ، وأن تنتج وتوزع الأغذية

اللازمة لتخفيف حدة القلق ، وأن تحافظ على النظام في مكان تأصلت فيه عوامل القوضى .

إن ذلك هو أصعب ما سيواجه النظام الشيوعي الصيني ، لأن حليفتها وسندها دولة الاتحاد السوفيتي تأخذ من شركائها وليست مثل بلد كالولايات المتحدة تعطى شركاءها .

✻ إن الاتفاقية السوفيتية الصينية الموقعة في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ تشترط التأكيد من رغبة الاتحاد السوفيتي في تزويد الصين في خلال فترة تبلغ خمس سنوات ببضائع قيمتها ٣٠٠ مليون دولار أى ٦٠ مليون دولار سنوياً . ومع ذلك فهذا شيء لا يذكر إذا قارناه بقيمة الأسلاب التي استولى عليها من شمال هذه المناطق وخاصة منشوريا التي جردها الاتحاد السوفيتي من إمكانياتها الصناعية ، وبقيمة المواد الخام في منشوريا التي تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي حالياً .

قد يكون صحيحاً أن الشيوعيين الصينيين يمكنهم أن يقوموا بحفظ النظام أفضل من الحكومة الوطنية ، ولكن الشعب الصيني لن يحب أو يقبل بإرادته طريقة إرغامه على التلام مع نوع الجماعية في المجتمع التي تملئها موسكو .

فحينما نوجه أنظارنا داخل المناطق التي يحتلها الشيوعيون ، سواء في الغرب أو في الشرق ، وحتى في داخل الاتحاد السوفيتي نفسه ، فإننا نجد أحوالاً من عدم الاستقرار .

ولا يمكن أن يكون هناك شيء خلاف ذلك إذا نظرنا إلى الوسائل التي تستعملها الشيوعية السوفيتية . إنها تفتح ما أمامها بواسطة الإسراف في الدعاية بحيث أنه عندما يصل الشيوعيون إلى الحكم فإنهم غالباً يستقبلون كمحررين للبلاد والأمل الجديد للشعوب . ولكنها سرعان ما تبدى عدم كفاءة الاستبداد للابتداع

والبناء من جديد وتغيير الأحوال .

إن الديكتاتورية تحكيمية وخالية من المرونة ، ولا يوجد بها سوى القليل من تحويل السلطة . وإذا وجد أى تفويض باستعمال السلطة فإن القائمين بها عادة يخشون استعمالها . إذ أنهم يعرفون أنهم لو أخطأوا فسيوقع عليهم الجزاء الرادع . والطريقة المثلى فى التصرف هو أن يتم طبقاً لتوجيهات صريحة مكتوبة من الرئيس المباشر . وبذلك يحمون أنفسهم .

وقد عرفت اثنين من الدبلوماسيين السوفيت ، اختفيا لأنهما كانا يتمتعان بقسط ضئيل من التوجيه وسمحا لنفسهما بشيء من المرونة . ومثل هذا الحادث له تأثير معرقل عند محاولة البناء من جديد والتعمير فى بلاد أجنبية حيث تتوقف النتائج الحسنة على التصرف الواسع الأفق والابتكار والرغبة فى الحصول على فرصة لإظهار المواهب .

من ثلاث سنوات ، وفى أثناء حديث لى مع زعيم دبلوماسى من إحدى الدول الشيوعية ، قلت له إن أى أبلة يستطيع أن يعطل أى نظام ميكانيكى معقد ، وقلت إن الاتحاد السوفيتى لا يستحق أن تعطى له ميدالية لاستعراضه لمقدرته على تحطيم النظام الميكانيكى المعقد الذى يتمثل فى صناعتنا العالمية الحديثة . والتجربة الحقيقية قد تآتى عندما تحاول الشيوعية ، بعد أن تحطم هذا الجهاز الصناعى فى بلاد مختلفة ، أن تبنى جهازاً آخر يحل محل الجهاز الذى دمرته . وأنا أتنبأ بأنهم سيجدون ذلك أمراً شديداً الصعوبة . فإن ما يحدث حالياً عندهم يظهر قيام هذه الصعوبات .

وحتى فى هذه الأيام فإن البناء الشيوعى بدائى وعتيق وعلى أساس واهٍ بحيث

يمكن زعزحته إذا أقيمت في وجهه الصعوبات الخفية التي يمارسها الشيوعيون بنشاط .

إن التنشيط ليس معناه الثورة المسلحة ، فليس لدى الشعوب سلاح ، والثورة المسلحة ستصبح عقيمة . والواقع أنها ستصبح أكثر من عقيمة ، إذ أنها يمكن أن تعجل بحدوث مذبحة . ونحن لا نريد أن يحدث للشعوب السجينة مثل ما فعله الاتحاد السوفيتي بالوطنيين البولنديين في وارسو تحت قيادة جنرال بور .

فقد حرضهم الروس على الثورة ضد الألمان ، ثم وقف الجيش الروسي بالقرب منهم مسروراً بمراقبتهم ، والألمان يبيدونهم ، شاعراً بأن ما يجري معناه أن كلاً من ألمانيا النازية وبولندا الحرة قد ضعفتا . وليس لدينا أى رغبة في إضعاف الاتحاد السوفيتي على حساب أرواح أولئك الذين نوليهم عنايتنا الأولى .

ومع ذلك فإن علينا واجباً ، وهو أن نمنع تحطيم هذه الشعوب ذهنياً وروحياً وهو ما يسعى الاتحاد السوفيتي إليه . فهو يريد أن يقهرهم تماماً كما يقهر الأعداء المدافعين عن النظم الفردية الذين يعلن عنهم في حركات التطهير ومحاکات التجسس .

إننا نستطيع أن نصف هؤلاء الأشخاص البؤساء أمثال كاردينال منزنتي ، وروبرت فوجلر في المجر ، والقسس البروتستانت وميشيل شيكوف في بلغاريا . لقد قرأنا الكلمات التي اعترفوا فيها بأعمال لا يمكن أن يكونوا قد ارتكبوها . وهكذا شاهدنا ماذا يمكن أن يحدث للعقول والأرواح عند ما يعزل الأفراد عن الاتصالات العادية مذعورين ومعرضين إلى تكرار الاعتراف بجرائم كاذبة . وكما قال شيكوف إن الهدف والنتيجة هو أن « يحطموك تماماً » ويجردوك من أى إرادة أو فكر مستقل أو اعتداد بالنفس .

ذلك هو ما تحاول الشيوعية السوفيتية أن تفعله بالشعوب السجينة على نطاق واسع . إنها تعزلها عن الاتصالات العادية في العالم وتوالى شحن عقولهم بالأكاذيب .
إن على الشعوب الحرة أن تحبط أثر هذا الأسلوب البشع . علينا إذا استطعنا أن نحمل إلى الشعوب السجينة شعاعاً من الأمل والمعرفة بالحقائق ، علينا إذا استطعنا أن نبقي حبهم لله والوطن ، وإيمانهم بالأخوة البشرية ، حياً في قلوبهم ، وأن نحفظ عقيدتهم في قيمة كرامة الفرد وقيمه الإنسانية .

إنا نعيش في فزع من الأسلحة الشديدة التدمير ، ولكن لا يجب أن تنهم فقط بالتدمير الجماعي للأحاد فقط ، بل يجب أن يكون هناك اهتمام مساوٍ للتدمير الجماعي للعقول والأرواح .

إن الشيوعية السوفيتية لا تستطيع تدعيم مركزها وبسط نفوذها إلا إذا احتكرت وحدها الوسائل الطبيعية المؤدية إلى عقول الرجال وقلوبهم . وفي تحطيم هذا السلاح تحطيم لأهم سلاح لهذا الاستبداد .

لقد أصبحت مهمة الاتصال بالشعوب التي يستعبدها الاستبداد السوفيتي من أشق المهام وأصعبها ، فالستار الحديدي للشيوعية السوفيتية عليه حراسة شديدة تنبئ عن مدى الضعف الذي يشعر الشيوعيون بأنه قائم في الأوضاع الداخلية .

لقد حدث أثناء الحرب العالمية الثانية أن توقفت عمليات ضرب ألمانيا بالقنابل بناء على رغبة الاتحاد السوفيتي ، وكان السبب الرئيسي في طلب وقف هذه العمليات هو أن الطيارين الأمريكيين كانوا يحملون معهم معلومات عن العالم الخارجي ، ومجلات تصور هذا العالم . وكان الطيارون الأمريكيون يعملون من المطارات الروسية .

وقد منع الاتحاد السوفيتى دولاً مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا من الانتفاع بالمنح المجانية التى كنا مستعدين لإعطائها لهم طبقاً لمشروع مارشال لأن ذلك كان يؤدى إلى فتح ثغرة فى الستار الحديدى .

وسبب من أسباب الانشقاق الذى حدث مع « تيتو » هو أن تيتو لم ينفذ بدقة التنبيهات الخاصة بعدم الالتقاء فى منتصف الطريق مع الغرب المعادى .

واليوم تسعى البلاد التابعة للسوفيت فى أوربا وفى الصين الشيوعية سعياً مقصوداً إلى أن تحمل الولايات المتحدة على التقليل من أعضاء بعثاتها الدبلوماسية والقنصلية ، وحتى إلى قطع العلاقات معها كما حدث فى بلغاريا ، وما ذلك إلا لأن الشيوعيون يخشون حتى من ذلك التسلل الطفيف خلف الستار الحديدى .

فإذا كان على الولايات المتحدة أن تبعث بأى أفكار أو معلومات أو أى رسالة تحمل الأمل إلى الشعوب المغلوبة على أمرها ، فمن الضرورى أن تنشأ أساليب فنية أخرى .

لقد أنشأت الشيوعية السوفيتية كما لاحظنا تنظيمياً وأسلوباً فنياً ، فلها مدارس لتخريج المهيجين ، وعندها محطات الإذاعة الخاصة بها ، ولديها النفوذ الذى تمارسه — علناً وسرياً — عن طريق الصحافة والراديو والسينما فى العالم الحر ، وعندها عملاءها المدربون وجواسيسها .

وليس لدينا نحن سوى وسائل قليلة لنقل الأفكار أو المعلومات إلى ما خلف الستار الحديدى ، ولا نعلم شيئاً عما يجرى خلفه . لقد أنفقنا بلايين الدولارات خلال السنوات الخمس الماضية على الاستعداد لاحتفال قيام حرب بالقنابل والطائرات والمدافع ، ولكننا لم نتفق سوى القليل على حرب الأفكار التى نحن مشتبهون فيها ، ونعانى بسببها فشلاً لا يحجوه أى قدر من القوة العسكرية .

لقد بدأنا نتنبه الآن فقط إلى ما نحتاج إليه ، فلدينا « صوت أمريكا » .
وقد قال عنه السناتور « ما كاهون » في ٢ فبراير سنة ١٩٥٠ إنه يجب
أن يسمى « همس أمريكا » ، ومع ذلك فإنه بعد بداية ضعيفة بدأ يكون ذا أثر
خلف الستار الحديدي بشكل كاف يظهر الإمكانيات الهائلة وراء نقل الأفكار
إلى الشعوب التي لولا ذلك لتحولت إلى جماهير مذعنة من جراء ترديد الدعاية
الشيوعية الذي لا ينقطع . كما أن هناك محطة قوية قد افتتحت بسالونيكافى اليونان
في مارس سنة ١٩٥٠ مما سيساعد على زيادة إمكانيات الاتصال ، وذلك
تطور حسن .

وفى كثير من نقابات العمال قام الزعماء الوطنيون بعمل رائع بإبعادهم العناصر
الشيوعية . واشتركوا مع أعضاء نقابات العمال فى الخارج فى إنشاء الاتحاد الدولى
لنقابات العمال الحرة واستطاعوا بذلك أن ينشئوا بديلاً ومنافساً للاتحاد العالمى
لنقابات العمال الخاضع لسيطرة الشيوعيين .

وهناك منظمة خاصة يطلق عليها اسم اللجنة الوطنية لأوروبا الحرة تكونت
فى يونيو سنة ١٩٤٩ ونالت موافقة قلبية من وزارة الخارجية ، والغرض منها تقديم
المعونة والمأوى للزعماء السياسيين الفارين من أوروبا الوسطى ، ولماوتهم على
استمرارهم فى الاتصال بأصدقائهم فى الوطن ، وإبقاء لهيب الحرية مشتعلأ فى
قلوب مواطنيهم ، وقد أنشأت لها محطة إذاعية خاصة بها « راديو أوروبا الحرة » .
وقد حملت الصحف والإذاعات الشيوعية بشدة على هذه المنظمة وأطلقت
عليها اسم « مشروع » ونسبوا إلى نداء خاص وجهته أثناء حديث لى فى مايو
سنة ١٩٤٨ .

وإنى أرجو أن تصبح هذه المنظمة ذات شأن وخطر كما تصورها الدعاية

الشيوعية وأن يتم ذلك بسرعة وإن كنت أرجو ألا تكون شريرة كما تدعى هذه الدعاية .

وبالرغم من ذلك التطور المشجع فليس لدى الولايات المتحدة وسائل كافية لتوجيه أى رسالة إلى الشعوب الأسيرة فى أوربا وهناك إهمال للشرق بأكمله .

وليس لدى أى إدارة حكومية سلطة كافية أو إمكانية الدخول فى معركة عالمية لتحرير أرواح البشر وعقولهم . وليس لدى الولايات المتحدة القدر الكافى من الكفاءات المطلوبة والأساليب الفنية . وربما كان ذلك ميداناً تستطيع فيه المنشآت الخاصة أن تكون أكثر فعالية . ولكن يجب العثور بطريقة أو بأخرى على أساليب جديدة للقيام بأعمال ضخمة وصارمة .

وتوجيه مثل هذا النشاط يجب أن يوضع فى يد سلطة على درجة عالية من الكفاءة . فنشاطنا العسكرى لديه مثل هذه الكفاءات ممثلة فى هيئة أركان الحرب . وبرامجنا الحكومية للمساعدة الاقتصادية تحت إدارة بول هوتمان وهو فى مستوى الوزراء . ومن الأهمية وضع هذه الجهود تحت إشراف سلطة عليا لتوجيهها من الناحية الاستراتيجية .

لا يمكن أن تحقق الجهود التى تبذل فى النواحي الاقتصادية والعسكرية أثرها الكامل إذا تجاهلنا حملة « الحرب الباردة » وسمحنا بسقوط بلد تلو الأخرى فى براثن الدعاية الشيوعية والإرهاب وتصبح مهياة أمام الشيوعيين عن طريق هذه الأساليب .

إن ذلك التوسع واكتساب المواقع يتم بخطوات واسعة ، ويساعد على ذلك إلى حد كبير جهودنا وعدم قدرتنا على الاشتباك بشكل فعال فى هذه الناحية من

التوتر بين الشعب والحكومة ، وهى تدل على أن الحكومة تشعر بضرورة التجسس على المواطنين وإرهابهم .

إن الأقوال الوثيقة التى أدلى بها أصحابها أمام الأمم المتحدة تشير إلى أن عدد القيمين فى معسكرات الاعتقال يبلغ حوالى ١٥ مليوناً تقريباً .

وقد اختفى كثير من الرسميين الكبار الذين عرقهم شخصياً بطريقة غامضة حيث نسبهم الناس .

إن الأساليب المتبعة داخل روسيا هى أساليب يثور ضدها البشر دائماً وليس هناك من سبب للظن بأن الطبيعة البشرية قد تغيرت حتى فى روسيا . وشعوب البلاد التى اكتسحت أكثر شقاء . فى وسط أوربا كان للدين تأثير أقوى مما كان عليه فى روسيا . وما زال نفوذ الأروام الكاثوليك القوى والمعادى للشيوعية متغلباً . وفى هذه المناطق يوجد حب للوطن من القوة بحيث يحفز الشعب على رفض سيطرة روسيا .

لقد استمرت وطنية شعب بولندا فى الحياة بالرغم من استقطاع كثير من أرضها ولنا أن تثق فى أنها حية اليوم .

ومن الصعب على الحكومة السوفيتية أن تجد فى تشيكوسلوفاكيا أشخاصاً يعتمد عليهم للقيام بالمهام البوليسية الرهيبة التى تمارسها الدولة الشيوعية ، بحيث أنها ترسل روسيين للقيام بها إما بشكل علنى أو سرى .

وفى يوغوسلافيا حيث كانت الحكومة ، وما زالت — متأثرة بالشيوعية نمت ثورة صريحة ضد نوع شيوعية ستالين ، التى فرضت نموذجاً للحياة من صنع موسكو يتعارض مع التقاليد والعادات التى يمارسها الشعب .

وفي ألمانيا يفر الألمان بشكل مطرد من المنطقة السوفيتية إلى ألمانيا الغربية بقصد الهرب من الإرهاب الذي يتعرض له الشعب من الحكام السوفيت .

وكثير من الرسميين المشهورين وأبطال الرياضة في البلاد التي تغلبوا عليها في وسط أوروبا ، والذين سمح لهم بالسفر إلى الخارج قد رفضوا العودة إلى الوطن . وكثير غيرهم كانوا يرغبون في البقاء بالخارج ولكنهم خشوا النتائج التي ستعود على أقاربهم في الوطن .

لقد كنت غالباً ما أتحدث بصفة سرية وبروح الصداقة مع المندوبين الرسميين للأمم المغلوبة على أمرها في وسط أوروبا أثناء اجتماعات الأمم المتحدة . وكانوا يحكون قصصاً حقيقية ومنفصلة عن الفساد بداخل بلادهم ، وعن انتشار الفرع والشك وعدم الثقة بين الرسميين الشيوعيين نتيجة لتوقع كل منهم للتكرار المحتم لحركات التطهير وتساؤله عما إذا كان الدور سيكون عليه أم على زميله .

وهناك بالطبع جانب آخر للصورة ، فإن الشيوعية السوفيتية تهيب أشياء معينة لأناس معينين . وعليه فمن سوء التقدير افتراض سوء الأحوال في كل شيء ، وافتراض أن كل فرد غير راض عن حاله . والزعماء السوفيت يسعون إلى إمداد الجماهير بما يلزمهم كأنهم قطع من الحيوانات الأليفة . فهم يعتنون بهم كما يعتنون بقطعان الغنم ، فيسوقونهم إلى الحقل لترعى ، يسوقونهم إلى المأوى ويقومون بحلبهم وهم يزودونهم بالطبيب البيطري ومستشفاه . إنهم يقدمون لهم ضماناً بنفس الطريقة التي يعطى بها الفلاح ضماناً لأبقاره الوديمة .

ولكن هناك شواهد عديدة في أوروبا على أن الملايين من الشعوب غير راضية في صميمها عن الحكم الاستبدادي الذي تمارسه الشيوعية السوفيتية .

تحت الضغط . وإذا لم يكن هناك ضغط فمن الممكن أن يحدث تطهير وأن تلتئم جراح التنظيم على مهل . وهكذا يستطيع الاستبداد أن يسير في طريقه . إذا لم يوجد ضغط فسيستوفر الوقت للعودة مرة ثانية إلى المكتب السياسى ومداولاته .

إن هناك حاجة إلى تعريض استبداد الشيوعية السوفيتية إلى ضغط قد يحدث إذا قمنا بنشر الحقائق والآمال ، وأن نتق أن الشعب الأمريكى صلب لا يلين في موقفه بشأن الحرية الإنسانية ، وإنه غير راغب في القيام بصفقة مع سادة الاستبداد يضحون فيها بالشعوب السجينة .

تحت ضغط الإيمان والأمل والأعمال السلمية يمكن أن ينهار بنيان الحكم الشيوعى الصارم الشديد الوطأة الذى تجاوز مداه .

الفصل الحادى والعشرون

حاجاتنا الروحية

إن هناك شيئاً ما يسير بشكل خاطئ فى أمتنا ، وإلا لما أصبحنا فى هذا الحرج وفى هذه الحالة النفسية . لا يجدر بنا أن نأخذ موقفاً دفاعياً وأن يتركنا الذعر . إن ذلك أمر جديد فى تاريخنا .

إن الأمر لا يتعلق بالماديات فلدينا أعظم إنتاج عالمى فى الأشياء المادية . إن ما ينقصنا هو إيمان صحيح قوى ، فبدونه يكون كل ما لدينا قليلاً ، وهذا النقص لا يعرضه السياسيون مهما بلغت مقدرتهم ، أو الدبلوماسيون مهما كانت فطنتهم ، أو العلماء مهما كثرت اختراعاتهم ، أو القنابل مهما بلغ من قوتها . ففى شعر الناس بالحاجة إلى الاعتماد على الأشياء المادية فإن النتائج السيئة تصبح أمراً حتمياً .

وفى بلادنا لا تجتذب نظمنا الإخلاص الروحى اللازم للدفاع عنها . وهناك حيرة فى عقول الناس وتآكل لأرواحهم ، وذلك يجعل أمتنا معرضة للتغلغل المعادى ، كما كشف عنه نشاط الجواسيس الذى تم كشفهم حتى الآن . ولن نستطيع أى إدارة لمكافحة التجسس أن تقوم بحمايتنا فى مثل هذه الظروف .

فى الخارج ، لا يمكن تنفيذ سياستنا إلا بالمال والبضائع . وهذه الوسائل محدودة المجال ، ولكونها كذلك فإن سياستنا محدودة الأثر ؛ والسياسة المحدودة هى حتماً سياسة دفاعية . والسياسة الدفاعية خاسرة حتماً .

إن قوادنا العسكريين يحددون اليوم ما يتصورون أنه سيكون منطقة الدفاع الاستراتيجية العسكرية ولعلمها منطقة شمال الأطلنطى كما أوضحتها معاهدة شمال الأطلنطى . إننا نرسم خطأ شبيهاً بخط ماجينو ثم نقوم بتقويته باعتباره خط الدفاع عنا .

إن الاقتصاديين ، وخبراء الميزانية ، ورؤساء الإدارات والكونجرس يقومون بإحصاء المبالغ التى يمكننا الاستغناء عنها للمساعدات الاقتصادية . وقد تكون النتيجة ٥ مليون دولار مثلاً ، وعندئذ نبدأ فى دراسة أما كن إنفاقها حيث تأتى بأفضل النتائج . وإذا تكلمنا بصفة عامة فإننا نقوم بإنفاقها داخل المناطق الاستراتيجية التى حددها العسكريون .

ونتيجة هذا التخطيط العسكرى والاقتصادى تشييد قلعة نحاول تحصينها وتمويلها . وليست لنا أى سياسة إيجابية خلاف ذلك لأننا لا نستطيع أن نسير إلى أبعد من ذلك بالأشياء المادية لأننا قد استنفدنا فعلاً وسائلنا المادية إلى أقصى حد . ولا نستطيع أن نوسع مجال سياساتنا إلى أكثر من ذلك إذا كان معنى ذلك زيادة إنفاقنا المادى . إن السياسات الإقليمية كما عبر عنها حلف ريو وحلف شمال الأطلنطى ومبدأ ترومان لليونان وتركيا تفترض أن الأمريكتين وأوروبا الغربية والبحر الأبيض المتوسط تحددان المدى الذى نهتم به لأن هذه السياسات تحدد دائرة اهتمامنا العسكرى والاقتصادى الحالى . ويبدو أننا قد فقدنا الروح الحية التى حفزت لنكولن على أن يقول فى إعلان استقلال الولايات المتحدة إنها أعطت الحرية ، ليس لشعب هذا البلد وحده وإنما أمل العالم للأوقات المقبلة ، إن ذلك هو الذى أعطى وعداً بأنه عندما يحين الوقت المناسب فإن الأغلال يجب أن ترفع عن عاتق جميع الرجال .

وحتى وقتنا الحالى حافظ الشعب الأمريكى دائماً على هذه الروح التى يمكن أن نبعث بها إلى مدى أبعد بكثير من المدى المحدود لإمكاناتنا المادية . إن هذه الصفات هى التى جعلت منا دولة عظمى . لقد كان تأسيس أمتنا تجربة للحرية الإنسانية . وأنظمتنا تعكس إيمان مؤسسيها بأن الناس من خلق الله ، وأن مرجعهم إليه ، وأنه أسبغ عليهم من نعمه وزودهم بحقوق ثابتة وأن عليهم واجبات فرضها عليهم القانون الأخلاقى ، وأن من واجب الأنظمة الإنسانية أن تنمى الإمكانيات التى منحها الله لهم قبل كل شئ . لقد كنا نعتقد إذا قمنا بالبناء على هذا الأساس الروحى أننا نبين السبيل أمام الناس فى كل مكان لأفضل طريقة للحياة وأرغدها عيشاً .

وقد قمنا بإثبات هذه الحقيقة . فقد نشأت لدينا منطقة روحية وعقلية وقوة اقتصادية لم يشهد العالم لها مثيلاً . ولم يكن ذلك قاصراً علينا ، فالواقع أن نشره فى العالم كان موضوعاً رئيسياً ، فرحبنا بالملايين من البلاد الأخرى لمشاركتنا على قدم المساواة فى الفرص التى أتاحها لنا المؤسسون وخلفاؤهم . وقمنا بعرض نتائج تجربتنا على الملا بحيث يراها الجميع ويتبعونها إذا شاموا . وقمنا بنشر مثلنا العليا فى جميع أنحاء العالم عن طريق نشاط الإرساليات وإنشاء المدارس والكليات ، وقدمنا المساعدة والتسهيلات لأولئك الذين سعوا إلى اتباع طريقنا من أجل إنشاء مجتمعات تحظى بقدر وافر من الحرية الإنسانية .

ومهل ذلك أمر تسيير السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، ففي تلك الأيام كان النفوذ والفرص التى تتاح فى الخارج ، والأمن الداخلى لوطننا تأتى كنتاج فرعى لما كان يقوم به شعبنا فى العالم . ولقى الأمريكيون الترحيب فى كل مكان لأنهم ، كما كانت نظرة الناس إليهم ، كانوا يعملون من أجل هدف إنسانى

مشارك . ولم يكن يحيط بالفرصة الاقتصادية المتاحة لنا أى خوف أو غيره مثل
التي أحاطت بكثيرين غيرنا . لقد كنا أقل تسليحاً من أى دولة غربية ، ورغم
ذلك فإننا لم نتعرض لأى خطر فى مدة قرن كامل من الزمان .

ولم يكن أى حاكم أجنبى يستطيع أن يحمل قومه على محاولة تدمير « التجربة
الأمريكية العظمى » التي كانوا يعجبون بها أو تدمير النتائج الروحية التي كانوا
يشاطروننا إياها .

وساءت هذه الظروف لمدة قرن من الزمان أو يزيد . وعندئذ ، ما إن تضخمت
قوتنا المادية ، حتى بدأ أن قوانا الروحية تتضاءل ، وبدأ أننا أصبحنا غير مهتمين
بالسير فى التجربة العظمى لأجل صالح الجنس البشرى ، وأصبحنا أكثر اهتماماً
بأن نجعل لأنفسنا أكبر كمية من القوائد المادية ، وبدأ أن أفق نظرنا يضيق
وأن إحساسنا بواجبنا نحو نشر رسالتنا يتضاءل . وأصبح الآخرون ينظرون إلينا
كمورد يمكن الحصول على المال والأشياء المادية منه ، أكثر مما ينظرون إلينا كمنبع
للالهام والإرشاد .

لقد تقابلنا مع أفسى الاختبارات التي يمكن أن يلتقى بها أى شعب وهو
اختبار الحياة فى رفاهية .

لقد قال يسوع إن هذه الأشياء المادية سيحظى بها أولئك الذين يعملون من
أجل ما أمر به الله ومن أجل تحقيق عدالته . ولكن عندما يحدث ذلك فعندئذ
يبدأ الامتحان الأكبر ، لأن هذه الأشياء المادية كما أندر يسوع — يمكنها أن
تصبح الصدا الذى ينخر فى الأرواح .

كذلك فإن لدينا نموذجاً معروفاً ، فالرجال الذين لديهم إحساس بالواجب
إزاء كائن أعلى يجاهدون لتحقيق إرادته ، لأن إيمانهم يمنحهم القوة والفضيلة

والحكمة المبسطة . إنهم لا يبنون ليومهم فقط بل للغد ، وليس لأنفسهم وحدهم . وإنما للجنس البشرى . ومجتمع هذا أساسه ستكون من نتائج الثروة والرفاهية للكثيرين إذا ساعدته الأحوال ، وعندما تأتى هذه المنتجات الفرعية فإنها تكون طيبة إلى درجة أنها تشجع على الاعتقاد بأنها النهاية المرتقبة . وبذا سيبتعد الناس عن بذل الجهود الإنشائية للأجل الطويل ويبدأون الصراع من أجل الحصول على الأشياء المادية .

ومع ذلك التغير ينمو خطر متزايد . فالأمريكيون قد حصلوا على الأمن بالطريقة الوحيدة التى يمكن بها ضمان الأمن ، أعنى كنتيجة فرعية لمساهم العظم . وعندما بدأنا فى التقاعس عن سعينا ، نطلب الأمن كنهاية فى حد ذاته ، أخذ الأمن يزداد بعداً عنا ، وستظل الحال دائماً هكذا . ومهما تكن درجة ثرائنا فالأمن لا يمكن شراؤه بأى ثمن تقضى . وخمسة بلايين أو خمسون بليوناً لا تكفى ، فالأمن والسلام ليسا سلعتين يمكن شراهما . لقد حاول الأباطرة الرومان أيام انحذارهم أن يشتروا السلام ، وكانت النتيجة فتح شهية أولئك الذين كانوا يسعون إلى تدميرهم .

وبينما ينحدر نفوذنا وأمننا ، فإن نفوذ الشيوعية السوفيتية وأمنها آخذان فى الارتفاع . فعندما يقوم المكتب السياسى برسم سياساته فإنه لا يقول إنه لا داعى لاتخاذ سياسة بشأن جواتيمالا أو اتحاد جنوب أفريقيا أو الولايات المتحدة الأندونيسية ، لأنها بعيدة جداً ولا يمكن للجيش الأحمر أو المعونة الاقتصادية أن تبلغها ، فالشيوعية السوفيتية لا تعتمد على أى من هذين التديرين كعامل رئيسى فى رسمها لسياستها . إنها تستطيع أن تنفذ بل هى تنفذ فعلاً سياسات تحمل طابع « تجربة الشيوعية السوفيتية العظمى » ، تلك التجربة التى استطاع بها

الشيوعيون أن يجتذبوا إليهم خيال شعوب العالم ، تماماً كما فعلنا نحن في القرن التاسع عشر بالتجربة الأمريكية العظمى .

وإننا نعلم أن التصويرات الشيوعية خادعة ومضللة ، ونعلم أن الشيوعية السوفييتية لن تفتح أبواب التجربة التي قاموا بها في وطنهم للحكم عليها حكماً حراً محايداً ، ونعلم أن أولئك الذين يقعون في براثنهم من جراء الإغراء الزائف لهذا التصوير سرعان ما يدركون الفرق بينها وبين الحقيقة . إن العنكبوت ينسج بيتاً جميلاً يتألق في ضوء الشمس ويدعو الدباب إلى صالونه . والدعاية الشيوعية جذابة مثل بيت العنكبوت . ومتى وقع في قبضتها شعب فإن الاستبداد يمتص قوامه الروحية . ولكن الشيوعية كأمّل لها قبول عند الجماهير في كل مكان من آسيا وفي جزر الباسفيك وجنوب أمريكا وأفريقيا وحتى في أوروبا الغربية .

لقد قال ستالين : إن قوة وحيوية الماركسية — اللينينية ، تكمن في أنها تركز نشاطها العملي في الحاجة إلى تنمية الحياة المادية للمجتمع .

ويبدو أن كثيراً من البلاد غير الشيوعية بما في ذلك كثير من الدول المسيحية الغربية تعطي الأولوية لتنمية « الحياة المادية للمجتمع » وتجعل من الروحية أمراً ثانوياً يتعلق بالأفراد أنفسهم . ويتخذ الشيوعيون ذلك مثلاً لكي يثبتوا أنه حتى المجتمعات الغربية كان عليها أن تتبع النظريات المادية للشيوعية ، ولا يقوم الزعماء الغربيون بإنكار ذلك بطريقة مقنعة ، وهكذا يرتفع المستوى الأدبي للشيوعية السوفييتية في العالم بدرجة كبيرة .

إن الصعوبة ناشئة من أننا نقف موقفاً غامضاً من إيماننا ومن العلاقة التي بين هذا الإيمان ونشاطنا .

إننا لا نستطيع أن نتحدث ببلاغة عن التحرر والحرية وعن الحقوق الإنسانية

والحرىات الأساسية وعن الكرامة والقيمة الإنسانية للفرد ، ولكن معظم حديثنا مشتق من فترة كان مجتمعنا فيها قائماً على الفردية .

ونتيجة لذلك فليس لها أثر كبير عند أولئك الذين يعيشون في ظروف يكون معنى الفردية فيها هو الموت المبكر .

ونستطيع كذلك أن نتحدث بىلاغة عن التقدم المادى الذى حققناه ، وعن روائع الإنتاج الجماعى ، وعدد السيارات وأجهزة الرادىو والتليفون التى يمتلكها أفراد شعبنا ، ولكن المبالغة فى وصف الماديات يعطى البعض فكرة بأننا قد أفلسنا من الناحية الروحية ، وتجعل من البعض حاسدين لنا وأميل إلى التمجيد الشيوعى « للجهود الجماعية » من أجل تنمية الحياة المادية للمجتمع .

وإننا واقعون فى مأزق وهو مأزق خطير . ولأننا لم نخرج من هذا المأزق فإن نفوذنا الروحى فى العالم قد تضائل وأصبحنا مقيدىن فى المنطقة التى نستطيع أن تصل إليها إمكانياتنا المادية مثل المدافع والبضائع . وهذا هو السبب فى أن من الممكن أن تتم الإحاطة بنا سريعاً .

إننا لا نستطيع أن نكافح الشيوعية السوفيتية فى العالم ، وأن نحيط أساليبها فى الخداع والإرهاب والعنف ، ما لم يكن لدينا إيمان واستعانة بالوسائل الروحية فى مجتمعنا الحديث المعقد ، والتى تحول نفسها إلى أعمال خالصة من الدناءة وظروف الحياة الذليلة التى لا يمكن أن تنمو فيها الروح .

إننا فى صميم أنفسنا غير متأكدين أين نضع أقدامنا بين الفردية والمادية ، وإيماننا ينقصه القوة والتعريف الواضح الذى يجعله ينتشر فى العالم .

إن الإيمان الذى كان لدى المؤسسين رفع من شأن الفردية ، لأن البيئة الأساسية كانت تتطلب الابتكار والإقدام . إن الجهود الفردية كانت أفضل الطرق

للحصول على الرضاء عن النفس الناتج من الشعور بالمقدرة على البناء . ولأن القدرة البنائية الفردية كانت عادة الوسيلة التي ازداد بها ثراء المجتمع بصفة عامة .

ولكن المغالاة في الفردية ليست جزءاً لا يتجزأ من تراثنا الدينى . لقد رفع الإيمان اليهودى والمسيحى دائماً من شأن واجب الفرد تجاه إخوانه . إن قانون الأنبياء الأخلاقى يتركز فى وصيتين رئيسيتين « أنت ستحب الرب إلهك .. وأنت ستحب جارك ونفسك .. » إن هناك اختلافاً جوهرياً بين مجتمع مادى ومجتمع روحى .

والاختلاف ليس فى أن المجتمع الروحى فردى بحت ، بينما المجتمع المادى جماعى بحت ، وليس معنى ذلك أن المجتمع الحريتهجاهل الرفاهية المادية ، بينما يعطى المجتمع المادى الأولوية للرفاهية المادية باعتماده على تنمية شعور الفرد بالواجب تجاه إخوانه ، وعلى رغبته فى ممارسته للسيطرة على نفسه ، ومنعها من التخلّى عن واجبها . والمجتمع المادى اللادينى الذى ينكر وجود الإله أو القانون الأخلاقى لا يمكنه أن يعتمد على حب الله أو حب الجار ، فيجب عليه إذن أن يعتمد على الإرغام الحكومى أكثر من السيطرة الاختيارية .

لقد أخفقنا بشكل يدعو إلى الرثاء فى أن نرى أن من الممكن الحصول على عدالة اجتماعية دون أن نمارس الإلحاد والمادية ، إن ذلك يعتمد على الرغبة الاختبارية للفرد فى قبول أو التخلّى عن الالتزامات الاجتماعية تجاه الفرد الآخر .

ونتيجة لذلك فإن كثيراً من قومنا قد فقدوا إيمانهم فى مجتمع حر . وكأمة فقدنا كذلك إيماننا الدينى وممارسة شعائرها الدينية ، رغم أننا ما زلنا متدينين . إننا نفرق بين الدين وممارسة الدين ، ولم نعد نؤمن بأن الإيمان يتمشى مع الظروف الحديثة .

ومتى تحطمت الصلة بين الإيمان والعمل فلن نستطيع بعد ذلك أن ننمى قوة روحية نستطيع نشرها في جميع أنحاء العالم . إن المسلك والقذوة اللذين كتب عنهما مؤسسو أمتنا لم يعودوا بعد الفناء الذى يضىء لأولئك الذين يعيشون فى منفى سحيق تحت قهر استبدادى ، وليس لدينا أى رسالة نبعث بها إليهم للابقاء على حياة الأمل والإيمان عندهم .

إن علينا أن نغير كل ذلك ، إننا نستطيع ، بل يجب ، أن نرفض كلية النظرية الماركسية القائلة إن الأشياء المادية لها الأولوية ، والروحية تابع لها . إن العبودية والاستبداد لا يمكن أن يكونا صواباً حتى ولو بصفة استثنائية . ويجب ألا نخشى وضع الإيمان فى مرتبة الصدارة بالنسبة للحرية الإنسانية والتحرر وأن متمسك بالرأى الدينى القائل : إن الله قد خلق الإنسان لكي يكون أكثر من منتج مادى وأن غايته النهائية شيء آخر غير الأمن الجسمى . يجب أن تؤمن بأنه يجب تحرير الناس فى كل مكان من التضييق الروحى والعقلى والاقتصادى المتزايد بحجة أن ذلك سينمى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع الذى ينتمون إليه .

ويجب أن نفهم كذلك وبوضوح أن مجتمعاً حراً ليس معناه مجتمعاً يسعى كل فرد فيه لنفسه ، بل إنه مجتمع متناسق ، والقيود المفروضة فيه هى قبل كل شيء روابط الأخوة المنبعثة من الإيمان . فإن الناس خلقوا لكي يعيشوا إخواناً فى رعاية الله ، وأن كل رجل حفيظ على أخيه وأن علينا أن نحب جيراننا كما نحب أنفسنا .

وهذه العقيدة تترجم نفسها على شكل مجتمع من الأفراد المحبين لله ولإخوانهم والذين يعملون بهمة أداء لواجبهم ولإرضاء أنفسهم وليس عن طريق الإرغام ، والذين يتألون الضمان لأنفسهم ولعائلتهم عن طريق قدرتهم وإرادتهم الاختيارية

على الكسب والادخار ، والذين يعتمدون على أنفسهم وتديرهم قادرين على مواجهة تغير الظروف ، والذين لا تعنى الحياة عندهم مجرد النمو العضلي والمتعة ، وإنما نمو العقل والروح .

وهذه العقيدة تترجم نفسها أيضاً على شكل هيئات عامة يتعاون الرجال عن طريقها تعاوناً اختيارياً في الشؤون القومية والمحلية لعمل ما لا يمكن عمله بغير هذه الطريقة .

ولكن السلطات الحكومية مقيدة في جميع الأزمان والأمكنة بالمبدأ القائل بأن العمل الحكومى يعبر ، ولكن لا يكون بديلاً ، عن القبول الاختيارى للمسئولية الاجتماعية ، وأن على الأعمال الحكومية أن تكف عن الظهور بمظهر من يحاول أن يأخذ مسئولية الأفراد ليلقيها على عاتق الحكومة .

والحد من سلطان الحكومة يحتم وجود شيء من البعد عن الكمال . وذلك لا يثبت أن النظام خاطيء ، ولا يجب أن يجعلنا نشعر بالحجل أو القهر بل إن ظهور بعض الخلل قد يكون معناه أن النظام سليم ، فالطبيعة الإنسانية بها بعض الخلل حتى في أحسن حالاتها ، وأن أى نظام مؤسس على الطبيعة الإنسانية به بعض العيوب ، والنظام الوحيد الذى به أى عيب هو نظام استبدادى « سلطة لا حد لها قائمة على أساس القوة وليس القانون » (متالين ص ١٢٩) . وعليه فمن الناحية النظرية فإن عدم الانسجام ووجود الخلل يمكن إبعادهما ، ويمكن التخلص بسرعة من أى عقبات ، وبذا يمكن حدوث التناسق الميكانيكى الكامل . ومع ذلك فإن محاولة عمل ذلك تخلق قوى أديية كبيرة ، وهذه هي الحال التى يصور الغرور عندها للرجال أنهم يستطيعون أن يعملوا أحسن من عمل الله .

إن حاجتنا الكبرى هي أن نستعيد ثقتنا في تراثنا الروحى . فالاعتقاد

الدينى فى الطبيعة الأخلاقية وفى قدرة الإنسان تتمشى ، ويجب أن تتمشى مع جميع المجتمعات على مر الأجيال الماضية والآتية . إنه يتمشى مع ظروف المجتمع الحديث المعقد . إننا فى حاجة إلى ذلك إذا أردنا أن نكافح بنجاح أساليب ووسائل الاعتقاد المادى .

لن تكون هناك فائدة من إنشاء أصوات أمريكا أخرى عالية الصوت إلا إذا كان لدينا شىء نقوله يكون أكثر إغراء مما قيل حتى الآن .

وإيجاد هذه الرسالة هو قبل كل شىء مهمة الزعماء الروحيين لأمتنا . وبعثورهم عليها يستطيعون أن يساهموا بشكل حاسم فى الإحباط السلمى للأساليب الشريرة والخطط التى تعدها الشيوعية السوفيتية .

إن كثيراً من الوعاظ والمعلمين يأسفون لأن المعرفة العلمية قد زادت قدرة الإنسان على الأذى إلى درجة كبيرة ، ولا يجب أن نصدق أن المعرفة الجديدة فى حد ذاتها شىء يمكن الهرب منه .

إن القوة المادية الكبيرة تكون خطرة فى عصر المادية فقط ، وليس فى عصر روحى . والمعرفة العلمية الجديدة خطرة اليوم لأنها حدثت فى وقت أخفقت فيه الزعامة الروحية أن توضح الصلة بين العقيدة والعمل . ولعله يكون أكثر أهمية لو أن العبادة الروحية تطورت بدلاً من محاولة وقف التقدم العلمى أو الرجوع به القهقرى .

لقد كتب الرئيس ولسن قبل وفاته بأسابيع قليلة مقالاً استعرض فيه تهديد المبادئ الثورية وأعمال الشيوعية وختمه بقوله : « إن اختصار المسألة بأسرها هو ما يلى : إن حضارتنا لا تستطيع الاستمرار فى البقاء من الناحية المادية إلا إذا استردت روحانياتها » . . . هذا هو التحدى النهائى لكنائسنا ومنظماتنا السياسية وللرأسماليين عندنا ولكل فرد يخاف الله أو يحب بلده .

الفصل الثانى والعشرون

خاتمة

لم يعرف العالم سلاماً ثابتاً ، وليس هناك بالتأكيد محل للتفاوض . كما أنه ليس هناك أيضاً محل للافتراض المذعور بأن الحرب أصبحت أمراً محتوماً ، بل إن هناك سبباً معقولاً للاعتقاد بإمكان المحافظة على السلام وذلك ببذل الشعب الأمريكى — بالاشتراك مع الشعوب الحرة الأخرى — جهوداً إيجابية وحسنة التوجيه لإحباط أساليب الشيوعية السوفييتية فى الخداع والإرهاب والعنف . وقول ذلك ليس معناه أن نصفر فى أثناء سيرنا فى الظلام ، فلدننا اليوم رصيد من أجل السلام لم يحصل عليه أى جيل من قبل . فجميع الجهود والآلام التى عاتها الأجيال السابقة لم تذهب هباء ، بل قربتنا من هدف السلام المنشود .

١ — إن هناك استنكاراً أدبياً فى العالم كله ضد الحرب بشكل لم يسبق له مثيل . فالأمر الذى لا يكاد يصدق هو أنه اليوم وبعد مرور ثلاثين عاماً من قيام الحرب العالمية الأولى نشأ شعور عالمى واسع النطاق بأن الحرب عمل خاطئ ، وأنه يجب ألا تستخدم كأداة فى السياسات القومية . فعلى مر القرون التى سبقت كان ينظر إلى الحرب دائماً كإجراء دولى قانونى ، وحتى مؤتمراً لاهاى للسلام لسنة ١٨٩٩ ، ولسنة ١٩٠٧ ، لم يحاولوا أن يضعوا حداً للحرب وإنما حاولوا أن يضعوا لها خطوطاً بحيث تجعلها أقل وحشية وأكثر تحملاً .

واليوم وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح الحكم الأدبى ضد الحرب قريباً من أن يكون عالمياً ، ومن القوة بحيث يحسب له حساب أكثر بكثير عن ذى قبل .

ولم يعد هناك تمجيد للحرب . والنظرة الدينية عن « الحرب العادلة » قد تغيرت بعد أن أصبحت الحرب تعنى التدمير الجماعى دون ما تمييز بين المشتركين وغير المشتركين فيها .

وعندما يتحدث زعماء الدول الكبرى فى قاعة الاجتماعات العالمية ، يحاول كل منهم أن يقنع الحاضرين والعالم بأنه أكثر حباً للسلام من غيره . ويقوم الزعماء السوفييت بتوجيه « حملات للسلام » فى الأمم المتحدة والدعاية للسلام فى جميع أنحاء العالم ، إنهم يدافعون عن حرب الطبقات ولكنهم يذمون الحرب الوطنية ، على الأقل فى العلن ، وفى الولايات المتحدة شعور عام سيكون — إذا استمر — عقبة كأداء فى سبيل أى محاولة لشن ما يسمى بالحرب الوقائية واستفزاز أو خداع العدو المحتمل بأعمال من الممكن أن تصبح مبرراً للحرب . وقد يشعر البعض أن أمتنا مجهزة تجهيزاً حسناً بحيث تكسب حرباً وطنية حقيقية أكثر من أن تكسب حرباً طبقية . وبالرغم من ذلك فالرأى العام لديه وسائل حاسمة لكبح جماح أى فرد قد يشعر بأن مجالات الاختبارات جميعها من السوء بحيث تكون الحرب معها أمراً محتملاً .

إننا ننتمى إلى جيل تعرض فيه عدد لا يحصى من الكائنات الإنسانية إلى أهوال لا يمكن تصديقها . ونحن نعلم أن الملايين قد احتملت آلاماً لا تطاق . بأمل أن هذه الآلام الشديدة قد تزيد من حجم الآلام إلى درجة هائلة ، بحيث ترغب الذين يحيون بعدهم على إيجاد سبيل للحياة فى سلام . وقد لا نكون وجدنا هذا السبيل بشكل آلى ، ولكننا وغيرنا قد تحركنا على الأقل ، وبشكل لم يسبق له مثيل ، نحو نبذ الحرب كوسيلة لتحقيق غايات حسنة .

٢ — إن لدينا ، فى الأمم المتحدة ، منظمة عالمية لتدعيم الحكم الأدبى فى

العالم ، ومن أجل تركيز هذا الحكم ضد أى معتد محتمل . ولا نستطيع أن نتنبأ بمستقبل الأمم المتحدة ، ولكننا نستطيع أن نعلم أنها حتى بحالتها هذه أداة قوية من أجل السلام .

إنها أقوى بكثير من عصبة الأمم التى انهارت قبيل الحرب العالمية الثانية ، وكل أمة ذات قوة عسكرية عضواً فى الأمم المتحدة . والولايات المتحدة لم تكن عضواً فى عصبة الأمم على الإطلاق . وكان كل من الاتحاد السوفيتى وألمانيا مجرد عضوين . وفى نهاية عام ١٩٣٩ كانت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وألمانيا واليابان وإيطاليا خارجها ، ولدينا الآن منظمة للسلام ، وبالرغم من عدم كفايتها فهى أقدر بكثير من سابقتها .

٣ — إن هناك خوفاً من الحرب لا مثيل له من قبل . إن الخوف عاطفة سيئة إذا كانت تشل الحركة الإنشائية . وهى سيئة أيضاً إذا أدت إلى حالة من الفزع . لأنه إذا اندفع ركاب أحد القوارب فى فزع من جانب إلى آخر فإنهم بذلك يقلبون القارب . ونحن لا نريد هذا النوع من الخوف ، ومع ذلك فهناك خوف جدير بالاحترام ، فإننا نستطيع أن نستفيد من الوقوف بحذر تجاه قوى الطبيعة الغامضة متى منحنا إياها الله ، والتى يمكن للحرب أن تسيء استعمالها فى شرور لا حد لها .

٤ — إن هناك تسليماً أكثر من ذى قبل بأن السلام ليس حالة من السكون والركود فى العالم ، بل يمكن ، ويجب أن يكون ، حالة من التغير الاختيارى . فى الماضى كانت الحرب نتيجة للاعتقاد بأن التغير غير ممكن ، وأنه لا يمكن حدوث أى تغيير فى الحياة الدولية إلا بالحرب ، وهذا هو السبب فى أن الحرب كانت تعتبر عملاً وطنياً له صفة قانونية .

ومنذ توقف القتال بعد الحرب العالمية الثانية حدثت تغيرات هامة بطريقة سلمية . وقد أوردنا بعضاً منها . وأمام ذلك التقرير فليس من المستطاع أن تدعى أى دولة منصفة بأن الحرب يمكن أن تجعلها دولة أعظم ، وتستحق أن تتاح لها فرصة في العالم ، فلم يحدث أن ضرب التاريخ مثلاً أوضح من ذلك في إمكان حدوث التغير السلمي وأن ذلك أمر ضروري للسلام .

٥ — إننا نرى الخطر في وضوح لم يحدث من قبل . فقد جرت العادة في الماضي على أن تحدث الحروب بسرعة مذهلة وفي غفلة من الشعوب . ولكننا اليوم نرى الخطر ، وكنا نراه قبل ذلك . وليس من الأمور السارة أن تشاهد الخطر ، وبعض الناس يفضلون أن يغمضوا أعينهم عنه حتى ولو أدى ذلك إلى أخذهم على غرة ، وعلى أى حال فإن ذلك لا يؤدي إلى السلام .

لقد كان خطر الحرب قائماً دائماً ، ومن المحتمل أن يستمر ذلك بالنسبة للجيل القادم . وإذا حدث في أى وقت في المستقبل القريب أن بدا أن خطر الحرب قد زال ، فإن هذه الفترة تحمل أعظم الأخطار . لأن ذلك سيحفزنا على الاسترخاء والإهمال وتجريد أنفسنا من السلاح المادى والمعنوى . وبعملنا هذا نعرض أنفسنا للهجوم المفاجيء الذى يحتمل أن يأتى في الغالب في مثل هذه الفترة .

فإذا كان علينا أن نعيش في ظل الخطر ، فإن ذلك سيكون أسلم ، رغم أن مشاهدة الخطر أمر غير سار ، لأن معنى ذلك أن هناك فرصة أفضل لتجنب هذا الخطر .

٦ — إن الشعب الأمريكى يرى اليوم بوضوح لم يتها من قبل ، مدى المسئولية التى يتحملها في العالم . وذلك أمر هام إذ أن الحوادث تدفع بالزعامة بين أيدينا .

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تحول الشعب الأمريكي الذي كان يمتلك أعظم قوة في العالم إلى حياة ناعمة وعاطفية وغير منظمة ، وهجرنا مادعا إليه جورج واشنطن من اتخاذ « موقف دفاعي متين » . ولم يكن ذلك مبدأ اتبعناه ، أو سياسة مرسومة . وإنما لأننا وجدناه موقفاً غير صريح ، وتبنينا سياسة وهمية للعزلة ، ورفضنا الانضمام إلى عصبة الأمم ، وسعينا إلى عزل اقتصادنا لكي نصبح الواحة المزدهرة في عالم من البؤس . لقد كنا بغير بصيرة ، فلم نر أن النظريات الثورية لما ركس قد وجدت مأوى لها في روسيا ، وأن البؤس واليأس كانا يريان النازية في ألمانيا . وخلبت الصورة الجميلة التي تتكون من الكلمات لب الكثيرين ، مثل حلف كيلوج — بريان ، وظنوا أن النتائج الكبرى يمكن أن تتم بسرعة وبدون مشقة في العمل .

ولكن الشعب الأمريكي سلك سلوكاً مغايراً بعد الحرب العالمية الثانية فلم تنتكس إلى حالة من التراخي ، فنحن نحفظ بمجهاز عسكري قوى ، رغم أن ذلك يعنى القيام بتضحيات هامة . وحققنا رفماً جديداً في مستوى الإنتاج أثناء السلم ، وأظهرنا استعدادنا لمشاركة الآخرين لنا فيه . فمئذ انتهاء الأعمال العدوانية وضعنا تحت تصرف البلاد الأخرى حوالى ٣٠ بليون دولار من المنح والقروض ، واستطعنا بذلك أن نزود كثيراً من الدول بالحد الاقصادى اللازم لحياة شعوبها . وفي العشر سنوات التى سبقت عام ١٩٥٠ بلغت قيمة المساعدات الأهلية الخاصة للخارج ما تزيد قيمته عن بليون دولار .

وتولت الولايات المتحدة الزعامة في الدعوة إلى إنشاء منظمة عالمية ، ولعبت دوراً نشطاً في أعمال هذه المنظمة . وقد اشتركنا في منطمتين هامتين للأمن الجماعى داخل نطاق ميثاق الأمم المتحدة . وفي كل من هاتين المنطمتين قمنا بالتنازل عن بعض سيادتنا لصالح الدفاع الجماعى عن النفس .

وذهب الشعب الأمريكي بأجمعه إلى أبعد مدى من أجل إصلاح العجز الذى ساعد على قيام الحرب العالمية الثانية ، وساهم زعمائنا السياسيون فى وضع بعض السياسات الهامة من أجل السلام ، وساندتم الشعب الأمريكى فى ذلك بشجاعة وبتضحيات منه . وهذه السياسات غير كافية ، ويجب إكمالها وتقويتها . ولكن ما يتطلب الأمر عمله هو من اختصاص من قاموا فعلاً بعمل الشيء الكثير .

قد يأتى وقت فى حياة شعب يتوقف فيه عمله الإنشائى . ولكن هذه الساعة لم تدق عندنا بعد . فما زال لدينا حيوية ومقدرة على بذل الجهود الضخمة . وشبابنا نشيط وذو جرأة وليس ناعماً أو مذعوراً . وتراثنا الدينى التاريخى وتقاليدها القومية لم تهمل .

فإذا كانت جهودنا غير كافية حتى الآن ، فذلك لأننا لم نكن نرى التحدى القائم وطبيعته بوضوح ، وبما أننا سنعمل بوحى من الإيمان بالحق ، فإن ذلك الإيمان سينمو حتى يدفعنا إلى الزمالة العالمية لجميع الرجال الذين يعملون فى كل مكان فى المغامرة الكبرى من أجل بناء عالم مسالم قائم على أسس الحرية الإنسانية والعدالة .

انتهى الكتاب

فهرس

صفحة	
٣	مقدمة
١١	القسم الأول : المشكلة
١٣	الفصل الأول : الخطر
١٧	» الثاني : إعرف عدوك
٣٢	» الثالث : الهدف
٣٩	القسم الثاني : السياسات التي لدينا
٤١	الفصل الرابع : لا تهدئة
٥٢	» الخامس : الأمم المتحدة
٦٣	» السادس : الأمم المتحدة تعمل
	» السابع : التطور الاستعماري كإجراء بديل
١٠٤	للثورة العنيفة
١٢١	الفصل الثامن : المنظمات الإقليمية
١٣٧	» التاسع : ملء الفراغ الاقتصادي
١٥٠	» العاشر : ملء الفراغ العسكري
١٦٣	» الحادي عشر : المشاركة الثنائية في السياسة الخارجية
١٨٧	القسم الثالث : مدى نجاح سياستنا الخارجية
١٨٩	الفصل الثاني عشر : حساب الخمس سنوات
٢٢٢	» الثالث عشر : لماذا تفوز الشيوعية المؤقتة ؟
٢٣٣	القسم الرابع : ما يجب عمله
٢٣٥	الفصل الرابع عشر : موجز للاحتياطات

صفحة

٢٤٠	الفصل الخامس عشر : مستقبل المشاركة الثنائية
٢٤٩	» السادس عشر : تدعيم المنظمة العالمية
٢٨٢	» السابع عشر : الوحدة القارية
٢٩٩	» الثامن عشر : سياسات آسيا
٣١١	» التاسع عشر : دور القوة العسكرية
٣٢٢	» العشرون : أساليب فنية جديدة
٣٣٧	» الحادي والعشرون : حاجتنا الروحية
٣٤٨	» الثاني والعشرون : خاتمة

